



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجا -

The Government expenditure policy as an instrument to realize the
macro economic stabilization

-case study of Algerian economy-

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد

بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق -

مقدمة من الطالب

وليد عبد الحميد عايب

إشراف الأستاذ الدكتور

علي كنعان

دمشق: 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

سورة المائدة من الآية 11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

سورة طه من الآية 114

صدق الله العظيم

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي
-الاقتصاد الجزائري نموذجاً-

لجنة المناقشة و الحكم

التوقيع

أعضاء اللجنة

الدكتور إلياس نجمة
الأستاذ في قسم الاقتصاد -كلية الاقتصاد-
عضواً

الدكتور علي كنعان
الأستاذ في قسم المصارف و التأمين -كلية الاقتصاد-
عضواً مشرفاً

الدكتور عابد فضلية
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد -كلية الاقتصاد-
عضواً

الإهداء

لعل أول من يستحق إهدائي هما من قال في حقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أمك ... ثم أمك ... ثم

أمك ... ثم أبوك

إلى أمي التي هي ينبوع الحنان والرأي والقوة والصلابة إلى أمي التي هي كالشمس التي تنيرها مري

وكالقمر الذي يؤنس ليلي

إلى أمي التي لطالما أحسست بها معي حتى وإن كانت بعيدة عني ... إلى أبي الذي اكتفني برعايته ...

حفرني بكلماته ... أعانني بعزيمته

فأطال الله في عمركما ... وأبقاكما ذخراً لي ولإخوتي

إلى من ترعرعت معهم .. وكبرت إلى جانبهم .. وقاسمت معهم كل كبيرة وصغيرة ..

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من كانوا عائلتي الثانية .. وشاركوني حياة الغربة .. إلى من تقاسمنا معاً صعاب الابتعاد عن الأهل و

الأحباب ... لأنهم وبساطة .. كانوا هم الأهل والأحباب

إلى من قيمتهما تعادل قيمة دماء مليون ونصف المليون من الشهداء .. إلى الجزائر الحبيبة.

إلى من احتضنتني وكانت بلدي الثاني .. إلى دمشق الفيحاء ... وسوريا الصمود

التشكر

يقول الله تعالى

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَإِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ

سورة إبراهيم الآية 7

مربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

لا يسعني في هذه العجالة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور

علي كعمان

الذي لم يخل علي بنصائح القيمة وإرشاداته المفيدة وتوجيهاته الصائبة وتشجيعه المحفز

كما أتوجه بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى أعضاء لجنة الحكم الموقرة

الذين خصصوا جزءاً من وقتهم الثمين لقراءة هذه الرسالة المتواضعة

وإعطائهم نصائح وملاحظات ستكون بلا شك سراجاً لي في مشواري العلمي

كما لا أنسى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وأعضاء الهيئة التدريسية فيه

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى سعادة السفير السابق للجزائر في دمشق السيد

محسن بوفارس

وسعادة السفير الحالي السيد الصالح بوشا

دون أن أنسى أعضاء السلك الدبلوماسي في سفارة الجزائر بدمشق

وكل من ساهم في انجازه هذا البحث

فلكم جميعاً جزيل الشكر وعظيم الامتنان

الصفحة	قائمة المحتويات
أ	عنوان الرسالة
و	الآية القرآنية
ج	قرار لجنة الحكم
د	الإهداء
هـ	التشكر
و	قائمة المحتويات
س	قائمة الأشكال
ص	قائمة الجداول
ش	قائمة الملاحق
ت	قائمة المصطلحات الأساسية
خ	قائمة الرموز و الاختصارات
ذ	مستخلص الدراسة
ا	المقدمة العامة
II	تمهيد
III	أهمية الدراسة
III	الدراسات السابقة
VII	إشكالية الدراسة
VIII	فرضيات الدراسة
IX	أهداف الدراسة
IX	منهجية الدراسة و مصادر البيانات
X	مخطط الدراسة
50-1	الفصل الأول
	الاستقرار الاقتصادي الكلي و السياسة الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

3	المطلب الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية
4	1- حجج أنصار التدخل الحكومي
4	2- حجج معارضي التدخل الحكومي
5	3- تفسير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
5	1-3 - قانون فاجنر
6	2-3 - تفسير بيكوك - وايزمان
7	4- قياس حجم الدولة في الاقتصاد
7	1-4 - نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
7	2-4 - نسبة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين إلى الناتج المحلي
9	المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي
9	1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي
10	1-1 - الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الخارجي
10	1-2 - العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي
12	1-3 - معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي
13	2- مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي بين الدول النامية و للتقدمة
14	1-2 - الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة
15	2-2 - الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية
17	المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي
17	المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية
17	1- تعريفات السياسة الاقتصادية
18	2- مضمون السياسة الاقتصادية
18	3- أدوات السياسة الاقتصادية
19	1-3 - السياستين المالية و النقدية
20	2-3 - السياسة التجارية
20	المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية
20	1- السياسة الاقتصادية الظرفية
22	2- السياسة الاقتصادية الهيكلية
22	المطلب الثالث: الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية... مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

23	1- البحث عن النمو الاقتصادي
25	2- البحث عن التشغيل الكامل
28	1-2- البطالة الاحتكاكية
26	2-2- البطالة الدورية
27	3- التحكم في التضخم
28	4- البحث عن التوازن الخارجي
30	البحث الثالث: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة الاقتصادية
30	المطلب الأول: السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي الكلي
30	1- الإطار النظري للسياسة المالية
31	2- انطباق السياسة المالية الكيثرية على الدول النامية
32	1-2- السياسة المالية في الدول المتقدمة
32	2-2- السياسة المالية في الدول النامية
33	2-3- السياسة المالية وإدارة الطلب الكلي في الدول النامية
34	2-3-1- الأخطاء المتوقعة و الفجوات الزمنية
34	2-3-2- التأثيرات الثانوية للسياسة المالية
35	المطلب الثاني: موقع الإنفاق الحكومي من السياسة المالية
35	1- ماهية الإنفاق الحكومي..
35	1-1- الإنفاق الحكومي و أركانه
37	1-2- مبررات الإنفاق الحكومي
37	1-2-1- إخفاق السوق
39	1-2-2- مخاطرة أو حجم المشروع العام
39	2- تصنيف الإنفاق الحكومي
40	1-2- الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري
40	2-2- الإنفاق الحقيقي و الإنفاق التحويلي
42	3- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي
42	1-3- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي
43	2-3- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي
44	المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية

46	1- سياسة الإنفاق الحكومي و المقدرة المالية للدولة
46	1-1- المقدرة التكلفة (الطاقة الضريبية)
48	1-2- المقدرة الإقتراضية للدولة
49	2- سياسة الإنفاق الحكومي و تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي
50	خلاصة الفصل الأول
103-51	الفصل الثاني
	سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي
52	تمهيد
53	المبحث الأول: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التوازن الاقتصادي
53	المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على النمو الاقتصادي
54	1- طريقة التمويل و أثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي
54	1-1- التمويل المحلي للإنفاق الحكومي و أثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي
55	1-2- التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي و أثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي
56	1-3- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإيرادات النفطية
57	2- محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
57	1-2- المقدرة الإنتاجية للمجتمع
59	2-2- الطلب الكلي الفعلي
60	3- تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
61	1-3- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير
64	2-3- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
65	4- الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
66	1-4- أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
67	1-1-4- فعالية مضاعف الإنفاق الحكومي
69	1-4-2- حدود مضاعف الإنفاق الحكومي
70	2-4- أثر المسارع على النمو الاقتصادي
71	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مستوى التشغيل
71	1- التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي

73	2- آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
75	2-1- الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
75	2-2- الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
77	المطلب الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مجملات الطلب الكلي
77	1- سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستثمار الكلي
78	1-1- مزاحمة سياسة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص
80	1-1-1- أثر حساسية الاستثمار الخاص لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي
81	1-1-2- المزاحمة في الأجل الطويل و الأجل القصير
83	2- سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستهلاك الكلي
83	2-1- تأثير الاستثمار المعرض على الاستهلاك الكلي
84	2-2- تأثير الاستثمار المستقل على الاستهلاك الكلي
86	المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التضخم
86	المطلب الأول: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التضخم
86	1- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي... الآلية و الفعالية
87	2- استخدام نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي في تفسير التضخم
88	3- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التحكم في المستوى العام للأسعار
89	المطلب الثاني: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحى فليبيس
89	1- الأساس النظري للعلاقة بين البطالة و التضخم
90	1-1- العلاقة بين تضخم/أحور و أحور/بطالة
91	2-1- العلاقة بين تضخم/بطالة و مسألة المراجعة
92	2- سياسة الإنفاق الحكومي و موقعها من منحى فليبيس
92	2-1- القراءة الكيفية لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحى فليبيس و انتقادات النقاد
93	2-2- قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحى فليبيس
95	المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستقرار الاقتصادي الخارجي
95	المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل فلمنج لاقتصاد مفتوح
95	1- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت
96	1-1- حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية
97	2-1- حركة قوية نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

97	2- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن
97	2-1- حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية
98	2-2- حركة قوية نسبياً لرؤوس الأموال الدولية
99	2-3- المزاخمة الدولية لسياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن
99	المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التوازن الخارجي في إطار فرضية العجز التوأم
99	1- الإطار النظري لفرضية العجز التوأم
100	1-1- العلاقة ادخار-استثمار و منهج ميزان المدفوعات
101	1-2- قنوات انتقال العجز التوأم
103	خلاصة الفصل الثاني
152-104	الفصل الثالث الاستقرار الاقتصادي الكلي و السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري
105	تمهيد
105	المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري
105	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط
106	1- الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري
106	2- المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979
107	2-1- الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية
107	2-1-1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969
107	2-1-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973
108	2-1-3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
108	2-2- مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن المخططات التنموية
110	المطلب الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي و برامج الإصلاحات الاقتصادية
110	1- المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1994
110	1-1- تطبيق نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري
113	1-2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994
114	2- الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998
114	2-1- السياسة المالية في الجزائر في ظل برنامج التصحيح الهيكلي

115	2-2- السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج التصحيح الهيكلي
117	3- الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين 2001-2009
120	المبحث الثاني: انعكاس السياسة الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2007
120	المطلب الأول: تطورات معدلات النمو الاقتصادي و البطالة
120	1- تحليل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007
123	2- تحليل تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007
125	المطلب الثاني: تطورات معدل التضخم و التوازن الخارجي
125	1- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2007
129	2- تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007
132	المبحث الثالث : تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007
132	المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري
132	1- التوزيع الاقتصادي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري
132	1-1- الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) و الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)
133	1-2- الإنفاق الإداري و الإنفاق التحويلي
133	2- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007
133	1-2- تحليل تطورات الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية
135	2-2- تحليل تطورات الإنفاق الجاري و الاستثماري بالأسعار الجارية
136	3- هيكل الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري في الاقتصاد الجزائري
136	1-3- هيكل الإنفاق الحكومي الجاري
138	2-3- هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري
139	المطلب الثاني: تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007
139	1- تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة
141	2- الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج القومي و الناتج المحلي
142	3- مؤشر المرونة الداخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبةً إلى الناتج المحلي
144	المطلب الثالث: تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري
144	1- تطبيق نموذج فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007
144	1-1- التحليل الإحصائي لانطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري

146	2-1- التحليل القياسي لانطباق قانون فاجتر على الاقتصاد الجزائري
148	2- تطبيق نموذج روستو- مسحريف على الاقتصاد الجزائري لتفسير تزايد الإنفاق الحكومي
152	خلاصة الفصل الثالث
203-153	الفصل الرابع سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري
154	تمهيد
155	المبحث الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مكونات العرض الكلي
155	المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
156	1- مكونات العرض الكلي في الاقتصاد الجزائري
158	2- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير
158	2-1- استخدام نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي لتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
162	2-2- إدخال طريقة التمويل لاختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
164	2-3- تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
165	3- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (تطبيق نموذج بارو)
165	3-1- أثر الإنفاق الحكومي الكلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
167	3-2- أثر الإنفاق الجاري و الاستثماري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
168	المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
168	1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
173	2- تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
174	المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مجملات الطلب الكلي
174	المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الكلي
174	1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص
177	2- استخدام نموذج المضاعف لتحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك
178	المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي
178	1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي
180	2- تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي

181	3- تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص- أثر المزاخمة-
186	المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى العام للأسعار و التوازن الخارجي
186	المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار
186	1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي
186	1-1- التحليل الإحصائي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي
189	1-2- التحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي
190	2- أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الجزائر
194	المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر
195	1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري
197	2- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات
198	1-2- أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري على الواردات
200	2-2- هيكل الواردات في الاقتصاد الجزائري و علاقتها بهيكل الإنفاق الحكومي
203	خلاصة الفصل الرابع
204	الخاتمة العامة
205	النتائج و التوصيات
212	الملاحق
233	قائمة المراجع
241	المستخلص باللغة الانجليزية

1- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أشكال الفصل الأول	2
(1-1-1)	المنحنى الممثل لقانون فاجنر	5
(2-1-1)	تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك - وايزمان	6
(3-1-1)	الأهداف و السياسات و الأغراض الوسيطة في برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي	13
(4-1-1)	الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج التصحيح الهيكلي	14
(5-2-1)	هيكل السياسة الاقتصادية	19
(6-2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	21
(7-2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	21
(8-2-1)	سياسة التوقف ثم الذهاب	22
(9-2-1)	المربع السحري لكالدور	23
(10-2-1)	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و البحث عن التشغيل الكامل	25
(11-2-1)	البطالة و تناقص الطلب الكلي	26
(12-2-1)	العلاقة بين مختلف مصادر التضخم	27
(13-2-1)	العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي	29
(14-3-1)	التصنيفات المختلفة للإنفاق الحكومي	41
(15-3-1)	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	46
(16-3-1)	الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القوة التحملية للدخل	47
(17-3-1)	منحنى موضع للغز الادخار	48
2	أشكال الفصل الثاني	51
(18-1-2)	الطلب الكلي الفعال	60
(19-1-2)	التوازن الاقتصادي حسب نموذج IS-LM	61
(20-1-2)	أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي	62
(21-1-2)	آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على الناتج المحلي	62
(22-1-2)	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS	63
(23-1-2)	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM	63
(24-1-2)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	66

72	العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي و التوازن في سوق العمل في إطار النموذج الكيرزي	(25-1-2)
74	موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسات مكافحة البطالة	(26-1-2)
76	الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل	(27-1-2)
79	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل و سعر الفائدة (المراحة)	(28-1-2)
80	أثر حساسية الاستثمار الكلي لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي	(29-1-2)
87	كيفية تأثير الإصدار النقدي الجديد على الطلب الكلي	(30-2-2)
88	أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي	(31-2-2)
89	أثر سياسة الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد على المستوى العام للأسعار	(32-2-2)
91	منحنى فيليبس يُظهر معدل التضخم غير المستثمر للبطالة <i>NAIRU</i>	(33-2-2)
93	الآثار قصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية المتوقعة	(34-2-2)
94	الآثار السلبية لسياسة الإنفاق الحكومي في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد	(35-2-2)
96	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت و حرية ضعيفة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال	(36-3-2)
97	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت و حرية كبيرة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال	(37-3-2)
98	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن و حرية ضعيفة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال	(38-3-2)
98	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن و حرية كبيرة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال	(39-3-2)
104	أشكال الفصل الثالث	3
112	تطور القروض المقدمة للاقتصاد و الدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-1990	(40-1-3)
120	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(41-2-3)
122	التكوين الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج في الجزائر خلال الفترة 1994-1998	(42-2-3)
123	حصة كل من المخروقات و قطاعي الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2006	(43-2-3)
123	تطورات معدلات البطالة و التشغيل خلال الفترة 1990-2007	(44-2-3)
124	العلاقة بين معدلي النمو و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(45-2-3)
126	التضخم و مصادره في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(46-2-3)

128	العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-2-47)
129	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2007	(3-2-48)
130	العلاقة بين الصادرات النفطية و رصيد الحساب الجاري خلال الفترة 1990-2007	(3-2-49)
131	تطور وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-2-50)
133	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2007	(3-3-51)
135	تطورات معدل نمو الإنفاق الحكومي و نسبة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-3-52)
136	هيكل الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007	(3-3-53)
138	هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2006	(3-3-54)
140	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-3-55)
142	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-3-56)
146	انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	(3-3-57)
150	تخصيص الموارد ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	(3-3-58)
150	تطور الإنتاج الوطني الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(3-3-59)
153	أشكال الفصل الرابع	4
155	العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(4-1-60)
157	التوزيع القطاعي للناتج المحلي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة 1993-2007	(4-1-61)
171	أثر نمو الكتلة الأجرية الكلية و الكتلة الأجرية للإدارة العامة على مستوى التشغيل في الجزائر	(4-1-62)
174	مكونات الطلب الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	(4-1-63)
175	تطور الأهمية النسبية للاستهلاك الحكومي بالنسبة للاستهلاك الكلي و الناتج المحلي في الجزائر	(4-2-64)
178	تطور أهمية الاستثمار الحكومي بالنسبة للاستثمار الكلي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	(4-2-65)
181	العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي بنوعيه و الاستثمار الخاص و أثر الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(4-2-66)
182	تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2007	(4-2-67)
183	الأهمية النسبية لمصادر تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(4-2-68)
184	العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تراكم رأس المال الثابت في الجزائر	(4-2-69)
185	تطور معدل نمو تراكم رأس المال الثابت و كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري في الجزائر	(4-2-70)
188	نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي بنوعيه في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(4-3-71)
191	تطور كل من الإنفاق الحكومي و عرض النقود بمفهوميه في الجزائر خلال الفترة 1990-	(4-3-72)

	2007	
194	تطور رصيد الموازنة العامة و علاقته بالإيرادات النفطية و ديون الحكومة من الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(73-3-4)
196	تطور العلاقة بين رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري و أثر الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(74-3-4)
198	علاقة الإنفاق الحكومي الكلي بالواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	(75-3-4)
200	علاقة الإنفاق الجاري و الاستثماري بالواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	(76-3-4)
202	العلاقة بين الإنفاق الاستثماري و مجموع الواردات من التجهيزات الصناعية و الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1992-2006	(77-3-4)

-2 قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جداول الفصل الأول	2
(1-1-1)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية	7
(2-1-1)	الإنفاق الحكومي في الدول العربية	8
(3-2-1)	مقارنة بين السياسة الضريبية و الهيكلية	20
(4-2-1)	نسبة مساهمة مكونات الطلب في معدل النمو الاقتصادي	25
2	جداول الفصل الثاني	51
(5-3-2)	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت و المرن حسب درجة حرية انتقال رأس المال	98
3	جداول الفصل الثالث	104
(6-1-3)	توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977	106
(7-1-3)	مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 1970-1977	108
(8-1-3)	مكانة الربيع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية	109
(9-1-3)	توزيع القيمة المضافة على أهم القطاعات خلال الفترة 1969-1985	111
(10-1-3)	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990	111
(11-1-3)	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة (% من الناتج المحلي)	115

116	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية (مليار دينار)	(12-1-3)
117	انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات و معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية	(13-1-3)
118	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2001	(14-1-3)
121	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في جانب العرض الكلي	(15-2-3)
122	حصة كل من قطاع المحروقات ، الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-1993	(16-2-3)
127	تطور مؤشرات التضخم و مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006	(17-2-3)
134	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2007-1990	(18-3-3)
137	هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2007-1993	(19-3-3)
140	تطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2007-1990 (سنة الأساس 1990)	(20-3-3)
141	الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2007-1990	(21-3-3)
143	المرونة الداخلية للإنفاق الحكومي و الميل الحدي له نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2007-1990	(22-3-3)
145	النتائج الإحصائية لتطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	(23-3-3)
149	حجم الاستثمارات و أولويات المخططات التنموية (1977-1967)	(24-3-3)
149	نصيب كل من القطاع الخاص و القطاع العام في الإنتاج	(25-3-3)
153	جداول الفصل الرابع	4
156	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2007-1993	(26-1-4)
157	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة 2007-1993	(27-1-4)
169	القوة العاملة الجزائرية موزعة حسب النشاط الاقتصادي (خارج قطاع الزراعة)	(28-1-4)
170	توزيع كتلة الرواتب و الأجور حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2007-1990	(29-1-4)
172	مساهمة القطاع الصناعي الحكومي في كتلة الرواتب و الأجور للقطاع الصناعي	(30-1-4)
175	تطور حجم الاستهلاك الحكومي و أهميته بالنسبة إلى الاستهلاك الكلي و الناتج المحلي في	(31-2-4)

	الجزائر خلال الفترة 1990-2007	
176	الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الأجر و الرواتب إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(32-2-4)
179	تطور حجم الاستثمار الحكومي و أهميته النسبية إلى الاستثمار الكلي و الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(33-2-4)
187	فائض الطلب المحلي الإجمالي و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(34-3-4)
188	حجم و نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(35-3-4)
191	تطور حجم عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 و بمفهومه الواسع M2 في الجزائر	(36-3-4)
192	قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الجزائري حسب M1 و M2 خلال الفترة 1990-2007	(37-3-4)
193	تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(38-3-4)
196	نسبة رصيد الموازنة العامة و الحساب الجاري و الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1993-2006	(39-3-4)
198	تطور كل من الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	(40-3-4)
201	هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 1992-2006	(41-3-4)

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	علاقة التأثير المتبادلة بين السياستين المالية و النقدية	213
(2)	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2007	214
(3)	التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1998-1995	215
(4)	النتائج القياسية لانطباق قانون فاجتر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	217
(5)	قاعدة البيانات المستعملة في احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	218
(6)	نتائج تقدير المعادلات السلوكية اللازمة لاحتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	220
(7)	نتائج تقدير نموذج سانت لويس المكيف على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	223
(8)	نتائج اختبار فعالية سياسة الإنفاق الحكومي أخذاً بعين الاعتبار طريقة التمويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	224
(9)	قاعدة البيانات المستعملة في تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	226
(10)	نتائج تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	227
(11)	نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	230
(12)	نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	231
(13)	نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007	232

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة الانجليزية
الاستقرار الاقتصادي الكلي	stabilisation macro économique	macro economic stabilization
السياسة الاقتصادية	politique économique	economy policy
السياسة المالية	politique budgétaire	fiscal policy
سياسة الإنفاق الحكومي	politique de dépense publique	government spending policy,
قانون ترديد نشاط الدولة	la loi de l'activité croissante d'état	Law of increasing state activity
النمو الاقتصادي	croissance économique	economic growth
التشغيل	Emploi	employment
المستوى العام للأسعار	niveau générale des prix	general price level
ميزان المدفوعات	balance des paiements	balance of payments
سعر الصرف	taux de change	exchange rate
المربع السحري لكالدور	Carré magique de Kaldor	Kaldor magic square
إدارة الطلب الكلي	gestion de la demande globale	global demand management
الإيرادات النفطية	revenus pétrolière	oil revenues
برامج التثبيت	programmes de stabilisation	stabilization programs
برامج التكيف الهيكلي	programmes d'ajustements structurelles	structural adjustment
تمويل الاختلال	financement du déséquilibre	financing the imbalance
نظرية التعادل الريكاردي	théorie d'équivalence récardienne	recardian equivalence theory
أثر الإزاحة	effet d'éviction	crowding out effect
مضاعف الإنفاق الحكومي	le multiplicateur de dépense public	Multiplier expenditure
السياسة النقدية	Politique monétaire	Monetary policy
السياسة الهيكلية	Politique structurelles	structural policy
السياسة الظرفية	Politique conjoncturelle	Conjectural policy
سياسة الاستقرار	politique de stabilisation	Stabilization policy
سياسة الإنعاش	politique de relance économique	starts again economic policy
سياسة الانكماش	politique de déflation	Deflation policy
التوازن الخارجي	L'équilibre extérieur	External balance
فترة الإدراك	délai d'identification	recognition time lag
فترة التطبيق	Délai d'action	action time lag
فترة التأثير	Délai d'effet	Effect time lag
التأثيرات الثانوية	Externalités	Externalities
إخفاق السوق	Echec de marche	Market failure
الإنفاق الجاري	Dépense courant	Current expenditure
الإنفاق الاستثماري	Dépense d'investissement	Investment expenditure
الدورة الاقتصادية	Circuit économique	economic circuit
التوازن الاقتصادي	Equilibre économique	Economic equilibrium
الطلب الفعال	Demande effective	Asked effective
المسارع	Accélérateur	Accelerator

Labor market	Marche de travail	سوق العمل
total investment	L'investissement globale	الاستثمار الكلي
Total consumption	Consommation globale	الاستهلاك الكلي
Ask currency	Demande de la monnaie	الطلب على النقود
Monetary policy accommodante	Politique monétaire accommodante	السياسة النقدية المصاحبة
Philips curves	La courbe de Philips	منحنى ليليس
mundell-fleming model	Modèle de mundell-fleming	نموذج مندل فلننج
Fixed exchange system	Système de change fixe	نظام الصرف الثابت
Flexible exchange system	Système de change flottant	نظام الصرف العائم
Capital mobility	Flexibilité des capitaux	حركة رؤوس الأموال
International crowding-out	Eviction internationale	المزاحة الدولية
Current account	Compte courant	الحساب الجاري
Balance of payments' approach	L'approche de la balance des paiement	منهج ميزان المدفوعات
Twin deficits	Déficit jumeaux	العجز التوأم
Absorption	L'absorption	الاستيعاب
Reform economic	Reformes économiques	الإصلاحات الاقتصادية
Supported growth economic program	Programme de soutien a la croissance	برنامج دعم النمو الاقتصادي
Melts of regulation of the receipts	Fond de régulation des recettes	صندوق ضبط الإيرادات
Conditionality	Conditionnalités	المشروطة
Deflator	Deflateur	المكمش
Program facilitates widened	Programme de facilite élargie	برنامج تسهيل التمويل الموسع
Vulnerability of the economy	Vulnérabilité de l'économie	هشاشة الاقتصاد
Car employment	Auto emploi	التشغيل الذاتي
Against the shock oil one	La contre choc pétrolière	الصدمة النفطية المعاكسة
Standardized coefficients	Coefficients standard	المعاملات المعيارية
Unstandardized coefficients	Coefficients unstandard	المعاملات غير المعيارية
Stand by accord	Stand by accord	اتفاقات الاستعداد الانتمائي
compensatory spending	dépense compensatoire	الإنفاق التعويضي
The paradox of thrift	Le paradoxe de l'épargne	لغز الادخار
Administrative expenditures	Dépenses de fonctionnement	نفقات السير
Capital expenditures	Dépenses d'équipements	نفقات التجهيز
Functional finance	Finance fonctionnelle	المالية الوظيفية
non rival consumption	consommation non rivale	الاستهلاك اللاتنافسي
Pump priming	Amoriceage de pompe	تشغيل المضخة
Total factor productivity	Productivité totale de facteur	مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج
Automatic stabilizers	Stabilisateurs automatiques	عوامل الاستقرار الذاتية

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
.GDP	الناتج المحلي الإجمالي (الاختصار الانجليزي)	.N	مستوى التشغيل
.C	الاستهلاك الوطني	.Dx	فائض الطلب المحلي الإجمالي
.I	الاستثمار الوطني	.Cg	الاستهلاك الحكومي
.X	صادرات	.Cp	الاستهلاك الخاص
.Mr	واردات	.Ig	الاستثمار الحكومي
.GDI	إجمالي الدخل المحلي	.Ip	الاستثمار الخاص
.Yf	صافي دخل عوامل الإنتاج	.CA	رصيد الحساب الجاري
.Trf	صافي التحويلات من الخارج	.BS	رصيد الميزانية العامة
.GNDI	إجمالي الدخل القومي المتاح	INVM	الواردات من التجهيزات الزراعية و الصناعية
.A	استيعاب للموارد	DZD	دينار جزائري
.Y	الناتج المحلي	USD	دولار أمريكي
.Cad	الاستهلاك الحكومي	.Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
.D	فائض الطلب الكلي	.Gc	الإنفاق الحكومي الاستهلاكي
.Cp	الاستهلاك الخاص	.Yd	الدخل المتاح
.ΔS	الاستثمار في المخزون السلعي	Sig.	قيمة p, value الدلالة الإحصائية
.CG	الاستهلاك الحكومي	.T	الإيرادات الضريبية
.PIB	الناتج المحلي الإجمالي (الاختصار الفرنسي)	.R	سعر الفائدة
PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	.Ex	سعر الصرف
PSRE	برنامج الإنعاش الاقتصادي	.Md	الطلب على النقود
.PEI	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي	.Ms	عرض النقود
.GDPI	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	OT	الإيرادات التفضلية
.R	معامل الارتباط/معامل الارتباط المتعدد	IPC	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
.R ²	معامل التحديد/معامل الجودة المطابقة	.f(N)	معدل الإنتاجية الحدية
.R ² adj	معامل التحديد المعدل	.Na	متوسط الإنتاجية لعنصر العمل
.F	معامل فيشر	$\frac{1}{w}$	مقلوب معدل الأجر
.D - W	معامل دربن-واطسن	.Gd	الإنفاق الحكومي على السلع المخفية
OLS	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	.Gi	الإنفاق الحكومي على السلع الخارجية
T	اختبار ستودنت	.E	حصول الإيرادات العامة
Beta	معامل بيتا	LRAS	العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل
.CAB	الحساب الجاري لميزان المدفوعات	SRAS	العرض الكلي الحقيقي
.BD	ميزانية الحكومة	.Bp	الافتراض من القطاع الخاص
.Bf	الافتراض من القطاع الخارجي	.MB	الافتراض من المصرف المركزي

سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

-الاقتصاد الجزائري نموذجاً-

إعداد الطالب: وليد عبد الحميد عايب

إشراف الأستاذ الدكتور: علي كنعان

تندرج هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الكلي المالي-macro économie financière- وتهدف إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشرات الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي، وتطرق الدراسة قبل ذلك إلى تحليل وتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2007، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية ودراسة أسباب تزايد وتطبيق أهم النظريات المفسرة لهذا التزايد على الاقتصاد الجزائري، مثلاً في قانون فاجنر ونماذج التنمية لروستو وموسوجرف.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول متوالية، حيث أن الفصل الأول والثاني كانا عبارة عن القسم النظري لهذه الرسالة وخصصا لدراسة محوري الدراسة، والمتعلقين في الاستقرار الاقتصادي الكلي والإنفاق الحكومي، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ودور الدولة الاقتصادي والسياسة الاقتصادية كمسؤول وأداة مستعملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتماشياً مع طبيعة الموضوع فقد تم التركيز على سياسة الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ولقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار عدة عوامل تساهم في تحديد الأثر الذي تركه سياسة الإنفاق الحكومي والتي نذكر منها طريقة تمويل هذا الإنفاق والمقدرة الإنتاجية للاقتصاد والآثار السلبية التي يمكن أن تتركها هذه السياسة ودرجة الانفتاح الاقتصادي، أما الفصل الثالث والرابع فكانا عبارة عن القسم العملي لهذه الرسالة، وهما بمثابة انعكاس للقسم النظري على الاقتصاد الجزائري، حيث جاء الفصل الثالث لتوضيح مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال ولغاية 2007، وكيفية انعكاس هذه السياسة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي انطلاقاً من سنة 1990، كما سعى هذا الفصل إلى توضيح تطور الإنفاق

الحكومي في الاقتصاد الجزائري وتحليل تزايد وإبراز مدى انطباق النظريات المفسرة لتزايد الإقفاق الحكومي في الجزائر، وجاء الفصل الرابع لتوضيح أثر سياسة الإقفاق الحكومي على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وقد استعملت الدراسة في سبيل تقدير هذا الأثر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، محاولين إعطاء التفسير الاقتصادي المناسب لكل حالة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها أن سياسة الإقفاق الحكومي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والتشغيل، إلا أن مضاعف الإقفاق الحكومي الذي تم احتسابه في هذه الدراسة والذي قدر بـ 0.370 يؤكد محدودية هذه السياسة في التأثير على الناتج في الأجل القصير وأوضحت الدراسة أن انخفاض قيمة مضاعف الإقفاق الحكومي تراجع بالدرجة الأولى إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ووجود طاقات عاطلة كبيرة، كما أن تسرب مقدار كبير من الإقفاق الحكومي على شكل واردات يساهم في تخفيض قيمة المضاعف من خلال زيادة فاتورة الواردات خاصة على التجهيزات الصناعية والزراعية، وإن كانت تترك آثاراً إيجابية على الناتج الوطني في الأجل الطويل وهو ما توصلت إليه الدراسة حيث أبرزت من خلال تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري أن الإقفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري يترك آثاراً إيجابية على الناتج الوطني في الأجل الطويل، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن قانون فاجنر لا يطبق على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وهذا مرجع بالدرجة الأولى إلى تأثير مرحلة الإصلاحات التي كانت تمر بها الجزائر خلال الفترة 1995-1999 والتي تميزت بسياسة مالية صارمة خفضت من الإقفاق الحكومي خاصة في جانبه الاستثماري، كما أوضحت هذه الدراسة المتواضعة أن الأثر السلبي الذي تتركه سياسة الإقفاق الحكومي على كل من التضخم والتوازن الخارجي يحد من فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تبين بالدراسة والتحليل أن الإقفاق الحكومي يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي بنسبة وسطية قدرها 35% ومن ثم فإنه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر، وذلك في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كما توصلت الدراسة إلى العلاقة السلبية الموجودة بين الإقفاق الحكومي ومرصيد الحساب الجاري من خلال تطبيق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري.

وترى الدراسة في ظل النتائج المتوصل إليها أن تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية يعد عامل مهم وضروري في سبيل توسيع مساحة مرجع السياسة الاقتصادي بالإضافة إلى وضع إجراءات و ضوابط و مرونياً مستقبلية لترشيد الإقفاق الحكومي وتوجيهه إلى المشاريع الإنتاجية بحيث يتم التركيز على عدم التوسع في الإقفاق الجاري إلا بالقدر الذي يحافظ على عدم تدني الخدمات الحكومية والتركيز على الإقفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى الحفاظ على البنية التحتية وصيانتها إضافة إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

المقدمة العامة

GENERAL INTRODUCTION

تمهيد

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش والرواج من جهة، و حالات الانكماش والركود من جهة ثانية، و من شأن هذه التقلبات أن تجلب معها أزمات من التضخم و ما لها من تأثير سلبي على ذوي الدخول الثابتة وأزمات من البطالة و التي تؤدي إلى إحداث المزيد من الكساد و ظهور الطاقات الإنتاجية المعطلة، و بالتالي فقد أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لواضعي السياسة الاقتصادية، و لقد ثار جدلٌ كبيرٌ بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمعوا على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و لقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بُعداً آخر للاستقرار الاقتصادي و المتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبإضافة هذا البُعد يكتمل المربع الذي يُشكل صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي و الذي يُسمى أيضاً بمربع أهداف السياسة الاقتصادية، ويُطلق عليه اصطلاحاً المربع السحري لكالدور، و نتيجةً لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و مستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله.

و لعل الدور الاقتصادي الذي اكتسبته الدولة في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي فرض عليها اكتساب مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية و التي تعد السياسة المالية جزء منها، فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، حيث أنها تمارس ثلاث وظائف رئيسية متمثلة في الوظيفة التخصيصية، الوظيفة التوزيعية، و الوظيفة الثالثة و التي هي موضع الدراسة و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية يبين إلى حد كبير حجم و طبيعة الدور الاقتصادي للدولة، و يُعد الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يُعد مؤشراً رئيسياً يُستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن نمو الإنفاق الحكومي أصبح ظاهرة من الظواهر المألوفة في مالية غالبية الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن المعرفة التفصيلية و الشاملة لأسباب تزايد الإنفاق الحكومي و آثاره الاقتصادية بصورة مسبقة سوف تساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق الحكومي الوجهة التي يترتب عليها بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في المربع السحري لكالدور، وقد أكد كثير في نظريته العامة على أهمية الإنفاق الحكومي كأداة قادرة في كثير من الأحيان على إنعاش الاقتصاد و تصحيح الاختلال في الطلب الكلي، و رغم هذا الاتجاه فإن هناك فريقاً آخر من الاقتصاديين يشكك في قدرة السياسة المالية لوحدها على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالسرعة الكافية و الآثار السلبية لهذه السياسة.

و تُعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط و التي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات و الثمانينات على مداخل المحروقات و اتبعت سياسة انفاقية توسعية لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، تلا ذلك دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية

الدولية و ذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989، و قد استهدف هذا البرنامج تنشيط التكوين الرأسمالي الثابت و تنميته من خلال تخفيض نسبة الاستهلاك العام و الذي يُعد عنصراً أساسياً من عناصر إدارة الطلب الكلي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و انطلاقاً من سنة 1999 عرفت أسعار النفط الجزائري- صحاري بلاند- انتعاشاً متزايداً حيث تميزت السياسة الاقتصادية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة بالحذر خلال الفترة 1999-2001 و بعد أن اتضحت الرؤية الايجابية لسوق النفط العالمي قامت الجزائر بتسطير المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 التي تميزت بزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في شقه الاستثماري، و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية وحالات البطالة و التي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمنافسة ملائمة للتنمية، و في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإظهار موقع سياسة الإنفاق الحكومي من الاستقرار الاقتصادي الكلي و قد تم التركيز على الفترة 1990-2007 و التي تمثل فترة انعكاس للسياسة الاقتصادية للسنوات السابقة و التي شهدت أيضاً مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعاً يحتل مكانة و أهمية متميزة بين ظروف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة لذلك فإن المعرفة المسبقة بالعوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي سوف تساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق الحكومي للدولة الوجهة الصحيحة التي يترتب عليها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن الإنفاق الحكومي يمثل أهم متغير تحكيمي يمكن أن تتحكم الدولة من خلاله في النشاط الاقتصادي، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأهم متغير تحكيمي بالنسبة للاقتصاد في ظل غياب أو ضعف الأدوات الأخرى، و ما يُكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها أتت منسجمة مع الاهتمام الواسع من قبل الأوساط المالية والاقتصادية بموضوع الإنفاق الحكومي، حيث أنه في ظل برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدأت الحكومة في تطبيقه سنة 1995 كان من أهم أهدافه تخفيض الإنفاق الحكومي، كما أن الحكومة انطلاقاً من سنة 2001 استخدمت سياسة الإنفاق الحكومي كأداة للإنعاش و دعم النمو الاقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية، و مما يُكسب هذه الدراسة أهمية خاصة أيضاً هو أنها حاولت إظهار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الأربعة المشكلة لمربع كالدور، و هو ما يسمح بالوقوف على الآثار الايجابية والسلبية لهذه السياسة، ضف إلى ذلك ندرة الدراسات الحديثة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري في هذا المجال .

الدراسات السابقة

لقد تناولت دراسات كثيرة العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي أو أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات، إلا أنه لا توجد دراسة تتحدث على أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي ككل في الجزائر، و أنا لا أقول أنني توصلت

إلى نتائج غائية و إنما اعتبرها نقطة البدء لمن أراد أن يتابع في هذا الموضوع و بالتالي التمس العذر عما أكون قد قصرت فيه ويمكن سرد الدراسات التي أمكن الوصول إليها كما يلي:

أ- على مستوى الرسائل العلمية

1- دراسة (الزبيد 1989)⁽¹⁾ بعنوان: (الإنفاق العام و أثره على الاقتصاد الأردني)

و لقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الأردني، و هدفت إلى بيان تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والنماذج القياسية، و من بين النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي والتي تتركز في النفقات الجارية و أن هذه الزيادة في النفقات الجارية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و الناتج نظرياً، لكن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي المحسوبة أثبتت عدم تحقق هذه الفرضية، كما أنه من النتائج المحصل عليها هي عدم انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الأردني، و اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج و استعملت في ذلك طريقتين أساسيتين وهما نموذج سانت لويس القياسي و نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي، و النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي منخفض نسبياً، إلا أن الشيء الذي يؤخذ على هذه الدراسة هو إهمال أثر المزاخمة الذي يحدد بشكل كبير فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، كما أن الشيء الملاحظ هو إهمال الباحث لطريقة التمويل و ما لها من تأثير على تحقيق الإنفاق الحكومي لأهدافه، و أخيراً نلاحظ عدم إدراج تأثير الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، و بالتالي فإن الدراسة الحالية ستحاول التطرق إلى هذه العناصر أخذاً بعين الاعتبار حالة الجزائر.

2- دراسة (الزيادات 2000)⁽²⁾ بعنوان : (الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن)

هدف الباحث من خلال هذه الرسالة إلى تحليل هيكل الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري في الأردن و دراسة تطوره و توزيعه، كما سعت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي و تحليل الأثر على الاستثمار الخاص وقد خلّصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها، وجود ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الأردني وانطباق قانون فاجنر على سلوك الإنفاق الحكومي، كما أن نماذج التنمية التي قدمها روستو و مسجريف قد انسجمت مع سلوك الإنفاق الحكومي الأردني، و تشير نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي من جهة و بين كل من الناتج المحلي و الإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي في السنة السابقة من جهة أخرى، و أظهرت الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً للإنفاق الاستثماري الحكومي على الاستثمار الخاص و أثراً سلبياً للإنفاق الجاري على الاستثمار الخاص.

(1)- سامي عبد الرحمن الزبيد، الإنفاق العام و أثره على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1989
(2)- جمعة أحمد الزيادات، الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2000

3- دراسة (بن عناية 2005)⁽¹⁾ بعنوان: (تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الطرق المثلى لتوجيه آليات الإنفاق الحكومي في تحديد مسار النمو و كذا إبراز أثر الإنفاق الحكومي على النمو و لم تتطرق إلى بقية جوانب الاستقرار الاقتصادي الكلي. و خلصت الدراسة إلى أن النفقات العمومية تلعب دوراً أكثر أهمية في سباق النمو، ففي حالة الجزائر نرى أن مساهمة النفقات الكلية لها أثر إيجابي على النمو إلا أن نفقات التجهيز كانت عكس ذلك، في حين نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة حيث كان أثرها إيجابي وأحسن من نفقات التجهيز.

4- دراسة (قايدي 2008)⁽²⁾ بعنوان: (دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر 1970-2006)

لقد قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي في الجزائر و ذلك باستخدام الطرق الكمية، و خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر تتمثل في الجباية البترولية، رصيد الموازنة العامة، سعر الصرف، و إيرادات الجباية العادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تؤثر في نفقات التجهيز، و إذا كانت هذه الرسالة قد تناولت محددات الإنفاق الحكومي فإنها أغفلت الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ب- على مستوى الدراسات العلمية المحكمة

1- دراسة (المؤمن 1991)⁽³⁾ بعنوان: (أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن)

لقد قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي في الأردن و ذلك من خلال آلية المضاعف، حيث تم احتسابه من خلال تحديد معاملات المعادلات السلوكية باستعمال طريقة المربعات الصغرى، و قام الباحث أيضاً بمقارنة بين قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة تمويله عن طريق الضرائب و بين قيمته في حالة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي، و خلصت الدراسة إلى أن طريقة التمويل تلعب دوراً لا يُستهان به في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، حيث أن الباحث وجد أن التمويل بالعجز قد يترك آثاراً إيجابية على الناتج أكثر من تلك التي تتركها النفقات الممولة بالضرائب.

2- دراسة (المومني و البيطار 1992)⁽⁴⁾ بعنوان: (النفقات العامة في الأردن و علاقتها بالتطور الاقتصادي)

قام الباحثان من خلال هذه الدراسة باستقصاء العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التطور الاقتصادي في الأردن، و تتألف الدراسة من أربعة أجزاء، تناول في الجزء الأول تطور الإنفاق الحكومي في الأردن و العلاقة بين التطور الاقتصادي و الإنفاق

(¹)- جلول بن عناية، أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية حالة الجزائر- رسالة ماجستير المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2005
(²)- لخميسي قايدي، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر- 1970-2006، رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2008
(³)- رياض المؤمن، أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ليبيا، 1991،
(⁴)- رياض المومني، محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن و علاقتها بالتطور الاقتصادي 1967-1987، مؤتمراً للبحوث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، الأردن، 1992

الحكومي في الجزء الثاني، أما الجزء الثالث فتعرض للنماذج القياسية المطبقة، و في الجزء الرابع تم تقييم هذه النماذج، و خلُصت الدراسة إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي كانت مرتبطة بالتحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الإنتاج في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1976-1987

3- دراسة (الحموري و البيطار 1995)⁽¹⁾ بعنوان: (أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن)

قامت هذه الدراسة بإبراز أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على زيادة العجز في الموازنة العامة، الافتراض الحكومي، الأسعار والنمو خلال الفترة 1967-1993 حيث تم الاعتماد على الطريقة الوصفية لتحليل القراءات التاريخية المتعلقة بمختلف المتغيرات، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الكمية التي اعتمدت على التقدير الكمي لمعادلات خطية، و قد أظهرت الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي قد كان لها دور قوي في زيادة عجز الموازنة العامة و زيادة الاقتراض الداخلي و زيادة الأسعار في حين كان أثرها ضعيفاً على النمو الاقتصادي.

4- دراسة (بن حمود 2001)⁽²⁾ بعنوان: (أثر الإيرادات النفطية على اتجاه سياسات الإنفاق الحكومي في قطر)

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر من خلال قياس علاقة الارتباط، كما ناقشت أثر تلك التحولات على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي، و لقد خلُصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين زيادة الإيرادات النفطية و زيادة الإنفاق الحكومي في الفترة 1970-1983، و على العكس من ذلك ظهر هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين انحسار الإيرادات النفطية و أشكال الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1983-1996، و لقد انعكست تلك التطورات على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي.

5- دراسة (آل الشيخ 2002)⁽³⁾ بعنوان: (العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر)

قام الباحث باختبار حقيقة وجود قانون فاجنر، حيث بينت نتائج الدراسة ضعف أدلة وجود علاقة سببية باتجاه واحد بينما توجد أدلة قوية على وجود علاقة سببية متبادلة، و توضح نتائج البحث أن وجود العلاقة السببية الثنائية بين مستوى الإنفاق الحكومي و إجمالي الناتج المحلي يدعم التوجه الاقتصادي الكلي الكييزي.

ت- على مستوى الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Neicheva 2007)⁽⁴⁾ بعنوان: (Non-Keynesian effects of Government Spending:)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الآثار غير الكييزية للسياسة المالية المثلثة بالإنفاق الحكومي في بلغاريا، حيث أن النتيجة التي تم

(1)- قاسم الحموري و محمد البيطار، أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن، مجلة أبحاث البرموك، المجلد 11، العدد 4، 1995

(2)- عبد الكريم بن حمود، أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر: دراسة في الاقتصاد السيلسي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 13، للسعودية، 2001

(3)- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية-، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 14، السعودية، 2002

(4)- Neicheva, Maria, Non-Keynesian effects of Government Spending: Some implications for the Stability and Growth Pact Munich Personal RePEc Archive September, 2007

التوصل إليها هي أن مقدار الإنفاق الحكومي هو المحدد الأساسي للآثار غير الكيفية، حيث أن الموازنة المتوازنة لا يمكن أن تضمن النمو الاقتصادي.

2- دراسة (Santiago Herrera 2007)⁽¹⁾ بعنوان: (public expenditure and growth)

توصلت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو و الذي يتوقف على ما إذا كانت الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تتجاوز التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قامت الدراسة بتحليل تكاليف و منافع الإنفاق الحكومي، كما قامت الدراسة بتحليل العلاقة الموجودة بين حساسية الإنفاق الحكومي و حساسية الاستهلاك الكلي.

أما أهم ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة فيتمثل فيما يلي:

- توميع فترة الدراسة التي إلى غاية 2007 حيث أن هذه الفترة عرفت عدة تحولات في الاقتصاد الجزائري؛
- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في منهجية البحث العلمي حيث ركزت على تقصي أسباب زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر و مدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي كجزء من السياسة الاقتصادية؛
- ركزت الدراسة على تحليل أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- أخذت الدراسة بعين الاعتبار تأثير طريقة التمويل على أداء سياسة الإنفاق الحكومي؛
- نظرت الدراسة إلى بعض الآثار السلبية لسياسة الإنفاق الحكومي كأثر المراحة؛
- حاولت الدراسة إبراز أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي ككل.

إشكالية الدراسة

لقد نجلى من خلال ما سبق الإشكالية الرئيسية التي ستقوم هذه الرسالة بالإجابة عنها، حيث أن هذه الدراسة تقوم على محورين أساسيين؛ الاستقرار الاقتصادي الكلي من جهة و الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، حيث أن الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر عرف تطورات مهمة كانت انعكاساً للسياسات الاقتصادية المتبعة التي جاءت أحياناً استجابةً لمشروعية صندوق النقد الدولي، و أحياناً أخرى جاءت مستقلة دون تدخل المؤسسات المالية و النقدية الدولية: فما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟ إذا علمنا أن الإنفاق الحكومي كان أحد محاور الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل المؤسسات المالية الدولية، واستعملته الدولة أيضاً كمحرك مباشر للإنتاج و دعم النمو الاقتصاديين؟ بصيغة أخرى ما هي انعكاسات التغيرات الحاصلة في سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر والمتمثلة في: معدل النمو، معدل البطالة، المستوى العام للأسعار و التوازن الخارجي؟

(1)- Santiago herrera, public expenditure and growth .policy research working paper, N 4372, world bank, 2007

بالإضافة إلى الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية مستعصى الدراسة إلى الإجابة عنها و المتمثلة في

- كيف انعكست برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 على وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي ممثلة في مربع السياسة الاقتصادية للدور؟
- ما مدى انطباق نظريات تزايد الإنفاق الحكومي ممثلة في قانون فاجنر و نماذج التنمية لروستو- مسجريف على الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى انطباق السياسة المالية الكثرية في شقها المتعلق بالإنفاق الحكومي على واقع الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- لا يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، كما أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يختلف عن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي؛
- يُعطي مربع السياسة الاقتصادية للدور صورة واضحة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في أي بلد، و تشكل زواياه من : معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، التوازن الخارجي؛
- تتوقف فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على المقدرة المالية للدولة، طرق تمويل الإنفاق الحكومي و مدى التعارض بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي إذا ما توفرت مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- يساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل؛
- تؤدي السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار،
- ترتبط فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل اقتصاد مفتوح بنظام الصرف المتبع و حركة رؤوس الأموال الدولية؛
- يؤثر حقن الريع البترولي في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على هيكلية الجهاز الإنتاجي؛
- انعكست السياسة الاقتصادية المتبعة خلال الثمانينات في تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي عقب سنة 1986؛
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر بتخفيض معدلات التضخم دون تحقيق الأثر الإيجابي في جانب العرض؛
- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم؛
- ترتبط معدلات النمو ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات النفطية؛
- تنطبق النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الجزائري؛
- يتسم مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر بالضعف نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، و وجود تسرب من الدورة الاقتصادية؛
- تساهم السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الضغوط التضخمية؛

- هناك علاقة إيجابية بين عجز الموازنة العامة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي و عجز الحساب الجاري؛
- هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي و رصيد الحساب الجاري؛
- يتسرب جزء كبير من الإنفاق الحكومي إلى الخارج من خلال الواردات؛

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة بيان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته المتعلقة بمسئويات الأسعار والنمو و التشغيل و التوازن الخارجي في الجزائر، و كمقدمة لذلك كان من الضروري تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر و تطور الإنفاق الحكومي بمختلف تصنيفاته، وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- إبراز الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي و موقعه من السياسة الاقتصادية؛
- إظهار العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي؛
- إنشاء مربع السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 و توضيح التطورات الحاصلة فيه؛
- تحديد ماهية الإنفاق الحكومي و تقسيماته و موقعه من السياسة الاقتصادية؛
- تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي من خلال تطبيق قانون فاجتر و نماذج التسمية لروستو- مسجريف على الاقتصاد الجزائري؛
- تحليل هيكل الإنفاق الحكومي و تطوره في الجزائر خلال الفترة 1990-2007؛
- احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007؛
- توضيح مدى تأثير طريقة التمويل على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي؛
- توضيح أثر طريقة التمويل على أداء سياسة الإنفاق الحكومي؛
- تحليل و تقدير أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007؛

منهجية الدراسة و مصادر البيانات

تقوم هذه الدراسة على تحليل تطور الإنفاق الحكومي و العوامل المفسرة له و مدى تأثيره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري لمحوري الدراسة و المتمثلين في الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي لتقدير مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لاستخراج معادلات الانحدار الخطية و ذلك لاختبار الفرضيات المطروحة سابقاً.

و اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات، و ذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر من خلال موقعه على الانترنت و من خلال الدوريات التي يصدرها و التي لا تنشر على الانترنت، و المتمثلة في عرض الحسابات الاقتصادية خلال الفترة 1963-2004 بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية و النقدية كما اعتمدنا على التقارير التي تصدر من صندوق النقد الدولي باللغة الانجليزية (IMF Country Report) و على قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم (World Development Indicators) .

مخطط الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على أربعة فصول كل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث، و ذلك للإلمام بجميع جوانب البحث:

يتناول **الفصل الأول** من هذه الرسالة الاستقرار لاقصادي الكلي من خلال التطرق إلى الدور الاقتصادي للدولة باعتبارها المسئولة عن تحقيقه، بالإضافة إلى الأداة المستعملة في تحقيقه و هي السياسة الاقتصادية، و موقع الإنفاق الحكومي من هذه السياسة.

و يحتوى **الفصل الثاني** على دراسة لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث جاء المبحث الأول لدراسة أثر هذه السياسة على جانبي التوازن الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتم من خلاله دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم، وفي المبحث الثالث تطرقت الدراسة إلى أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

أما **الفصل الثالث** فكان عبارة عن دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري حيث تم تتبع تطور السياسة الاقتصادية عبر مختلف المراحل في المبحث الأول، و مدى انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث قامت الدراسة بتحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر و تحليل تزايد و تطبيق مختلف النظريات المفسرة لهذا التزايد على الاقتصاد الجزائري.

وتناول **الفصل الرابع** تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المشكلة للزوايا الأربع لمربع كالدور ويلي ذلك ملخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة متبوعاً ببعض التوصيات التي يراها الباحث ضرورية.

الفصل الأول

الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة الاقتصادية

CHAPTER ONE

MACRO ECONOMIC STABILIZATION AND ECONOMIC POLICY

المبحث الأول : دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.....3

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.....17

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

المطلب الثالث: الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية...مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة الاقتصادية.....30

المطلب الأول: السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي الكلي

المطلب الثاني: موقع الإنفاق الحكومي من السياسة المالية

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية

خلاصة الفصل الأول.....50

تمهيد

لقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلاً كبيراً في أوساط الاقتصاديين و أصحاب القرار الاقتصادي، و ذلك لأن هناك إدراكاً واسعاً في كل دول العالم بأن السوق القائمة حالياً غير كفوءة،* مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية و غيرها بشكل سليم، بالإضافة إلى بروز ما يُعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي، بشكل أصبح معه تحديد تكاليف الإنتاج الفعلية أمراً غير ميسور إن لم يكن مستحيلاً، أمام هذه الاعتبارات كان لا بد من الإدراك بأن مستوى معين من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو شيء أكثر من ضروري، و هو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر فعالية للتأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و الحديث هنا يتعلق عن السياسة الاقتصادية التي تشمل مجموعة من السياسات و التي تعمل كل منها على منفرد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الهامة، كالسياسة النقدية و المالية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف، و من الملاحظ أن الجدل الفكري فيما يتعلق بفعالية السياسات الاقتصادية ليس حديثاً و إنما يعود إلى المساجلات بين أنصار هذه المدرسة أو تلك، خاصة بين أنصار المدرسة النقدية و أنصار المدرسة الكيترية.

و تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية و التي يُعبّر عنها بالربع السحري و التي أشار إليها كالدور في نموذج، و المتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، تخفيض معدلات البطالة، تخفيض معدلات التضخم و تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، و تستطيع الدولة من خلال السياسة المالية أن تؤثر على هذه الأهداف باستعمال عدة أدوات أهمها سياسة الإنفاق الحكومي و السياسة الضريبية، و لقد شهدت السياسة المالية عدة تطورات ارتبطت بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة عقب أزمة 1929 التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، حيث أصبحت السياسة المالية الأداة الرئيسية التي تُستعمل في توجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له الاقتصاد من هزات خلال الدورة الاقتصادية.

و تشكل دراسة الإنفاق الحكومي ركناً أساسياً في الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية، و تعود أهمية سياسة الإنفاق الحكومي باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الاقتصادي الذي تقوم به في الميادين المختلفة، و هو الذي يقوم برسم حدود نشاط الدولة المالي و الاقتصادي، و انطلاقاً مما سبق فإن الدراسة قدّفت من خلال هذا الفصل إلى تحليل الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي، و كيف تساهم الدولة في تحقيقه من خلال دورها الاقتصادي؟ بالإضافة إلى دراسة الأداة المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المتمثلة في السياسة الاقتصادية مع إبراز مكانة السياسة المالية كجزء من السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما تقوم الدراسة بالتطرق إلى الجانب المالي للإنفاق الحكومي من خلال تناول مفهومه و أركانه و تقسيماته مع التركيز على التقسيمات الاقتصادية، ثم تناولت الدراسة في الفرع الثاني الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية بالتطرق إلى مختلف العوامل التي تحد من فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و بالتالي فإن الهدف من هذا الفصل هو توضيح موقع السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة من السياسة الاقتصادية، و معرفة مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

* - يمكن أن توصف نتائج السوق بأنها كفوءة إذا كن مستوى معين من إجمالي الفوائد التي تحققها لا يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل، لو إننا كن من غير الممكن تحقيق فوائد أكبر بنفس المستوى من التكاليف

المبحث الأول

دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

الدولة كتنظيم اجتماعي هي ظاهرة تنتمي إلى مجموعة ظواهر تمثل موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وهي تتعلق بدراسة العلاقة بين الأفراد والسلطة الحاكمة، وقبل أن تحليل الأدوار الاقتصادية للدولة لا بد من التفرقة بين الدولة، المجتمع والحكومة فالمجتمع هو مجموعة إنسانية تمثل واقعاً متميزاً، أي مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة، أما الدولة فهي شكل تاريخي من أشكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين و تمثل ظاهرة سياسية هي ظاهرة السلطة المنظمة المؤسسية، أي المنظمة لهذه العلاقة من خلال مؤسسات الدولة، أما الحكومة فهي الغسوس العضوي الذي يمارس وظائفه في مجتمع معين.⁽¹⁾

انطلاقاً من تحديد الإطار المفاهيمي للدولة بمفهومها الواسع تقوم الدراسة بتحليل تطور الدور الاقتصادي للدولة من خلال إبراز مختلف النظريات الاقتصادية التي بينت تأثير الدولة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بتحديد الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي مبينة العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، وإبراز الاختلافات الموجودة في مفهومه بين الدول النامية والمتقدمة.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية

لقد كان هدف الاعتراف المبكر بدور الدولة في اقتصاد السوق هو فشل تطبيق نموذج والراس للمنافسة الكاملة، حيث أنه مع ظهور أزمة الكساد الكبير لعام 1929، سقطت فرضية والراس للمنافسة الكاملة وأدى ذلك إلى ظهور أفكار كثير الداعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك في إطار لم يخرج عن النموذج الكلاسيكي.⁽²⁾

ولقد أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً ضرورياً مع مرور الوقت، وذلك من أجل حماية النشاط الاقتصادي، حيث أن غياب الدولة سيُعرض الاقتصادات الوطنية إلى مشاكل اختلال الاستقرار الاقتصادي⁽³⁾، ولقد تار جدل كبير حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولقد انقسم الاقتصاديون بين مؤيدين ومعارضين لتدخل الدولة، ولكل فريق منهما حججه التي تؤيد رأيه، كما أن هناك عدة عوامل ساهمت في ترسيخ أفكار كل من الطرفين، وتقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بإدراج حجج كل من الطرفين والخروج بنتيجة تتناسب وحالة اقتصادات الدول النامية، كما تنطرق الدراسة إلى تفسير و قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

(1) - محمد دوينار، مبادئ الاقتصاد السياسي ج4: الاقتصاد المالي (لبنان: منشورات الحلبي، 2001)، ص ص 34-46
(2) - بيير دوتي، دور الحكومة في اقتصاد السوق (دمشق: سلسلة بحوث و مناقشت حول دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صنفوق النقد العربي، 2000)، ص 65
(3) - حازم الليلاوي، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 98

1- حجج أنصار التدخل الحكومي

يُقدم أنصار تدخل الدولة مجموعة من الحجج أهمها أن السوق عاجزٌ عن إعطاء إشارات سعرية ملائمة خاصة عندما تكون هناك آثار خارجية للنشاط الاقتصادي^{*}، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد كما أن السوق عاجز عن تحريك الموارد من استخدام إلى آخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، و لعدم قدرتهم أحياناً على استغلال هذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات لها علاقة بالتكاليف من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الدول النامية لا تتوفر على أسواق واسعة وعميقة بشكل كافٍ مما يُضعف العلاقة القائمة بين مختلف هذه الأسواق، كما أن الدولة التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري بالمقارنة مع الدول التي لها قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة^{**}، وهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني و طالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود إلى الدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين، و تركز نظرية المرض الهولندي على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج و الذي يحدث - أي المرض الهولندي - استجابة لصدمة إيجابية بسبب اكتشاف مورد ما أو نتيجة ارتفاع سعره في الأسواق الدولية مثلما هو الحال في الدول النفطية⁽¹⁾، كما أنه من الملاحظ أن هناك عدة عوامل داعية إلى زيادة تدخل الدولة و التي نذكر منها تجربة الكساد الكبير للفترة 1929-1931 و أطروحات كثير المرافقة لها والداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية و عن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي، كما أن الحرب العالمية الأولى و الثانية وما نتج عنهما من دمار مس الدول المشاركة في الحرب مما دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بشكل جعل القوة الإنتاجية للدولة تنطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها، و لقد تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الفكر الماركسي و تأثر الدول المستقلة حديثاً و منها الجزائر بهذا الطرح و قامت بتأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات العمومية.⁽²⁾

2- حجج معارضي التدخل الحكومي

يرى أنصار الدولة الحيادة أن زيادة دور الدولة الاقتصادي يؤدي إلى إلغاء أسعار السوق و إلغاء الدور الاقتصادي للسعر مما يجعله - أي السوق - عاجزاً عن إعطاء صورة واضحة عن ندرة السلع و تكلفتها الحقيقية، و هذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع و ظروف الندرة النسبية، كما يكون نشاط المؤسسة غير مراعي لاحتياجات السوق و بقاء هذه المؤسسات لا يتحدد بنتائجها الاقتصادية و إنما يتحدد بقرارات إدارية بعيدة عن الرشد الاقتصادي، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن هناك عدة عوامل تؤيد هذه الآراء الداعية لتقليص دور الدولة الاقتصادي و التي نذكر منها انفجار الثورة الالكترونية و تأثيرها على تطور وسائل الاتصال مما أدى إلى تراجع أهمية المكان و القضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا الاقتصادية، و هذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية، كما أن زيادة نفوذ و وزن المنظمات الاقتصادية العالمية في وضع السياسات الاقتصادية للدول النامية بشكل يتجاوز منطق المشورة إلى درجة الإلزام^{***} من خلال تدابير التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، أو فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه الظروف جعلت الدولة تفقد الكثير من القدرة على اتخاذ القرار.

* تنشأ عندما لا يتم إدراج بعض الآثار الجانبية للإنتاج أو الاستهلاك ضمن أسعار السوق، انظر المبحث الثالث من هذا الفصل صفحة 38

** و هو ما يعرف بـ dutch disease- و ستقوم الدراسة بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري، انظر الفصل الثالث صفحة 110

(1)- عبد المجيد قدي، لمدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية و تقييمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 13-14

(2)- تشارلز وولف، الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين البدائل غير المثالية، ترجمة علي حسين حجاج، (عمان: دار البشير، 1996)، ص 95

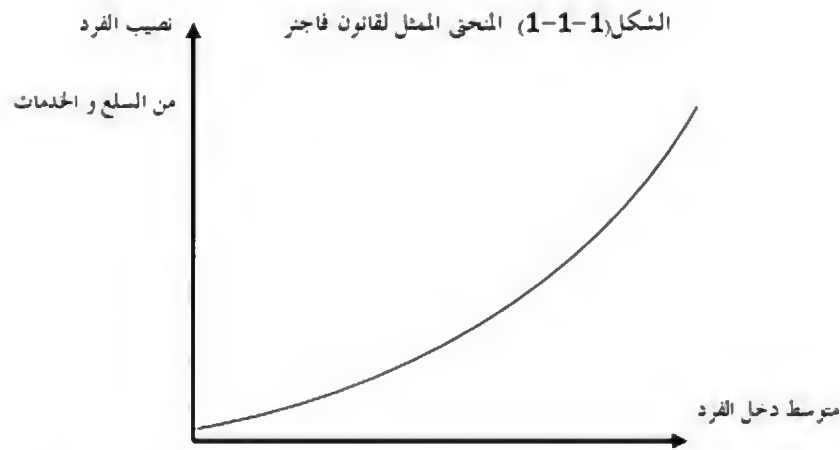
*** و هو ما يعرف بمشروطية صندوق النقد الدولي

3- تفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

لقد ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة و المتمثلة أساساً في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، و لعل من أبرز هذه الأطروحات هو قانون فاجنر و تحليل وايزمان و بيكوك و نماذج التنمية لروستو- مسجريف، و تقوم الدراسة فيما يلي بشرح هذين التحليلين مع تأجيل إدراج أسباب تزايد الإنفاق الحكومي الحقيقية و الظاهرية إلى المبحث الثالث من هذا الفصل عند دراستنا للإنفاق الحكومي.

1-3- قانون فاجنر

يُعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم عام 1883 ما سُمي آنذاك بقانون "تزايد نشاط الدولة"، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي، و لقد انطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة و حصة الإنفاق الحكومي في الدخل القومي و بالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي،⁽¹⁾ و بالتالي استنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي و نمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي،⁽²⁾ و هذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: علي أحمد خليل، سليمان اللوزي، المرجع نفسه، ص 123

و قد أرجع فاجنر النمو في الإنفاق الحكومي لأسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية و زيادة طلب الأفراد على السلع و الخدمات العامة، و قد أثبتت وقائع القرن العشرين صحة هذا القانون⁽³⁾. و حسب فاجنر فإن توسع الدور الاقتصادي للدولة يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية و هي عامل التصنيع و التحديث الذي يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية و التشريع و التنظيم، كما أن نمو الدخل القومي يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهة و التعليم بالإضافة إلى عامل التطور الاقتصادي

* low of increasing state activity

(1)- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 15

(2)- علي أحمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة و الإصلاح المالي، (عمان: دار زهران، 2002)، ص 122

(3)- رمزي زكي، انفجار العجز، (دمشق: دار المدى للطباعة، الطبعة الأولى، 2000)، ص ص 67- 68

و التكنولوجيا حيث يعملان على السيطرة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي و توفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يعجز عنها الخواص. و يمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي:⁽¹⁾

$$G/Y = f(Y/N)$$

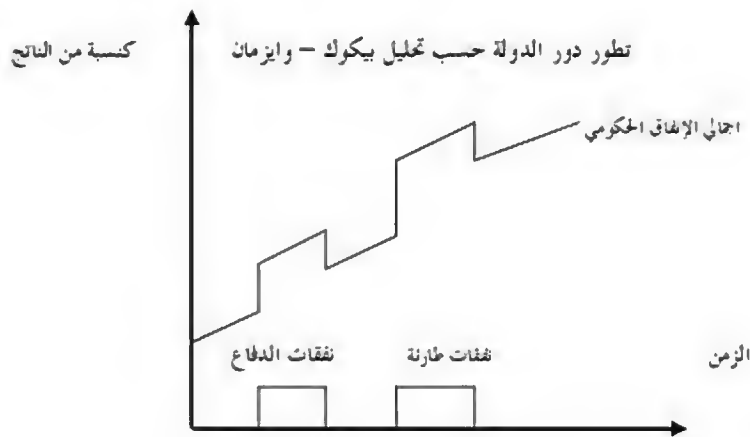
G : الإنفاق الحكومي Y : الدخل الوطني N : عدد السكان

2-3- تفسير بيكوك - وايزمان peacock-wisman

حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادت إلى زيادة الإنفاق الحكومي، و يفترض الاقتصاديان أن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق الحكومي تعتمد على عوامل كثيرة أهمها ردود أفعال الناخبين على معدلات و أنواع الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي، و بذلك يفترض التحليل بأن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيداً على نمو الإنفاق الحكومي، و على هذا فإن حجم الإنفاق الحكومي يزداد بصورة متناسبة مع زيادة الإنفاق الحكومي في الأوقات العادية، إلا أن هذا النمو المترن في الإنفاق الحكومي سوف يختل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي اللازم لمواجهة مثل هذه الظروف، و يتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق الاستثنائي، إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصاً في الموازنة في الفترة التالية، و قد أطلق على انتقال مستوى الإنفاق و الإيراد الحكومي إلى مستوى أعلى " أثر الاستبدال"⁽²⁾ و الشكل التالي يوضح ما سبق ذكره:

الإنفاق الحكومي

الشكل (1-2-1)



المصدر: عبد الله الشبح، المرجع نفسه، ص 117

إن نقطة الضعف الأساسية في تحليل بيكوك وايزمان كانت في اتخاذ صفة التعميم وإهماله خصوصية وإمكانية الدولة التي تقوم بالإنفاق، على الرغم من أن هذا التحليل قام على أساس دراسات إحصائية دقيقة تناولت الإنفاق الحكومي في بريطانيا خلال الفترة 1891-1955.

و النتيجة التي نخلص إليها من خلال دراسة أهم تفسيرات زيادة حجم الدولة الاقتصادي هي أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تعني زيادة المنفعة العامة لأن هناك أسباب ظاهرة سيتم الرجوع إليها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، و لعله من الملاحظ ارتباط

(1) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 116

(2) - عبد الله الشبح، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة (الرياض: جامعة الملك سعود، 1992)، ص 116

تفسير حجم الدولة في الاقتصاد بمقدار الإنفاق الحكومي التي تقوم به هذه الدولة في الحياة الاقتصادية، لذلك فإنه عادة ما يتم استعماله لقياس حجم الدور الاقتصادي للدولة، و بالتالي فإن الدراسة من خلال ما يأتي ستعرض لمختلف المقاييس المستعملة لقياس حجم الدولة في الاقتصاد بالاعتماد على حجم الإنفاق الحكومي بمختلف أشكاله.

4- قياس حجم الدولة في الاقتصاد

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى خفض الإنفاق الحكومي و تقليص حجم الدولة و لهذا فإنه من المهم إيجاد معايير لقياس حجم الدولة في الاقتصاد و التي تتمحور معظمها حول الإنفاق الحكومي سواء كان الإنفاق جارياً أو استثمارياً.

4-1- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يضم الإنفاق الحكومي مجموع الإنفاق و التحويلات التي تقوم بها الحكومات المركزية و الولايات أو الحكومات المحلية، و رغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بإنفاق الحكومات المحلية نظراً لحجمها الكبير من جهة و لعدم توفر الدول النامية على الموارد البشرية المؤهلة لإعداد هذه البيانات و الجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج في بعض الدول العربية:

الجدول (1-1-1) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية %

	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
الأردن	28.16	28.80	30.00	31.56	32.60	33.65	
الإمارات	38.27	38.83	38.62	38.26	34.19	35.13	
تونس	31.48	32.03	32.07	32.75	32.53	32.47	
الجزائر	29.43	28.98	29.23	29.26	35.22	31.57	
السعودية	30.08	29.30	30.38	31.94	33.02	37.18	
سورية	27.32	29.20	32.30	39,35	35.06	33.06	
مصر	32.13	30.18	30.50	31.85	30.82	26.80	
المغرب	27.26	30.76	26.10	26.27	26.04	32.28	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2006، ص 326

4-2- نسبة الاستهلاك العام و الاستثمار العام إلى الناتج

و يتعلق الاستهلاك العام بكل المجالات التي تدرج ضمن الإنفاق الجاري الحكومي بما فيه الإنفاق العسكري، و تعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعامة المواطنين، أما الاستثمار العام فيغطي جميع الاستثمارات المالية و جميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة، و تعكس النسبة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي لإنفاقها من قبل الحكومة في المجال

الاستثماري سعي الحكومة إلى زيادة النمو و استيعاب اليد العاملة و توسيع الهياكل القاعدية،⁽¹⁾ وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الدول العربية يُلاحظ حدوث ارتفاع في الاستهلاك العام و الاستثمار العام الذين ارتفعوا بنحو 41% و 74% بين عامي 2000-2005 وتوضح هذه التغيرات بشكل عام أن السياسة المالية أصبحت توسعية منذ مطلع الألفية في غالبية الدول العربية و هذه السياسة ارتبطت بالقفزات الكبيرة في قيمة إجمالي الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي، و يعكس الاتجاه السائد نحو زيادة الإنفاق الحكومي و تطوير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و بالتالي فإن تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي لا تزال ضرورة ملحة لغالبية الدول العربية، و يلاحظ أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النفطية من جراء الارتفاع الملحوظ و المستمر في الموارد المالية الأمر الذي يُحدث ضغطاً على الحكومات للمزيد من الإنفاق، إلا أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية و تطوير البنية التحتية يكون أكثر فاعلية إذا ما تم تغذية صناديق تثبيت الإيرادات و صناديق الادخار لتعزيز ثقة القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية و لضمان استمرار الوضع المالي الحالي،⁽²⁾ و الجدول التالي يوضح مصداقية التحليل السابق:

الجدول (2-1-1) الإنفاق الحكومي في الدول العربية

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					2005*	2004	
2005	2004	2005*	2004		2005*	2004	
21.8	23.7	74.7	78.8	11.3	225.53	202.63	الإنفاق الجاري
6.4	6.5	22.1	21.4	20.9	66.65	55.12	الإنفاق الرأسمالي
0.9	0.1-	3.2	0.2-	1753.2	9.60	0.58-	صافي الإقراض **
29.2	30.1	100.0	100.0	17.3	301.79	257.17	الإجمالي

* ميزات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ص 115

و تبقى ظروف الدول النامية هي وحدها الكفيلة بتحديد حجم الدولة في الاقتصاد و خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن العولمة أفرزت وضعاً جديداً في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ازداد الانفتاح الاقتصادي وانتقل القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية و زيادة الإنتاج على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسية، و بالتالي فإن هذه الظروف تساهم في زيادة اختلال الاستقرار الاقتصادي و هذا في ظل اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية و عدم مرونته لهذه التطورات، لذلك يجب تدخل الدولة خاصة في الدول النامية من خلال تصميم مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة أحص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و المساهمة في تدعيم الهيكل الإنتاجي، و قبل التطرق إلى كل هذه العناصر، لا بد من تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تخصص له الدراسة الفقرات التالية.

(1) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 21

(2) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2006، ص 114

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي

تُعاني الاقتصادات النامية بصفة عامة من اختلالات هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسيين : اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي، و من أهم مظاهر اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي هو اختلال التوازن بين الإنتاج المحلي و الاستهلاك الوطني، فالاستهلاك أكبر من الإنتاج و هو ما يعني وجود اختلال بين الادخار الوطني و الاستثمار، حيث أن الادخار المحلي لا يُجاري الاستثمار، و هو ما يقود إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية من مساعدات و قروض لتمويل الاستثمار إن هذه الحالة تؤدي إلى بروز اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي الذي ما هو إلا انعكاسٌ لاختلال الاستقرار الداخلي - كما سنبينه الدراسة من خلال ما يأتي- أو ما يُعرف بحالة فائض الطلب حيث يعجز الإنتاج المحلي عن استيعاب الطلب الكلي، و تتم تغطية هذا الفائض من خلال الاستيراد و هذا ما ينعكس في ميزان تجاري سالب.⁽¹⁾ و تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحديد الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي و ذلك بإظهار العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي، كما أن الاختلاف الموجود بين الدول النامية و المتقدمة يُحتم إبراز الاختلاف الموجود بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية و المتقدمة.

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي

تعتبر البيئة الاقتصادية المستقرة شيئاً أساسياً في تحقيق التنمية في اقتصاد ما، و موضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف رئيسية محددة و هي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل و استقرار الأسعار، و يمكن إضافة الاستقرار في سعر الصرف و التوازن الخارجي إذا أخذ بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي، و لعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة و مترابطة، فبدون التشغيل الكاملة فإن الناتج المختل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد و عرقلة النمو الاقتصادي.⁽²⁾

يبدو جلياً أن التشغيل الكامل للطاقة الاقتصادية يكون أمراً مرغوباً فيه، كما أن الاستعمال غير الكامل يتضمن تبديداً و سوء توزيع ويشتمل الاستخدام الكامل على استخدام كل من مخزون رأس المال و القوة العاملة، و لقد حدد الاقتصاديون حالة التشغيل الكامل بأنها تلك الحالة التي يستطيع فيها كل من يرغب في العمل بالأجر الجاري في سوق العمل أن يحصل على عمل، و لقد جرت العادة خلال الخمسينات و الستينات على تحديد هدف التشغيل الكامل بأنه ذلك الذي يسمح بنسبة بطالة قدرها 4 %، و لقد ارتفعت في المرحلة الراهنة لتصل إلى 6 %، و توجه الاهتمام فيما بعد إلى العلاقة بين البطالة و التضخم و اعتبر معدل البطالة المقبول بأنه ذلك الذي لا يولد معدل تضخم مرتفع،⁽³⁾ كما أن الاستقرار لا يعني التشغيل الكامل كهدف وحيد حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁽³⁾

و يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية،^{***} حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات ببطء النمو الاقتصادي و انكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع

(1)- عبد الله بلوناس: (الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر: 2004-2005، ص 132

(2)- جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان (السعودية: دار المريخ، 1999)، ص 195

* انظر الفصل الثاني الصفحة 86

(3)- ريتشارد موسجرين، المالية العامة في النظرية و التطبيق، ترجمة حمدي الصباحي، (السعودية: دار المريخ، 1992)، ص 356

** circuit économique

معدلات البطالة و ينخفض المستوى العام للأسعار، و الدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار و الركود، إلا أنه في الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، و بالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم و تدهور معدلات النمو الحقيقية.

1-1- الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الخارجي

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، و بعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعني إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، و الناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالاً كاملاً دون إحداث ضغوط تضخمية، و يمكن أن ينشأ اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزاً الناتج الممكن، و هنا يكون الأرجح هو ظهور ضغوط تضخمية، و في العديد من البلدان النامية يكون التمويل النقدي لعجز الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي،^(*) حيث أن ذلك يؤدي إلى تضخم، غير أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يمكن أن يحدث أيضاً عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضاً ملحوظاً عن الناتج الممكن، و في هذه الحالة عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات مرتفعة من البطالة، و بالإضافة إلى الاختلالات الداخلية يمكن أن يمر الاقتصاد باختلالات خارجية و التي تتجلى من خلال الاختلال في ميزان المدفوعات، فوجود عجز في هذا الأخير يعني أن إجمالي حساباته المشار إليها مثل رصيداً سالباً، الأمر الذي يتطلب تركيبة من تدفقات رأسمالية داخلية، أما وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه يُمكن البلد المعني من تحقيق تراكم في احتياطياته الدولية.⁽¹⁾ و كما سبق أن أُشير إليه فإن هناك علاقة وطيدة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي وتقوم الدراسة من خلال ما يلي بتوضيح العلاقة بينهما.

1-2- العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي

تؤكد الخبرات التي مرت بها البلدان النامية و خاصة بلدان جنوب شرق آسيا أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس في أغلب الأحيان وجود فجوة في الموارد المحلية، أي أن هناك اختلال بين الادخار القومي و الاستثمار القومي، و هي اختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغيرات في السياسة الاقتصادية، و يمكن توضيح ذلك من خلال المتطابقة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = C + I + (X - M)$$

حيث يمثل - C - الاستهلاك الوطني بشقيه الخاص و العام، و يمثل - I - الاستثمار القومي بشقيه الخاص و العام، و تمثل - X - صادرات السلع و الخدمات، و تمثل - M - واردات السلع و الخدمات، فإذا ما أُضيف صافي دخل عوامل الإنتاج - Yf - إلى جانبي المتطابقة نجد أن إجمالي الناتج المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل المحلي - GDI -

$$GDI = C + I + (X - M) + Yf$$

و أخيراً إذا ما أُضيف صافي التحويلات من الخارج - Trf - إلى جانبي المعادلة وُجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل القومي المتاح - GNDI -

* سنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند دراستنا لمصادر تمويل الإنفاق الحكومي في الفصل الثاني. انظر الصفحة رقم 54 (1) - جوشوا غرين، نظرة عامة عن تصحيح الاقتصاد الكلي، درسات صندوق النقد الدولي، 1998، ص 3

$$GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (1)$$

و من المعادلة (1) يمكن طرح الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي الذين يمثلان معاً إنفاقاً أو استيعاباً للموارد - A - في الاقتصاد المعني^{*} و تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$GNDI - A = (X - M) + Yf + Trf = CAB \dots \dots \dots (2)$$

و من الملاحظ أن الجانب الأيمن للمعادلة لا يعدو أن يكون إلا الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و من ثم فإن وجود اختلال في إجمالي الدخل القومي المتاح - الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد المعني - و مصروفات ذلك البلد - أي الاستيعاب -A- ينعكس بصورة تلقائية في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فعندما يكون الاستيعاب متجاوزاً لإجمالي الدخل القومي المتاح فعندئذ ينشأ عجز في الحساب الجاري، و بالتالي فإنه من أجل معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن اتخاذ تدابير على صعيد السياسة الاقتصادية و على رأسها السياسة المالية .

و يمكن إجراء تعديلات في منطابقات الدخل الواردة أعلاه لتوضيح العلاقات بين الادخار و الاستثمار القوميين من ناحية و بين رصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى، و بالعودة إلى المعادلة (1) و بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة يبقى الجانب الأيسر و الذي يمثل الادخار القومي:

$$GNDI - C = I + (X - M) + Yf + Trf$$

$$S = I + (X - M) + Yf + Trf$$

و بطرح الاستثمار القومي من جانبي المعادلة يتج ما يلي:

$$S - I = (X - M) + Yf + Tr \dots \dots \dots (3)$$

من الملاحظ أن الجانب الأيمن من المعادلة (3) يصبح رصيد الحساب الجاري و من ثم يُلاحظ أن الفرق بين المدخرات والاستثمارات القومية يساوي رصيد الحساب الجاري الخارجي، و بعبارة أخرى فإن العجز في الحساب الجاري ينشأ من زيادة الإنفاق على الاستثمار في بلد ما على القدر المتوفر من مدخرات ذلك البلد الأمر الذي يضطره إلى سحب أرصدة خارجية لتمويل النقص.⁽¹⁾ إن وضعية اختلال الاستقرار الاقتصادي سواء كان داخلياً أو خارجياً باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة تقود إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة هذا الوضعية، و بالتالي فإن الدول النامية مخيرة بأن تتبع إجراءات لتصحيح اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و المتمثلة في عمليات التصحيح، أو أن تقوم بإجراءات لتصحيح اختلال الاستقرار الخارجي كنهج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال عمليات التمويل الخارجي، فأي الإجراءين أجدى لهذه الدول؟، هذا ما سنتقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال ما يلي.

* بعد الاقتصادي Alexander أول من أشار إلى منهج الاستيعاب عام 1952، و الذي سنعود إليه بالتفصيل عند دراستنا لآثر سياسة الإنفاق للحكومي على التوازن الخارجي في الفصل الثاني من هذه الرسالة ص 95
(1)- جوشوا غرين، المرجع السابق، ص 6

1-3- معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي

إن خيار التصحيح ينطوي في أغلب الأحيان على اعتماد خبرات مؤهلة بغية خفض الاستيعاب، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت الاختلالات عابرة و يكون لدى البلد المعني إما موارد مالية كافية تكون في العادة إحتياطات أجنبية أو تكون لديه القدرة على الاقتراض من الخارج لتغطية أي نقص في حسابه الخارجي، لكن ما يميز الدول النامية أنها اضطرت للإقتراض من الخارج لأن حاجتها للاستثمار فاقت و بشكل هيكلي الإدخار القومي و هذا ما أدى إلى إضعاف دخل الأعوان الاقتصاديين، و بالتالي فإن هناك حلقة مفرغة تمثل في أن انخفاض الدخل يؤدي إلى إضعاف الإدخار الذي يؤثر بدوره على حجم الاستثمار، و لم تعد الدول النامية من بد لزيادة الإدخار سوى الاقتراض من الخارج لزيادة معدلات النمو و تغطية العجز في الحساب الجاري، ففي حالة ما انخفضت أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها البلد و يكون من المتوقع عودة هذه الأسعار إلى الارتفاع في المستقبل، ففي هذه الحالة يستطيع البلد تغطية النقص في حصيلة صادراته عن طريق السحب من إحتياطاته الرسمية،^(*) و هو خيار يُطلق عليه تمويل الاختلال،⁽¹⁾ إلا أن من شروط هذا التمويل أن يكون الاختلال عارضاً و أن يكون لدى السلطات المعنية الموارد الكافية، فإذا كان انتعاش الأسعار العالمية للسلع الأولية أمراً بعيد المنال أو كان هذا التمويل يشكل خطورة على مستوى الإحتياطيات الرسمية للبلاد، يصبح الإصلاح أمراً ضرورياً، خاصة عندما يواجه البلد صعوبة في الوفاء بالتزامات خدمة الديون الواقعة على كاهله،⁽²⁾ ففي هذه الحالة تكون الإحتياطيات الرسمية و تدفقات العملة الأجنبية غير كافية للوفاء بالتزامات الخارجية، و عندئذ يتطلب علاج هذه الحالة إجراء تصحيح خارجي بالإضافة إلى ضرورة تسطير برنامج شامل بغية تخفيض أعباء الدين تجاه الدائنين الرسميين.⁽²⁾

إن النتيجة التي تخلص إليها الدراسة من خلال ما سبق هو أن الإصلاح يكون ضرورياً عندما يواجه البلد صعوبة في الوفاء بالتزامات خدمات الدين الخارجي، ففي هذه الحالة تكون الإحتياطيات الرسمية و تدفقات العملات الأجنبية الواردة عن طريق السلطات النقدية غير كافية للوفاء بالتزامات الخارجية، و بشكل عام لا يجب المبالغة في الافتراض بأن إختلالات الاستقرار الاقتصادي الخارجي هي ذات طابع عارض، لأنه و على سبيل المثال الإنخفاض العارض في الأسعار العالمية للسلع الأولية غالباً ما يستمر لعدة سنوات،⁽³⁾ وبالمثل فإن الارتفاع الشديد العارض في حجم الإستثمارات الذي يسبب عجزاً في الحساب الجاري قد لا يكون من النوع الذي يصحح مساره من تلقاء نفسه - self-reversing - على الأمد القصير، و من ثم يكون الإصلاح أمراً مرغوباً فيه في غالب الأحوال حتى عندما تتوافر لدى البلد المعني إحتياطات كافية لتمويل الإختلالات الخارجية على المدى الطويل،⁽³⁾ و لعل أهم تساؤل يطرح نفسه خلال هذه المرحلة من دراسة الموضوع الأول لهذه الرسالة هو: هل مفهوم أو خصائص الاستقرار الاقتصادي الكلي هي نفسها في الدول النامية والدول المتقدمة؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه فيما يلي.

* و هو الخيار الذي لجأت إليه الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986 و فشل الإصلاحات الذاتية التي سطرتها الدولة حيث أبرمت الجزائر اتفاقات الاستعداد الائتماني STAND BY الثلاثة خلال الفترة 1989-1994، انظر الفصل الثالث صفحة 113

(1) - financing the imbalance

** و هي الوضعية التي وصلت إليها الجزائر سنة 1994 حيث أعلنت عجزها عن تسديد الديون التي وصلت أجل استحقاقها الأمر الذي أدى إلى إبرام برامج التثبيت و التصحيح الهيكلي انطلاقاً من سنة 1995، انظر الفصل الثالث صفحة 114

(2) - جوشوا غرين، المرجع السابق، ص 6

*** و هي الحالة التي وقعت فيها الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986 كما سنرى في الفصل الثالث من هذه الرسالة صفحة 111

(3) - جوشوا غرين، المرجع نفسه، ص 7

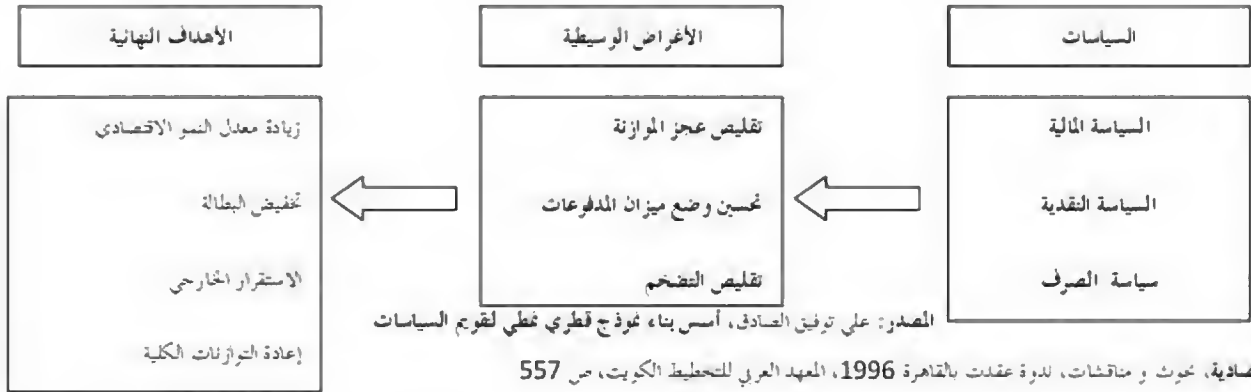
2- مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي بين الدول النامية و الدول المتقدمة

يمكن من خلال التحليل السابق صياغة تعريف شامل لمفهوم الاستقرار الاقتصادي الذي يُعبر عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛⁽¹⁾

إن الاستقرار الاقتصادي الكلي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية و الذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف اللازمة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يحصل الأفراد على ثمار و مكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة، و إذا تم الأخذ بعين الاعتبار حالة الدول النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دفعت بالمؤسسات النقدية الدولية إلى التدخل ضمن ما يُعرف ببرامج الاستقرار الاقتصادي أو برامج التثبيت التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بواسطة ضغط الإنفاق الحكومي وتخفيض العجز في الحساب الجاري،⁽²⁾ و الشكل التالي يُعطي فكرة مختصرة عن برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي:

الشكل (1-1-3) الأهداف و السياسات و الأغراض الوسيطة في برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي



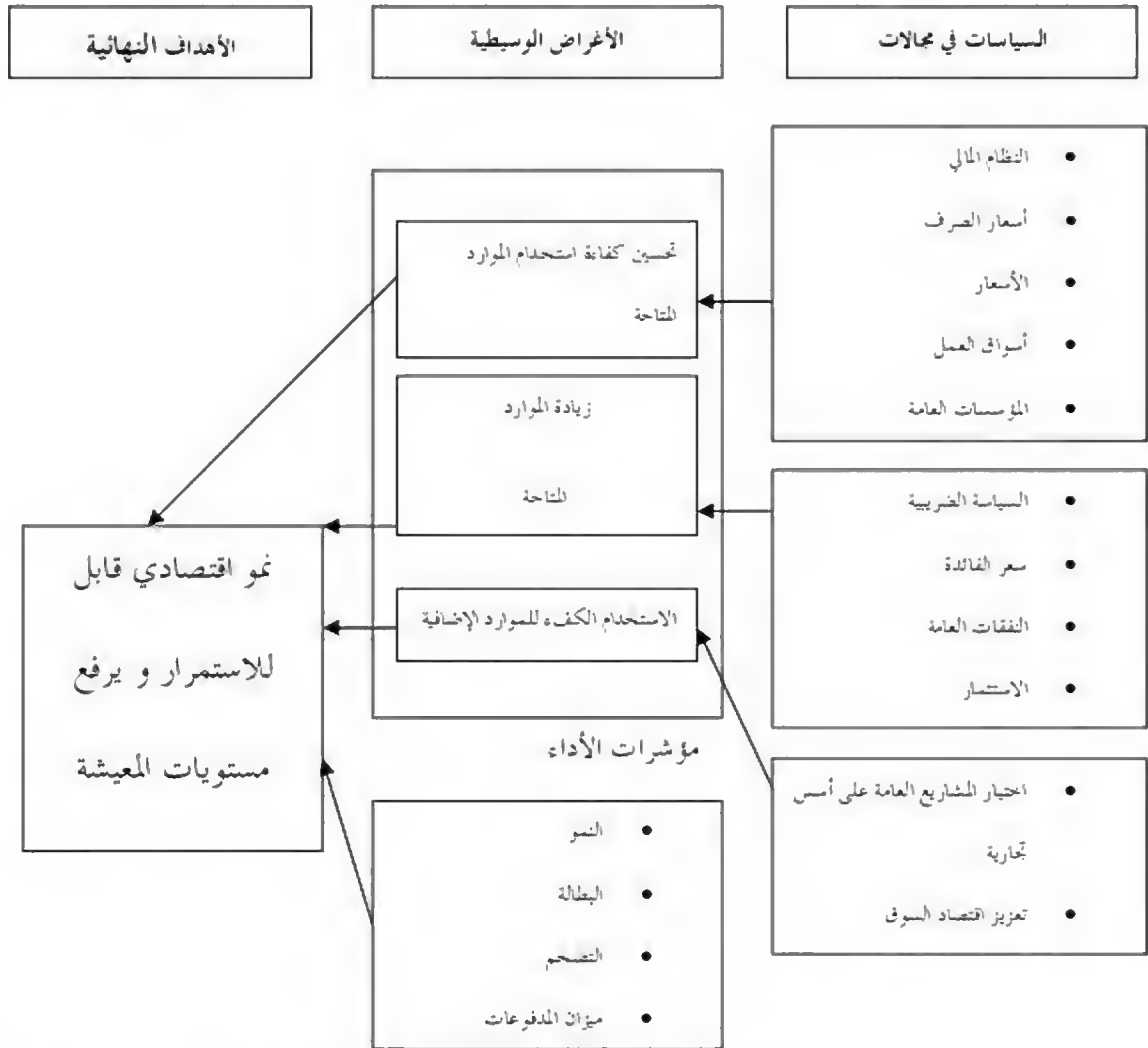
أما الوجه الثاني للتصحيح هو التكيف الهيكلي الذي يختص بمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل الإنحراف في حوافز الإنتاج، الرقابة و القيود السعرية، الرسوم الجمركية المرتفعة و تتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات. و الشكل التالي يوضح برامج التكيف الهيكلي بشكل مختصر:

(1) - عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية - تحليل جزلي وكلي - (القاهرة: زهراء الشرق، 2007)، ص 213

* انظر الفصل الثالث من هذه الرسالة صفحة 114

الشكل (1-1-4)

الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج التصحيح الهيكلي.



المصدر : على الصادق، "أسس بناء نموذج قطري لمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، المرجع السابق، ص. 558

و السؤال الذي يُطرح في هذا المجال بعد أن قامت الدراسة بالتمييز بين برامج الاستقرار الاقتصادي و بين برامج التكيف الهيكلي يتمثل فيما يلي: هل يوجد اختلاف بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي لدى الدول المتقدمة و مفهومه لدى الدول النامية ؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال ما يلي.

2-1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة

كما سبق و أن تمت الإشارة إليه فإن السمة المميزة للنشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية هي حتمية تعرضها للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يُعرف بالدورة الاقتصادية، و إذا كانت أزمات التضخم و البطالة لها آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة على فئات عريضة من المجتمع لا سيما ذوي الدخل الثابتة، فقد ظهرت الحاجة إلى سعي الدولة للتحكم في مدى حدة الدورات الاقتصادية و تخفيف آثارها السلبية وذلك من خلال إجراءات السياسة الاقتصادية، و بالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، غير أن المقصود بالتشغيل الكامل ليس الوصول إلى

معدلات بطالة معدومة و إنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية،^(*) كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات مطلقاً و إنما تثبيت معدل الزيادة بما يمكن السيطرة عليه، و لقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بُعداً آخر للاستقرار الاقتصادي و المتمثل في استقرار ميزان المدفوعات، و بالتالي فإن برنامج الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية: (**)

- التشغيل الكامل، و ذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%؛
- النمو السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%؛
- استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجُملة و 2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك؛
- توازن ميزان المدفوعات؛

إن اِخاور الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة هي: أولاً: تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الاقتصادية؛ ثانياً: تحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ ثالثاً: تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الخارجي.⁽¹⁾

2-2- الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطاً شديداً بالتجارة الخارجية، و ذلك بسبب ما تعانیه من إختلالات هيكلية في بنائها الاقتصادي و لضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد الدول النامية على إنتاج و تصدير سلعة واحدة من السلع الأولية، و تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بالبلاد النامية عنها بالبلاد المتقدمة، فمن الخطأ القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو استهداف اخفاظة على التشغيل الكامل لأن الجانب الأعظم من هياكل الإنتاج غير موجود في الدول النامية، و من أجل توضيح الفكرة تقوم الدراسة بمقارنة بسيطة بين الدول النامية و الدول المتقدمة:

أ- مشكلة البطالة: يلاحظ أنه في حين تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة علاج مشكلة البطالة الدورية في أزمات الكساد، فإن هدف علاج البطالة في الدول النامية يستهدف البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج كما سبق وأن ذكرت الدراسة؛

ب- مشكلة التضخم: يلاحظ أنه في حين تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد الرأسمالية إلى تلافي الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية، فإن مشكلة التضخم في البلدان النامية تعود إلى الإختلالات الهيكلية و الاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية و رأس المال الأجنبي؛

ت- ميزان المدفوعات: من ناحية أخرى يلاحظ أن مشكلة الإختلالات التي تتعرض لها موازين المدفوعات في الدول الرأسمالية ليست انعكاساً لإختلالات اقتصادية هيكلية، و إنما هي محصلة نهائية لقوى الصراع و المنافسة القائمة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في السوق العالمي، أما بالنسبة للبلدان النامية فإن اختلال ميزان المدفوعات هو في جوهره اختلال هيكلية داخلي بين حجم

* انظر المبحث الثاني من هذا الفصل صفحة 26

** سنورد إليها بالتفصيل عند دراستنا للسياسة الاقتصادية في المبحث الثاني صفحة 22
(1) - أحمد علي البشري، السياسة الاقتصادية اليمنية - سياسة الإنفاق العام - (اليمن: دار الطرقي، 1990)، ص 54-61

هيكّل الإنتاج القومي و حجم هيكّل الطلب الكلي، بين قوى الاستهلاك و قوى الادخار، بين حجم الاستثمار و مصادر التمويل المحلية. (1)

لقد قامت الدراسة من خلال هذا المبحث الأول إعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية و موقع الاستقرار الاقتصادي الكلي من هذا الدور، حيث توصّلت إلى نتيجة مهمة في هذا المجال مفادها أن حجم الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبط أساساً بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة بالنسبة للدول النامية التي شهدت اقتصاداً عدة اضطرابات مما زاد من أهمية دور الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي أصبح أمراً ضرورياً في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، حيث لوحظ من خلال هذا المبحث أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة، فاختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية هو انعكاس لاختلال الهيكل الإنتاجي لهذه الدول و عدم مرونته و عدم تحكمها في النشاط الاقتصادي و اعتماد غالبية هذه الدول على إنتاج و تصدير سلعة واحدة، و هذا على عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار التي تتركها الدورة الاقتصادية. وبالتالي فإن نجاح جهود التنمية يتوقف على السير المضطرب نحو تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي، كما خلّصت الدراسة من خلال هذا المبحث إلى استنتاج أن اختلالات الاستقرار الاقتصادي الخارجية لا تعدوا أن تكون إلا انعكاساً لفجوة الموارد المحلية في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة المديونية و اللجوء إلى التمويل عوض التصحيح في كثير من الدول النامية.

و لما كانت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، يبادر إلى الأذهان تساؤل حول الأداة التي تستعملها الدولة لتحقيق هذا الاستقرار؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل يستلزم دراسة السياسة الاقتصادية و الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة، و موقع الاستقرار الاقتصادي الكلي منها؟ و ذلك من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل.

(1) - أحمد علي البشاري، المرجع السابق، ص ص 62 - 65

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

تُستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدر لِسَاس يسوس و معناها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلح، و لقد ذكرت الدراسة بأن زيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي يفرض عليها امتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و ذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، و يمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يعرف بالسياسة الاقتصادية، كما يمكن تلخيص الأهداف المنشودة فيما يُعرف بالمربع السحري لكانالدور، فما هي إذن السياسة الاقتصادية؟ و ما هي أنواعها؟ و ماهي الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسة الاقتصادية؟ و هل يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية

يُقصد بها منذ أن استعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة، كما أستخدمت بمعنى علم إدارة الدول، و عُرفت أيضا أنها مبادئ و قواعد إدارة المجتمع⁽¹⁾. لذلك و من أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية لا بد من إدراج مجموعة من تعريفاتها، مضمونها و أدواتها.

1- تعريفات السياسة الاقتصادية

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة، و البحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية،⁽²⁾ و يُعرفها البعض الآخر على أنها مجموعة الأدوات و الأهداف الاقتصادية و العلاقات المتبادلة بينها، و الدولة هي المسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة الاقتصادية،⁽³⁾ و تُعرف أيضا على أنها مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية، و تُعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك و تكوين رأس المال.⁽⁴⁾ كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، و بالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية و الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.⁽⁵⁾

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات و إجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد

(1)- دراوسي مسعود: (السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر-)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 42

(2)- نعمت لله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، (بيروت: النار الجمعية، 1990)، ص 141

(3)- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، (مصر: مكتبة عين شمس، 1996)، ص 325

(4)- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 29

(5)- Jaque Muller, économie manuel d'application, paris, DUOND, 2002, p188

المناحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف،⁽¹⁾ لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم المدخرات المخطئة لزيادة حجم الاستثمار؛⁽²⁾

تهدف السياسة الاقتصادية في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات و المتمثلة في تحقيق التضامن الوطني و العدالة الاجتماعية و تقليل اللامساواة و تحسين مستوى معيشة المواطن، و تختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل تُوصل إلى الغايات بينما تمثل الوسائل؛ الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، و يُضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية للدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف و الأدوات الاقتصادية و العلاقات المتبادلة بينها، و بالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة و الأدوات المستعملة و الزمن المطلوب لتنفيذها.⁽³⁾

2- مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة للدولة و تتضمن ما يلي:

- أ- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار؛
- ب- وضع تدرج بين الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل؛
- ت- تحليل الارتباط بين الأهداف، حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، و يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار؛
- ث - اختيار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المتجسدة في الأهداف و تتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية و التي من أهمها السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة الصرف الأجنبي.⁽⁴⁾

3- أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تُستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، و التي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، و تنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية و نوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي

(1) - نعمت الله، مرجع سابق، ص 441

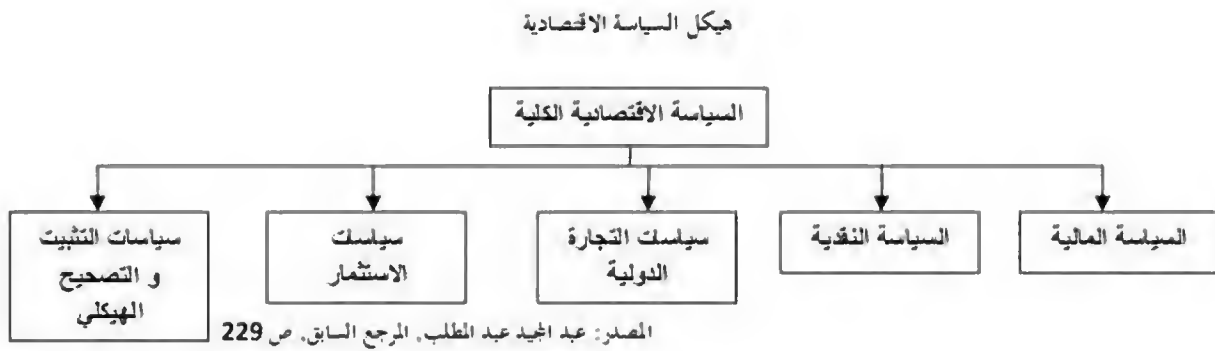
(2) - دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 43

(3) - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي و كئي -، المرجع السابق، ص 208

(4) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 29 - 30

تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ و الاعتبارات تقوم عليها السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة و عدد الأدوات المتاحة، و يجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر، و تتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن معالجة هذا التعارض من خلال عدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دفعة واحدة،⁽¹⁾ و يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة و هو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية و هو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (1-2-5)



و يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين:

- أدوات السياسة النقدية؛
- أدوات السياسة المالية؛

و من الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية و السياسة النقدية و التي تقوم بالرقابة المباشرة للمنغبرات الأساسية للاقتصاد الوطني.⁽²⁾

3-1- السياستين المالية و النقدية

هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالتقديرون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و حسب اعتقادهم فإن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكثيرون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، و في كلتا الحالتين فإنه لا بد من التنسيق بين السياستين المالية و النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.^(*)

(1) عبد المجيد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 222-227
 (2) أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، (القاهرة: دار الثقافة الجامعية، 1990)، ص 241
 * انظر الملحق رقم (1): علاقة التأثير المتبادلة بين السياستين المالية و النقدية، صفحة 213

3-2- السياسة التجارية

تمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، و تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، و تستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تمثل أساساً في الرقابة على الصرف و اتفاقيات التجارة و نظام الحصص و الرسوم الجمركية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية و ذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، و السياسة الاقتصادية الهيكلية، و تهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل و بنية الاقتصاد في الأجل الطويل، و عموماً يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول (1-2-3) مقارنة بين السياسة الظرفية و السياسة الهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
المدة	الأجل القصير	
الهدف	استرجاع التوازنات	
الأثار	كمية	

المصدر: Jaque muller, op.cit., p 188

1- السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، و هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف و التي نذكر منها :

- أ- سياسة الاستقرار: و هي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي و منه مستوى الأسعار و الأجور باستعمال سياسات مالية و نقدية انكماشية، و تركز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم و تخفيضه،⁽¹⁾ أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات المادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).⁽²⁾
- ب- سياسة الإنعاش: و هي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج و الشغل و عن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، و هي مستوحاة من الفكر الكيترزي،⁽³⁾ و تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار. و الشكل التالي يُعطي فكرة أكثر وضوحاً:

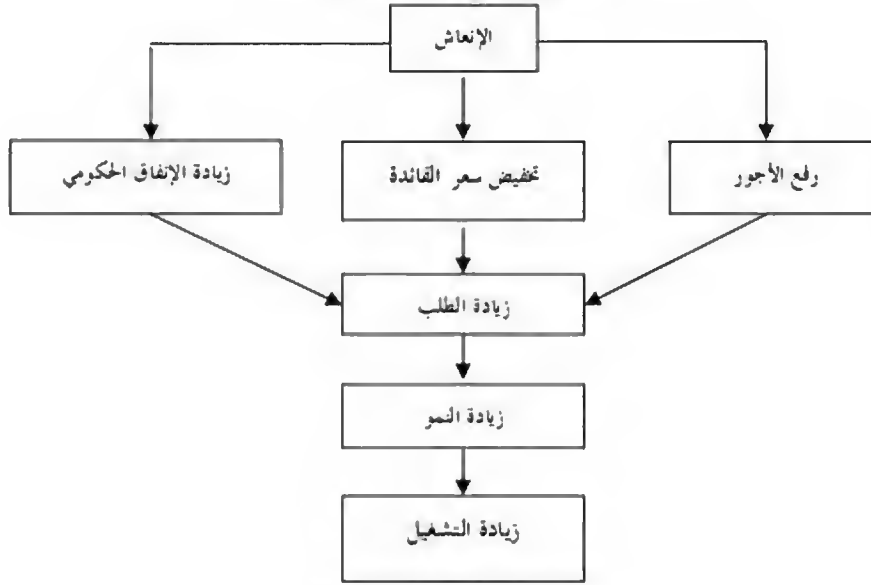
(1) - عبد الله بلوتنس، المرجع السابق، ص 204

(2) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 31

* و هي السياسة التي اتبعتها الجزائر انطلاقاً من سنة 2001، انظر الفصل الثالث صفحة 117

الشكل (6-2-1)

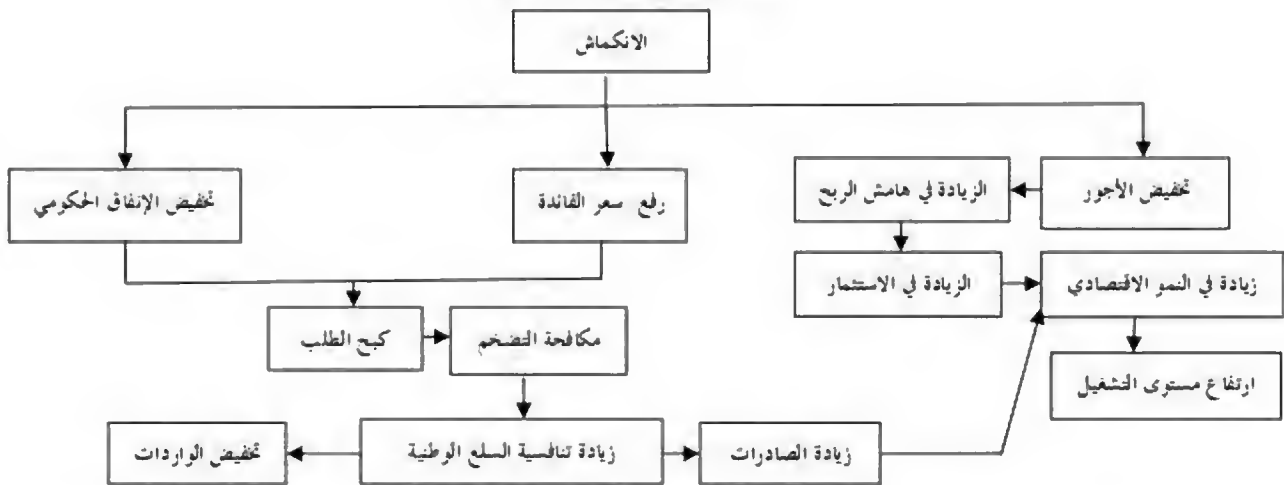
مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



ت- سياسة الانكماش: و هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية و تجميد الأجور و مراقبة الكتلة النقدية و تؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

الشكل (7-2-1)

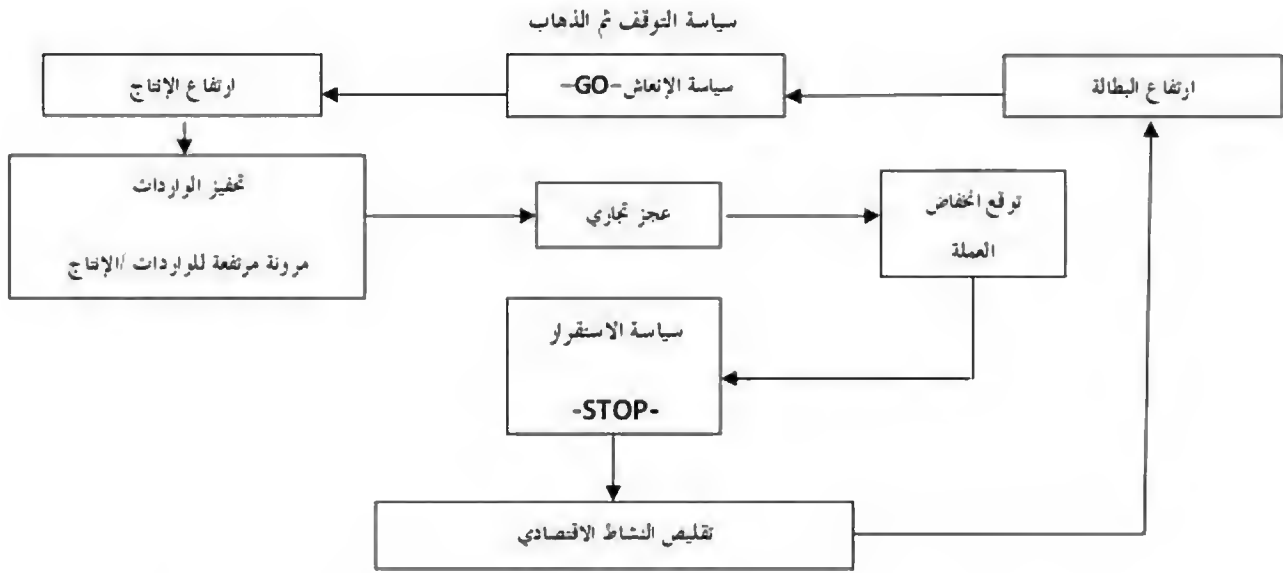
مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



ث- سياسة التوقف ثم الذهاب: "تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتنازل المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

* تستخدم هذه السلسلة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

الشكل (1-2-8)



المصدر: عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 33

2- السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، و تلمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، و يكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال: دعم البحوث و التنمية و دعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية و التي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق و أن تمت الإشارة إليه، إلى سياسات تثبيت و سياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و زيادة الإنفاق الحكومي.⁽¹⁾

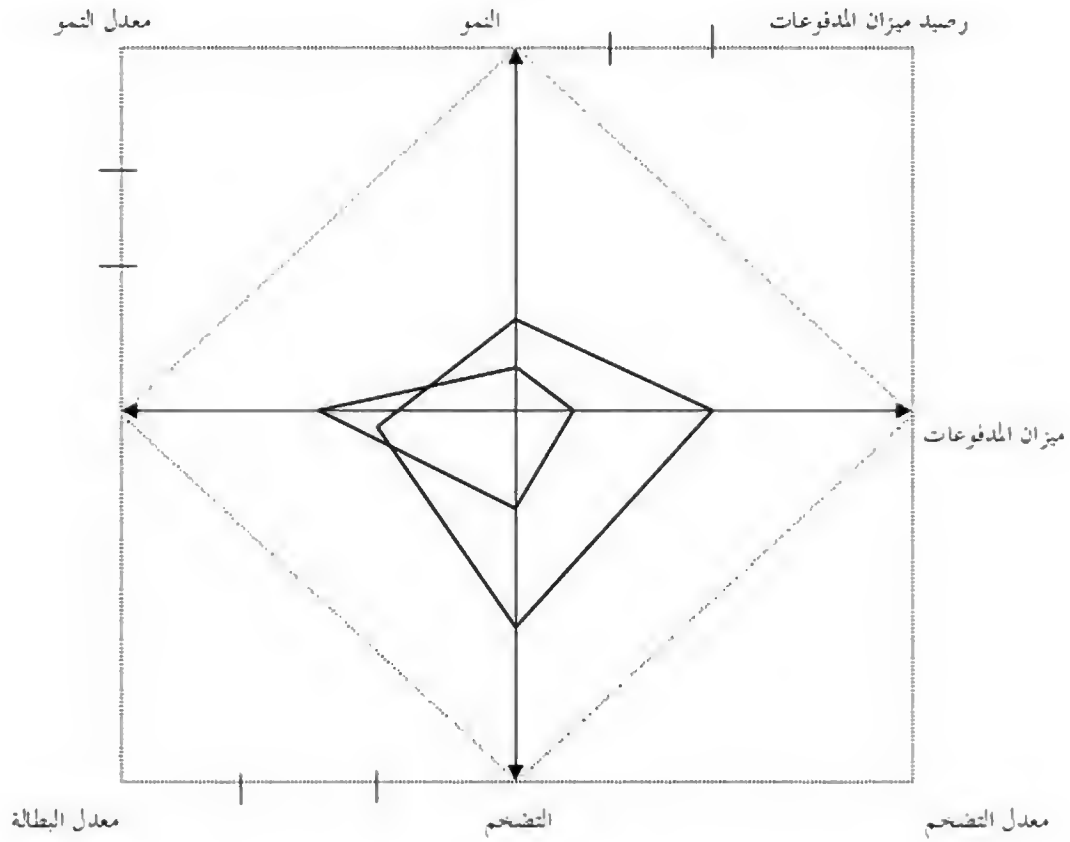
المطلب الثالث: الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية... مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تُعرف بالربيع السحري لكالدور و هي :- تحقيق معدل نمو مرتفع؛ - محاربة البطالة و توفير الشغل؛ - تحقيق التوازن الخارجي - محاربة التضخم؛ لذلك تقوم الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن هذه الأهداف بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي فيما تبقى من هذه الرسالة.

(1) - عبد الله بلونلس، المرجع السابق، ص 205

الشكل (1-2-9)

المربع السحري لكالدور



المصدر: Jaque Muller, op.cit., p 190

و تكون وفق هذا المنظور الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، و يمكن دراسة مدى تحقق هذه الأهداف بإجراء مقارنات على محور الزمن للبلد محل الدراسة و رصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى و مدى إمكانية تحقق هذه الأهداف بمنفعة، أم سيكون تحقيق بعضها على حساب الآخر.^(*) و تقوم الدراسة من خلال ما يلي بإعطاء صورة واضحة عن كل هدف من هذه الأهداف و التي تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في أي اقتصاد.

1- البحث عن النمو الاقتصادي

يُعتبر الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم الحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج،⁽¹⁾ و يمكن التعبير عن الناتج المحلي بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية

* لقد تمت صياغة المربع السحري الخاص بالاقتصاد الجزائري في الفصل الثالث، انظر الصفحة 131

(1) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 35

أو الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات

يتجسد النمو الاقتصادي في بلد ما بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً و هذا ما يميز اقتصادات الدول المتقدمة ويُعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني و الناتج ثلاث مجتمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما و مدى اتساع النمو.⁽¹⁾ و تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي الختمل أو الكامن الذي يُعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج، و يُسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج الفعلي بفجوة أو كن-OKUN - :

$$\text{فجوة OKUN} = \text{الناتج المحلي الخام الكامن} - \text{الناتج المحلي الخام الفعلي}^{(2)}$$

و يمكن الحصول على معدل النمو للدولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية:

$$R = (PIB_t - PIB_{t-1}) / (PIB_{t-1})$$

PIB_t الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t ، PIB_{t-1} الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة $t - 1$

و تلعب مكونات الطلب الكلي في جميع الاقتصادات دوراً أساسياً في تحديد معدل النمو حيث أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية، حيث تمثل $-Y$ الناتج، و تمثل $-M$ الواردات، تمثل $-X$ الصادرات، و تمثل $-Cad$ الاستهلاك الحكومي، و تمثل $-I$ الاستثمار الكلي بشقيه، و تمثل $-S$ التغير في المخزون، و تمثل $-Cm$ استهلاك العائلات:

$$Y + M = Cm + Cad + I + S + X$$

$$Y = Cm + Cad + I + S + (X - M)$$

و انطلاقاً من هذه المعادلة يمكن حساب مساهمة كل متغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن استهلاك العائلات عادة ما يلعب دوراً أساسياً في تشكيل معدل النمو حيث تشكل في غالب الأحيان أكثر من 50% من معدل النمو كما أن استهلاك الإدارات العمومية يؤثر بشكل دوري على معدل النمو خاصة في حالة الركود، بالإضافة إلى أن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يزيد من دور التجارة الخارجية في تشكيل معدل النمو، و الجدول التالي يعطي مثلاً على مكونات النمو للدولة متقدمة خلال سنة 1990:⁽³⁾

(¹) - برنيه ب، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، (البنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1989)، ص 435

(²) - عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 37

(³) - Christian Jiménez, économie générale, NATHAN, paris, 1993, p144

الجدول (1-2-4) نسبة مساهمة مكونات الطلب في معدل النمو الاقتصادي

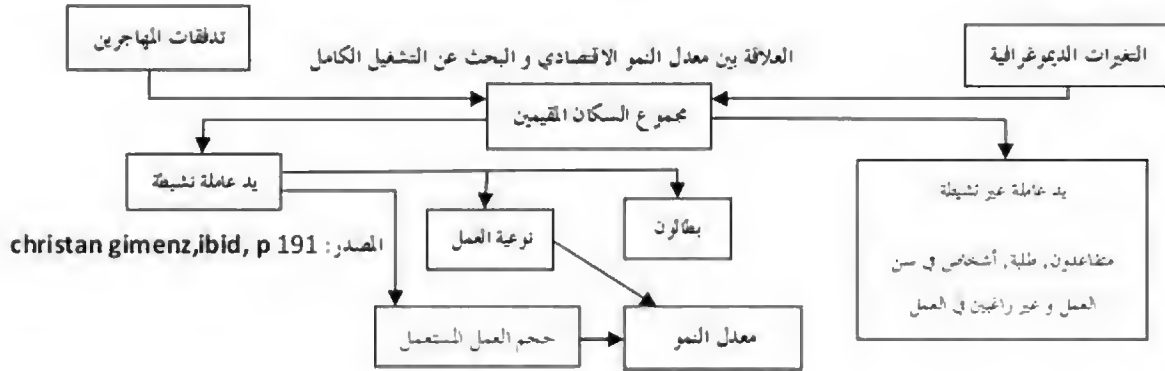
مكونات الطلب الكلي	نسبة المساهمة في النمو
استهلاك العائلات	1.7
استهلاك الإدارات العمومية	0.6
الاستثمار	0.7
التغير في المخزون	-0.1
المواردات - الصادرات	-0.3
الإجمالي	2.6

المصدر: Christian Jimenez, op.cit., p 145

و يرتبط هدف البحث عن النمو الاقتصادي بالهدف الثاني للسياسة الاقتصادية المتمثل في تحقيق التشغيل الكامل و يمكن توضيح ذلك

من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-2-10)



يرتبط معدل النمو بتنوعية العمل المستعمل حيث أن الاقتصاد الوطني بحاجة متزايدة لعمال ذو كفاءة عالية و في حاجة متناقصة للعمال الذين ليست لهم كفاءة، هذه الزيادة في مهارة العمال تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

2- البحث عن التشغيل الكامل

ينصرف البحث عن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي يُعد عنصر العمل أهمها، ولعل السؤال الذي يُطرح في هذا المجال هو عن المفهوم الصحيح للتشغيل الكامل؟ إن هذا الاصطلاح غامض إلى حد ما و لعله من الواضح أن شيئاً من البطالة يحدث عندما يقضي العمال وفقاً في البحث عن فرص للعمل المتاحة أمامهم، و في ذلك الوقت يُعتبرون في حالة بطالة ومنه يمكن أن نستنتج أن مفهوم التشغيل الكامل ليس انعدام البطالة، حيث أن جزءاً من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، و يُعرف الاقتصاديون التشغيل الكامل بأنه مستوى التشغيل الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج عن التغيرات الديميكية و الظروف الهيكلية للبنية الاقتصادية،⁽¹⁾ و لقد قسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع و هي:

(1) - جيمس جواتيني، المرجع السابق، ص ص 206-207

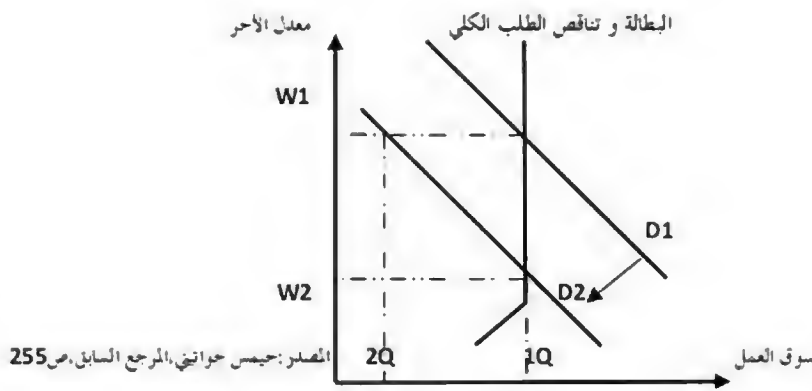
2-1- البطالة الاحتكاكية

تتمثل في البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، و هي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل المتاحة، و هكذا فإن البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يُطلق عليها البطالة الاحتكاكية.⁽¹⁾ و يزيد هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن البطالة بالإضافة إلى تكاليف التنقلات و المقابلات و النشر و الإعلان.

2-2- البطالة الدورية

تتمثل في البطالة الناتجة عن الركود في قطاع الأعمال و عدم كفاية الطلب الكلي، و تحدث عندما تناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي و يحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي و هو ما يبينه الشكل التالي :

الشكل (1-2-11)



ينضح من هذا الشكل أن التناقص في الطلب و الانتقال من $D1$ إلى $D2$ يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل من $Q1$ إلى $Q2$ - فإذا لم يتناقص معدل الأجر من $w1$ إلى $w2$ - حيث يتوقع العمال أن يجدوا فرصاً للعمل عند الأجر $w1$ - فإنهم لا يقبلون الأجر المنخفض في البداية و تنتج بطالة دورية قدرها $Q1 - Q2$.

و كما سبق وأن أشرت الدراسة إليه فإنه توجد علاقة بين النمو و البطالة، ذلك أن الزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في درجة البطالة، و يحسد ذلك قانون أوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن بحيث:

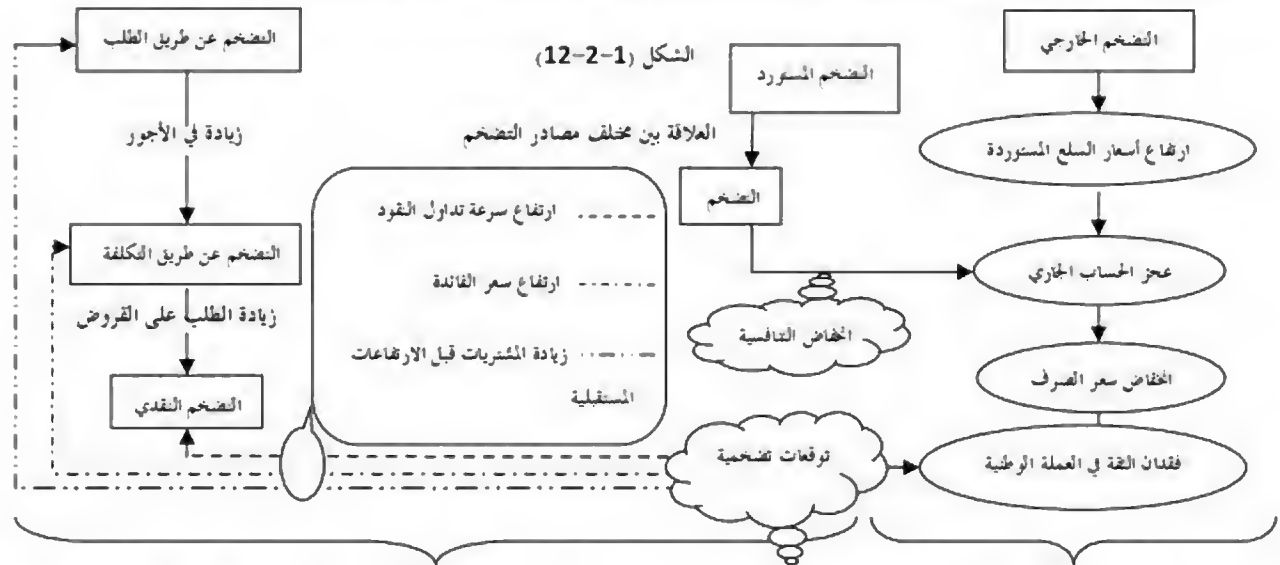
معدل البطالة الفعلي - معدل البطالة الطبيعي = λ فجوة أوكن : و يساوي هذا الثابت $\frac{1}{5}$ في حالة الاقتصاد الأمريكي، و تعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية يؤدي إلى تقليص فجوة أوكن.⁽²⁾ ويرتبط هدف التشغيل الكامل بالهدف الثالث للسياسة الاقتصادية و هو

(1) - جيمس جوارنيتي، المرجع نفسه، ص 202
(2) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 40

التحكم في التضخم، حيث أنه إذا أخذ بعين الاعتبار البطالة الدورية، فإنه هناك تعارض بينها وبين معدل التضخم،^(*) و التي تقوم الدراسة بمعالجته في النقطة الموالية من هذا الفرع.

3- التحكم في التضخم

يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخماً زاحفاً إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، و لا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم لأن هذا المصطلح يُستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار و ارتفاع الدخل النقدي و ارتفاع التكاليف، و لإزالة اللبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار و تضخم الأجور و تضخم الأرباح و تضخم التكاليف... و الشكل التالي يوضح العلاقة بين مختلف المصادر التي ينشأ منها التضخم:



المصادر الخارجية للتضخم المصدر: CH jimenez, op.cit. ,p 242 المصادر الداخلية للتضخم

و تعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، و يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً إحصائياً لقياس تطور مجموع أسعار التجزئة للسلع و الخدمات المستهلكة من قبل العائلات، و من ثم يُستخدم كمؤشر لانجماحات التضخم والانكماش الاقتصادي. و يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، و يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود و التي تستخدم في الإنفاق على البندود المختلفة للمعيشة، و يهتم عادة بأسعار السلع و الخدمات المستهلكة من قبل العائلات بأسعار التجزئة و ذلك باستعمال أسلوب الترجيح؛^(**)

ب- معامل الاستقرار النقدي، و يتطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة الأسعار، و يعبر عن هذا المعامل بالمعادلة التالية:

$$B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$$

B: معامل الاستقرار النقدي؛ $\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية؛ $\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي؛

^{*} في إطار ما يعرف بمنحنى فيليبس الذي ستعرض له في الفصل الثاني من هذه الرسالة انظر الصفحة 89
^{**} سيتم استخدام هذا المؤشر للحصول على أهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الجزائري

فعندما يساوي المعامل صفراً فهذا يعني وجود تساوي في نسبة التغير في الكتلة النقدية و تغير الناتج المحلي، و إذا كان أكبر من الصفر فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية تدفع بالأسعار إلى الارتفاع والعكس عندما يكون المعامل أقل من الصفر.

ت- معيار فائض الطلب،^(*) و ينطلق من الأطروحات الكيثرية بخصوص الطلب الفعلي و تحديد المستوى العام للأسعار و ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الناتج فإن هذا سيؤدي إلى تضخم، و يتم قياس فائض الطلب انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$D = (CP + CG + I + \Delta S) - Y$$

D : فائض الطلب الكلي I : الاستثمار في الأصول الثابتة Y : الناتج

CG : الاستهلاك الخاص ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي CG : الاستهلاك الحكومي

فإذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات.

4- البحث عن التوازن الخارجي

يتمثل في توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يُعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، و هذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، و يمكن استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها:

أ- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون، و تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، و يُستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال و بالتالي فهو تضيق لفرص استثمارها؛

ب- الطاقة الاستيرادية للاقتصاد، ويُعبر عنها عادة بالعلاقة التالية:

$$Cm = ((X + F) - (D + P)) / B$$

Cm : الطاقة الكلية للاستيراد، F : حجم الأموال الأجنبية المحصلة، P : تحويلات نحو الخارج، X : الصادرات، D : خدمات الديون، B : متوسط سعر الوحدة من الواردات ،

و يمكن كتابة العلاقة على النحو التالي: $Cm = (X - D) / B + (F - P) / B$. حيث تعبر $\frac{X-D}{B}$ عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات، و تمثل $\frac{F-P}{B}$ عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض .

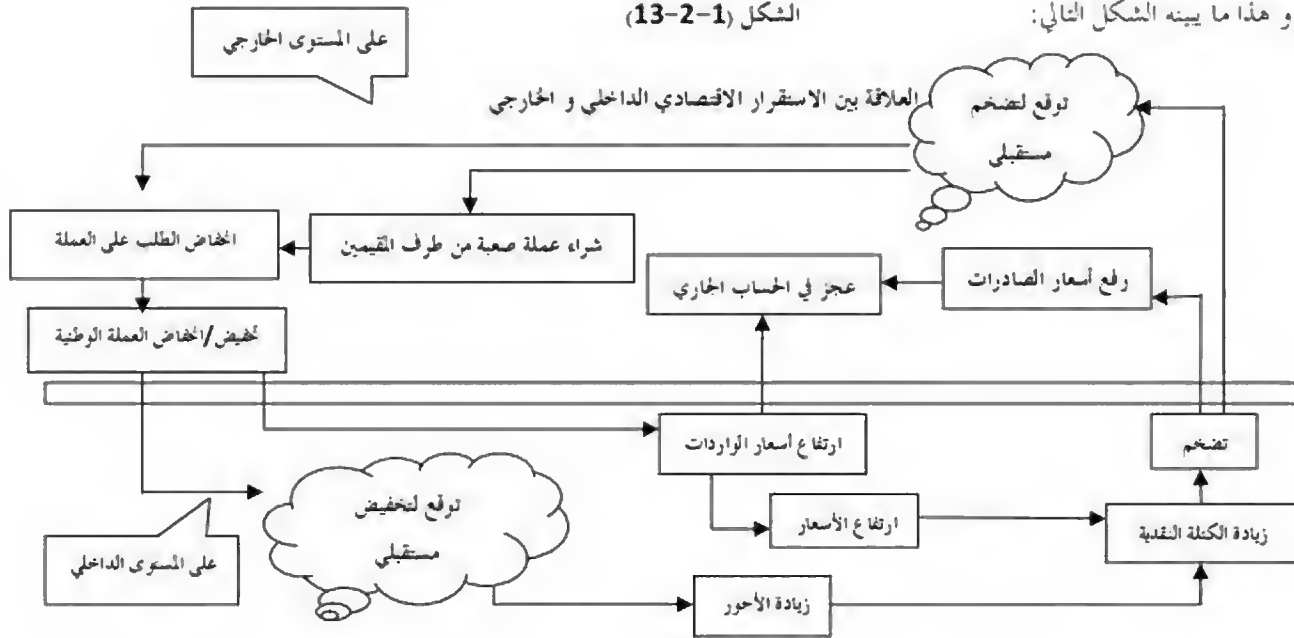
* سيتم تطبيق هذا المعيار على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في قفّض الطلب المحلي، انظر الفصل الرابع صفحة رقم 186

ت- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات،⁽¹⁾ استناداً لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط فإنه بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.

و يرتبط هدف التحكم في معدل التضخم مع الحفاظ على التوازن الخارجي في عدة نقاط، حيث أن العلاقة بين التضخم و التوازن الخارجي هي علاقة جد معقدة، والتي يمكن أن تتحول إلى حلقة مفرغة حيث أن التضخم المحلي يجر إلى تخفيض سعر الصرف من خلال ثلاثة طرق مختلفة حيث يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات و يرجعها أقل تنافسية، و يتقل الأثر إلى العملة الوطنية التي تنخفض قدرتها

الشرائية و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (1-2-13)



المصدر: CHRISTIAN JIMENZ , op.cit., p 86

لقد تمحورت الفكرة الأساسية في هذا المبحث حول الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية والتي وُجد أن تحقيقها يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أنها تعتبر مؤشرات على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تكون وضعية الاقتصاد الوطني لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع السحري أكبر، و من خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لُوحظ وجود ارتباط بين مختلف هذه الأهداف؛ فالمبحث عن التشغيل الكامل يتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية؛ و يؤدي تحقيق التشغيل الكامل إلى استخدام كامل الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات الأسعار؛ كما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي، و لقد لُوحظ من خلال هذا المبحث اختلاف أنواع السياسة الاقتصادية فهناك السياسة الهيكلية و هناك السياسة الظرفية و التي تميز فيها سياسات الإنعاش و سياسات الانكماش و سياسة التوقف ثم الذهاب، و لعل الشيء الملاحظ في هذا السياق هو بروز السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل و مستوى الأسعار، فالسؤال الذي يمكن أن يُطرح في هذا المجال يتعلق بكيفية استخدام السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ؟ هذا ما سنتقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال المبحث الثالث.

(1) عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 42-43

المبحث الثالث

موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة الاقتصادية

لقد أشار كثير في نظريته العامة أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطلب الكلي وذلك في إطار الدورة الاقتصادية، حيث أنه في حالة انخفاض الطلب الكلي تحدث البطالة، أما في حالة حدوث فائض في الطلب الكلي فإن هذا الأمر يؤدي إلى التضخم، و بالتالي فإن إدارة الطلب الكلي بشكل فعال ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تظهر في هذا المجال الأهمية التي تحظى بها السياسة المالية و مدى تأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر أداة فعالة في التأثير على الطلب الكلي و مواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، و يُعد هذا المبحث حلقة الوصل التي تربط بين محوري الدراسة الأساسيين؛ و هما الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي هو موضوع هذا الفصل، و سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها عليه - أي الاستقرار الاقتصادي-، التي ستعرض لها الدراسة في الفصل الثاني. حيث تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بإبراز الإطار المفاهيمي للسياسة المالية، و نظرة مختلف المدارس لها بالإضافة إلى إبراز كيفية استعمال السياسة المالية في إدارة الطلب الكلي، كما ستقوم باستعراض الإنفاق الحكومي من الناحية المالية باعتباره جزء من السياسة المالية، و بالتالي سيكون هذا المبحث كتمهيد للدخول في الفصل الثاني و المتعلق بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: السياسة المالية و الاستقرار الاقتصادي الكلي

لقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيراً جذرياً، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون للسياسة المالية نظرة محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية، حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و التشغيل الكامل.⁽¹⁾ و لقد أوضح التحليل الكيبري أهمية السياسة المالية لصانعي القرار للتأثير على الاقتصاد الوطني وأقر كثير و تلاميذه أنه يمكن استعمال السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن الإنفاق الحكومي يكفي لتحقيق التشغيل الكامل، و من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من مراعاة عنصرين هامين :

- التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية؛

- أثر العوامل الاقتصادية و السياسية على توقيت و اتجاه التغيرات المالية.⁽²⁾

و لعله قبل التطرق إلى آلية تأثير السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي، لابد من الإشارة إلى أهم التعريفات التي أعطيت للسياسة المالية و صياغة تعريف جامع يكون بمثابة القاعدة التي تنطلق منها الدراسة منها فيما تبقى من الرسالة.

1- الإطار النظري للسياسة المالية

لقد أُشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية -fisc- و تعني حافظة النقود،⁽¹⁾ و يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، حيث عرّفها البعض على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة

(1) - سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، (الكويت: كنظمة للنشر، 1982)، ص 465

(2) - جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص ص 299-300

بينما عرفها البعض على أنها استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي،⁽²⁾ و تتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام و تفعيل الآثار الانبعاثية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي و التأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي،⁽³⁾ و تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؛
- التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

يمكن القول من خلال التعريفات السابقة أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.⁽⁴⁾

و تستخدم السياسة المالية عدة أدوات تنقسم إلى أدوات تلقائية و أدوات مقصودة، فأما الأدوات التلقائية فهي لا تتطلب تدخلاً حكومياً مباشراً و تنقسم إلى قسمين و هي:

- الإعانات و النحويات، و تمثل تلك المساعدات التي يتقاضاها القطاع العائلي من الدولة و تستعمل كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية ؛
- الضرائب التصاعدية، و التي لها علاقة طردية مع الدخل، فتزداد حصيلتها في مرحلة الزواج و العكس.

أما الأدوات المقصودة فتستخدمها الدولة بشكل مباشر فتقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضه، كما تقوم بتخفيض الضرائب أو رفعها بحسب التحليل النظري لواقع الاقتصاد.⁽⁵⁾ و لعل السؤال الذي يُطرح في هذا المجال هو: هل تحقق السياسة المالية بهذا الطرح الكييزي أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية ؟

2- انطباق السياسة المالية الكييزية على الدول النامية

إن السياسة المالية مثلها مثل بقية السياسات هي انعكاسات للمنظم الاقتصادية السائدة و مستوى التنمية في تلك البلد، و بالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بينها تبعاً لطبيعة اقتصادات هذه الدول، لهذا تقوم الدراسة باستعراض مدى انطباق النظرية الكييزية على واقع الدول النامية، و ذلك بإبراز خصائص كل من السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية و استخلاص نتيجة تبين مدى الانطباق.

(1)- طازي الحاج، المالية العامة، (عمان: دار الصفاء، 1999)، ص 201

(2)- محمد حسين الوادي، المالية العامة، (عمان: دار الميسرة للنشر، 2000)، ص 182

(3)- علي كنعن، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، (دمشق: دار الرضا، الطبعة الأولى، 2003)، ص 192

(4)- علي كنعن، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، (سورية: منشورات الحسنيين، الطبعة الأولى، 1997)، ص 219

(5)- Walchtd, paul .macroeconomics from theory to practice, McGraw HILL, USA, 1989, P P 233-260

2-1- السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز الدول المتقدمة باكمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و مقومات نموها الاقتصادي، و بالتالي تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل لعلاج الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية، حيث يزداد الطلب الكلي في حالات الانتعاش ليقف فوق إمكانات الإنتاج فنظير موجات تضخمية، في حين يؤدي الكساد إلى انتشار البطالة و تراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطلة، و هذا يعود إلى نقص الطلب الكلي،⁽¹⁾ و بالتالي فإن هدف السياسة المالية هو تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، فتقوم بتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي و ذلك لكبح الفجوة بين الادخار و الاستثمار، أي السماح للموازنة العامة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية.⁽²⁾

لقد بين كثير في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة و قد ركز حل مشكلة البطالة على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستثمارات العمومية ملء الفجوة بين الدخل و الاستهلاك، و لقد أتى من جاء بعد كثير ليظهر تناقض كبير في تحقيق التوازن بين الادخار و الاستثمار عند مستوى تشغيل أقل من مستوى التشغيل الكامل، بعد استخدام السياسة المالية للتحكم في مستوى الطلب الفعال، و الدليل على ذلك هو أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار، و عليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، كما أن زيادة حجم الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال، و هكذا سيظهر قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الاستثمار مع الادخار عند مستوى دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل.⁽³⁾ و كنتيجة لما سبق فإنه يمكن القول أن الدول المتقدمة هي تلك الدول التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، و من ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص، و محاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال، لكن هل تنطبق هذه الأفكار على الدول النامية؟

2-2- السياسة المالية في الدول النامية

تواجه الدول النامية عند الحديث عن السياسة المالية مشكلتين أساسيتين، تمثل المشكلة الأولى في تحديد الإطار الذي يشمل مصطلح الدول النامية، فمن الملاحظ أن هذه الدول تشترك في عدة خصائص؛ كالاعتماد على المواد الأولية، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي... أما المشكلة الثانية فتتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، فإذا ما اعتبرنا أن مسائل المالية العامة متماثلة مهما كانت خصائص الدول المدروسة فإن محاولة تخصيص الدول النامية بمعالجة خاصة تنهار، و يصبح التحليل الذي ينطبق على الدول المتقدمة ينطبق أيضاً على الدول النامية، و هذا لا يتماشى مع واقع الدول النامية، و كذلك الحال إذا ما رأينا أن مسائل المالية العامة تكون قليلة الأهمية بالنسبة للمشاكل الاقتصادية الأخرى، لذلك لا بد من تجاوز اختباري المغايرة و الأهمية،⁽⁴⁾ لإقامة الحجة على ضرورة المعالجة الخاصة لقضايا المالية العامة في الدول النامية،⁽⁴⁾ ففي حالة المسألة الأولى و المتمثلة في خصائص الدول النامية، يُلاحظ أن

(1)- غيف صندوق؛ دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية) أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2005، ص 60

(2)- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992)، ص 39

(3)- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، المرجع السابق، ص 232

° يفصّل بالمغايرة للفرقة بين الدول النامية و المتقدمة، أما الأهمية فتعني بها أهمية القضايا المالية بالمقارنة مع بقية القضايا الاقتصادية

(4)- ريتشارد موسجراف، المرجع السابق، ص 460

هذه الأخيرة تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة و أن أي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني. ⁽¹⁾ ويمكن إدراج الخصائص التالية :

- تدني متوسط الدخل الفردي و عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني؛
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين الرأسمالية و الاشتراكية؛
- تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات المالية و الفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية إلى الخارج؛
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ⁽²⁾

و تعاني الدول النامية أيضا من معدلات كبيرة في عجز الموازنة العامة و تعود هذه العجزات إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود و كثرة الإعفاءات و التهرب الضريبي، إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية. و زيادة أعباء الديون الخارجية. و لما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، و الذي يعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، و تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية الكثيرة لا يمكن تطبيقها على الدول النامية لأن خصائص و ظروف و أوضاع الدول النامية تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، و لهذا فإن الاختلاف بين السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية يكمن أنه في الأولى يتم اتخاذ سياسة مالية لخفض الادخار و زيادة الاستهلاك، أما في الثانية فإن التنمية الاقتصادية تتطلب اتخاذ سياسة مالية لزيادة الادخار و تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة و الحد من التقلبات في آن واحد.

إن النتيجة التي نخلص إليها الدراسة من خلال التحليل السابق هي أن السياسة المالية تعد أداة جد هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بقاء تحرك القطاع الخاص و تحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعافٍ سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية. ⁽³⁾ و من الملاحظ أن السياسة المالية ارتبطت كثيراً مع مفهوم الطلب الكلي و الطلب الفعال، فكيف ساهمت السياسة المالية في إدارة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ و ما هي المحددات الاستراتيجية لإدارة الطلب الكلي في الدول النامية؟.

2-3- السياسة المالية و إدارة الطلب الكلي في الدول النامية

إن التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية يُصعب من مهام صانعي هذه السياسة، فالإجراءات المالية التي تدعم المستوى المرتفع للتشغيل يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، و السؤال الذي يمكن أن يُطرح هنا يمكن أن يكون حول الأسباب التي أدت إلى فشل صانعي السياسة الاقتصادية في وضع سياسة متناسقة يُعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرفون عن إدارة الطلب الكلي؟ إن عملية إدارة الطلب الكلي و المحافظة عليه عند مستوى معين تعتبر مهمة شديدة التعقيد، و على الرغم من أن

(1) - ناصر العبادي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الأردن: دار الصفاء، 2000)، ص 196

(2) - طارق الحاج، المرجع السابق، ص 35-36

(3) - ماجدة قنديل، الأثر التاجمة عن صدمات الائتلاف الحكومي في الدول النامية، دراسات أوكسفورد للتنمية، المجلد 33، رقم 2، 2005، ص 2

السياسة المالية تعد وسيلة فعالة في مكافحة الكساد فإن احتمال هيمتها الكاملة على قوى الدورة الاقتصادية يضعف إلى حد كبير نتيجة العوامل التالية والتي يمكن اعتبارها محددات عملية لإستراتيجية إدارة الطلب الكلي.

2-3-1- الأخطاء المتوقعة و الفجوات الزمنية

يجد صانعو السياسة المالية صعوبة في اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الإجراءات المالية و ذلك في إطار معلومات غير كافية، فالمقدرة على التنبؤ بحلول الكساد أو زيادة حدة التضخم محدودة للغاية، و على ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية ربما تكون قائمة أو تزداد سوءاً قبل التعرف عليها، و هو ما يُسمى بفترة الإدراك^(*) و هي الفترة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد، و من ثم حاجته إلى إتباع سياسة معينة، و حتى بعد حدوث التغيير فإن تأثيره الرئيسي لن يتم في الحال و إذا كان الإنفاق الحكومي مثلاً سوف يزداد فإن هناك وقتاً مطلوباً لتسلم العروض المقدمة من طرف الحكومة، و هذه الفترة تسمى بفترة التطبيق^(**) و هي الفترة ما بين إدراك الحكومة مدى حاجة الاقتصاد لإتباع سياسة معينة و بين البدء في تطبيق هذه السياسة، كما أن هناك فترة التأثير^(***) و هي الفترة اللازمة لكي يكون للسياسة المالية تأثيراً ملموساً، و تنقسم هذه الفترات بالطول حيث تتراوح ما بين سنة و ثلاث سنوات كما أن بعض السياسات المالية المتبعة من أجل معالجة أحوال الكساد لا تُظهر نتائجاً إلا بعد أن يبدأ الاقتصاد في التعافي تلقائياً خلال الدورة الاقتصادية و من الملاحظ أن هناك صعوبة في تقدير الفترة التي يمكن من خلالها مشاهدة آثار ملموسة للسياسة المالية⁽¹⁾ وباختصار فإنه يصعب أن يتم التنسيق بين سياسات إدارة الطلب الكلي و الظروف الاقتصادية نتيجة العوامل التي لا يمكن تجنبها و المتولدة عن تنفيذ السياسات و تفسير آثارها.

2-3-2- التأثيرات الثانوية للسياسة المالية

إذا فرضنا مثلاً أن صانعي السياسة المالية يرغبون في زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب، فإذا كان الإنفاق الحكومي ممولاً عن طريق الاقتراض، فإن الطلب على القروض سيزداد و من ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة، و يؤدي هذا إلى انخفاض الاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي^(****) و إذا رُفعت الضرائب بهدف تمويل الإنفاق الحكومي الإضافي فإن هذه الوسيلة سوف تُضعف الإنفاق الخاص ذلك أن معدلات الضرائب الإضافية سوف تُخفض الدخل الممكن التصرف فيه و من ثم ينخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي، و قد تُضعف الآثار الثانوية السياسة المالية التقييدية، فإذا افترضنا أن الحكومة خفضت إنفاقها و زادت من الضرائب بهدف تحقيق فائض في الموازنة، حينئذ سينخفض الطلب الحكومي على القروض المتاحة و من ثم يتولد ضغط خفض سعر الفائدة و يؤدي انخفاض سعر الفائدة بدوره إلى تشجيع الاستثمار الخاص⁽²⁾.

لقد لوحظ من خلال تحليل دور السياسة المالية في إدارة الطلب الكلي أن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي هو محور دراسة هذا الفصل، و الذي يُعد أحد الظروف اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، حيث تهم السياسة المالية تسائل

* RECOGNITION TIME LAG

** ACTION TIME LAG

*** EFFECT TIME LAG

(1) - خالد عبد القادر، السياسة المالية كدالة للتدويم و التثبيت الاقتصادي، دورة إدارة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية الحكومة، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، ص 12-14

**** هذا ما يسمى بأثر المزلحمة CROWDING OUT EFFECT - انظر الفصل الثاني ص 78

(2) - جيمس جوارتي، المرجع نفسه، ص 315

التخصيص و التوزيع - والتي لا تُعد ضمن إطار هذه الرسالة- بالإضافة إلى مسائل الاستقرار، و يُعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فما هو موقع سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

المطلب الثاني: موقع الإنفاق الحكومي من السياسة المالية

تُعد سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من أجزاء السياسة المالية و ذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي و الذي يعتبره كثير الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، و بالتالي تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تذهب النظرية الحديثة في المالية العامة إلى دراسة طبيعة الإنفاق الحكومي و آثاره الاقتصادية حيث تختلف آثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق.⁽¹⁾

و تتطلب دراسة الإنفاق الحكومي في البداية دراسة الإطار النظري المالي من خلال تحديد ماهية الإنفاق الحكومي و تقسيماته و أوجه إنفاقه، و ذلك قبل التطرق إلى الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية التي تتناول الأدوات التي تستخدمها سياسة الإنفاق الحكومي للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك تتناول الدراسة من خلال ما يلي أهمية الإنفاق الحكومي بإدراج مختلف التعريفات الموجودة في أمهات كتب المالية العامة بالإضافة إلى تحديد أركان الإنفاق الحكومي و مبرراته و مختلف تصنيفاته.

1- ماهية الإنفاق الحكومي

يعكس الإنفاق الحكومي كما سبق وأن أُشير إليه دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تُهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و بالتالي فإن دراسة الإنفاق الحكومي تُهدف إلى معرفة الأثر الذي يحققه على الاستقرار الاقتصادي أو بصيغة أخرى مدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، و قبل ذلك لا بد من تحديد الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي مع إبراز أركانه و مبرراته الاقتصادية.

1-1 - الإنفاق الحكومي و أركانه

بعيداً عن الاختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق الحكومي، فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواءً من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، و هو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، و يمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي،⁽²⁾ و يُعرف الإنفاق الحكومي عادةً بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة.⁽³⁾

و تتطلب دراسة الإنفاق الحكومي تحديد ماهيته و شكل الدولة من خلاله، فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسية يختلف عن الإنفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتدخلية، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكيثرية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي

(1)- باهر محمد عتلم، المالية العامة أدائها الفنية و أثرها الاقتصادية- (مصر: مكتبة الآداب، 1998)، ص ص 70- 71

(2)- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 179

(3)- محمد باهر عتلم، المرجع نفسه، ص 71

وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽¹⁾، من خلال التعاريف السابقة ينضح إن الإنفاق الحكومي له ثلاثة أركان و هي :

- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي؛
- الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام؛
- الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع حاجة عامة.⁽²⁾

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية؛ إن اشتراط أن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات؛
- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع؛
- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي.⁽³⁾

يُعد اشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل في إطار الإنفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة و الدولة و الهيئات عامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة و في هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات، فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستنداً بذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يرى البعض أنه إنفاق حكومي استناداً إلى المعيار الوظيفي.⁽⁴⁾

أ- المعيار القانوني: تحدد طبيعة الإنفاق الحكومي وفق هذا المعيار على أسس الجهة التي تقوم بالإنفاق حيث أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فإذا جرى الإنفاق الحكومي على أيدي أشخاص القانون العام الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص بغض النظر عن مقاصد هذا الإنفاق، فإن إنفاقهم لا يُعد من قبيل الإنفاق الحكومي، و بالتالي فإن المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الدولة لا يمكن اعتبارها من الإنفاق الحكومي و إن هدفت إلى تحقيق النفع العام؛

ب- المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة حيث أن جميع الإنفاق الحكومي الذي يصدر عن الدولة و يُراد به تحقيق الصالح العام يكسب صفة العمومية، حتى و إن كان نشاطها يماثل نشاط القطاع الخاص. يتضح مما سبق أن مفهوم الإنفاق الحكومي يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية و الحكومات المحلية.

و يُعد إشباع الحاجة العامة الركن الثالث من أركان الإنفاق الحكومي، حيث لا يُعد من الإنفاق الحكومي ذلك الإنفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة.⁽⁵⁾ و ينتج عن هذا الركن اعتبارين؛ الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام؛ و الاعتبار

(1) - علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، المرجع السابق، ص 34

(2) - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، (لبنان: منشورات الحلبي، 2006)، ص 27

(3) - عبد المجيد عبد الملل، المرجع السابق، ص 251

(4) - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، (بيروت: منشورات الحلبي، 2003)، ص 30

(5) - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، (مصر: الدار الجامعة الجديدة، 2000)، ص 33

الثاني أن الأموال العامة التي تُنفق دفعها الأفراد في مجموعهم، و على هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يُعد إخلالاً بأهم مبدأ في المالية العامة، و هو مبدأ وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة،⁽¹⁾ ولعله من الواضح أن للإنفاق الحكومي عدة مبررات زادت من أهميته في المجال المالي و الاقتصادي. فماهي مبررات الإنفاق الحكومي؟

1-2- مبررات الإنفاق الحكومي

يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيح الأمثل بين الخاص و العام، و على تصوراته للعدالة الاجتماعية، و تختلف نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافاً كبيراً، حيث يرى العديد من الاقتصاديين و على رأسهم غاليريث أن السياسات الحكومية و تدخل الحكومة من خلال الإنفاق الحكومي أمران أساسيان في ظل سيادة عدم اليقين وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي و الفعالية الاقتصادية، و على العكس من ذلك فإن فريدمان من خلال كتابه " حور في الاختيار" وضح أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عبء في وجه استعمال الموارد بكفاءة،⁽²⁾ و يكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق، و هذا لا يعدو أن يكون شرطاً ضرورياً لاتخاذ سياسات تدخلية، حيث يقتضي رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، و يكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما: معيار الكفاءة، حيث إذا كان مستوى معين من إجمالي الفوائد التي تحققها الدولة لا يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل، إذا كان من غير الممكن تحقيق فوائد أكبر بنفس المستوى من التكاليف، أما المعيار الثاني فهو العدالة في توزيع الدخل الذي يُعد من مبررات التدخل الحكومي،⁽³⁾ و يمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي.

1-2-1- إخفاق السوق

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، و تبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعنية و يترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

أ- السلع العامة:

تتميز السلع العامة بخاصيتين رئيسيتين هما : الاستهلاك اللاتنافسي، ثم بدرجة أقل عمومية الاستهلاك، و تعني خاصية الاستهلاك اللاتنافسي أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون، علاوة على أن تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة بعينها من الأفراد و من أمثلة السلع العامة: الدفاع الوطني، الصحة العامة و التعليم، و نتيجة هاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، و حيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف و تنتفي حوافزهم على توفير هذه السلع، و بالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يُقدم مبرراً اقتصادياً كافياً للتدخل الحكومي، و لما كان القطاع الخاص لا يميل

(1)- محمد باهر عتلم، المرجع السابق، ص 78

(2)- تشارلز وولف، المرجع السابق، ص 17-18

(3)- المرجع نفسه، ص 33-35

عموماً إلى تقديم هذه السلع فإن الأمر سيؤول إلى القطاع العام أو يتم التعاقد بين القطاع العام و القطاع الخاص على توريدها، و مع هذا فلو حاولت الحكومة توفير سلعة بناءً على رسم يرتبط بطلب المستهلك، فلن يتم توفير السلعة بالقدر الكافي،⁽¹⁾ بمعنى أنه طالما لا يمكن منع أي فرد من استهلاك سلعة معينة بصرف النظر عن مقدار مساهمته في رد تكلفتها، فلن يكون لديه حافز للكشف بدقة عن طلبه الحقيقي، كما تزداد مشكلة المستفيد المجاني بازدياد عدد الأفراد و في ظل هذه الظروف فإن ما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد هو التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق الحكومي لا بواسطة قوى السوق.⁽²⁾

ب- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي:

تتمثل في التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي⁽³⁾ سواءاً كانت مفيدة أم ضارة و الخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق و بين القيمة الاجتماعية التي تُضفيها على المجتمع، و يُطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية، و تشابه التأثيرات على المحيط الخارجي مع السلع العامة من حيث أن كليهما يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد، ففي حالة التأثيرات الايجابية للنشاط الاقتصادي ينخفض الإنتاج السوقي للغاية لأن منحني الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحني الطلب السوقي، و بالتالي فإن المنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية، و في هذه الحالة تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك و الإنتاج، أما في حالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي يزداد الإنتاج في السوق للغاية، إذ تقوم الشركات بزيادة الإنتاج إلى أن يعكس سعر التكلفة الحدية، و لكن سعر السوق لا يعكس كامل التكلفة الناتجة عن التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي، و في مثل هذه الحالات حيث التكلفة الاجتماعية للإنتاج تزيد على المنافع الحدية تتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب تعويضية.⁽⁴⁾

ت- الاحتكار الطبيعي:

هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تسمح بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج و يؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل و بأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلاً من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار، و في مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح احتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة و تحمل الخسائر المباشرة، و هكذا تواجه الحكومة قضية تقرير ما إذا كان الأكفأ أن تشتري السلع والخدمات من القطاع الخاص ثم تقوم بنفسها بتوفيرها إلى الجمهور، أو أن تراقب الظروف التي في ظلها يتم إنتاج القطاع الخاص، وعند قيام الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي و عملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها السلع الجماعية فإنها تجد أمامها عدة خيارات، أولها أن تطرح في مزاد أمام القطاع الخاص امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي، و هو ما يُدخل عنصر المنافسة في الحصول على هذا الحق، و يتمثل التعاقد مع القطاع الخاص بديلاً آخر يُستخدم عادة في أنشطة مثل الصيانة، أما التأجير

* و هو ما يعرف بلسم مشكلة المستفيد المجاني free rider

(2) - جودي سكارلاتا و قيصر حسن، من قضايا سياسة الإنفاق الحكومي، معهد صنتوق النقد الدولي، الإدارة الأسبوعية، 1998، ص 3-4

** التعليم و التكنولوجيا هو أهم مثال يُعطى على الآثار الايجابية للنشاط الاقتصادي، أما الانبعاث الكيماوي و وضوء الطائرات يعتبران مثال عن التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي

*** لمزيد من الاطلاع انظر: بول سامويلسون، علم الاقتصاد، (عمان: الدار الأهلية، 2006)، ص 35

فيستخدمه القطاع الخاص كثيراً و هو خيار جديد نسبياً في مجال أنشطة القطاع العام، و يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملاً أساسياً في تشكيل قرار الحكومة حول الخيار الأفضل.⁽¹⁾

1-2-2- مخاطرة أو حجم المشروع العام

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلاً حكومياً على الأقل في البداية، و قد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال و التأمين في كل بلد، و قد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، و بمرور الوقت قد يؤدي الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

2- تصنيف الإنفاق الحكومي

إن الشيء الملاحظ من خلال دراسة دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى إلى تنوع الإنفاق الحكومي نتيجة تعدد أوجهه، حيث تنوعت تقسيمات الإنفاق الحكومي،⁽²⁾ فبالإضافة إلى التقسيمات الإدارية التقليدية فإن دور الدولة التدخل و خضوعه إلى أساليب التحليل الاقتصادي قد أدى إلى تقسيم الإنفاق الحكومي وفق أسس اقتصادية تمكن من تتبع الآثار المباشرة لكل منها،⁽³⁾ و حسب طبيعة الموضوع فيتم دراسة تصنيف الإنفاق الحكومي حسب معايير اقتصادية و ذلك حسب:

- معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي و الإنفاق التحويلي)؛
- معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري و الاستثماري).

و يتم من خلال التصنيف الاقتصادي للإنفاق الحكومي التمييز بين الأنواع التالية:

- الإنفاق على تكوين رأس المال، إنفاق استثماري؛
- الإنفاق المتعلق بالخدمات الجارية للدولة ؛
- الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات العامة.⁽⁴⁾

يمكن التمييز إطار اقتصاد السوق بين إنفاق لا علاقة له بالسوق كالأمن و الدفاع، و إنفاق يمثل شرطاً من شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام و الخدمات الإدارية، و هناك إنفاق يكمل اقتصاد السوق و يهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص كالتهذيب و الصحة، و هناك إنفاق يمثل تدخلاً في الاقتصاد كإنتاج الدولة لسلعة مادية.⁽⁵⁾

(1)- جودي سكر لانا، المرجع السابق، ص 6

(2)- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة و السياسات المالية للنظام الرأسمالي، (مصر: دار الجامعية، 1988)، ص 45

(3)- فوزت فرحات، المالية و الاقتصاد المالي، (بيروت: منشورات الحلبي، 2001)، ص 271

(4)- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: دار الجامعية، 2005)، ص 188

(5)- محمد الدويار، المرجع السابق، ص 110-112

2-1 - الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة و تشتمل على نفقات السلع و الخدمات و مرتبات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها و تدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية و سواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع و خدمات معينة.⁽¹⁾ و واضح أن هذا الإنفاق كالفحم بالنسبة للقاطرة، و قد كان يُعتبر في مرحلة سابقة تدميراً لجزء من الثروة، و تُعد الأجور و المرتبات هي الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي، كما تجدر الإشارة أن محاولات حماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثر عكسياً على إنتاجية العامل وتأتي نفقات التشغيل و الصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر التشغيل إيصال الخدمات إلى المواطن بينما يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلباً على مستوى النمو الاقتصادي و التشغيل.⁽²⁾

و لكن إلى جانب هذه النفقات توجد نفقات تخصص لتكوين رأس المال، و التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية و تشتمل على إجمالي تكوين رأس مال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل،⁽³⁾ و تستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع و التي ترتبط بمدى توفر الموارد و القبول المؤسسية و الاقتصادية الكلية، و عادة ما تُحدد برامج الإصلاح الميكاني ما يجب منحه الأولوية من المشروعات، و يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيره على ميزان المدفوعات من حيث تمويل المشاريع، و عبء الديون الخارجية و العلاقة بين المشاريع الإنتاجية، و تأثير ذلك على السياسات المالية و النقدية.⁽⁴⁾ و تعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري و على القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري، كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري و التوسع في الإنفاق الاستثماري.⁽⁵⁾

2-2 - الإنفاق الحقيقي و الإنفاق التحويلي

يعتمد هذا المعيار على مدى قيام الدولة فعلاً بصرف أموال عامة، حيث أن الإنفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع و خدمات مختلفة، حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي،⁽⁶⁾ حيث يكون موضوع هذا الإنفاق عادة مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، و هي تؤدي إلى حرمان القطاع الخاص من هذه السلع والخدمات،⁽⁷⁾ و لقد ظهرت في المالية الحديثة طائفة جديدة من الإنفاق و هي الإنفاق التحويلي الذي ليس له مقابل مباشر، و هو يهدف إلى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع و لا يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي، بل يُساهم في إعادة توزيع الدخل،⁽⁸⁾ أي أن هذا الإنفاق من شأنه نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، و بذلك فهي تهدف إلى إحداث تغيير في غط توزيع الدخل، و ينقسم

(1) - مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 51-52

(2) - جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 10

(3) - مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 52

(4) - جودي سكارلاتا، المرجع نفسه، ص 11

* هذا إذا استثنينا الدول النفطية و سنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثاني انظر الصفحة رقم 56

(5) - فوزت فرحات، المرجع السابق، ص 279

(6) - دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 164

(7) - محمد باهر عتلم، المرجع السابق، ص 86

(8) - رفعت المحجوب، المالية العامة، (مصر : مكتبة النهضة، 1992)، ص 92

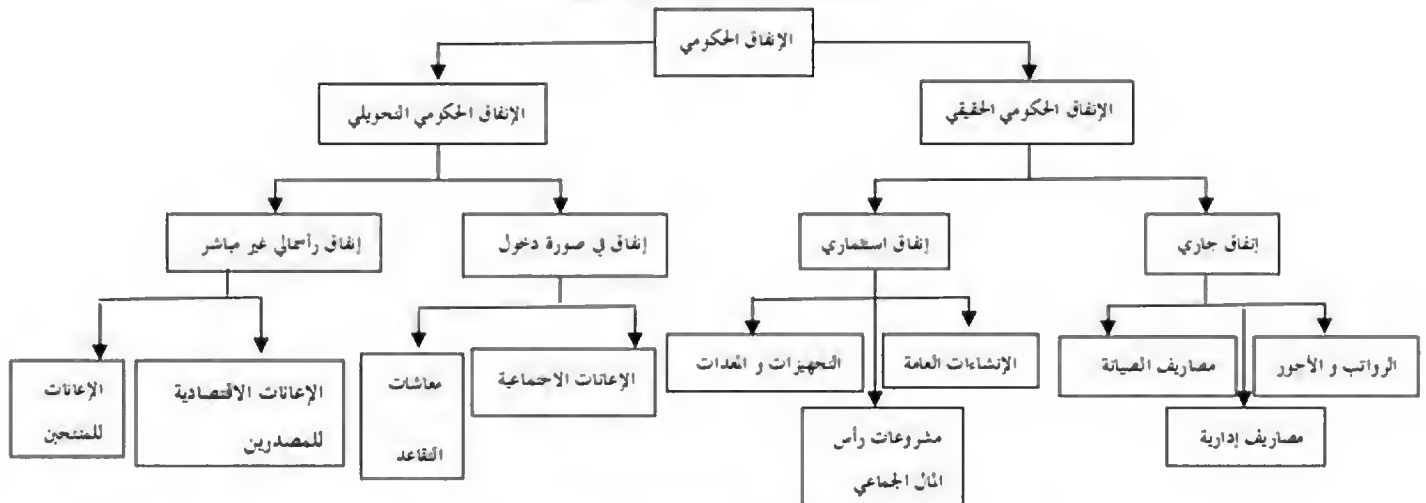
الإعناق التحويلي إلى ثلاثة أنواع حيث يهدف الإعناق التحويلي الاجتماعي إلى السعي نحو تحسين الأحوال المعيشية لبعض الطبقات الاجتماعية الفقيرة، كما أنه قد يأخذ شكلاً أكثر عمومية يتمثل في مساهمة الحكومة في أنظمة التأمينات الاجتماعية، أما الإعناق التحويلي الاقتصادي فيشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض التكلفة و الحد من ارتفاع الأسعار، ويمكن أن تأخذ شكل إعانات تصدير أو استيراد بغية تشجيع بعض القطاعات،⁽¹⁾ و تعد برامج الدعم من أهم برامج الإعناق التحويلي التي تهدف إلى خفض السعر الذي يدفعه المستهلك، كما أن معظم أشكال الدعم إما أن تكون من النوع الختاني (صحة و تعليم) أو النوع الذي يتخذ شكل أسعار نقل عن أسعار السوق، و لقد بينت عدة تجارب ليس الخال هنا لذكرها أن تقديم الدعم على نطاق واسع أمر غير صائب لأن له أثر عكسي على كفاءة تخصيص الموارد، و قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية كلية من خلال أثره الختمل على الموازنة. النوع الثالث من الإعناق التحويلي هو الإعناق التحويلي المالي و يشمل ما تقوم به الدولة من إعناق متناسبة مباشرتها لنشاطها المالي ويتضمن أساساً فوائد الدين العام و أقساط اهتلاكه السنوية، و قد زادت أهمية هذا الإعناق نظراً لتضخم الدين العام في معظم الدول⁽²⁾ فاقترضت الحكومة على نطاق واسع لتمويل عجز الموازنة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية مما يرفع تكاليف الاستثمار و تكاليف الاقتراض الحكومي، و هذا ما يؤدي إلى إمكانية إبطاء نمو الاقتصاد مع مزاحمة القطاع الخاص³ إلى الأرصد القابلة للإقراض كما أن نفقات سداد الفوائد تخضع لقوى السوق و هو ما يمكن أن يؤثر بشدة على وضع ميزانية الحكومة، و بما أن مدفوعات الفوائد ترتبط بأسعار الفائدة في السوق فإن ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يمارس آثاراً سلبية على المستوى الاسمي لنفقات الفوائد، و بالمثل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن أن يرفع عبء الدين الخارجي الاسمي للحكومة.⁽³⁾

لقد اقتنصرت الدراسة على التصنيف الاقتصادي الإعناق الحكومي بما يتخدم هذه الرسالة، و ارتأت إعطاء مخطط يبرز مختلف تصنيفات

الإعناق الحكومي :

الشكل (1-3-14)

التصنيفات المختلفة للإعناق الحكومي



المصدر: محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1999،

ص ص 57-58

(1)- فوزت فرحات، المرجع نفسه، ص 278

(2)- مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 61

* سنعود لهذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثاني صفحة 78

(3)- جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 15

لقد لوحظ من خلال هذا الفرع أن كلاً من الإنفاق الجاري والاستثماري له تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل، كما تم استنتاج العلاقة وثيقة بين الجانب النقدي والمتمثل في كل من سعر الفائدة و سوق الأرصدة القابلة للإقراض والجانب المالي، والذي تحاول الدراسة إبرازه بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني من هذا الرسالة دون إغفال العلاقة مع التوازن الخارجي، و يسمح التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي بالاعتراف على توجه السياسة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الغلبة للإنفاق الاستثماري على الإنفاق الجاري فإن هذا يعني اهتمام الدولة بتدعيم القدرات الإنتاجية، وإذا كان الاهتمام بالإنفاق الجاري فهذا يعني محاولة زيادة الطلب الكلي لاستيعاب العرض الكلي، وفي هذه المرحلة من البحث يتبادر إلى الأذهان تساؤل كانت الدراسة قد أشارت إليه في المبحث الأول عند دراسة تدخل الدولة في الاقتصاد والمتمثل في الأسباب الحقيقية و الأسباب الظاهرية التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي، والتي سيتم استعراضها من خلال ما يلي.

3- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

لقد تم التطرق في الفصل الأول من هذه الرسالة إلى ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية و قامت الدراسة باستعراض أهم تفسيرات زيادة هذا الدور من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما قاد إلى ضرورة دراسة ظاهرة استرعت انتباه الاقتصاديين والمتمثلة في تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل القومي⁽¹⁾ ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق الحكومي، فهناك الزيادة المطلقة والتي تعني أن حجم الإنفاق الحكومي يزداد من عام لآخر، أما الزيادة النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وأهم هذه المتغيرات هو إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي⁽²⁾ و بالتالي فإن اختيار الفكر الكلاسيكي أدى إلى خرق قاعدة التوازن المحاسبي للموازنة العامة، مما أعطى الضوء الأخضر للتوسع في الإنفاق الحكومي و ذلك بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي⁽³⁾ و بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه بصورة حتمية فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية؛ بمعنى الزيادة في رقم الإنفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعني زيادة المنفعة المترتبة عن هذه الإنفاق، و يدل ذلك على زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية⁽⁴⁾ أي أنه لا يمكن قبول الأرقام المتعلقة بالإنفاق الحكومي كما هي لأنها قد لا تكشف عن الحقيقة، و بالتالي وجب تحليل أسباب زيادة الإنفاق الحكومي و تقسيمها إلى أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية، حيث تُعرف الأسباب الظاهرية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق الحكومي، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة، و هذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق الحكومي⁽⁵⁾.

3-1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي

يُعد انخفاض قيم النقد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق الحكومي ظاهرياً، و يُقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول

⁽¹⁾ انظر الفصل الأول من هذه الرسالة صفحة 5

⁽²⁾ محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، (عمل: دار المسيرة، 2007)، ص 124

⁽³⁾ نوزاد عبد الرحمن، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، (عمل: دار المناهج، 2006)، ص 51

⁽⁴⁾ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، المرجع السابق، ص 62

⁽⁵⁾ نوزاد عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 53

عليه من قبل، و يترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور،⁽¹⁾ و يعد انخفاض قيمة النقود سمة مشتركة لدى كافة الاقتصادات منذ خروجها من قاعدة الصرف بالذهب، و يرتبط انخفاض قيمة النقود بظاهرة التضخم و التي تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار و الذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع و الخدمات، و من هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي و المستوى العام للأسعار، و لمقارنة الإنفاق الحكومي في فترات مختلفة و خاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة يجب تعديل هذه الأرقام بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، و ذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار و ذلك من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\text{الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي} = (\text{الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية} / \text{المستوى العام للأسعار}) \times 100$$

و السبب الثاني الذي يؤدي إلى ازدياد الإنفاق الحكومي ظاهرياً هو تغير الطرق المحاسبية العامة التي يمكن أن تُظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي، و المثال على ذلك هو إلغاء الموازنات الملحقّة و ضمها إلى الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الموازنة العامة أو التخلي عن بعض النظم المحاسبية التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد حسابات الموازنة العامة، إذ لم يكن الإنفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استئصال حصيلة إيراداتها منها، أما الآن فإنها تُحضر وفقاً لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة و إيراداتها في الموازنة العامة دون إجراء أي مقاصة بينها، و هو ما يُضخم أرقام الموازنة العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.⁽³⁾

3-2- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي

تشير الدراسات المختصة في المالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها و درجة التقدم في كل دولة، و هذه الأسباب هي أسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية ولكن مماشياً مع طبيعة الموضوع فإنه سيتم التركيز على الأسباب الاقتصادية و المالية، حيث أنه من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي يتمثل في زيادة الدخل القومي، و الذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية و من الواضح أن المرونة الداخلية للطلب على السلع و الخدمات تكون عالية و بالتالي فإن أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع و الخدمات العامة و هذا الشيء يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات.⁽⁴⁾

و يُعد توسع الدور الاقتصادي للدولة السبب الثاني لزيادة الإنفاق الحكومي بصورة حقيقية و المتمثل في التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة و علاج اختلال لاستقرار الاقتصادي الكلي، و تهدف الدولة من وراء إنشاء المشاريع العامة إما إلى الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع في زيادة معدل النمو، و من جانب آخر فإن وجود تقلبات اقتصادية و خصوصاً في حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية التي تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.⁽⁵⁾ و كما سبق ذكره فإن فشل نظام السوق و عدم تحقيق

(1) - مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 63

(2) - نوزاد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 54-55

(3) - فوزت فرحات، المرجع السابق، ص ص 295-296

(4) - حسين الوادي، المرجع السابق، ص 126

(5) - نوزاد عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 26

الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق تلك الأهداف، فزيادة الإنفاق الحكومي تُعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.⁽¹⁾

و يُعد تطور الإنفاق الحكومي من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر من أهم الأسباب المالية التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي حيث برزت أهميته في توجيه النشاط الاقتصادي و المحافظة على مستويات غالبية من التشغيل و الدخل القومي و خصوصاً في أوقات الأزمات و قد ساعد على ذلك عاملين أساسيين:

أ- وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لغرض معين أدى إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، و تتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تفتقر فيها السياسة المالية للحكومة بالعمل على خفض النفقات لأنه من الصعوبة بمكان مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق الحكومي؛⁽²⁾

ب- سهولة الاقتراض: لقد أصبحت القروض بكل أنواعها من بين أهم مصادر تمويل الإنفاق الحكومي بسبب تقدم أساليب إصدار القروض العامة، حيث أن الدول تستطيع بسهولة أن تلجأ لهذا الأسلوب لسداد أي عجز في إيراداتها⁽³⁾، و السبب في اللجوء إلى الاقتراض هو ازدياد الحاجات العامة و توسع دور الدولة الاقتصادي و عدم كفاية الضرائب لتمويلها، لكن التوسع في الحصول على قروض أصبح عائقاً رئيسياً في وجه التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في العبء الناجم عن خدمة بعض الديون إلى جانب استنزاف جزء كبير من الموارد للدولة المدنية.⁽⁴⁾

نستخلص مما سبق أن ازدياد الإنفاق الحكومي أدى إلى احتلاله مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية مما أدى إلى زيادة أثره على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و يتبادر إلى الأذهان في هذه المرحلة من البحث مجموعة من الأسئلة التي تتجاوز الإطار المالي للإنفاق الحكومي و تتعداه إلى الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية، فعلى سبيل المثال: ماهي الأدوات التي تستخدمها سياسة الإنفاق الحكومي؟ وماهي الحدود التي تحكم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟ و بالتالي فإن هذا المطلب يعتبر بمثابة حلقة الموصول بين الجانب المالي للإنفاق الحكومي و مقدمة لتحليل أثر هذا الإنفاق كسياسة اقتصادية على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي سيكون عنوان الفصل الثاني.

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية

يُعتبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات و الذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و هو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها و أهدافها، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكيترتي يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و في مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل، و هو ذو تأثير مباشر على منحني الطلب الكلي، و هذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الدول المتقدمة فإن الإنفاق الحكومي في فرنسا مثلاً بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري يمثل حوالي 26% من الناتج المحلي و هو يحتل المرتبة الثانية بعد استهلاك العائلات ضمن مكونات الطلب الكلي، و من الملاحظ أن وجهة

(1)- حسين الوادي، المرجع نفسه، ص 127

(2)- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص 67

(3)- مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 69

(4)- فوزت فرحات، المرجع السابق، ص 300

النظر الحديثة في مجال الإنفاق الحكومي تتجاوز مسألة الكمية لتصل إلى طرح آخر و هو نوعية الإنفاق الحكومي.⁽¹⁾ و بهدف تحقيق التشغيل الكامل و علاج البطالة فإن الدولة تستعمل سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي في شريان الاقتصاد القومي والسماح بوجود عجز في الموازنة العامة للدولة،⁽²⁾ ففي أوقات الكساد يعاني الاقتصاد من حالات البطالة و انخفاض الدخل حيث أن الاستثمار الخاص يكون عند أدنى مستوى له و ذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي و هبوط الكفاية الحدية لرأس المال و تكون هناك طاقة إنتاجية معطلة، ففي ظل هذه الظروف لا بد على الحكومة أن تزيد الإنفاق بطريقة مباشرة و ذلك عن طريق القيام ببرامج المشروعات العامة على نطاق واسع و بطريق غير مباشر،⁽³⁾ عن طريق استمالة الأفراد لزيادة الإنفاق الكلي، و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري سوف يُخرج الاقتصاد من حالة الكساد حيث أن الاستثمار الحكومي يؤدي إلى زيادة المداخيل الشخصية وزيادة الاستهلاك بمضاعف للزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي، دون أن يكون له أثر عكسي على الكفاية الحدية لاستثمار في القطاع الخاص و تأخذ الاستثمارات الحكومية شكلين:

- تشغيل المضخة*: و الذي يشير إلى الإنفاق الحكومي الأولي الذي يساعد على بدأ و إنعاش النشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال محاولة زيادة الاستثمارات الخاصة و ذلك عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في شكل زيادة في الإنفاق الحكومي؛
- الإنفاق التعويضي^(***) و الذي يُقصد به أن يكون تعويضاً عن الانخفاض في الاستثمار الخاص في حالات الكساد و الذي يجب أن يكون على نطاق واسع، كما يجب أن يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص إلى الوضع الطبيعي.⁽³⁾

و يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد برامج الاستثمار العام مدى تأثيره على ميزان المدفوعات، و بالتالي فإن برامج الاستثمار الحكومي تواجه ثلاث مشكلات مترابطة: المنفعة الناجمة عن هذه المشاريع، القيود الاقتصادية الكلية، مدى توافر الموارد، فقد يبدو برنامج معين للاستثمار الحكومي في البداية ممكن التنفيذ و قادراً على رفع النمو، و لكنه يهدد الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تشديد السياسات المالية و الحد من الموارد المتاحة، و بالتالي يتضح أنه غير قابل للتنفيذ، كما قد يكون المشروع أقل طموحاً و قد يؤدي إلى نمو مستقر لكنه يخفق في الوصول إلى استحابة قوية من القطاع الخاص،^(****) فيفضي بذلك إلى خفض النمو،⁽⁴⁾ و لذلك يجب توخي الحذر عند استخدام الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و ذلك نظراً للتعارض بين تلك الأهداف، فتخفيض الإنفاق الحكومي من أجل الحد من التضخم و تدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي و معدل البطالة، و لهذا فإن معظم الدول تلجأ إلى الحد من الإنفاق الاستثماري أولاً عند التفكير بتخفيض الإنفاق الحكومي لأن القرار يكون أسهل من قرار المساس بالإنفاق الجاري⁽⁵⁾ إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي تكثفها صعوبات و عراقيل تحول دون أن تؤدي وظيفتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

(1) - Jean didier lecaillon, *économie contemporaine*, (paris :de Boeck, 2001), p 254

(2) - عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 233

* الطريق غير المباشر يكون عن طريق الإنفاق الجاري

** Pump priming

*** compensatory spending

(4) - سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، المرجع السابق، ص ص 466-467

**** تشغيل المضخة ضعيف

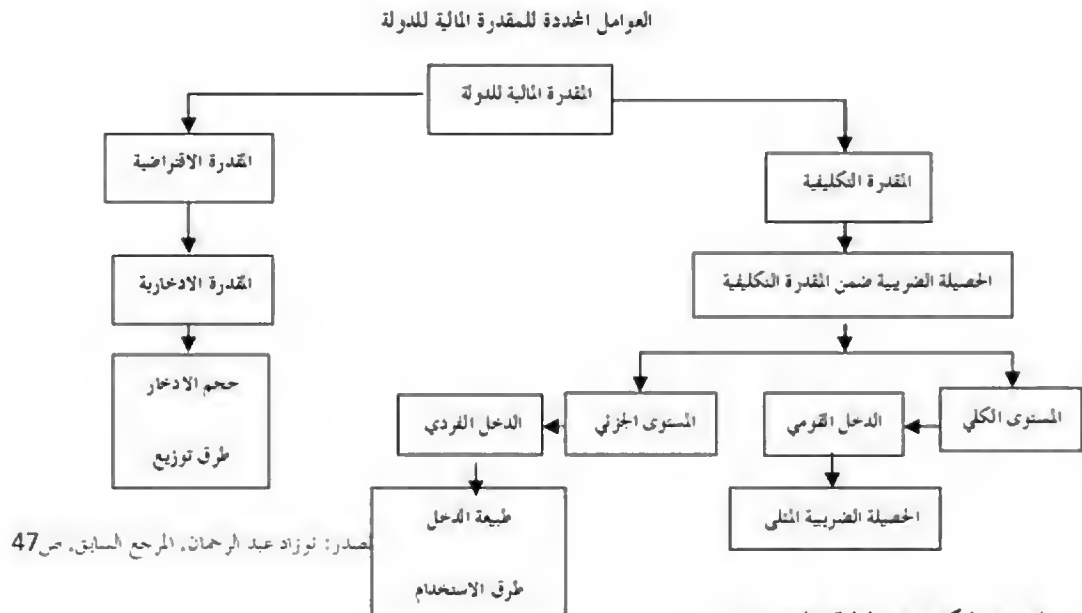
(5) - جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 10

(6) - عبد الهادي يوسف، سياسات الإنفاق العام و الإصلاح، معهد صنوق النقد الدولي، 2006، ص 3

1- سياسة الإنفاق الحكومي و المقدرة المالية للدولة

يمكن أن يؤدي الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الاستثمار الخاص و هذا يؤدي إلى حياض سياسة الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتشغيل و آثار توليد الدخل المترتبة على الإنفاق الحكومي، و العامل الذي يحدد درجة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي هو طريقة تمويل هذا الإنفاق، حيث أن ردود فعل الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص تكون من خلال الأثر على سعر الفائدة أو على الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا لم يتم تمويل الإنفاق الحكومي بزيادة عرض النقود تم تمويله من خلال سوق الأرصدة النقدية القابلة للإقراض وهذا ما سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، كما أن الآثار المقيدة للاستثمار الحكومي الممول عن طريق الاقتراض قد تلغى عن طريق هبوط الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للاستثمارات الخاصة⁽¹⁾ و بالتالي فإنه بمجرد رجوع الاستثمار الخاص إلى حالته الطبيعية، فإن برامج المشروعات العامة يجب أن تتوقف، ذلك لأن الاستثمار الحكومي ليس بديلا عن الاستثمار الخاص وإنما هو فقط يساعد على إحيائه و إعادته إلى الوضع الطبيعي، و لقد تطرقنا سابقا إلى المحددات الإستراتيجية لإدارة الطلب الكلي من خلال السياسة المالية⁽²⁾، حيث لاحظنا أن فعالية السياسة المالية و منها سياسة الإنفاق الحكومي تتوقف على التوقيت السليم، و يطفوا إلى السطح تساؤل مهم حول مدى قدرة الدولة على زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي كلما استدعى الأمر ذلك ضمن الدورة الاقتصادية لذلك فإنه هناك عدة محددات لحجم الإنفاق الحكومي التي من بينها المقدرة المالية للدولة، و هي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق الحكومي فهي بمثابة السبلة المالية المتاحة التي في ضوئها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي والشكل التالي يوضح لنا العوامل التي تحدد المقدرة المالية للدولة:

الشكل (1-3-15)



1-1- المقدرة التكاليفية (الطاقة الضريبية):

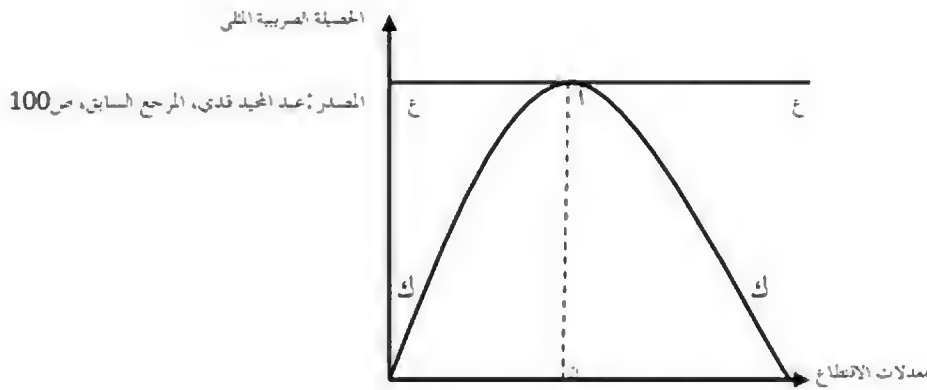
تعتبر الإيرادات الضريبية أهم بنود الإيراد العام و هي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق حي ثول ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة و تشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين

(1) - سامي خليل، المرجع السابق، ص 472.

* انظر الفصل الأول من هذه الرسالة صفحة 36

الدخل القومي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين 35%-45%⁽¹⁾ و تنطلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكبيلية ونعني بها قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي، لأن الضرائب تُعد من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية، و بالتالي فهي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال⁽²⁾ و في هذا السياق يجب التمييز بين مفهوم الطاقة الضريبية و العبء الضريبي، حيث أن الأولى هي تلك النسبة من الدخل القومي التي يمكن اقتطاعها دون أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، أما العبء الضريبي فهو يقيس مدى استغلال النظام الضريبي للطاقة الضريبية للاقتصاد، و تماشياً مع طبيعة الرسالة فإننا سنركز على المستوى الكلي للطاقة الضريبية، ففي هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل القومي لغرض الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى و التي تحققها أعلى قدرة تحملية للدخل القومي والشكل التالي يوضح الحصيلة الضريبية المثلى من خلال منحنى لافر

الشكل (1-3-16) الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل



يمثل الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى معين من المقدرة التحملية للدخل القومي، حيث يمثل المسار (ع أ ك) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين يمثل المنحنى (ك ك) تطور القدرة التحملية للدخل القومي، و عند النقطة - أ - حين يمس منحنى الحصيلة الضريبية أعلى مستوى من منحنى المقدرة التحملية للدخل تتحدد الحصيلة الضريبية المثلى و التي تقابل أحسن مقدرة تحملية للدخل في النقطة ن.⁽³⁾

و يُعد هذا التحليل من إنجاز لافر الذي سعى إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية والنتيجة التي تُخلص إليها هو أن هناك حدوداً مثلى للطاقة الضريبية يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصيلة الضريبية. و يعد الفائض الاقتصادي من أهم العوامل المحددة للطاقة الضريبية و الذي يُعطى بالصيغة التالية:

$$\text{الفائض الاقتصادي} = \text{الادخار الفعلي} + \text{الاستهلاك العائلي} + \text{الاستهلاك الحكومي النهائي}$$

و من الملاحظ أن الحصيلة الضريبية في الدول النامية لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية، و يرجع سبب انخفاض العبء الضريبي إلى مجموعة من العوامل تحكم حجم الطاقة الضريبية :- حجم الدخل القومي حيث أنه كلما ازداد حجم الدخل القومي كلما أمكننا اقتطاع نسبة أكبر منه بالتالي تزداد الطاقة الضريبية؛⁽⁴⁾

(1) - رامي زيدان، حساسية التنظيم الضريبي السوري، (سورية: المجتمع و الاقتصاد، 2007)، ص 97

(2) - طارق الحاج، المرجع السابق، ص 140

(3) - نوزاد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 48

(4) - مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص 82

- سياسة الإنفاق الحكومي فإذا كان موجه نحو الاستثمارات الإنتاجية فإن الدخل القومي سيزداد و بالتالي فإنه سيتحمل بسهولة العبء الضريبي، وهنا فإن سياسة الإنفاق الحكومي تلعب دوراً مزدوجاً من حيث تأثيرها على نمو الناتج من جهة و على ثقة المواطنين بسياسة الحكومة من جهة أخرى.⁽¹⁾

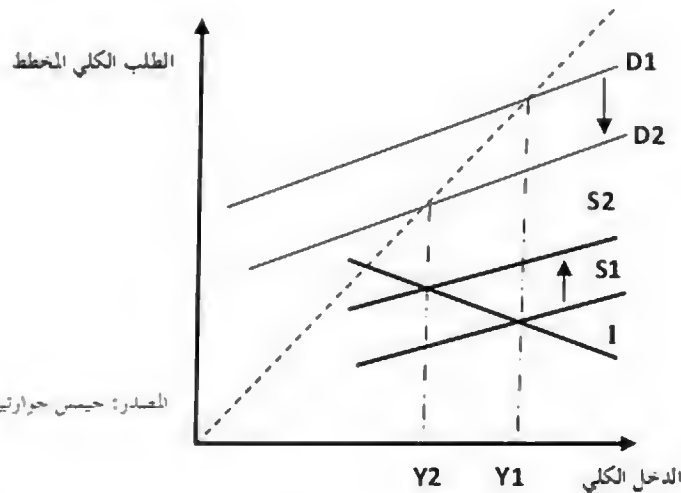
و ينصح كالدور بضرورة اقتطاع الضريبة من الفائض الاقتصادي، و هنا تطرح مشكلة الدول النامية و المتمثلة في أن الإنتاج أقل من الاستهلاك، و هذا يعني وجود عامل موضوعي يُخفف الفائض الاقتصادي في الدول النامية مما يخفف العبء الضريبي.⁽²⁾

2-1- المقدرة الإقتراضية للدولة

و تعني قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الافتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، و يعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الإقتراضية للدولة، و يفترض نموذج كير أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة و من ثم انخفاض الدخل القومي، و هذا ما أشار إليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار⁽³⁾ وهو ما يوضحه

الشكل (1-3-17) منحني موضع للغز الادخار

الشكل التالي:



المصدر: جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص 286

ففي حالة انتقال منحنى الادخار من S1 إلى S2 فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من D1 إلى D2 باعتبار أن الادخار هو استهلاك مؤجل، و في النتيجة فإن زيادة الادخار الإجمالي أدى إلى خفض الطلب الكلي و المستوى التوازني للدخل من Y1 إلى Y2⁽³⁾ و لكن حسب رأي لا يكون الادخار على المستوى الكلي ضاراً دائماً فعندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الحفاظ على التشغيل الكلي فإن المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي للتكوين الرأسمالي، و على ذلك فإن المعدلات المرتفعة للادخار و الاستثمار تسمح بتحقيق معدل نمو سريع ما دام الطلب الكلي قادراً على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل. و تظهر لنا أهمية تدخل الدولة للتخصيص الأمثل لهذه الموارد خاصة في الدول النامية و الرفع من القدرة الإقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية:

(1)- عارف دلييلة، عجز الموازنة وسبل معالجتها، (جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 1998)، ص 8

(2)- محمد دويدار، المرجع السابق، ص 208

The paradox of thrift

(3)- جيمس جوارتيني، المرجع نفسه، ص 285

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم و هذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة؛
- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص و القطاع العام و ذلك في إطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.⁽¹⁾

2- سياسة الإنفاق الحكومي و تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي

عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعاً لحركة الدورة الاقتصادية و هذه الأخيرة تخضع لتغيرات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية و أسباب حدوثها، و تشير التجربة الاقتصادية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي يتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي و انكماش النشاط الاقتصادي و هذا ما يعرف بالدورة الاقتصادية الافتراضية، أما في أرض الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً⁽²⁾، و تساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الإنفاق الحكومي و يبرز هذا بقدر ما يعكسه الإنفاق من استجابة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي و الذي يُوصف بحساسية الإنفاق الحكومي،⁽³⁾ حيث نجد أن مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر على مستوى الإنفاق الحكومي بحيث توجد علاقة طردية بينهما و من ناحية أخرى نجد أن الإنفاق الحكومي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي و هذا يفيد في رسم سياسة الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي^٥، و الطلب الفعلي يجب أن يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلاد المقدمة و يجب على الدولة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي السعي إلى الحفاظ عليه عن طريق التأثير في الطلب الفعلي سواء كانت الاقتصاد في حالة انكماش أو تضخم⁽⁴⁾ ترتبط حساسية الإنفاق الحكومي بأسلوب النظام الاقتصادي و شكل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاهها مشابهاً لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أما في ظل الدولة المتدخلية فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية لأن الدولة سوف تسعى لزيادة إنفاقها لمواجهة حالة الكساد و تتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش و بالتالي فإن حدود الإنفاق الحكومي تُرسم من خلال العلاقة بين حساسية الإنفاق الحكومي و تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تبعاً لحركة الدورة الاقتصادية.⁽⁵⁾

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال هذا البحث أن سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية و المساهمة في التأثير على الطلب الكلي و التي تسمح بالتأثير على حجم العمالة وحجم الدخل الكلي إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تحد من تحقيق هذه السياسة لأهدافها و المتمثلة أساساً في المقدرة المالية الدولة. كما أن التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية الحقيقية- و المتمثلة في معدلات النمو و التشغيل- و الأهداف النقدية - و المتمثلة في معدلات التضخم و التوازن الخارجي - يفرض على السلطات توخي الحذر عند تسيير سياسة الإنفاق الحكومي

(١)- عبد الرحمن نوزاد، المرجع السابق، ص 49

(٢)- جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص ص 197-198

(٣)- عبد الرحمن نوزاد، المرجع نفسه، ص 45

^٥ يتكون الطلب الفعلي من الطلب الحكومي على الاستهلاك و الاستثمار و من الطلب الخاص على الاستهلاك و إننا علمنا أن الطلب الحكومي يأتي من الإنفاق الحكومي و بالتالي تبرز أهميته في رسم السياسة المالية و الاقتصادية للدولة

(٤)- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، (سورية: منشورات جامعة حلب، 2004)، ص ص 86-87

(٥)- عبد الرحمن نوزاد، المرجع السابق، ص 46

خلاصة الفصل الأول

سمح هذا الفصل باستعراض المحاور الأولى لهذه الرسالة و المتمثل في الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث حاولت الدراسة التطرق إلى مختلف الجوانب المحيطة به و موقعه ضمن السياسة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، و كما يشير إليه عنوان الفصل فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يعد الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه السياسة الاقتصادية للدولة، و بالتالي فإن تحقق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية يقود حتماً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و يتضح من خلال عنوان الفصل العناصر التي يجب التطرق إليها، و ذلك بالإجابة عن ثلاثة أسئلة مهمة و المتمثلة في: من المسؤول عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ ماهي الأدوات المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ ماهي الأداة المباشرة المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

الإجابة عن السؤال الأول قادتنا إلى دراسة الدولة و الدور الاقتصادي الذي تقوم به و هو عنوان المبحث الأول، حيث أن النتيجة التي خلصنا إليها من خلال هذا المبحث هي تزايد النشاط الاقتصادي للدولة بسبب الاضطرابات الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية و أن أهم وظيفة واجبة على الدولة في ظل الظروف الراهنة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يختلف بين الدول النامية و الدول المتقدمة، كما ان اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي لا يعدوا أن يكون إلا انعكاسا لاختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

الحديث عن الاستقرار الاقتصادي قادنا إلى الإجابة عن التساؤل الثاني، والحديث عن السياسة الاقتصادية و هي الأداة المستعملة في تحقيق هذا الاستقرار، حيث تبين أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية يقود حتماً إلى تحقق الاستقرار الاقتصادي حيث تم استعراض أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و أنواع السياسات المستعملة في تحقيقه، كما تم تحليل العلاقة الارتباطية القوية بين مختلف هذه المؤشرات.

و تماشياً مع طبيعة الموضوع فإنه كان لزاماً علينا التطرق إلى السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، التي تعد حلقة الوصل بين المحاور الأولى للدراسة و المحور الثاني و المتمثلة في سياسة الإنفاق الحكومي باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. حيث وُجد أن التعارض الموجود بين أهداف السياسة الاقتصادية يتطلب توجي الخذر من طرف صانعي السياسة الاقتصادية عند استخدام سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

و للتأكد من هذا الطرح تقوم الدراسة من خلال الفصل الثاني بدراسة الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من الناحية النظرية قبل تطبيقها على الاقتصاد الجزائري و ذلك في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

الفصل الثاني

سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها

على الاستقرار الاقتصادي الكلي

CHAPTER TWO

THE GOVERNMENT EXPENDITURE POLICY AND ITS EFFECTS ON MACROECONOMIC STABILIZATION

المبحث الأول: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التوازن الاقتصادي.....53

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مستوى التشغيل

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مجملات الطلب الكلي

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التضخم.....86

المطلب الأول: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على المستوى العام للأسعار

المطلب الثالث: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيليبس

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي.....95

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل - فلمنج لاقتصاد مفتوح

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التوازن الخارجي في إطار فرضية العجز التوأم

خلاصة الفصل الثاني.....103

تمهيد

لقد قامت الدراسة من خلال الفصل الأول بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة كان أهمها يتعلق بالأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المتمثلة في السياسة الاقتصادية و التي تنقسم بدورها إلى مجموعة من الأدوات، و لقد لوحظ من خلال دراسة أنواع السياسة الاقتصادية المكانة التي تحتلها السياسة المالية و مدى تأثيرها على الاقتصاد خلال مختلف المراحل التي تمر بها الدورة الاقتصادية، وتعد سياسة الإنفاق الحكومي إحدى أهم محاور السياسة المالية و المستعملة لإدارة الطلب الكلي و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و يمكن لصانعي السياسة الاقتصادية التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، و ذلك عن طريق زيادة الكتلة النقدية التي تبقى سعر الفائدة عند مستواه الأولي، لكن تطور الإصدار النقدي في تمويل الإنفاق الحكومي ينطوي على مخاطر تغذية التضخم، و قد تتأثر سياسة الإنفاق الحكومي ذاتها بموقف السياسة النقدية؛ فقد تتبع السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، و التأثير على الأسعار و سعر الفائدة سيؤثر حتماً على التوازن الخارجي و المتمثل في رصيد ميزان المدفوعات.

يتضح مما سبق المسار الذي اتبعته الدراسة في التحليل خلال هذا الفصل، حيث تقوم الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على جانبي التوازن الاقتصادي الكلي؛ جانب العرض الكلي و جانب الطلب الكلي، و ذلك في إطار اقتصاد مغلق مع إبراز مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل، مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار و عدم إدخال السياسة النقدية في التحليل في مرحلة أولى، و في مرحلة ثانية تقوم الدراسة بإبراز أهمية التمويل النقدي من خلال استعمال الإصدار النقدي في زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، و في مرحلة ثالثة تقوم الدراسة بإبراز إمكانية حدوث تضخم ناتج عن تمويل الإنفاق الحكومي بالإصدار النقدي وسيكون هذا التحليل في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي في ظل عدم ثبات المستوى العام للأسعار، و في مرحلة أخيرة من هذا الفصل سنأخذ الدراسة بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي و مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على هدف التوازن الخارجي.

المبحث الأول

سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التوازن الاقتصادي

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء المعطيات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعملية، والتي يضم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، هذا من جانب العرض الكلي، أما من جانب الطلب الكلي فقد أثبتت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية أن تناقص الميل الحدي للاستهلاك هو السبب الرئيسي للتقلبات الظرفية التي تحدث في الاقتصاد حيث أن إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد هو عنصر ضروري لإبقاء الاقتصاد في نسق متطور تتزايد فيه الطاقة الإنتاجية و يُعد التأثير على الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الدعامتين الرئيسيتين للسياسة المالية الوظيفية، حيث أن القاعدة التي يخضع لها النشاط الاقتصادي للدولة هي تحقيق التشغيل الكامل بدون تضخم، مما قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أو إلى توازن في الموازنة وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تنظيم النشاط الاقتصادي،⁽¹⁾ لذلك تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بدراسة موقع سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي، وذلك بإظهار مدى فعاليتها في التأثير على مكونات كل من العرض والطلب الكليين.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، و لما كان الإنفاق الحكومي يمثل إحدى مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي،⁽²⁾ وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي، أما الإنفاق التحويلي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر بهدف إحداث التنمية المتوازنة.⁽³⁾ وعادة ما يتم استعمال الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي، و هو مصطلح يُطلق على القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال سنة حيث هو مجموع كل من الاستهلاك - C - الاستثمار - I - الإنفاق الحكومي - G - و صافي الصادرات:⁽⁴⁾

$$GDP = C + I + G + (M - X)$$

إن أية زيادة في الإنفاق الحكومي من الناحية النظرية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعاً بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تحكم في فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، حيث يُتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجباً في الاقتصادات المغلقة حيث يوجد تباطؤ في الطاقة الإنتاجية، كما أن طريقة التمويل قد تحدد أيضاً نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي، و تعتمد سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق في مزاحمة الإنفاق الخاص، حيث أنه من

(1) - محمد سعيد فرهود، لمرجع السابق، ص 300

(2) - مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 84

(3) - عبد الرحمن نوزاد، لمرجع السابق، ص 63

(4) - بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله (عمان: دار الأهلية، 2006)، ص 451

المرجح أن تزيد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي كلما كان الدين الحكومي أقل، و قد يتوقع المستهلكون المؤمنون بنظرية التعادل الريكاردى،* حدوث زيادة مستقبلية في الضرائب إذا كان الإنفاق الحكومي ممولاً عن طريق زيادة الدين العام، و من ثم قد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص مما يؤدي إلى تحديد الأثر الموجب لزيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي،** بالمثل يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الدين العام إلى زيادة الطلب على الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة،⁽¹⁾ من خلال ما سبق فإن الدراسة ستقوم بالنظر إلى العوامل التي تحكم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على نمو الناتج المحلي.

1- طريقة التمويل و أثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي

تعد الحالة الاقتصادية السائدة من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الكساد الاقتصادي حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي، و تكون هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، في هذه الحالة فإن الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي يزداد الطلب الكلي، أما في حالة الاقتصادات المتخلفة فهي تتميز بجمود في حركة الإنتاج و عدم الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية و نقص في التكوين الرأسمالي و ضعف البنية الأساسية، و حتى يؤدي الإنفاق الحكومي وظيفته في الاقتصادات المتخلفة و يسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية، فلا بد أن يوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي، و ذلك من خلال زيادة المدخرات و الاستثمارات في القطاع الخاص و زيادة الاستثمارات العامة كما يجب تدعيم البنية التحتية.⁽²⁾ إن تأثير زيادة حجم الإنفاق الحكومي على مستوى الناتج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي.

1-1- التمويل المحلي للإنفاق الحكومي و أثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي

يتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يتخذ شكل بيع للسندات أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، و يؤدي الصغر النسبي لأسواق رأس المال في البلدان النامية إلى الحد من البيع الحر للسندات، و قد يكون هذا المصدر محدوداً ولا يُعتمد به في هذه الدول، إن لم تكن الحكومات مستعدة لترك أسعار الفائدة الحقيقية أكثر تنافسية، و تُعد السوق المؤسسية في البلدان النامية أكبر مصدر للتمويل المحلي غير المصرفي عن طريق مؤسسات الضمان الاجتماعي و صناديق المعاشات، و من الواضح أن الاقتراض من السوق النقدية - طرح سندات أو الإصدار النقدي - سوف يزيد حجم السيولة لدى الأفراد و سوف يولد دخولاً جديدةً و النتيجة أنه إذا لم ترفع الدولة الضرائب بشكل تدريجي فإن زيادة السيولة بشكل سنوي و مستمر سوف يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة تضخم، كما أن الاقتراض الداخلي سوف يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية و خاصة إذا وجهت الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع إنتاجية، بعكس الاقتراض الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة عبر تسديد الأقساط، و يؤدي التوسع النقدي لتمويل الإنفاق

* تبين نظرية التعادل الريكاردى بوضوح أثر سعر الفائدة في التأثير على اختيار القطاع الخاص و القطاع العام، كما تبين المزامنة الحاصلة بين الإنفاق الحكومي و الإنفاق الخاص. هذه المزامنة التي ترتبط بطريقة تمويل الإنفاق الحكومي، فإنما تم استخدام إصدار الدين العام و لم يتم استخدام الضرائب فإن هذا سيكون له أثر مباشر حاصر يتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، و أثر غير مباشر مستقبلي يتمثل في انخفاض استهلاك الأفراد المستقبلي نتيجة توقعهم بأن عدم قيام الحكومة باستخدام الضرائب في تمويل الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر سيؤثر سلباً على الطلب الكلي و لهذا تمت تسميتها بنظرية التعادل الريكاردى، حيث لن استخدام إصدار الدين العام لتمويل الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر سيؤثر سلباً على الإجراءات و لكن باستخدام الضرائب و في وقت مستقبلي

** سنعود لهذه النقطة بالتفصيل عند دراستنا لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار و سعر الفائدة، انظر للصفحة 80

(1) - ماجدة قنديل، المرجع السابق، ص 3

(2) - محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص ص 144-145

الحكومي إلى زيادة الإيرادات، بفافترض تثبيت التوقعات التضخمية يرتفع الإيراد المستمد من التمويل التضخمي بارتفاع مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية، لكن هذه الأخيرة تتأثر بتوقعات التضخم في شكل علاقة تناسب عكسية، و مع ارتفاع معدل التضخم تزايد تكلفة حيازة النقود و يحاول الأفراد الحد من حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية الأمر الذي يفرض حدوداً على حجم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق خلق النقود.

و هكذا يتحدد الحد الأقصى للإنفاق الحكومي بمصادر تمويله، فبينما قد يكون تحكم الحكومة في بعض المصادر محدوداً فمن الممكن زيادة الإيرادات من المصادر الأخرى إذا كانت الدولة مستعدة لدفع أسعار فائدة حقيقية أعلى على التمويل بالسندات، مع تحمل أثر مزاحمة كبير للقطاع الخاص، أو تحمل معدل تضخم أكثر ارتفاعاً إذا وقع الاختيار على التمويل التضخمي مع ما يترتب عليه من تأثير على مصادر التمويل الأخرى، إذ ستزداد صعوبة الحصول على قروض تجارية أجنبية، كما أن الأرجح أن يؤدي التضخم إلى خفض الإيرادات الضريبية، و حتى و لو لم يؤثر التضخم على مصادر التمويل فإن ازدياد معدل التمويل من البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحقيقية، و لكن حتى مستوى معين من التضخم، إذ أن تجاوز التضخم لهذا المستوى سيؤدي إلى خفض الإيرادات بالقيم الحقيقية لأن الأرصدة النقدية التي تشكل وعاء الضريبة التضخمية ستكتمش بالقياس إلى مستويات التضخم المناظرة.⁽¹⁾

1-2- التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي و أثره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي

إن العجز الميكلي بين الادخار و الاستثمار سينعكس في موازنة الدولة بشكل مباشر، و من أجل تغطية هذا العجز و في حالة عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي، و يمكننا الحديث في هذا الصدد عن العجز التوأم،⁽²⁾ و الذي يوضح وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث أن الإنفاق بشقيه يزايد بصورة مستمرة و من جهة أخرى فإن الإيرادات العامة تزايد بصعوبة في ظل انخفاض الدخل و عدم فعالية الإدارة الضريبية، و في ظل ضيق الأسواق المالية في الدول النامية و السياسات غير الجيدة لسعر الفائدة، فإن إمكانية تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الادخار الخاص جد محدودة، وبالتالي يبقى في يد هذه الدول التمويل النقدي أو التمويل الخارجي،⁽³⁾ و يمكن أن يتم التمويل الخارجي بثلاثة طرق : المنح، القروض بشروط ميسرة والإقتراض التجاري، و قد تتخذ المنح شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، و رغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي و عادة ما تُضاف إلى الإيرادات الحكومية، إلا أنها تقدّم عموماً بمبالغ محدودة، و تعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين، أما القروض الميسرة كذلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تُمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقترافها بفترات سماح طويلة، أما القروض التجارية فتتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة، و تقييم هذه البنوك للمقدرة الاقتراضية لهذا البلد، و تؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الاقتراض من الخارج، وغالباً ما يؤدي انخفاض الأموال الأجنبية المتاحة أمام البلد إلى إجبار حكوماتها على الحد من إنفاقها، و البحث عن مصادر تمويل بديلة من السوق المحلية.⁽⁴⁾ و بالتالي فإنه عند إدخال قطاع التجارة الخارجية يمكننا كتابة المعادلة التالية:

$$Gd + Gi = E + CA$$

(1)- جودي سكارلاتا و قيصر حسن، من قضايا سياسة الإنفاق الحكومي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص 17
 * و هو ما يعرف DEFICITS JUMAUX الذي سنعود إليه بالتفصيل في لمبحث الثالث من هذا الفصل انظر الصفحة 99
 (2)- YUCEF BENABDELLAH, OPCIT, P 14
 (3)- جودي سكارلاتا و قيصر حسن، المرجع نفسه، ص 16

حيث أن - Gd - يمثل الإنفاق الحكومي على السلع المحلية و - Gi - يمثل الإنفاق الحكومي على السلع الخارجية، أما - E - فهي حصيلة الإيرادات العامة و - CA - هي العجز في الميزان التجاري، ولقد عمدت الدول النامية لتمويل الإنفاق الحكومي إلى الاقتراض من الخارج ولا سيما في فترة السبعينات، وبذلك حصلت هذه الدول على كميات كبيرة من القروض الخارجية، ولكن مع نمو الإنفاق الحكومي ونمو أعباء خدمة الدين لهذه الدول بدأت تظهر المشكلات، خاصة ظهور حالة العجز الدائم في الموازنة لذلك لجأت الدول إلى ضغط الواردات والسحب من الاحتياطات النقدية وإعادة جدولة الديون، مما عرضها إلى مشاكل أهمها انكماش النمو وارتفاع الأسعار وبطالة واضطرابات اجتماعية.⁽¹⁾ حيث أن ظهور حالة العجز الدائم في الموازنة سببه انخفاض إيراداتها خاصة فيما يتعلق بضعف مردودية المؤسسات العمومية وضعف الهيكل الضريبي، وهذا ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال وانكماش معدلات النمو، الأمر الذي ألزم الدول إلى ضغط وارداتها والسحب من الاحتياطات النقدية والاقتراض من الخارج لتغطية العجز الداخلي، وهذا ما ساهم في تغذية المديونية، ومع انخفاض معدلات نمو هذه الدول اضطرت إلى القيام بعملية إعادة الجدولة بسبب عجزها عن تسديد ديونها، وكل هذا ساهم في حدوث اضطرابات اجتماعية زادت الطين بلة.

1-3- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإيرادات النفطية

تعتمد المالية العامة في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الإنفاق الحكومي حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت احتياطات مالية تم استثمار جزء منها في الدول المتقدمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الاحتياطات لتمويل العجز، والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في تحديد حجم إنتاج النفط وأسعاره، وإذا كانت إيرادات النفط في حقبة الطفرة النفطية كبيرة فإن الإنفاق الحكومي تعاضم، ولم يكن موجهاً في ظل إستراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجهاً للإنفاق الاستهلاكي، وعندما انحسرت الطفرة النفطية تقلص الإنفاق وبعد مرور العديد من السنوات مازال الاعتماد على النفط كبيراً حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم.⁽²⁾ ولقد شهدت أسعار النفط بداية القرن الحالي ارتفاعاً كبيراً، وفي ظل هذا الزخم النفطي الذي شهدته الدول النفطية فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول كفاءة إدارة العوائد النفطية، حيث أدى ارتفاع سعر النفط إلى زيادة كبيرة في عوائده أدت إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة، لكن هذه الفوائض ما لبثت أن تحولت إلى عجز بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بشكل واضح مع ارتفاع عائدات النفط خلال الطفرة النفطية، فإن هناك شواهد على اتخاذ الدول المصدرة للنفط موقفاً متحفظاً فيما يخص الإنفاق الحكومي، وذلك نظراً لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي والأداء المالي في الدول النفطية، لذلك قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق تبيت للمساعدة على إدارة العوائد النفطية حيث تعمل هذه الدول على الادخار في هذه الصناديق في أوقات الوفرة النفطية، والإنفاق من هذه المدخرات في أوقات انخفاض العوائد النفطية، ومن أمثلة هذه الصناديق؛ الصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية، وصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر،⁽³⁾ ويجب على الحكومات النفطية أن توجه عوائد النفط لإقامة البنية التحتية اللازمة لتطوير مناخ الاستثمار الذي يوفر بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص بغية تحقيق استدامة اقتصادية في الأجل الطويل.

(1) - فادي خليل، عجز الموازنة في دول العالم الثالث ولساليب معالجته، حالة القطر العربي السوري. مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 1، 2004، ص 103

(2) - لسانة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 67-70

(3) - خالد عبد القادر، المرجع السابق، ص 13

و كنتيجة لما سبق فإن تحديات إدارة العوائد النفطية تتمثل في ارتفاع الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري بنسب مرتفعة فاقت متوسط هذه النسب في العشرة سنوات السابقة، و يُفسر ذلك من خلال سعي الدول إلى مواجهة ضغوط البطالة و الفقر، و من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة و أنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع الخاص لمواجهة هذه التحديات في المدى القصير والمتوسط، وبالإضافة إلى مصدر التمويل فإن هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على الناتج من بينها نوع الإنفاق الحكومي الذي يتضح أثره من خلال الإنفاق الفعلي الذي تشتري به الدولة مقابله سلع وخدمات، حيث أن له أثراً مباشرة على مستوى الناتج القومي، أما الإنفاق الاستثماري فله فعالية كبيرة في زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، و من ثم زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي.⁽¹⁾ و لعل التساؤل الذي يُطرح في هذا المجال حول مسار تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما سنتقوم الدراسة بتحليله في النقطة الموالية.

2- محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يؤثر الإنفاق الحكومي على نمو الناتج من خلال تأثيره على مكونات هذا الناتج، فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية له، و هي تشكل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأس المال الثابت و العوامل الاقتصادية و التي تتناول الطلب الكلي الفعال، لذلك فإن آثار الإنفاق الحكومي على نمو الناتج تتحدد من خلال هاذين العاملين، حيث تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أثرت على تكوين رأس المال الثابت أو إذا أثرت على الإنتاجية، ويمكن أن يكون هذا التأثير مباشراً أو غير مباشراً؛ فالطريق المباشر يكون من خلال فعلية و كفاءة تحول الإنفاق الحكومي إلى رأس مال منتج، أما الطريق غير المباشر فيكون من خلال التأثير على إنتاج الأعوان الاقتصاديين و استهلاكهم و التفاعلات في سوق العمل و التأثير على المستوى العام للأسعار.⁽²⁾

2-1- المقدرة الإنتاجية للمجتمع

يؤدي الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد وفقاً لما يتوفر عليه من عوامل إنتاجية والمتمثلة في الأيدي العاملة و رأس المال و الموارد الطبيعية و الفن الإنتاجي،⁽³⁾ و قبل التطرق إلى محددات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد فقد ارتأينا أنه من الأجدر صياغة تعريف جامع لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث يمكن تعريفه على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من طرف الاقتصاد في محيط اقتصادي معين،⁽⁴⁾ و بصيغة أكثر دقة يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و ربما السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: لماذا تُحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية محددة مقارنة بدول أخرى؟ و ماهو موقع سياسة الإنفاق الحكومي من هذا؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو، و حسب النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية تتكون من ثلاث عناصر أساسية و هي: رأس المال؛ التشغيل و التكنولوجيا، فرأس المال - K - يُقصد به كل المدخلات العينية أو الملموسة، و التشغيل - L - يتمثل في القوى العاملة داخل المجتمع و التي تساهم في العملية الإنتاجية، أما التكنولوجيا - A - فتتمثل في المعرفة المستخدمة لتطوير رأس المال، و عليه فإن الإنتاج في الاقتصاد يمكن تحديده من خلال المعادلة التالية:

(1)- حسين الوادي، المرجع السابق، ص 147

(2)- Santiago herra, public expenditure and growth .policy research working paper, N 4372, world bank, 2007, p2

(3)- محمد البشاري، المرجع السابق، ص 23

(4)- Jean Arroux, les théories de croissance, éditions de seuil, paris, 1999, p9

$$(1) \dots \dots \dots Y = A.F(K,L) \dots \dots \dots$$

و من أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة، دالة الإنتاج كوب دوغلاس-COBB

DOUGLAS وذلك كما يلي:

$$Y = A.K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث أن α - تشير إلى نصيب رأس المال في قيمة الإنتاج، أما $(1-\alpha)$ فترمز لنصيب التشغيل، و يجب الإشارة إلى أن A - لا ترمز فقط للتكنولوجيا، و لكنها تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج،¹ و يبرز هنا دور الحكومة في تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصادية الكلية، فإذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي غير ملائمة مثل وجود معدل تضخم مرتفع و عجز كبير في الموازنة العامة مع تنذبذبات سعر الصرف، فإن كل هذه العوامل تخفض النشاط الاقتصادي و تؤثر سلباً على معدل النمو، أضف إلى ذلك أن سياسة الإنفاق الحكومي و طرق تمويله يمكن أن تكون عنصراً إيجابياً أو سلبياً في التأثير على معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي، و لقد أوضح بارو - BARRO * أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزءاً من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص وفي نموذج يفترض دالة إنتاج تكون على الشكل التالي:

$$(3) \dots \dots \dots Y = A.L^{\alpha}.K^{\beta}.G^{\mu} / \dots \dots \dots$$

و يمكن التفرقة بين آثار الإنفاق الحكومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات حجم الطلب الكلي بالتمييز بين الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الجاري، فالإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت و الذي يعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية، أما الإنفاق الاستهلاكي فيؤدي إلى رفع المقدرة الإنتاجية للمجتمع، و إن كان بشكل أقل وضوحاً من الإنفاق الاستثماري، و ذلك بالتأثير على هيكل الإنتاج،⁽²⁾ و يمكن معرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل دالة الإنتاج من خلال ما يلي، و انطلاقاً من المعادلة (3)

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \beta \frac{\Delta K}{K} + (\alpha) \frac{\Delta L}{L} + (\mu) \frac{\Delta G}{G}$$

أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يمكن تحديده من خلال معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل النمو في رأس المال و معدل النمو في التشغيل و معدل النمو في الإنفاق الحكومي، و بالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي يتجلى من خلال دوره في زيادة حجم الموارد الاقتصادية و رفع درجة تأهيلها باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية ويساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطاقة الإنتاجية تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق:

- فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على نمو الناتج؛
- أما الإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي فيعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى بهدف إحداث تنمية متوازنة؛

* Total factor productivity

¹ طورت هذه الفكرة من طرف Barro 1990 و اكتملت بعدها من طرف Barro , Sal-I- Martin عام 1992 ، هذين النموذجين طوراً بفعل الفكرة التي توحى بأن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحديثة للرأس المال الخاص
(²)- محمد البشاري، المرجع السابق، ص 23

- أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عناصر الإنتاج و هذا ما ينعكس على زيادة الناتج.

و تظهر هنا أهمية الإنفاق الحكومي في تشكيل إنتاجية بحمل عناصر الإنتاج باعتباره يؤثر على كل من التشغيل ورأس المال، التحليل السابق كان يركز على العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في جانب العرض الكلي، فماذا عن هذه العوامل في جانب الطلب الكلي؟ هذا ما تقوم الدراسة بالإجابة عنه فيما يلي.

2-2- الطلب الكلي الفعال

يمكن أن نخلص من خلال دراسة الناتج المحلي إلى أن حجمه يتوقف مع افتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للإقتصاد القومي على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستهلاك و الاستثمار، و تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلي الفعال، و الذي يزداد مع زيادة دور الدولة الاقتصادي، و من هنا ينضج أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير في مستوى التشغيل الكلي و في مستوى الناتج القومي الإجمالي عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الكلي الفعال، و هنا يجب الإشارة إلى الخلاف فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث، حيث ذهب الأول إلى التصديق من نطاق الإنفاق المنتج حيث اعتبر الإنفاق المخصص لإنتاج الخدمات العامة إنفاقاً استهلاكياً، أما التحليل الحديث يرى أن هذا الإنفاق يساهم أيضاً في تحديد مستوى الإنتاج، و مع هذا التحليل الحديث يتم التركيز على دراسة أثر هذا الإنفاق الحكومي في الناتج من خلال تأثيره في الطلب الفعال.⁽¹⁾ ومعنى ذلك فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتوقف على أمرين:

- أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي الذي يتوقف على حجم الإنفاق و نوعيته؛ - جانب الطلب الكلي -
- أثر الطلب الفعلي على الناتج القومي الذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي - جانب العرض الكلي - حيث يزداد هذا الأثر على الإنتاج في حين يقل أثره على الأسعار مع ارتفاع درجة المرونة.

و إذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن الدخل التوازني لا يمكن أن يكون عند مستوى التشغيل الكامل، و في سوق السلع والخدمات تحدد المؤسسات مستوى إنتاجها انطلاقاً من الطلب الفعال إذا افترضنا أن:

$$Y : \text{مستوى الإنتاج الحقيقي المعروض} \quad C : \text{الاستهلاك الحقيقي حيث } C = a + bY$$

$$E : \text{مستوى الإنتاج المطلوب} \quad DA : \text{الاستثمار الحقيقي}$$

فإن شرط التوازن الاقتصادي في السوق يُعطى على الشكل التالي:

$$E = Y \dots \dots \dots (1)$$

و إذا كانت $E = C + DA$ تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$Y = a + by + DA \dots \dots \dots (2)$$

$$Y = \frac{a+DA}{1-b} \dots \dots \dots (3)$$

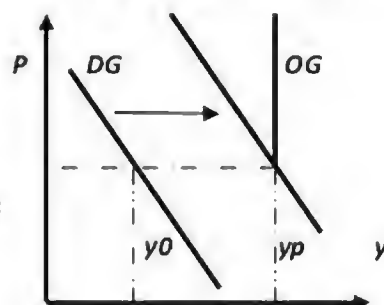
(1) - محمد البشاري، المرجع السابق، ص 24

$$C = a + b \frac{DA}{1-b} \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y = 1/(1 - b) \Delta DA \dots \dots \dots (5)$$

و بالتالي فإن مستوى الإنتاج التوازني يتحدد من خلال الإنفاق المستقل، و إذا كان لا أحد يمكن أن يضمن أن هذا المستوى من الإنفاق المستقل DA يمكن أن يحقق التشغيل الكامل، فإنه يمكن الزيادة أو الرفع منه من خلال التغيير في سياسة الإنفاق الحكومي، و في هذا الإطار لا توجد أي مشكلة باعتبار أن العرض مرّن مرونةً كاملةً بالنسبة للأسعار الجارية، في حالة أقل من مستوى التشغيل الكامل وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (18-1-2) الطلب الكلي الفعال



المصدر : xaffier greffe, politique

économiques, economica paris
2000,p95

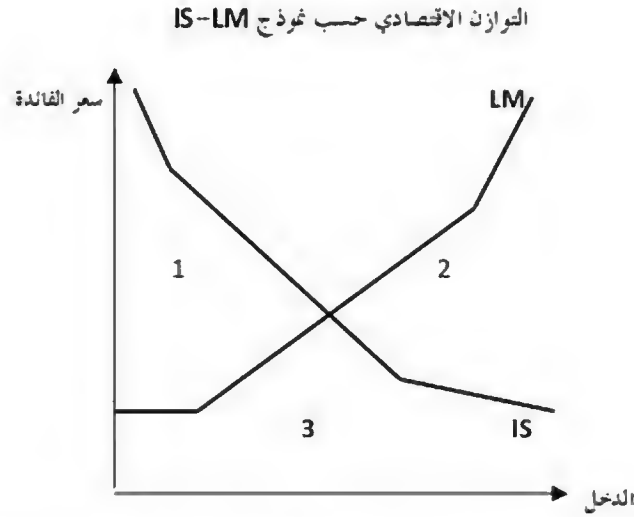
يتحدد التوازن عند النقطة - $Y0$ - التي لا تحقق التشغيل الكامل، و حتى يتحقق التشغيل الكامل فإنه لا بد من زيادة الإنفاق المستقل والذي يُعد الإنفاق الحكومي جزءاً منه و الذي يسمح بانتقال منحنى الطلب الكلي إلى الوضع التوازني الجديد، و هذا دون حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن الوضع أقل من مستوى التشغيل الكامل.

3- تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمكن تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في إطار التحليل التقليدي لمنحنى $IS - LM$ * فمنحنى IS يُبين مختلف نقاط أسعار الفائدة و الناتج التي يتحقق عنده توازن سوق السلع، و يتميز هذا المنحنى بميل سالب لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يعني أن توازن السوق يتحقق عند مستوى أعلى من الطلب الكلي و الناتج، و يصور منحنى LM من الناحية الأخرى نقاط أسعار الفائدة و الناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، و ميل هذا المنحنى موجب فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية، و يتعين أن يرتفع مستوى الدخل لكي يظل الطلب على الأرصدة الحقيقية مساوياً للعرض الثابت، و ينطوي ذلك على أن الحفاظ على مستوى توازن سوق النقد يتطلب ارتفاع الدخل عند زيادة سعر الفائدة.⁽¹⁾

* و هو يعرف أيضاً بالتمودج الكينزي بلسعر الثابت في اقتصاد مغلق و المعروف أيضاً بنموذج hensen-hicks نسبة إلى الاقتصاديين hicks(1937) و AHhansen (1953) و هو يشرح وجهة النظر الكينزية و يستخدم لدلالة الآثار قصيرة الأجل الناتجة عن السياسة المالية و النقدية و تتمثل سمته الرئيسية في أن منحنى رأسي للعرض الكلي يشير إلى الآثار القوية للسياسة المالية العامة على مستوى الأسعار و سعر الصرف و مستوى الناتج (1)- سمير خوري، سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998، ص 2

الشكل (2-1-19)



المصدر: CH, biales, modélisation schématique de l'équilibre macro économique, op.cit. p 42

3-1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير

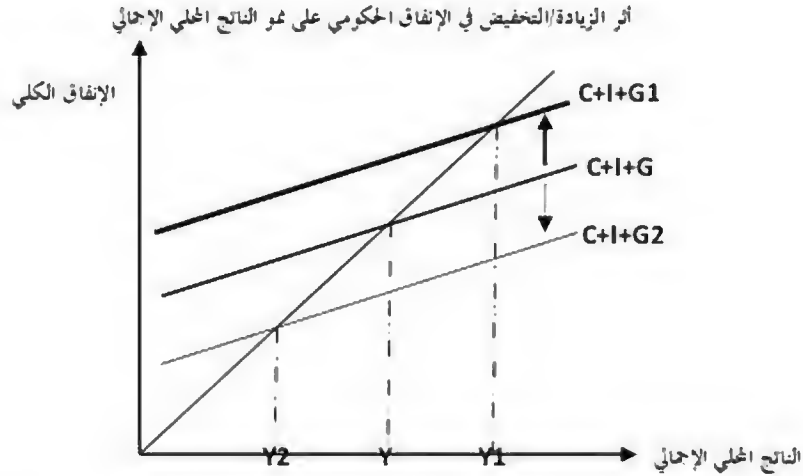
يُعد النموذج الكيوتي و النموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث أقر الكيوتيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير و المتوسط و حسب النموذج الكيوتي فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير سلباً على مجالات الطلب و على حجم الدخل مباشرةً، و هو ما يؤدي إلى نشوء أثر مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم التشغيل، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور في سعر صرف العملة، و تظهر هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج في بعض الدول لعدة عوامل، نذكر منها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق بالإضافة إلى معدل أجر لا ينماشى مع إنتاجية العمال، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الناتج.⁽¹⁾ و يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فالدولة عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي يمكنها القيام بدور تعويضي، فتزيد الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش و تحد منه في أوقات التوسع،⁽²⁾ و الشكل الموالي يوضح تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى $G1$ تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى $C + I + G1$ مما يؤدي إلى تقاطع الخط 45° في نقطة أعلى.⁽³⁾

(¹)- Arnold mathias Kihale, **fiscal adjustment policies and fiscal deficit case of Tanzania**, dissertation presented curtin university of technology, Australia, 2006, p58

(²)- علي كنعن، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية**، المرجع السابق، ص 163

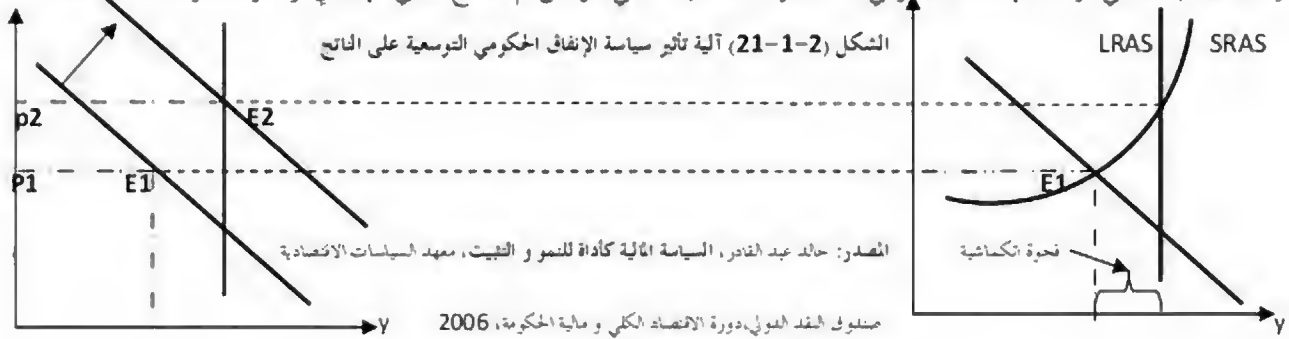
(³)- Edwin .Mansfield ,**economics principles problems, decisions, and grew hill**, 2000, p186

الشكل (20-1-2)



المصدر: MANSFIELD, op cit . P186

أما في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي إلى $G2$ فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى $C + I + G2$ مما يؤدي إلى التقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق، و كما سبق أن أشرنا فإن تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي يكون حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الفجوة الانكماشية و التي ترجع إلى طلب كلي غير كافٍ تقوم الحكومة من أجل زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي حيث يزداد الطلب الكلي، و من ثم الناتج المحلي الإجمالي و هو ما توضحه الأشكال: (*)



أما في حالة الفجوة التضخمية و التي ترجع إلى طلب كلي يزيد عن العرض الكلي، فإن الحكومة تقوم بخفض إنفاقها الذي يُخفيض الطلب الكلي و من ثم يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل.

و يمكن الانطلاق في تحليل فعالية سياسة الإنفاق الحكومي من الشكل (19-1-2) حيث نقوم بتقسيمه إلى ثلاث مناطق رئيسية: **

- المنطقة الكيثرية (1) حيث يكون منحنى IS - شبه عمودي و المنحنى LM - شبه أفقي، حيث تكون دالة الاستثمار غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة؛
- المنطقة الكلاسيكية (2) حيث يكون منحنى IS - أفقي و المنحنى LM - شبه عمودي حيث يكون الاستثمار حساس لسعر الفائدة كما يُقر به الكلاسيك و النيو كلاسيك؛

* تمثل $LRAS$ العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أما $SRAS$ فتُمثل العرض الكلي الحقيقي

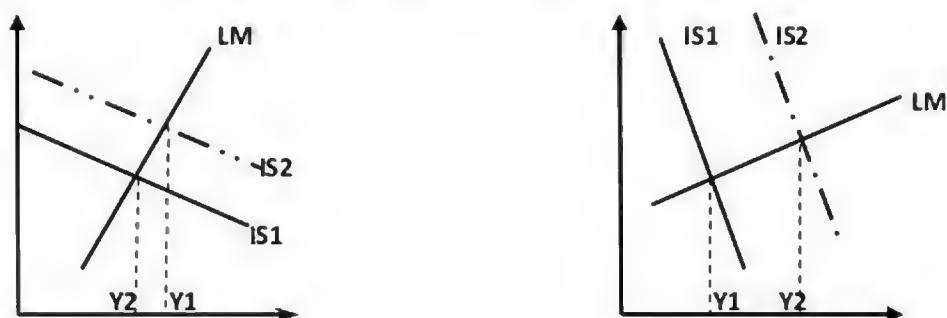
** و هو ما يعرف بـ croix hicksienne و لمزيد من التفاصيل راجع: سامي خليل، التطريك و السياسات النقدية و المالية، المرجع السابق، ص 725

- المنطقة الوسطى (3) وهي تجمع بين وجهة نظر الطرفين.⁽¹⁾

أ- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS

تكون سياسة الإنفاق الحكومي فعالة نسبياً إذا كان منحنى IS - شديد الانحدار و منحنى LM - قليل الانحدار، و يتحدد ميل منحنى IS - بدرجة كبيرة بانحدار دالة الاستثمار، فإذا كانت الاستجابة للتغيرات في سعر الفائدة ضعيفة فإن المنحنى IS - يكون شديد الانحدار و العكس في حالة الاستجابة القوية للتغيرات في سعر الفائدة⁽²⁾ و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-1-22) فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى IS

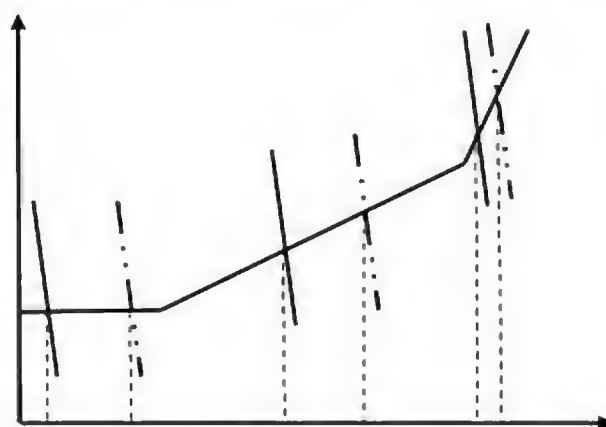


و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة.*

ب- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM

إن المنحنى LM كما سبق وأن رأينا لا يتخذ نفس الشكل في جميع أجزائه فهناك المنطقة الكبريتية** التي تكون فيها المرونة لانهاية وهناك المنطقة الكلاسيكية التي تكون فيها المرونة معدومة، و المنطقة الوسطى التي هي مزيج بين هاتين هاتين، كما يوضحه الشكل:

الشكل (2-1-23) فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب ميل منحنى LM سعر الفائدة



الناتج المحلي الإجمالي Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 المصدر: سامي خليل، النظريات و السياسات

النقدية و المالية، المرجع السابق، ص 715

1- CH BIALES. modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques: publications de l'université de Lyon, paris, 2005.; p 42

(2)- سامي خليل، المرجع السابق، ص 714

* انظر الصفحة 80

** انظر الشكل (2-1-19)

حيث أنه كلما كان منحني - LM - أفقياً كلما كان التغير في الدخل أكبر و يكون أثر المضاعف كبيراً في المنطقة الكبرية، لأن أثر المزاخمة سيكون معدوماً، و على العكس من ذلك في المنطقة الكلاسيكية التي تتميز بأثر مزاخمة كبير أين يكون منحني LM عمودي.⁽¹⁾

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها من خلال هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة مرونة دالة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

3-2 - أثر الإنفاق الحكومي على الناتج الإجمالي في الأجل الطويل

تقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، و يترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيهاً مباشراً للموارد الإنتاجية إلى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد. أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر فبتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، إما عن طريق استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنية التحتية، و فيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فبتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين و يؤدي هذا النوع من الإنفاق إما:

- إلى انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي ؛

- أو إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى.⁽²⁾

و كنتيجة لما سبق يؤثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي على نمط استخدام الموارد الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، و ذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد، و كذلك على كيفية توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة، و بالتالي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الأجل الطويل،⁽³⁾ و لقد تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة* و في إطار هذه النظريات فإن مختلف الدراسات أضافت الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، و ذلك من خلال تأثير مختلف أنواع هذا الإنفاق على الإنتاجية و نمو الناتج، حيث أنه كما رأينا فإن نمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي و التشغيل و رأس المال و الإنفاق الحكومي، الذي يؤثر من خلال تدفقاته إلى مختلف عوامل الإنتاج، و التي تسمح بزيادة إنتاجيتها.⁽⁴⁾ و حيث أنه في الأجل الطويل يتحدد الإنتاج بمستوى العرض حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية لا تؤثر على نمو الناتج بل تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار و سعر الفائدة الاسمي، و ذلك حسب النظريات النيوكلاسيكية التي تقر بأن النمو مرتبط بالتطور النقدي، و على العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة للنمو** تُقر بإمكانية وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي

(1)- ch. biales, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomiques; op.cit. p45

(2)- حمدي الصباخي، دراسات في الاقتصاد العام نظرية المالية العامة و السياسات المالية، (المغرب: دار النشر المغربية، 1982) صص 60-61

(3)- علي كنعن، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، المرجع السابق، ص 196

* لمزيد من الاطلاع انظر: barrot robert, la croissance économique, edit science internationale, paris, 1996.

(4)- amold mathias kihalule, op.cit. , P70

** و هي ما تعرف les théories de croissance endogène حيث ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات و هي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم و هذا بنون المرور بالعوامل الخارجية و يعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته و تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان، و من أهم نماذج هذه النظرية نموذج AK لوكاس LUKAS

على النمو في الأجل الطويل و ذلك حسب نوعية الإنفاق و ليس حسب كميته، و من أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم و البحث العلمي.⁽¹⁾

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق جاري و إنفاق استثماري فإن الإنفاق الجاري ليس له أثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، و كما سبق و أن أشرنا فإن طريقة التمويل هي التي تحكم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، فإذا تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب فإنه يصعب أن تحدث نتيجة إيجابية على الدخل الوطني، و لقد صاغ الاقتصادي بارو **barro** نموذجاً حدد فيه المعدل الأمثل للدخل الدولة و الذي يُوازن فيه بين الأثر الحدي الإيجابي للإنفاق الحكومي و إنتاجية القطاع الخاص.⁽²⁾ و بالتالي و نتيجة لما سبق فإن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، و هذا ما أُشير إليه في عدة دراسات،⁽³⁾ و بالتالي فإننا نخلص بأن الاستثمار الحكومي له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص و هو ما يُشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة و بالتالي يتوقف الأثر على النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضين على النوع الآخر، آثار المزاخمة في الأجل القصير و الآثار الدخيلة في الأجل الطويل.⁽⁴⁾

4- الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن سياسة الإنفاق الحكومي لا تقتصر فقط على الآثار المباشرة التي سبق و أن ذكرناها بل سوف تتفاعل فيما بعد و بفعل عامل الزمن لتولد تأثيراً على الدخل و الاستخدام، و هذا ما وصفه كيتز بأثر المضاعف و المعجل، حيث أن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال تأثيرها على معدل التضخم و الحساب الجاري لميزان المدفوعات و تطور المديونية الداخلية و الخارجية و على النشاط الاقتصادي بصفة عامة، و تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على مكونات الطلب الكلي، و هي الادخار و الاستثمار و الاستهلاك.⁽⁵⁾ و بالتالي فإن الإشكالية الأساسية تتمحور حول نوعية الإنفاق و ليس كميته وهذا ما توضحه نظرية المضاعف؛* التي طُبقت في بداية الثلاثينات في المملكة المتحدة،⁽⁶⁾ و يُسمى أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، كما يُطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد، و يرتبط أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف و المعجل حيث أنه هناك آثار متتابعة و متوالية على الدخل القومي نتيجةً لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق الحكومي المباشر حيث يؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق الحكومي.⁽⁷⁾ و يرى كيتز أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة و الذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع و هذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج و يزداد الدخل و هو ما يوضحه الشكل التالي:

(1)-François adam. **finance publique**, 2 eme édition. Dalloz, paris, 2000, p425

(2)- B landais. **leçons de la politique budgétaire**, de Boeck, paris, 2004, p 196

(3)- Philips mills, **dépense publique et croissance**, revue française d'économie, 1994, p 76

(4)- سمير خوري، المرجع السابق، ص 27

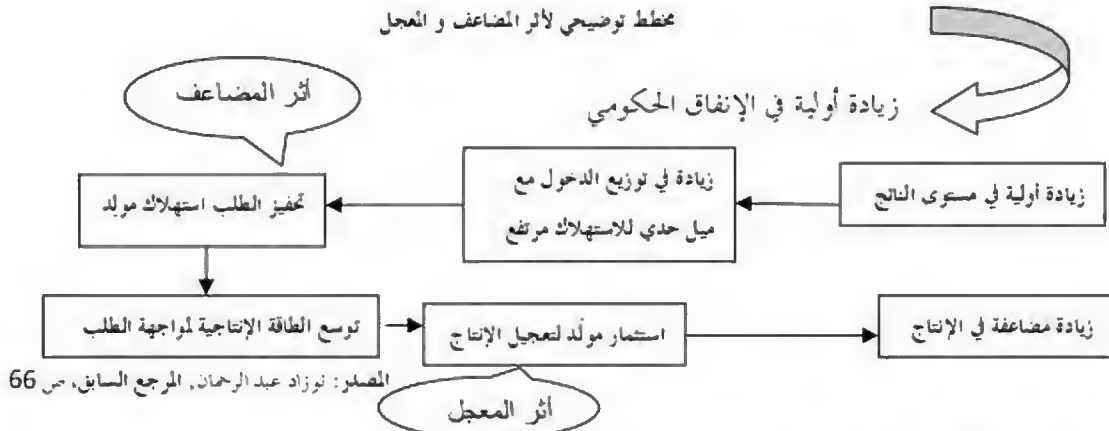
(5)- Marc raffinot, **la nouvelle politique économique en Afrique**, université francophone, paris, 1993, p 279

* بعد F KAHN هو أول من طور مبدأ المضاعف في مقوله **home investment and unemployment** في جوان 1931 الذي طبقه في خلق وظائف عمومية و في سنة 1936 طور كيتز الطرح الذي جاء به KAHN في النظرية العامة من أجل تحليل النتائج الكلية لزيادة الاستثمار الحكومي

(6)-jean didier leccallion, **economie contemporaine analyse et diagnostic**, deboeck, paris 2004, p 245

(7)- يونس احمد البطريق، **اقتصاديات المالية العامة**، (بيروت: النار الجامعية، 1998) ص 92

الشكل (2-1-24)



يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري بولد زيادة في الدخل، و من ثم زيادة في توزيع هذه الدخل خصوصا لذوي الدخل الثابت و مع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع^{*} يتحفز الطلب و يتم امتصاص السلع المعروضة و يضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية كمرحلة أولى (أثر المضاعف) و تعجيل الإنتاج من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل) و بتعدد الإشارة هنا إلى أنه و على الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل و يعود هذا إلى ضعف الطاقة الإنتاجية و عدم مرونتها مما يجعل النموذج الكيرتي غير موات لهذه الدول، و لقد أثبتت التجربة أن أكثرية حالات البطالة في البلدان النامية هي ليست على النمط الكيرتي، الذي يمكن معالجته من خلال مبدأ المضاعف و لهذا عندما طبقت الدول النامية السياسات الكيرتية من خلال التوسع في سياسات التمويل بالعجز، فإن أقصى نتيجة وصلت إليها هي تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعاً محلية لاستيعابه، لذلك فإن هذه الدول واجهت خيارين؛ إما اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة و هذا ينطبق على الدول ذات المقدرة المالية العالية؛ أو القبول بالضغط التضخمية و تدهور القوة الشرائية و الوقوع في فخ المديونية، و هذا ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة.⁽¹⁾

4-1- أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

يُقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يُشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي و أثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك⁽²⁾ و يُبين مبدأ المضاعف أثر الاستثمار الذاتي على الاستهلاك عن طريق سلسلة الدخل النقدية التي تنتج عن الإنفاق الأولي للاستثمار، و إذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومي فإن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو النقص فيه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي أو النقص فيه.⁽³⁾

إن مبدأ المضاعف يقوم على أساس العلاقة الموجودة بين مختلف مكونات العرض و الطلب الكليين، ويمكن كتابة قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي على الشكل التالي:^{4*}

* الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار التغيير في الاستهلاك نتيجة التغيير الحاصل في الدخل و عادة ما يرتفع هذا الميل عند تنامي مستويات إشباع الفرد و هذا موافق لتنامي مستوى الدخل لذلك زيادة الدخل سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات غير المشبعة و هذا يعمل على تحفيز الطلب

(1)- نوزاد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 67-68

(2)- علي كنعن، اقتصاديات المال و السياسات المالية و النقدية، المرجع السابق، ص 177

(3)- حمدي الصباخي، المرجع السابق، ص 74

* انظر نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري في الفصل الرابع من هذه الرسالة صفحة 158

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - ct_2 - i_3 t_2}{1 - c(1 - t_1) + i_1 \frac{t_1}{t_2} - i_2 + i_3 t_1 + m r_1}$$

يتضح من خلال المعادلة السابقة أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة وجود ضريبة مباشرة أقل منه في حالة غيابها، هذا الانخفاض يوضح لنا تسرب في دورة الدخل، كما أن دخول التجارة الخارجية في المعادلة الأساسية يُنقص من قيمة المضاعف، و كنتيجة لما سبق فإن فعالية المضاعف تنقص كلما زادت معدلات الضريبة و كلما زادت حصة التجارة الخارجية، و هي ما تُعرف بعوامل الاستقرار الذاتية،⁽¹⁾ و هي تؤدي تلقائياً إلى تعزيز عجز الموازنة خلال مرحلة الكساد، و دعم فائض الموازنة خلال مرحلة الازدهار التضخمي بدون تغيير السياسة المالية،⁽²⁾ و يمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

- أ- الجباية الضريبية: حيث تشير الدراسات إلى أن الضرائب تمارس آثاراً مضادة للدورة الاقتصادية، ففي مرحلة التوسع تزداد الحصيللة الضريبية و تزداد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الأجور و الدخل مما يؤدي إلى تزايد ما يدفعه قطاع الأعمال من ضرائب، أما أثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات و من ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات ؛
- ب- التحويلات: حيث أن بعض أنواع الإنفاق الحكومي لها آثار عوامل الاستقرار الذاتية، فعلى سبيل المثال تعويضات البطالة حيث أنه عندما ترتفع البطالة تتناقص حصيللة ضريبة تعويضات البطالة بسبب انخفاض مستوى التوظيف و سوف تتراد حصة هذه التعويضات لأن الكثير من العمال سيحصلون على هذه التعويضات، و سوف يواجه البرنامج عجزاً تلقائياً أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، و على ذلك فإن هذا البرنامج يولد أثراً مرغوباً فيه على اتجاه الطلب الكلي، و هي تُنقص من قيمة المضاعف لأنها تشكل تسربات من الدخل المتاح و هي تقود إلى استقرار نمو الاستثمار و الدخل؛
- ت- التجارة الخارجية: حيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي يفقد من فعاليته في حالة وجود حصة كبيرة للتجارة الخارجية في الدخل.⁽³⁾

4-1-1- طريقة التمويل و أثرها على فعالية مضاعف الإنفاق الحكومي

لقد أوضحنا إمكانية استخدام الإنفاق الحكومي لزيادة نمو الناتج وأوضحنا عوامل الاستقرار الذاتية التي تحكم مبدأ المضاعف، و هناك عامل آخر يحكم فعالية المضاعف و هو تمويل تزايد الإنفاق الحكومي الذي يتطلب تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وهو بذلك يُزاحم المشروعات الخاصة في السوق المالي، و هذا ما يدل على الآثار المعاكسة التي تزيل الأثر المطلوب من المضاعف، و سنقوم الدراسة بتوضيح أثر طريقة التمويل على فعالية مبدأ المضاعف.

أ- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب

إن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب يُضعف بشكل ملموس الأثر المضاعف للإنفاق الحكومي، حيث أنه من خلال الشكل البسيط للمضاعف فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي وفق المعادلة التالية $\Delta G \frac{1}{1-c}$ ، فإذا كان الارتفاع في الإنفاق الحكومي ممولاً عن طريق الزيادة في الضرائب، فإن هذه الحالة تولد انخفاضاً في الدخل

⁽¹⁾ stabilisateurs automatiques

⁽²⁾ - جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص 316

⁽³⁾ - jaques fontanel, analyses des politiques économiques, offices des publications universitaires, paris 2005., p 38

الوطني بمقدار $\frac{c}{1-c} \Delta T$ وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الضرائب لا تمارس أي أثر على الدخل الوطني، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية: (1) $Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c} [C_0 - c(T + \Delta T) + I + G + \Delta G]$.

$$Y = \frac{1}{1-c} C_0 - cT + I + G \dots \dots \dots (2) \quad \text{و إذا كان لدينا:}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} [-c\Delta T] + \frac{1}{1-c} [\Delta G] \quad \text{نقوم بطرح المعادلة (2) من (1) فنحصل على:}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} [-c\Delta G] + \frac{1}{1-c} [\Delta G] \Rightarrow \Delta Y = \Delta G \quad \text{و إذا كان } \Delta T = \Delta G \text{ نستطيع أن نكتب:}$$

النتيجة التي نستخلصها من هذه البرهنة ل HAAVELMO هي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة بتغير مماثل في الضرائب تزيد الدخل الوطني بمبلغ يعادل الزيادة في الإنفاق الحكومي و ليس بزيادة مضاعفة.⁽¹⁾ و الشيء الملاحظ أنه لا يمكننا تطبيق هذه الفرضية على الدول النامية و ذلك راجع إلى أن الهيكل الضريبي في البلدان النامية لا يتمتع بالمرونة الكافية لتمويل الإنفاق الحكومي ، بالإضافة إلى أن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب عادة ما يوجه لتمويل الإنفاق الجاري و ليس الاستثماري الذي يساهم في زيادة الناتج.

ب- تمويل الإنفاق الحكومي بالقروض

لقد تم استنتاج حياد أثر المضاعف إذا تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب و إذا ما رغبت الدولة بتخفيض نسبة الضرائب مع بقاء الإنفاق الحكومي على حاله فستظهر نتيجة هذه السياسة من خلال الآثار التوسعية في حجم الدخل القومي، حيث أن انخفاض نسبة الضرائب تعني في نفس الوقت زيادة نسبة الدخول التي سيحتفظون بها، و أن جزء من هذه الدخول سينفق على شراء السلع الاستهلاكية و الباقي يُدخر، مما يزيد أثر الطلب الفعال و يمكننا تطوير معادلة التوازن بين الاستثمار و الادخار على الشكل التالي، حيث أنه في حالة التوازن لدينا $S = I + (G - T)$ ، و المفروض عند بداية كل سنة و من الناحية المالية أن تكون $G = T$ و لكن عند تخفيض نسبة الضرائب فسيكون الادخار أصغر حجماً من الإنفاق الحكومي:

$$S < I + (G - T)$$

عندئذ يكون مقدار العجز في الطلب على الاستثمار لا ينسجم مع مقدار الانخفاض في العوائد الضريبية بل مع حجم الضرائب مطروحاً منه ما أُضيف إليه من ادخار نتيجة ارتفاع دخول الأفراد و الذي ينسجم مع ما حصل من شدة الميل إلى الادخار عند الأفراد⁽²⁾ و يمكننا توضيح مصادر تمويل الإنفاق الحكومي من خلال المعادلة التالية:

$$BD = G - T = C_g + I_g - T = I_g - (T - C_g) = I_g - S_g$$

حيث أن - BD - تمثل ميزانية الحكومة و يوضح ميزان المعاملات المالية الفرق بين الادخار و الاستثمار الذي يتم تمويله من مصادر ثلاثة؛ و هي الاقتراض من القطاع الخاص - Bp - و من القطاع الخارجي - Bf - و من المصرف المركزي - MB - و ذلك ما توضحه العلاقة التالية:

(1) ب. برنييه، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (الإسكندرية: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1999)، ص 382

* تمثل S الادخار أما I فتتمثل الاستثمار أما G و T فتتمثل الإنفاق الحكومي و الإيرادات الضريبية على الترتيب

(2) - خضير عيسى المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياستين المالية و النقدية - دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، (السعودية: جامعة الرياض) ص

$$.G - T = Cg + Ig - T = \Delta Bp + \Delta Bf + \Delta MB$$

توضح العلاقة السابقة أن الحكومة تزيد الإنفاق دون زيادة العجز إذا زادت الإيرادات بالقدر نفسه، وإذا زاد العجز بسبب زيادة الإنفاق على الإيرادات العادية فلا بد من اللجوء إلى المصادر المُشار إليها،⁽¹⁾ فإذا كان معدل الفائدة أعلى من المعدل المعروض في سوق السندات فبممكن عندها اللجوء إلى القروض العامة والتي تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة والذي يتوقف بدوره على وجود أو عدم وجود موارد مالية معطلة في الاقتصاد، فإذا وجدت موارد غير مستخدمة فإن الزيادة في الطلب على هذه الأموال لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في معدلات الفائدة، وعلى العكس من ذلك فإذا فاق طلب المشروعات والسلطات العامة على الموارد المدخرة عندها تميل معدلات الفائدة إلى الارتفاع.⁽²⁾

و تختلف الآثار المحتملة لتمويل الإنفاق الحكومي على الغرض من هذا الإنفاق، أي ما إذا كانت زيادة الإنفاق الحكومي هي لزيادة في معدلات الاستثمار أو فقط للإنفاق الجاري، حيث أنه من المحتمل أن التمويل من خلال الدين العام يمكن أن تكون له آثار طارئة أو مزاحمة، حيث أن جزءاً من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها من القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار انكماشية، وقد يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الاكتتاب في الدين العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد.

إن الفكرة التي نخرج منها من خلال هذا التحليل هي أن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون إنفاقاً جديداً يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الذي يقود بدوره إلى زيادة حجم الادخار، وهذا هو المبدأ الذي دافع عنه كثير والمعروف بسياسة التمويل بالعجز وذلك من أجل تحقيق مضاعف إنفاق حكومي فعال، يساهم في زيادة كل من الاستثمار والاستهلاك خاصة في أوقات الكساد، والسؤال الذي يُطرح في هذا المجال عن حدود فعالية المضاعف في تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي؟

4-1-2- حدود مضاعف الإنفاق الحكومي

يُعد مضاعف الإنفاق الحكومي أداة معقدة تعمل في بيئة أكثر تعقيداً أين يكون الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة متداخلة ضمن بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن فعاليته مرتبطة بهيكل الموازنة العامة؛ العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ و سلوك المتعاملين الاقتصاديين، ولذلك فقد دار نقاش حول مدى فعالية المضاعف في إطار المالية الوظيفية وذلك ضمن مجموعة من العناصر تحاول الدراسة تحليلها من خلال ما يلي؛ أول هذه المناقشات تتعلق بهيكل المضاعف حيث أن الإنفاق الحكومي يختلف تقسيماته ليس له نفس التأثير على سلوك الإنفاق الوطني وادخار المتعاملين، فإذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف وذلك لأن هذا الإنفاق يمس شرائح تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فإن الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له أي وزن في المضاعف.⁽³⁾

ثاني هذه المناقشات يتعلق باستقرار المستوى العام للأسعار فإذا فرضنا ثبات المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس لها تأثير إلا على الناتج، لكن الواقع يقول بأن ارتفاع الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تضخم، لذلك يجب التمييز بين التطورات في الكمية و السعر. ثالث هذه المناقشات هي ما جاء به - HAARVELMO - حيث قال بأن الموازنة المتوازنة لها أثر، فإذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي ممولة بالزيادة في الإيرادات الضريبية فإن هذا سيؤدي إلى حدوث أثر مضاعف، فإذا كان الإنفاق الحكومي يمارس أثراً

(1) - علي توفيق الصائق، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صنفوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الرابع، مارس 1998، بر ظبي، ص ص 24-25

(2) - برننيه سيمون، المرجع السابق، ص 384

(3) - xaffier gertfe, politique économiques, economica, paris, 2000, p-p 154-155

مضاعفاً بمقدار $\frac{1}{1-c}$ و إذا كانت الزيادة في الضرائب تمارس أثراً مضاعفاً سلبياً بمقدار $\frac{c}{1-c}$ و إذا كان هناك توازن بين الزيادة في الإنفاق الحكومي و الإيرادات فإن الأثر الكلي ليس معدوماً. و بالتالي فإن - HAAVELMO - يؤكد أن الزيادة المتوازنة في كل من الإنفاق والضرائب يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في النمو في الأجل القصير - حتى و إن كانت ضعيفة و ليست بشكل مضاعف - و هذا ما يؤكد على أهمية الموازنة العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. ⁽¹⁾

رابع هذه المناقشات تتمثل في افتراض كثير لوجود طاقة إنتاجية معطلة، فالإقتصاد في نظره يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و من ثم يكون الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للزيادة الحاصلة في الطلب، و هذا ما لا ينطبق مع واقع الدول النامية، أما خامس هذه المناقشات تتمثل في الافتراض بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الذي وُجه للاستثمار، و من ثم لا توجد زيادة متتالية في الطاقة الإنتاجية، فإذا كانت الدخول الإضافية المتتالية التي تترتب على الإنفاق توزع بين الادخار و الاستهلاك فإن كثير يفترض أن الادخار لا يتحول إلى استثمار جديد، و إنما يعتبر الادخار من قبل التهرب. ⁽²⁾

و لتفادي أوجه القصور المذكورة عند كثير و لكي يُصبح المضاعف أكثر دقة يجب إدخال عنصر الزمن في التحليل، و الأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي و تفادي الافتراض الذي افترضه كثير بأن الزيادة في الاستثمار تقتصر على أثر الكمية الأولية للاستثمار دون أن يليها زيادات متتالية تنجم عنها الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن الاستثمار الأولي.

4-2- أثر المسارع على نمو الناتج المحلي الإجمالي

ينصرف أثر المسارع في التحليل الاقتصادي إلى تحليل أثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار. ⁽³⁾ و إذا كان المضاعف يُبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن المسارع يُبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار و يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: المسارع = $\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}}$.

و على هذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تسمح بنا بتحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر. ⁽⁴⁾ وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يلي:

- كمية رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق؛
- وجود طاقة إنتاجية معطلة حيث يسمح ذلك بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

و تشير في هذا المجال إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على الزيادة في الدخل وفقاً لمبدأ المضاعف فقط، بل يتعداه كذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المسارع، و يعني هذا وجود تفاعل متبادل بين مبدئي المضاعف و المسارع حيث يحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية.

(1)- fontanel, opcit, p 40

(2)- علي كنعان، اقتصاديات العمل و السبلستين المالية و النقدية، المرجع السابق، ص 181

(3)- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، المرجع السابق، ص 81

(4)- محمد فرهود، المرجع السابق، ص 133

و كنتيجة لما سبق ذكره فإن الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق الحكومي و المتمثلة في مبدأي المضاعف و المسارع تتطلب توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق و من خلال دراسة خصائص الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية في الفصل الأول فإن فرضية انطباق النظرية الكيثرية في شقها المتعلق بالإنفاق الحكومي على الدول النامية أثبتت فشلها في الدول النامية في انتظار تأكيد ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري في الفصل الثالث، كما أن طريقة تمويل الإنفاق الحكومي تلعب دوراً مهماً في تحديد فعالية المضاعف، حيث أنه إذا أدت الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال سعر الفائدة فإن هذه الزيادة لن تؤدي إلى إحداث تأثير مضاعف على الدخل القومي بشكل جيد، و بالتالي فإنه يجب أن تكون الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة حقيقية خالصة في تيار الإنفاق الكلي ممولاً عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي، هذا الأخير يكون شائع الاستعمال في حالات الكساد و مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان التمويل عن طريق فرض الضرائب ففي هذه الحالة سوف ينقص تيار الإنفاق الخاص مما يُضعف الزيادة الكلية التي تحدث في الدخل.

بعد دراستنا لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتبادر إلى أذهاننا تساؤلات حول كيفية تأثير هذه السياسة على مستوى التشغيل الذي يمثل الجانب الثاني من جوانب العرض الكلي.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مستوى التشغيل

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، و كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول فإن التشغيل الكامل لا يُقصد به انعدام البطالة بصفة كاملة، و لكن تعني إيجاد الفرصة لكل من يرغب في العمل، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكيثرية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما أن السمة المميزة للتحليل الكيثرية هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كيثر في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتاً⁽¹⁾ لذلك تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل العلاقة بين سوق العمل و بقية الأسواق مع محاولة استنتاج أسباب انخفاض مستوى التشغيل، كما تقوم بدراسة آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل.

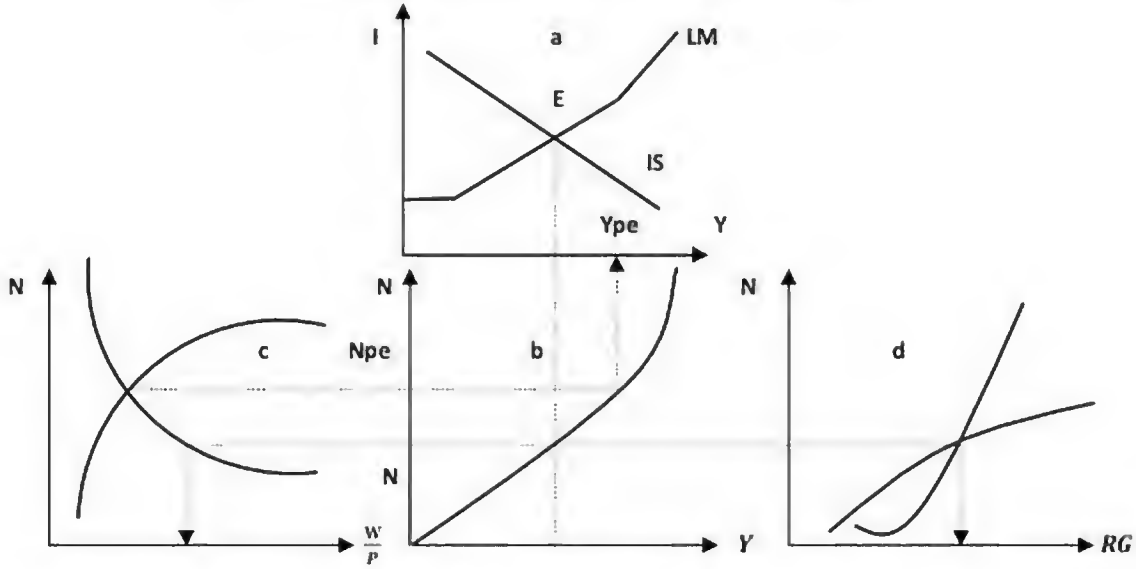
1- التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي

سيتم استرجاع الشكل (2-1-19) من أجل توضيح العلاقة بين سوق العمل و مختلف الأسواق و الممثل للتوازن الاقتصادي الكلي في إطار نموذج IS - LM (مع فرضية بقاء الأسعار الثابتة في ظل اقتصاد مغلق) ثم سيتم توضيح العلاقة بينه و بين مختلف مكونات سوق العمل مع الإشارة أن - N - تمثل حجم التشغيل؛ - Y - حجم الدخل؛ - W - الأجر الاسمي؛ - P - المستوى العام للأسعار.

(1) - ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي، (الإسكندرية: شباب الجامعة، 1999) ص 337

الشكل (2-1-25)

العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي و التوازن في سوق العمل في إطار النموذج الكليوي



المصدر: CH biales, modélisation schématique des l'équilibre macro économique, op.cit., p 29

يمثل المنحنى رقم - b - دالة الإنتاج بالنسبة للتشغيل حيث ينشكّل ناتج توازني عند - y - مقابل حجم تشغيل مقدّر بـ N - أما المنحنى - c - فيمثل التوازن في سوق العمل في نقطة الالتقاء بين عرض العمل و الطلب عليه، يتحقق التشغيل الكامل عند النقطة - N_{pe} - بمعنى عند نقطة أعلى من المستوى التوازني الأولي - N - و بالتالي فإن هناك بطالة إجبارية تفسّر من خلال حجم غير كافٍ للناتج $Y_{pe} > y$ و ليس عن طريق قرار يتخذه الأفراد من تلقاء أنفسهم (البطالة الاختيارية)، أما المنحنى - d - فيمثل مفهوم الطلب الفعال DE الذي يتحدد من خلال التقاء منحنى العرض - Z - و منحنى الطلب الكلي - D - حيث أن منحنى الطلب الكلي مرتبط عند كل نقطة من التشغيل بمبلغ الإيرادات الكلية - RG - المتوقعة، و التي تتعلق بتوقعات المؤسسات حول مقدار الإنفاق الاستهلاكي للمعائلات و الاستثماري للمؤسسات، أما منحنى العرض الكلي - Z - فهو مرتبط عند كل مستوى من التشغيل الممكن - N بمبلغ الإيرادات الكلية اللازمة من أجل أن تقوم هذه المؤسسات بتوظيف هذا المستوى من التشغيل.

و يظهر من خلال التحليل السابق أن البطالة من المنظور الكيترّي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور. كما أنه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن تشغيل كامل حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية)، ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال عرض و الطلب على العمل. و لقد بين كثير أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن التشغيل مرتبط بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) و تخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذا الطلب، فهناك إذن علاقة مباشرة بين حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه و حجم التشغيل الضروري للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة التشغيل و العكس صحيح.

إذن فالنتيجة التي نخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكيترى و الكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض التشغيل الكامل، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكيترى فإن اغتداد حجم التشغيل هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل .

و تقيم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبيين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، و بالتالي فإن الأجور و التشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل و هناك اتجاهان أساسيان في تحليل سوق العمل؛ يتمثل الاتجاه الأول في تحليله من منطلق جزئي يقوم بدراسة سلوك الأفراد الفاعلين في هذا السوق، أما الاتجاه الكلي فيهتم بدراسة علاقة سوق العمل ببقية الأسواق و كيفية تأثير مختلف السياسات و المتغيرات الاقتصادية على كل من الأجور و مستوى التشغيل، و تماشياً مع طبيعة الموضوع تقيم الدراسة بالجانب الكلي فقط، حيث أن المدارس لتطورات النظرية الاقتصادية يلاحظ أنه عقب أزمة 1929 ثار كيتر في وجه الكلاسيك و أضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، حيث أرجع سبب البطالة كما سبق و أن أشرنا إلى عدم كفاية الطلب الكلي،⁽¹⁾ إن استعراض الأفكار السابقة يقود إلى طرح تساؤل مهم يتمثل في مدى فعالية السياسات الاقتصادية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تأثيرها على سوق العمل؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل مرتبطة بطبيعة التحليل الاقتصادي لسوق العمل، فعند البعض فإن سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل و معالجة البطالة، أما البعض الآخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية و إنما في القواعد التي تحكم سوق العمل و بالتالي فإنه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي و التيار غير الأصولي، فالبطالة من وجهة النظر الكيترية ليست اختيارية و هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما أن مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل و لكن يتحدد في سوق السلع و الخدمات، و من هنا فإن أي انخفاض في الأجور الإسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و من أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.^{**} و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على سوق العمل باعتباره جزءاً هاماً من الطلب الفعال لذلك سيتم من خلال ما يلي دراسة آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل ميزين في النهاية مدى فعاليتها في زيادة مستوى التشغيل و التخفيض من البطالة.

2- آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛

(1) Mup sum, marché du travail et emploi au Cambodge , thèse doctorat en science économique , université Lyons lumière , France, 2007, 37

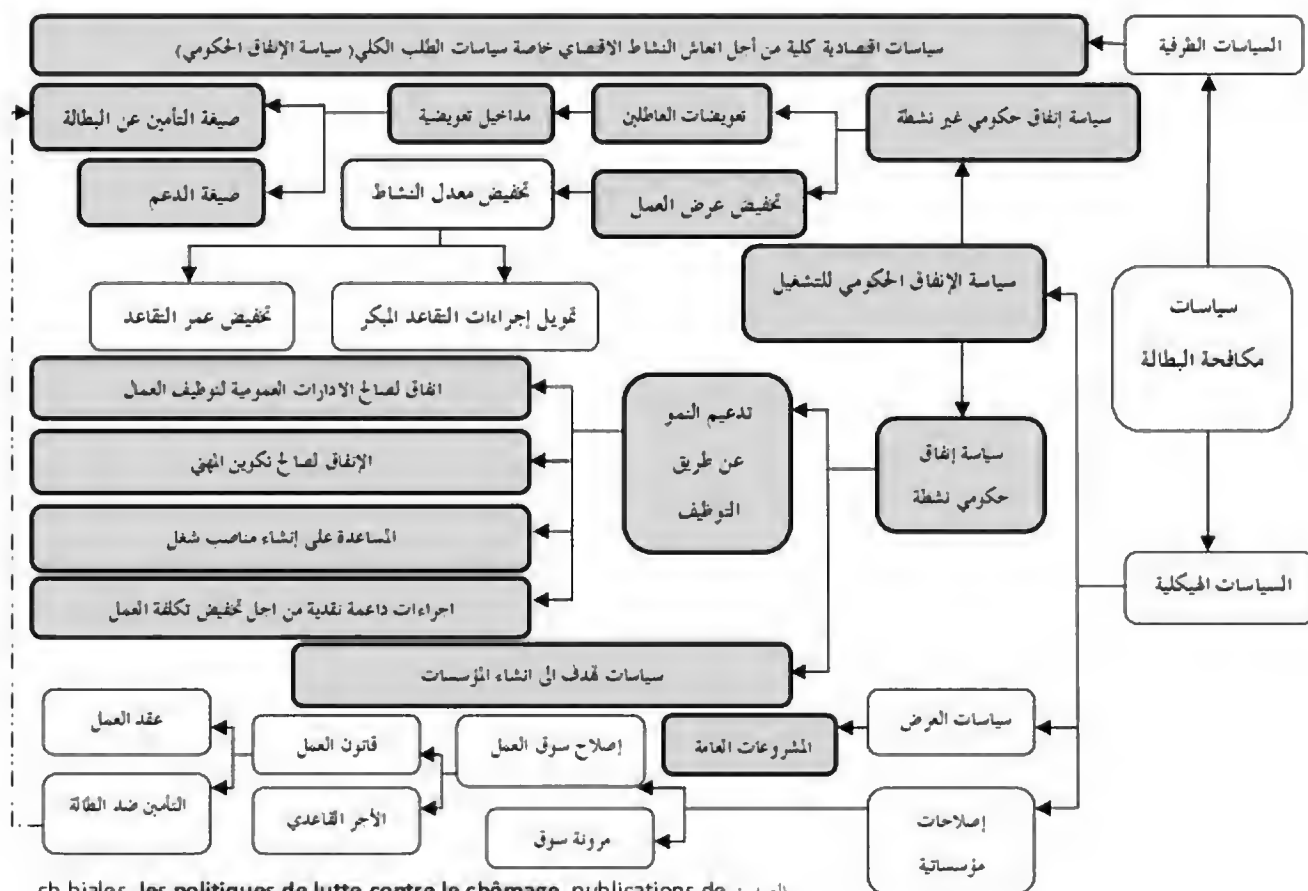
* Courants orthodoxe et courant hétérodoxes لمزيد من التفاصيل انظر: عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 270

** لقد اعتمدت السلسلة الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية على السماح بزيادة معدلات التضخم كسلاح لمعالجة البطالة، هذا التحليل تمت نمذجته سنة 1958 فيما يعرف بمنحنى فيليبس-ليبسي philips-lipsey التي أوضحت العلاقة الإحصائية بين مستوى النشاط الاقتصادي و بين مستوى الأسعار و بالتالي فإن مكافحة البطالة تكون عن طريق السماح بمعدلات مرتفعة من التضخم (سنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند دراستنا لتعليلية سياسة الإنفاق الحكومي في مكافحة التضخم في المبحث الثاني من هذا الفصل صفحة 86)

- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

و يمكن للدولة تنفيذ حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلباً على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يُدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، و هنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدنها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضاً الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم.⁽¹⁾ و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعاً هاماً ضمن سياسات مكافحة البطالة سواءً كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-1-26) موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسات مكافحة البطالة



ch biales, les politiques de lutte contre le chômage, publications de : المصير
l'université de Lyon, paris, 2005

(١) - عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص ٨٠

يتضح من خلال الشكل السابق أن سياسة الإنفاق الحكومي تمارس آثاراً ظرفية و آثاراً هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تنجلي الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص، لذلك تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل كل من الآثار الظرفية و الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل.

2-1- الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة و البنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهون بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي: - إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد و بذلك تتور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات و توقيت البدء في تنفيذها؛

- على الدول أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق و تحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني؛

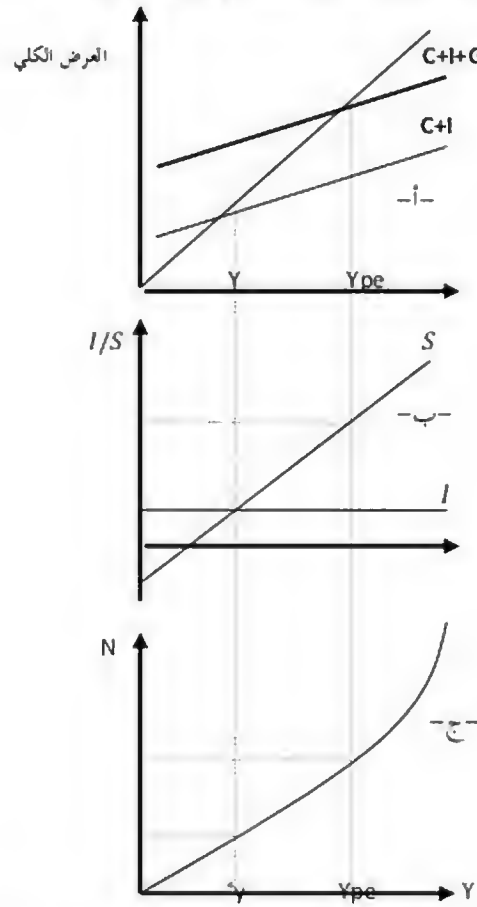
و لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، و إمكانية تأجيلها من جهة أخرى إلى أن الشحرة أثبتت أن هذا التوقيت تكثفه صعوبات؛ إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد، و لتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن إتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حتى تعد الدولة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

2-2- الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

يمكن توضيح الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي من خلال المنحنى 45° (le diagramme a 45°) الذي تمت صياغته من طرف hansen و samuelson و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-1-27)

الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل



المصدر: ch bales, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p47

يمثل المنحنى الأول التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التقاء منحنى العرض و الطلب الكليين الذي يكون في النقطة Y التي يوافقها مستوى التشغيل N و هو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و من أجل امتصاص البطالة الإجبارية Npe-N لا بد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ب ΔY و يكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي و يوضح المنحنى الأوسط أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج و التشغيل مرتبطة بمنحنى الادخار و بالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة بأساس بالميل الحدي للادخار.

و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواءً كان ذلك الإنفاق منحهاً للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تغطية هذه المشروعات للأزمات التي تمر بها. و تؤثر الدورة الاقتصادية و تقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، و تظهر أهمية الإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل و زيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة و تحريك العجلة الاقتصادية.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على مجالات المطلب الكلي

لقد أثبت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية أن تناقص الميل الحدي للاستهلاك هو السبب الرئيسي للتقلبات الظرفية التي تحدث في الاقتصاد حيث أن إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد هو عنصر ضروري لإبقاء الاقتصاد في نسق متطور تتزايد فيه الطاقة الإنتاجية، و تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي.

1- سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستثمار الكلي

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تؤثر على الاستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل الإنفاق الحكومي المنتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع، حيث أن الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه له آثار إيجابية على جميع الاستثمار الكلي حيث يمكن أن يكون سلاحاً فعالاً لمعالجة الكساد و نقص حجم الاستثمار الخاص من خلال سياسة مالية تعويضية، و من هنا نجد أن الإنفاق الحكومي كفيل بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، هذا فضلاً عن استخدام الإنفاق الحكومي كسلاح لزيادة متوسط الدخل الفردي الذي يسمح بزيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد، مما يزيد من معدل الادخار القومي.⁽¹⁾ كما يُولد الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شرائها مما يعزز المقدرة الادخارية للفرد و المجتمع.⁽²⁾ إلا أن الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار يتوقف على عدة اعتبارات تتمثل:

- درجة النمو الاقتصادي؛
- الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي؛
- الميل الحدي لاستهلاك غالبية السكان.

ففي حالة زيادة الكفاءة الإنتاجية المتمثلة في زيادة مرونة جهازه الإنتاجي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيكون له أثر إيجابي على معدلات الاستثمارات القومية الخاصة و العامة، حيث يكون حافزاً لزيادة الاستثمار الخاص، كما يمكن أن يكون عاملاً لسد الفجوة في الاستثمارات الكلية عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري العام.⁽³⁾ و نظراً لتعدد الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستثمار فإنه من الواجب التنسيق بين هذه الوسائل و التوفيق بينها و بين درجة خطورة الركود:

- ففي حالة الركود الحثيف يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون الذي يزيد بعد فترات الرواج و يؤدي تراكمه إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية منخفضة؛
- و في حالات الركود الحاد عندما ينخفض الاستثمار في رأس المال الثابت في حين أنه توجد فرص استثمارية، يجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات و تشجيع الاستثمارات الأخرى و القيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة؛
- أما إذا كان الركود عاماً عندما لا توجد فرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي ففي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة، و لهذا يجب على الدولة القيام بمجهود استثماري شامل يؤدي إلى تنمية اقتصادية واسعة؛⁽⁴⁾

(1) - عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص 86

(2) - نوزاد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 64-65

(3) - عبد المنعم عفر، المرجع نفسه، ص 87

(4) - محمد باهر عتلم، المالية العامة، أدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية، المرجع السابق، ص ص 303-305

و تأخذ دالة الاستثمار الشكل الرياضي التالي: $i = 10 - e_i$ حيث أن $10 - IO$ - هو الاستثمار الأولي و e - هي حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، و حسب كثير فإن هناك عدة عوامل خارجية و أخرى داخلية تؤثر على الاستثمار،* و سيتم التركيز في إطار هذه الرسالة على العوامل الداخلية و المتمثلة في السياسة الاقتصادية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة. من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن سعر الفائدة يلعب دوراً أساسياً في التأثير على حجم الاستثمار، لذلك تقوم الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على سعر الفائدة من خلال ما يعرف بأثر المزاخمة.

1-1- مزاخمة سياسة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص

تفترض النظرية الكمية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تُولد تغيرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، و هذا التحليل يعطي القليل من الاهتمام إلى الطريقة التي يتم من خلالها تمويل هذا الإنفاق، لذلك أقر بعض الاقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول بطريقة غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص، و هذا يُشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأثر مزاخمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، و هذه الفرضية تقول بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، و أن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي ستكون لها أثر فقط إذا تم تمويله عن طريق خلق النقود و يمكن تحليل أثر المزاخمة من خلال منحنيات $IS - LM$ حيث نلاحظ وجود مزاخمة عند ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة اتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية، و السبب في ذلك يعود إلى تثبيت كمية النقد من طرف البنك المركزي حيث أن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين العرض و الطلب على النقود،⁽¹⁾ و بالتالي فإن الطريقة الوحيدة مبدئياً التي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون حدوث زيادة في سعر الفائدة هي خلق النقود لتمويل الإنفاق الحكومي،** و كما سبق و أن رأينا فإن طريقة التمويل هي التي تحدد الأثر على سعر الفائدة فالتمويل عن طريق إصدار الدين العام يؤدي إلى انتقال المنحنى IS إلى اليمين وعند إصدار الحكومة للسندات لتمويل الإنفاق الحكومي فإن الثروة تزداد، و من ثم يتزايد الاستهلاك و هذا يؤدي إلى انتقال المنحنى IS إلى $IS2$ و مع تزايد الثروة فإن الطلب على النقود يتزايد و ينتقل المنحنى LM إلى $LM1$ و نحصل على مستوى توازني جديد عند $Y2$ و الملاحظ هنا أن الزيادة في الطلب الكلي للنقود تكون دون زيادة مناظرة في عرض النقود و بالتالي ينتقل المنحنى LM إلى اليسار و تتأكد الزيادة في سعر الفائدة و ينخفض الاستثمار بمقدار أكبر مؤدياً إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي.

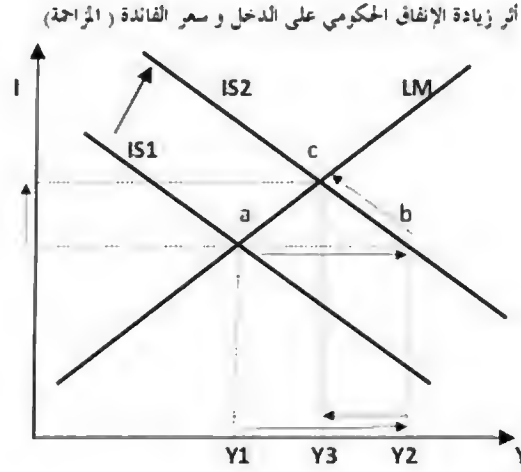
لقد عرفنا إلى حد الآن أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة و من ثم انخفاض الاستثمار الخاص و يختلف هذا الأثر حسب طريقة التمويل، و جاءت تسمية المزاخمة من أن الحكومة عندما تقرر زيادة إنفاقها فإنها تزاخم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية فتنخفض حجم الدخل و لتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

* لمزيد من التفاصيل انظر: عفيف صندوق، المرجع السابق، ص 103

(1) PHILIPS aretis, the case for fiscal policy, the levy economics instituts on university of leeds, London, 2005, p7

** سنعود لتحليل هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل صفحة 86

الشكل (2-1-28)



المصدر: عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995، ص 250

إن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين بمقدار المسافة بين a و b حيث يزيد الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة، و في نفس الوقت فإن هناك أثر سلبي متمثل في ارتفاع سعر الفائدة من خلال أثر المزاخمة، و بالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي هي سياسة فعالة في حالة انخفاض أثر المزاخمة و التي تكون عند انخفاض مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة،⁽¹⁾ حيث نلاحظ أن النقطة b تقع تحت منحنى LM و هي تمثل نقطة طلب نقدي زائد،⁽²⁾ و لإشباع هذه الزيادة في الطلب النقدي يقوم الجمهور ببيع بعض ما لديه من سندات فزيد عرض السندات فبقل سعرها السوقي و من خلال العلاقة العكسية الموجودة بين أسعار السندات و سعر الفائدة ترتفع أسعار الفائدة من $i1$ إلى $i2$ و هنا ينتقل التوازن إلى النقطة c حيث يترتب على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحبابة الارصدة النقدية فينخفض الطلب على النقود و من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار فينخفض الاستثمار الخاص.⁽³⁾ فالتغير في الدخل الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي ينقسم إلى قسمين:

- الزيادة في الدخل من $Y1$ إلى $Y2$ إذا ما ظل سعر الفائدة ثابتاً و في هذه الحالة فإن الزيادة في الدخل تنجم عن أثر المضاعف

$$\text{الكثيري، } \Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)} \Delta G \text{ في هذه الحالة فإن أثر المزاخمة يساوي صفر}$$

- النقص في الدخل من $Y2$ إلى $Y3$ إذا ما ارتفع سعر الفائدة من $i1$ إلى $i2$ و هو يعادل: $\Delta Y = -\frac{eL1}{L2}$

و يسمى هذا النقص في الدخل بأثر المزاخمة و ينقسم مقدار المزاخمة إلى قسمين:

- المقدار $\frac{L1}{L2}$ و هو ميل المنحنى LM و هو يعطي مقدار الزيادة في سعر الفائدة المطلوبة لتحقيق التوازن في سوق النقد إذا زاد الدخل؛

- المقدار e^{**} و هو يعطي التغير في الاستثمار الناتج عن تغير سعر الفائدة و لهذا يمكن كتابة المعادلة التالية:

(1)- Ch biales, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 34

(2)- لمزيد من التفاصيل راجع: سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، المرجع السابق
* مع فرض عدم قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي

(3)-Didier schlachter, multiplicateur et évictions, IEP, paris, 2004, p 4

** حيث أن c هي مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، المذكورة في معادلة الاستثمار، أما $L1$ فهو الطلب على النقود لغرض المعاملات، و $L2$ هو الطلب على النقود لغرض المضاربة

و بالتالي فإن أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الدخل يتوقف على ميل منحنى LM، فكلما انخفض ميل منحنى LM ينخفض المقدار $\frac{L1}{L2}$ أي ينخفض المقدار $\left(\frac{\Delta i}{\Delta Y}\right)$ و ينخفض مقدار ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن تغير الدخل الذي حصل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي، و من ثم ينخفض أثر المراحة، بمعنى يقل الأثر السلبي لزيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص.⁽¹⁾

و كنتيجة لما سبق فإن أثر المراحة يتوقف على ثلاث معلمات في المقدار $-\frac{eL1}{L2}$ و هي:

- $L1$ حساسية الطلب النقدي بالنسبة للدخل؛
- $L2$ حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة؛
- e حساسية الإنفاق الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة.

و نقاشياً مع طبيعة الموضوع سيتم تحليل حساسية الإنفاق الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة و أثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي.

1-1-1 أثر حساسية الاستثمار الخاص لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي

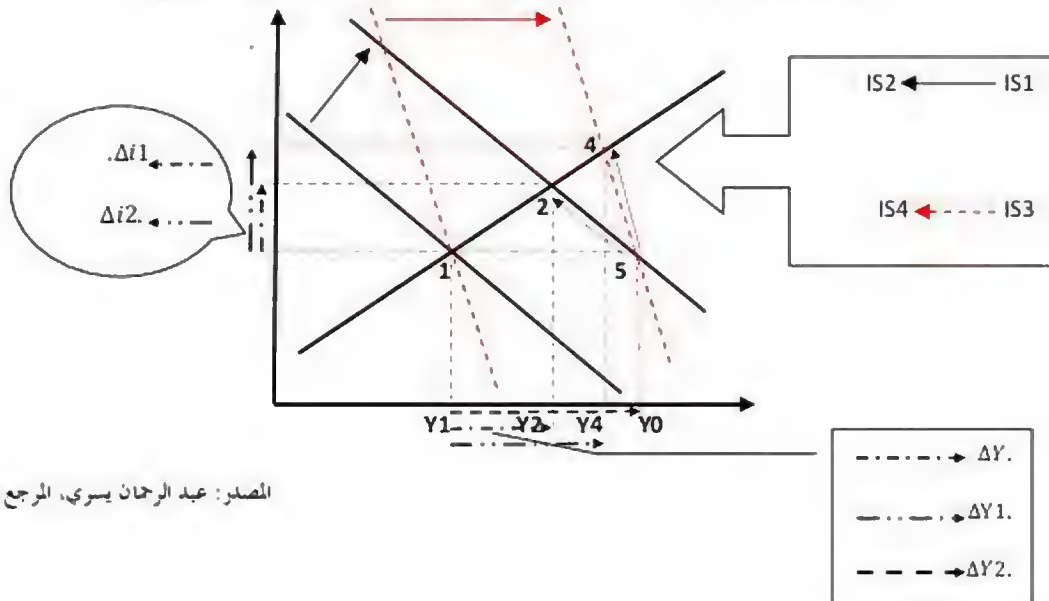
انطلاقاً من المعادلة الأساسية للدخل فإن الاستثمار هو العنصر الوحيد من مكونات الطلب الكلي الذي يكون دالة في سعر الفائدة ويسمى المعامل e بحساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة أو حساسية الطلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة أو استجابة الطلب الكلي لسعر

$$\text{الفائدة حيث: } e = \frac{\Delta I}{\Delta i} = \frac{\Delta DG}{\Delta i} < 0.$$

و يمكن تفسير تأثير قيمة e على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، ففي حالة قيمة e مرتفعة فإن تغير مرتفع في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير كبير في الاستثمار في الاتجاه العكسي فانخفاض سعر الفائدة يصاحبه زيادة كبيرة في الدخل من خلال أثر المضاعف و بالتالي فإن قيمة كبيرة ل e تؤدي إلى انخفاض ميل المنحنى IS

و لتحليل تأثير حساسية الطلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي نستعين بالشكل التالي:

الشكل (29-1-2) أثر حساسية الاستثمار الكلي لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي



المصدر: عبد الرحمن يسري، المرجع نفسه، ص 280

(1) - عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث، (مصر: دار شبلب الجامعة)، ص ص 251-256

نلاحظ في الشكل السابق أن ميل منحني IS_1 أقل مقارنة مع ميل منحني IS_3 عند سعر فائدة i_1 و ذلك لأن منحني IS_1 مرسوم في ظل قيمة أعلى للمعلمة e ، فإذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG سيتنقل منحني IS إلى اليمين وفق آلية المضاعف و هذا الانتقال يسمى الأثر الكامل للمضاعف في ظل مستوى سعر فائدة ثابت، و المسافة الأفقية لانتقال منحني من IS_1 إلى IS_2 تعادل المسافة الأفقية لانتقال المنحني من IS_3 إلى IS_4 كل ما هنالك أن ميل منحني IS_3 أكبر من ميل منحني IS_1 ، و عندما يزيد الإنفاق الحكومي يزيد الدخل من Y_1 إلى Y_0 بمقدار ΔY ، و الممثل بالانتقال من النقطة 1 إلى النقطة 5، و عندما يزيد الدخل يزيد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية و مع افتراض ثبات العرض النقدي سينشأ هناك طلب نقدي زائد عند النقطة 5، و كما سبق و أن ذكرنا يقوم الجمهور ببيع ما لديه من سندات مما يرفع سعر الفائدة فينخفض الطلب على النقود و يعود الاستقرار إلى السوق النقدي و من ثم تنتقل من النقطة 5 إلى نقطة أعلى منها و هنا نميز بين حالتين:

- حالة المنحنيين IS_1 و IS_2 (حساسية الاستثمار كبيرة لسعر الفائدة) ينتقل التوازن من النقطة 5 إلى النقطة 2 حيث يرتفع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 و ينخفض الدخل من Y_0 إلى Y_2 و هنا نميز أثر مزاحمة كبير؛
- حالة المنحنيين IS_3 و IS_4 (حساسية الاستثمار ضعيفة لسعر الفائدة) ينتقل الاقتصاد من النقطة 5 إلى النقطة 4 حيث يكون ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_4 و هنا نميز أثر مزاحمة ضعيف؛

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال التحليل السابق أنه في حالة وجود حساسية استثمار كبيرة لسعر الفائدة فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة صغيرة في الدخل حيث يكون أثر المزاحمة كبير، أما في حالة حساسية استثمار صغيرة لسعر الفائدة فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل حيث يكون أثر المزاحمة صغير نسبياً، و من ثم تكون سياسة الإنفاق الحكومي فعالة. و بالتالي كلما زادت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة كلما انخفض ميل منحني IS و من ثم تنخفض فعالية سياسة الإنفاق الحكومي و العكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.

1-1-2- المزاحمة في الأجلين الطويل و القصير

إن فرضية المزاحمة من أقدم الفرضيات الاقتصادية و التي تعود إلى نظرية التعادل الريكاردي بين الدين العام و الضرائب، و لقد تم التطرق من خلال التحليل السابق أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي بدوره يؤثر سلباً على استثمار القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي، و لقد اعتمدت المدرسة النيوكلاسيكية الحديثة على هذه الفرضية انطلاقاً من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار التي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أكبر في سعر الفائدة، و هو ما يُدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة،⁽¹⁾ و النقطة الأساسية في هذا التحليل أن العرض النقدي متغير خارجي يتحكم فيه البنك المركزي، و هو ما لا يتناسب مع آراء بعض الاقتصاديين،⁽²⁾ و في المقابل يرى البعض الآخر بأن العرض النقدي يرتبط بصفة أساسية بالطلب على النقود و يمكن مراقبته من خلال التحكم في تكلفة إعادة التمويل من خلال تحريك سعر الفائدة.⁽³⁾ و لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذا

(1)- Xaffier greffe, principe de la politique économique, op.cit., p156

* و هم الكينزيون النيوكيزيون و النيوكلاسيك في حين يختلف معهم النقديون الذين يعتبرون أن تحكم البنك المركزي في العرض النقدي يعد من أهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي

(3)- Cananle rosaria rita, positive effect of fiscal expansions on growth and debt, munich personal, RePec archive(MPRA),2006, p4

البحال؛ هل النتائج التي تم التوصل إليها في السابق تنطبق على الأجل القصير كما تنطبق على الأجل الطويل، أم هناك اختلاف بينهما؟ هذا ما سنتقوم الدراسة بالإجابة عليه من خلال ما يلي:

أ- أثر المزاومة في الأجل القصير

يمكننا التمييز بين نوعين من المزاومة في الأجل القصير:

- أثر المزاومة في الأجل القصير المرتبط بالتشغيل الكامل، حيث أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي في وضعية التشغيل الكامل ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي و أن أي تدخل من طرف الدولة يعد تدخلاً غير رشيد لأن تدخلها لا بد أن يكون في إطار تشغيل أقل من التشغيل الكامل؛
- أثر المزاومة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة، في ظل ثبات العرض النقدي فإن القطاعين الخاص و العام يُعدان في موقع تنافس على الأموال القابلة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة متبوعة بارتفاع المستوى العام للأسعار و هذه الوضعية تؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية،⁽¹⁾ و يتعدى أثر المزاومة من الاستقرار الاقتصادي الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تشجع على ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يدفع الضغوط التضخمية و يُخفف القوة الشرائية.*

ب- أثر المزاومة في الأجل المتوسط،

و يرتبط بالعجز في التجارة الخارجية، فإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الدولي لأن العرض المحلي لا يُجاري الطلب الجديد خاصة في الدول النامية فالآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي يمكن أن تعوّض بآثار سلبية تتمثل في زيادة الواردات و انخفاض قيمة العملة الوطنية مع كل الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الضغوط التضخمية، ويركز بعض الاقتصاديين** على هذا النوع من الأثر الذي يمكن أن يخفف في الانعكاسات السلبية للإنفاق الحكومي في إطار إنعاش اقتصادي كمتعاون بين مجموعة من الدول النامية.

ت- أثر المزاومة في الأجل الطويل

لقد أشار gltis (1983) إلى الطابع غير الفعال للنشاط الاقتصادي للدولة و يفرض أن التشغيل في الوظائف العمومي لا يزيد من المقدرة الإنتاجية و أن تنافسية الاقتصاد الوطني المرتبطة أساساً بأهمية اليد العاملة في القطاع المنتج، فإن زيادة الدور الاقتصادي للدولة له آثار سلبية على المقدرة الإنتاجية و التصديرية للدولة، فزيادة العمالة في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي و الطابع الداخلي للنشاط الحكومي الذي يهمل الطاقة الكامنة التصديرية للاقتصاد كلها عوامل تساهم في التقليل من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل.

(1) -Jaque fontanel, op.cit., p 51

* و هو ما يعرف بأثر المزاومة الدولية، التي ستعود إليها بالتفصيل عند دراستنا لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي، انظر الصفحة رقم 99

** وهم ينتمون إلى مدرسة néo cambridgiens في إطار ما يعرف بسياسة relance coordonnés des pays mutuellement interdépendents

2- سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستهلاك الكلي

تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الاستهلاك الكلي فمن المعروف بديهيًا أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُدخر أي ذلك الجزء من الدخل الذي يُنفق من أجل الحصول على السلع و الخدمات و التي تحقق للمستهلك درجات متفاوتة من الإشباع، و من الناحية الرياضية فإن الاستهلاك هو دالة متزايدة بمعدل متناقص، بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك و لكن بمعدل أقل و تفسير ذلك أنه كلما اقترب الفرد من درجة الإشباع زاد الطلب على السلع بمعدلات منخفضة، و نظراً لتفاوت توزيع الدخل فإن هناك احتمال وجود فئة معينة غير قادرة على الحصول على الحد الأدنى اللازم للمعيشة مما يؤثر على الطلب الفعال، و هنا تتدخل الحكومة لإنقاذ الموقف عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي التحويلي أو الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى خلق فرص عمالة جديدة من شأنها زيادة القوة الشرائية، و من ثم يكون الإنفاق الحكومي من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك⁽¹⁾. و تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي التحويلي إلى تحقيق أثر المضاعف بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة التي يمسهما الإنفاق، كما أن الزيادة في هذا النوع من الإنفاق تُجنب المنافسة بين القطاعين العام و الخاص التي تقوم في حالة قيام القطاع العام بمشاريع معينة، إلا أن العيب الأساسي لهذا الأسلوب هو صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود و بالتالي فإنها تفقد خاصية المرونة فالإنفاق التحويلي لا يعتبر أداة سهلة و قاطعة في مواجهة التقلبات و لكن لا شك في آثارها على مستوى الاستهلاك في الأجل الطويل⁽²⁾.

إن هدف سياسة الإنفاق الحكومي هو تشجيع الاستهلاك، لذلك سيتم استخراج معادلة الاستهلاك الرئيسية انطلاقاً من معادلة الدخل القومي المبسطة و التي تكون على الشكل التالي: (1) $Y = C + I$

و إذا أضيف مقدار التغير لإطراف المعادلة و بفرض أن هذا التزايد حصل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي من خلال أثر المضاعف تصبح المعادلة على الشكل التالي: (2) $\Delta C = \Delta Y - \Delta I$

إن سياسة الإنفاق الحكومي تسبب الزيادة في الاستثمار بطريقتين:

- الطريقة المباشرة: حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تشجع الاستثمار المستقل ΔI_{Aut} أي التجديد في المعدات و الآلات وذلك بقصد الاستفادة القصوى من إمكانيات الربح.

- الاستثمار المخرّص ΔI_{Ind} أي الذي تولده زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي

و عند عزل هذين المتغيرين عن بعضها نحصل على المعادلة التالية: (3) $\Delta C = (\Delta Y - \Delta I_{Ind}) - \Delta I_{Aut}$

2-1- تأثير الاستثمار المخرّص على الاستهلاك الكلي

إن الزيادة المخرّصة للاستثمار تحددها البرعة الحدية للاستثمار و التي نرمز لها بـ a ، و بالتالي يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$\Delta I_{Ind} = a \cdot \Delta Y \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y - \Delta I_{Ind} = \Delta Y(1 - a) \dots \dots \dots (5)$$

(1) - محمد عبد المنعم غفر، المرجع السابق، ص 84
(2) - باهر عظم، المالية العامة أدواتها الفنية و أثرها الاقتصادية، المرجع السابق، ص 115

سيتم الآن دراسة الصيغة $\Delta Y(1 - a)$ و التي تقتضي البحث كيف أن التغير في الدخل ينتج تبعاً للتغير في الإنفاق الحكومي و في هذا الحالة الناتج هنا يتأثر بعنصرين هما R و الذي هو تأثير الاستخدام على الدخل و الذي يحدث كنتيجة عن سياسة الإنفاق الحكومي من خلال تشغيل العوامل غير المستعملة أولاً و من زيادة رأس المال في حالة الاستعمال الأقصى للعوامل الموجودة، يمكن التعبير عن هذا العنصر بالصيغة التالية:

$$(6) \dots \dots \dots R(1 - a)$$

و يمكن القول أن سياسة الإنفاق الحكومي تكون إيجابية على الاستهلاك إذا كانت قيمة a أصغر من الواحد، أما العنصر الثاني فهو تأثير مستوى الأسعار T حيث أن التحليل السابق كان يفرض ثبات مستوى الأسعار، و لكن هذا المستوى في الحقيقة ليس ثابتاً و هو يتغير تبعاً لتغير قيمة الاستهلاك الناتج عن تغير الإنفاق الحكومي، و عندما تتغير الأسعار فسوف يتغير مستوى الدخل الحقيقي، حيث أن ارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض الدخل الحقيقي، و يمكن التعبير على هذا العنصر من خلال الصيغة التالية:

$$(7) \dots \dots \dots T(1 - a)$$

إن تأثير هذا العنصر له تأثير معاكس للعنصر السابق فعندما تكون القيمة $(1 - a)$ موجبة فإن التأثير التوسعي لسياسة الإنفاق الحكومي تكون موجبة عندما يكون R أكبر من T ، و عندما تكون قيمة $(1 - a)$ سالبة فإن القيمة المطلقة الأكبر لـ R تعني أن الاستثمار سوف يكون أكبر من طاقة الادخار، مما سوف يحدث تضخماً نقدياً، و إذا مزجنا العنصرين السابقين سيتم الحصول على المعادلة التالية:

$$(8) \dots \dots \dots R(1 - a) - T(1 - a) = (R - T)(1 - a)$$

2-2- تأثير الاستثمار المستقل على الاستهلاك الكلي

يحدث الاستثمار المستقل عن طريق ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال، فارتفاع الأسعار له علاقة طردية بالإنتاجية الحدية لرأس المال وهذا يدفع المستثمر لزيادة استثماره، غير أن السلطات تواجه هذا الارتفاع عن طريق رفع سعر الفائدة، و عندئذ لا يمكن أن نلاحظ زيادة كبيرة في الاستثمار، و يمكن أن يؤثر ارتفاع الأسعار على المستوى التكنولوجي فيُحسنه مما يبعث على تشكيل استثمارات مستقلة حيث أنه كلما صغرت القيمة $Aut\Delta I$ بقدر ما تكون تأثير السياسة المالية على الاستهلاك كبيراً، و إذا أدرجنا التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في معادلة واحدة نحصل على الصيغة التالية

$$(9) \dots \dots \dots \Delta C = (\Delta Y - Ind\Delta I) - Aut\Delta I$$

$$(10) \dots \dots \dots \Delta C = (R - T)(1 - a) - Aut\Delta I$$

و السؤال الذي يطرح في هذا المقام هل يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تزيد من الطاقة الإنفاقية الاستهلاكية؟ الجواب يكون في الأحوال التالية.

أولاً: عندما تكون قيمة $(R - T)$ موجبة أي عندما تمكن زيادة الإنفاق الحكومي من زيادة الدخل الحقيقي أكثر مما تسبب في نقص هذا الدخل و تزيد هذه القيمة الموجبة :

- عندما تكون قيمة $(1 - a)$ موجبة أي عندما لا يستولي الاستثمار على كافة قيمة الدخل ؛

- توفر الشروط التي تنقص من قيمة الاستثمار المستقل - $Aut\Delta I$ - أي الذي ينتج مباشرة عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، فنقصه يشكل عنصراً إيجابياً يتيح الزيادة المنتظرة من التأثير غير المباشر على الاستهلاك الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.⁽¹⁾

كخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي يكون من خلال أثرها على النمو و التشغيل في جانب العرض الكلي و الاستهلاك و الاستثمار في جانب الطلب الكلي، ففي جانب العرض الكلي خلصنا إلى أن تحقيق سياسة إنفاق حكومي لأثر إيجابي على النمو يتطلب توفر جهاز إنتاجي مرن، كما تلعب طريقة التمويل دوراً مهماً في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي فالتمويل عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج على النمو و التشغيل أحسن من التمويل عن طريق الضرائب و الدين العام، إذا ما توفرت بعض الشروط كمرونة الجهاز الإنتاجي و مرور الاقتصاد بحالة كساد، أما في جانب الطلب الكلي فإن حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة تعتبر المحدد الرئيسي لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي، فإذا ما زادت هذه الحساسية ارتفع أثر المزاخمة و انخفضت فعالية السياسة. و إذا كان تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نتائج حسنة على النمو و التشغيل، فإن هذه الطريقة لا تخلو من السلبيات خاصة على معدلات التضخم، حيث أن استعمال الإصدار النقدي يمكن أن يولد ضغوطاً تضخمية، فكيف يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تولد ضغوطاً تضخمية؟

(1) - محمود نوري، الاقتصاد المالي، (سورية: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2004) ص ص 433-436

المبحث الثاني:

سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التضخم

لقد تم التوصل في المبحث الأول أن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة و مزاحمة استثمار القطاع الخاص ، مما يُبطئ تأثير سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية على الدخل و يمكن لصانعي السياسة الاقتصادية أن يمنعوا حدوث ذلك من خلال التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية، و ذلك عن طريق زيادة الكتلة النقدية التي تُبقي سعر الفائدة عند مستواه الأولي لكن تطور الإصدار النقدي المستعمل في تمويل الإنفاق الحكومي ينطوي على مخاطر تغذية التضخم، يتضح مما سبق المسار الذي سببته إتباعه في التحليل خلال هذا الفصل، حيث سيتم في مرحلة أولى إبراز أهمية التمويل النقدي من خلال استعمال الإصدار النقدي في زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي، أما في مرحلة ثانية سيتم إبراز إمكانية حدوث تضخم ناتج عن تمويل الإنفاق الحكومي بالإصدار النقدي و سيكون هذا التحليل في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي في ظل عدم ثبات المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى إبراز موقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيليبس.

المطلب الأول: السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على التضخم

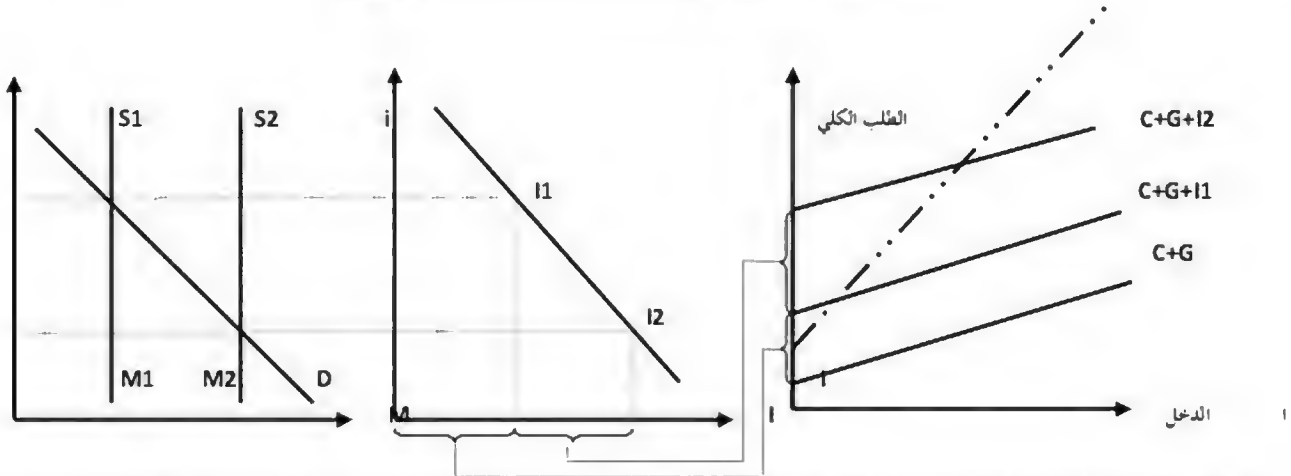
أن نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي إنما هو النموذج الكلي الأساسي لتحديد مستوى الناتج و المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن استخدام هذا النموذج للإجابة على مجموعة من الأسئلة المتمثلة فيما يلي: هل يمكن لافتقادات السوق أن تتمتع بمزايا التشغيل الكامل و الاستقرار السعري في آن واحد؟ و هل من وسيلة أخرى يمكن من خلالها احتواء التضخم باستثناء كبح جماح النمو الاقتصادي و الإبطاء من سرعته الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مرغوب فيها؟ لذلك سيتم الانطلاق من أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم باستخدام نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي قبل التطرق إلى المبادلة العكسية بين البطالة و التضخم ؟

1- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي... الآلية و الفعالية

يرتبط الاستقرار الاقتصادي كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول بموضوعين هما: تشغيل الموارد الاقتصادية و استقرار المستوى العام للأسعار، حيث يرى كثير أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، و يرى بعض الاقتصاديين أن التمويل التضخمي ضروري للبلدان النامية حتى يرتفع فيها معدل تشغيل الموارد الاقتصادية، لكن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، ففي الدول النامية لا بد من بناء جهاز إنتاجي مرن حيث أن زيادة الطلب الفعلي لن تحل المشكلة هذه الدول تتمثل في ضالة مواردها الاقتصادية، لذلك يُنصح بعدم اللجوء إلى هذه السياسة إلا عندما تبدأ معالم مرونة الجهاز الإنتاجي بالظهور.⁽¹⁾ من هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي يكون من خلال تأثيره على الطلب الكلي و حسب وجهة النظر الكيثرية فإن آلية انتقال التأثير تكون من خلال سعر الفائدة حيث أن استخدام الإصدار النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

(1)- لحد على مجنوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي- مقارنة مع الاقتصاد الوضعي، (السودان: هيئة الأعمال الفكرية، 2000) ص ص 248-249

الشكل (2-2-30) كيفية تأثير الإصدار النقدي الجديد على الطلب الكلي



نلاحظ من خلال الشكل السابق أن توسع العرض النقدي أدى إلى خفض سعر الفائدة و جذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى نقطة التشغيل الكامل، حيث أن أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى حدوث تضخم، و بالتالي فإن انتقال التأثير

يكون على الشكل التالي: عرض النقود ← سعر الفائدة ← الاستثمار ← الطلب الكلي

2- استخدام نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي في تفسير التضخم

إن التضخم شأنه شأن أي مرض اقتصادي له مصادر و أسباب عديدة، و يُرجع البعض تلك الأسباب إلى قوى الطلب بينما يرجعها البعض الآخر إلى قوى العرض السوقية، لذلك فإننا نميز بين تمدد الطلب الكلي المستتير للتضخم و ضغط التكلفة المستتير للتضخم، حيث أنه من أهم الصدمات التي تسبب التضخم هي التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي حيث أن تمدد الطلب المستتير للتضخم يقع عندما يرتفع الطلب الكلي على نحو أكثر سرعة من مستوى الإنتاجية المتوقعة للاقتصاد، الأمر الذي من شأنه رفع الأسعار لموازنة قوى العرض و الطلب الكليين، و تمثل السياسة النقدية المصاحبة لزيادة الإنفاق الحكومي أحد العوامل الرئيسية لحدوث تضخم الطلب، أما ضغط التكلفة المستتير للتضخم فينجم عن ارتفاع التكاليف خلال الفترات التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة واستغلالاً ضعيفاً للموارد،⁽¹⁾ حيث يطالب العمال برفع الأجور إما لأنهم يريدون زيادة أجورهم الحقيقية أو أنهم يتوقعون أن يكون التضخم مرتفعاً مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى، فلو أن السياستين المالية و النقدية بقينا دون تغيير فإن الاقتصاد القومي سوف ينتقل إلى مستوى توازن جديد و النتيجة أن الناتج ينخفض إلى أقل من مستوى المعدل الطبيعي بينما مستوى الأسعار يرتفع، و سيقوم واضعوا السياسة الاقتصادية بزيادة الطلب الكلي بحيث يعود الاقتصاد الوطني إلى الوضع الأولي، و نظراً لأن العمال قد حصلوا على ما كانوا يريدون من زيادة في الأجور، فإن هذا سيضعهم على المطالبة مرة ثانية برفع الأجور، و النتيجة أن منحنى العرض الكلي سيرتفع مرة ثانية إلى أعلى و ترتفع معدلات التضخم، و النتيجة هي الاستمرار في ارتفاع الأسعار و هذا هو تضخم دفع التكاليف.⁽²⁾

(1)- بول سامويلسون، المرجع السابق، ص 651

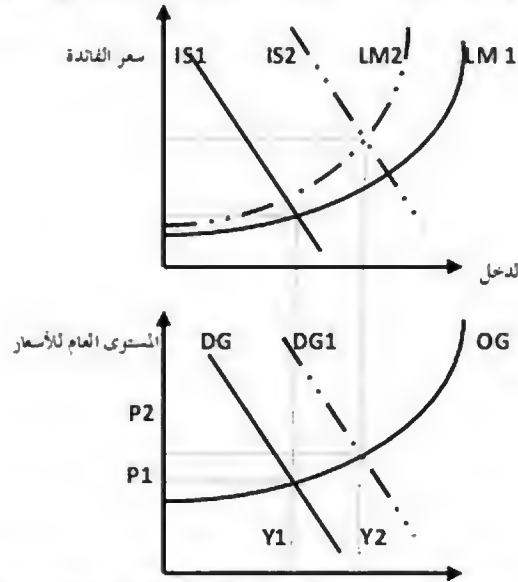
(2)- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المرجع السابق، ص 1516-1517

3- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التحكم في مستوى الأسعار في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي

إن العوامل التي تحدد موضع منحنيات $IS - LM$ هي نفسها العوامل التي تحدد موضع منحنى الطلب الكلي لذلك سيتم توضيح كيف أن التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، و سيتم من خلال هذا العنصر تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم مع توضيح تأثير صدمة الطلب الكلي على الاستقرار الاقتصادي و كيف تتم معالجة هذه الصدمة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، ويمكن تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل (2-2-31)

أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي



المصدر: CH BIALES, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 88

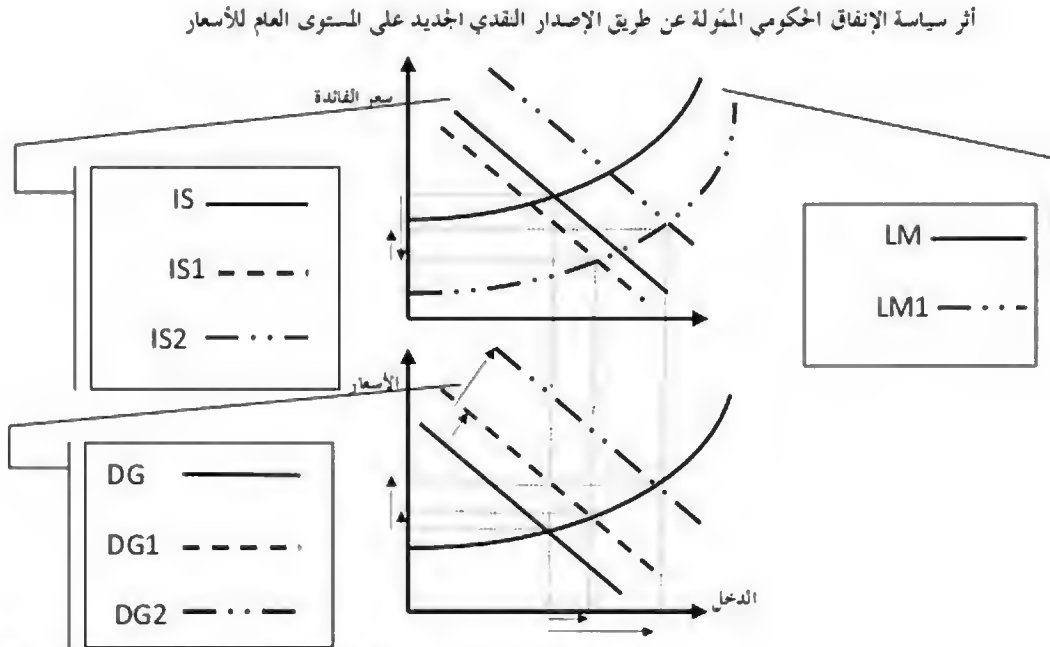
إن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و يحدث انتقال في منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، و هذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج و إنما يؤدي أيضاً إلى زيادة المستوى العام للأسعار، و هو ما يُسمى بأثر السعر أو الكبح النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية و الذي يتجلى في انتقال منحنى LM إلى اليسار و من جهة أخرى يؤدي إلى أثر ثروة سلبي الأمر الذي يدفع منحنى IS نحو اليسار، و بالتالي فإن المخطط يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع Y نحو اليمين أكثر أهمية من أثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة Y نحو اليسار، و بالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة عامة فعالة، لكن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاخمة،^{*} و قوة الكبح النقدي الذي يرتبط بمنحنى العرض الكلي أي بدرجة مرونة الأسعار.^{**} أما في حالة استخدام العرض النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع في حوزة الأفراد و بالتالي زيادة الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين و لا ينجم عن هذا أثر كمية فقط من خلال زيادة حجم الناتج، و لكن يتبع عن هذا أيضاً أثر سعر بسبب ارتفاع الأسعار الذي يؤثر سلباً على ثروة الأفراد و الذي يُترجم بانتقال منحنى IS نحو اليسار- $IS1$ ، و لكن عند قيام الحكومة بزيادة إنفاقها الحكومي سينتقل منحنى IS إلى يمين محدداً مما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي $DG1$ مع انتقال المستوى العام للأسعار إلى $P1$ و إذا ما قارنا الحالة السابقة و المتمثلة في العمل المالي البحت مع هذه الحالة فإننا نستنتج أن استعمال الإصدار النقدي الجديد

* كما رأينا فإن أثر المزاخمة مرتبط بدرجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة

** و كلما كان منحنى العرض الكلي يقترب من أن يكون رأسي كلما زادت درجة الكبح النقدي، أي أنه في هذه الحالة تزيد درجة مرونة الأسعار

لتمويل الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن زيادة الطلب الكلي إذا ما قارناها بالعمل المالي البحت لكن مع تحمل ضغوط تضخمية كبيرة و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-2-32)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: CH biales, modélisation schématique de

l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 89

المطلب الثاني: موقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيليبس

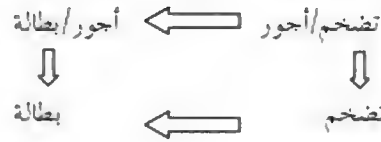
لقد قام الاقتصادي فيليبس AW Phillips سنة 1958 بصياغة علاقة عكسية بين التغيرات في معدل الأجر الاسمي من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى، بحيث يتميز هذا المنحنى بأنه ذو ميل سالب مع إمكانية المراجعة بين ارتفاع الأجور الاسمية و البطالة وإذا اعتبرنا أن التضخم ناتج عن زيادة الكتلة الأجرية فإنه من أجل كبح ارتفاع الأسعار يجب منع زيادة الأجور الاسمية و بالتالي القبول بارتفاع معدلات البطالة.⁽¹⁾ و يسمح منحنى فيليبس بتحليل التحركات قصيرة الأمد لمعدلات البطالة و التضخم، كما ينطبق منحنى فيليبس على نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي،⁽²⁾ و لقد تم تناول دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الفصل الثاني، و الآن ستتم الدراسة مشتركة لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من البطالة و التضخم و ذلك في إطار منحنى فيليبس.

1- الأساس النظري للعلاقة بين التضخم و البطالة

إن الشيء الملاحظ في منحنى فيليبس أن انتقال العلاقة بين البطالة و التضخم يمر عبر مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في العلاقة بين التضخم و الأجور، أما المرحلة الثانية فتتمثل في العلاقة بين الأجور و البطالة :

(1)- Dominique redor, économie du travail et de l'emploi, montchrestin, paris, 1999, p256

(2)- بول سملويسون، المرجع السابق، ص 715



لذلك سيتم من خلال ما يلي توضيح هاتين العلاقتين بشيء من التفصيل

1-1- العلاقة بين تضخم/أجور و أجور/بطالة

أ- العلاقة تضخم/أجور

يمكن كتابة المعادلة التالية من خلال النظرية الكيثرية التي توضح كيفية تشكيل الأسعار: $P = CM + (tm \cdot CM) = CM(1 + tm)$.

CM = التكلفة المتوسطة tm : معدل الهامش

وبما أن التكلفة المتوسطة CM مساوية للتكلفة الثابتة الوسطية CFM و التكلفة المتغيرة الوسطية CVM^* فإنه يمكن كتابة المعادلة

$$CM = CFM + CVM = CFM + \frac{W \cdot L}{Y} \quad \text{السابقة على الشكل التالي:}$$

$$CM = CFM + W \cdot \frac{L}{Y} = CFM + W \cdot \frac{1}{PM}$$

$$P = (1 + tm) \left[CFM + \left(\frac{W}{PM} \right) \right] \quad \text{و نحصل في الأخير على المعادلة التالية: (1)}$$

يمكن أن نستنتج من خلال المعادلة السابقة أن المستوى العام للأسعار عند مستوى عرض كلي معين هو:

- دالة متزايدة في معدل الهامش؛

- دالة متزايدة في معدل الأجر الاسمي؛

- دالة متناقصة في إنتاجية العمل.

و إذا علمنا أن التكلفة الثابتة الوسطية لا تتغير مع تغير الكمية المنتجة و إذا افترضنا أن معدل الهامش ثابت فسيتم الحصول على

$$\text{المعادلة التالية: } (1 + \Delta P) = \frac{1 + \Delta W}{1 + \Delta PM} \Rightarrow \Delta P = \Delta W - \Delta PM$$

ب- العلاقة أجور/بطالة

لقد قام فيليبس سنة 1958 بدراسة إحصائية على اقتصاد المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957 من أجل اختبار فرضية أن

الأجور الاسمية و البطالة ترتبطان عكسياً، و إذا افترضنا أن Un هو معدل البطالة الطبيعي و الذي ينماشى مع حالة التشغيل الكامل و أن

U هو البطالة الحقيقية فإذا كان:

* التكلفة الوسطية المتغيرة مساوية لحاصل ضرب الأجر الاسمي في عدد العمل مقسوماً على حجم الناتج المحلي الإجمالي، و تمثل PM الإنتاجية الوسطية
(1) -CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 81

** لمزيد من التفاصيل انظر: بول سامويلسون، المرجع السابق، ص715

- $Un = U$ فهي حالة توازن مصاحبة لحالة التوظيف الكامل و ليس هناك أي ضغط على الأجور الاسمية و U هو $NAWRU$ *1 أو معدل الأجر غير المستقر للبطالة،

- $U > Un$ هناك حالة أقل من التشغيل الكامل و البطالة تدفع معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض؛

- $U < Un$ و هي حالة أكبر من التشغيل الكامل و هناك ضغوط لارتفاع معدل الأجر الاسمي و كنتيجة لذلك فإن معدل الأجر الاسمي هو دالة متناقصة في الفرق بين $U - Un$ و بالتالي يمكننا كتابة العلاقة التالية:

$$W = \alpha(U - Un)/\alpha < 0$$

حيث أن قيمة α المطلقة تقيس لنا مرونة الأجور في حالة الاتوازن في سوق العمل، أو بصيغة أخرى سرعة توازن الأجور؛ ففي حالة الجمود المطلق للأجور $\alpha = 0$ و في حالة المرونة المطلقة $\alpha = -\infty$ (2).

1-2- العلاقة تضخم/بطالة و مسألة المراجعة

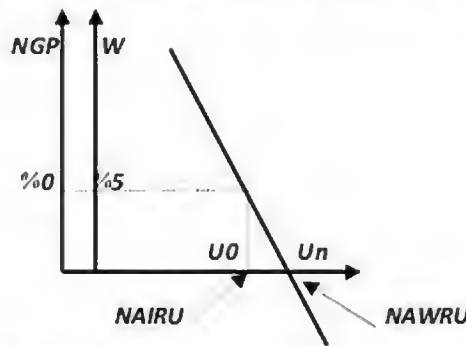
لقد قام كل من بول سامويلسون و سولو سنة 1959 بطرح مسألة المراجعة، حيث تم تعويض الأسعار بالمستوى العام للأسعار NGP و من خلال تحليل العلاقة بين التضخم/أجور و أجيور/بطالة تم استنتاج العلاقتين التاليتين:

$$W = \alpha(U - Un)$$

$$\Delta NGP = \Delta W - \Delta PM$$

و بالتالي يمكن دمج المعادلتين السابقتين فنحصل على: $\Delta NGP = \alpha(U - Un) - \Delta PM$ ، و إذا افترضنا تطور الإنتاجية الوسطية ب 5% فإن كل تغير في معدل الأجر الاسمي الذي يتجاوز 5% سيؤدي إلى زيادة التضخم و هذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل (2-33) منحني فليس يظهر معدل التضخم غير المستقر للبطالة $NAIRU$



المصدر: CH biales, modélisation schématique de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 81

من خلال الشكل السابق و في المجال بين $U0$ و Un لدينا $PM > W$ و هو ما يؤدي الى حدوث معدلات تضخم سالبة، أما على يسار $U0$ يكون لدينا $PM < W$ و هو ما يتج عليه تضخم موجب، و بالتالي فإن النقطة $U0$ هي مستوى البطالة الذي يتماشى مع مستوى عام للأسعار مستقر أو ما يعرف ب $NAIRU$ *3.

* Non accelerating wage rate of unemployment

(2)- CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 2

** Non accelerating inflation rate unemployment و هو ذلك المعدل الذي يتوافق مع معدل ثابت للتضخم و عند هذه النقطة تتوازن كل من القوى التصاعدية و التنازلية على تضخم السعر و الأجر، الأمر الذي يسفر عن معدل ثابت للتضخم و يعتبر $NAIRU$ هو المعدل الأكثر انخفاضاً للبطالة و الذي يمكن =

2- سياسة الإنفاق الحكومي و موقعها من منحني فيليبس

تقودنا دراسة منحني فيليبس إلى نتيجة مهمة تتمثل في أن راسمي السياسة الاقتصادية يجب عليهم القيام بالمراجعة؛ الدفاع عن استقرار الأسعار و السماح بارتفاع معدلات البطالة أو العكس، إلا أن سنوات السبعينات و الثمانينيات أدخلت الشك في مصداقية منحني فيليبس بسبب حدوث ظاهرة الركود التضخمي،⁽¹⁾ لذلك سيتم استعراض القراءات المتباينة لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحني فيليبس لدى أهم المدارس الاقتصادية الحديثة، و إبراز ما يتناسب مع حالة الدول النامية.

2-1- القراءة الكبرية لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحني فيليبس و انتقادات النقاد

إن سياسة التوسع في الطلب الكلي المتمثلة في زيادات متتالية في الإنفاق الحكومي يترتب عليه سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي و ينتقل الأثر بدوره إلى منحني فيليبس حيث أنه بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج و التشغيل و الأسعار، فتتخفف معدلات البطالة و تزداد الأجور النقدية، و النتيجة التي نخلص إليها أن النموذج الكبري يُقر أيضاً بالإحلال المتبادل بين البطالة و التضخم، فمعدلات نمو عالية في الطلب سينظرها مستويات منخفضة من البطالة و مستويات مرتفعة من التضخم، و نمو بطيء في الطلب يعني معدلات تضخم منخفضة و معدلات بطالة مرتفعة، لكن السؤال المطروح في هذا المجال: بما أن التحليل كان في الأجل القصير؛ هل تنطبق هذه العلاقة أيضاً في الأجل الطويل؟ إن افتراضنا الأساسي أن مستوى الأسعار المتوقع ثابت في الأجل القصير حيث أن هذا الأخير يتوقف على سلوك الأسعار في الماضي، و لكن مع مرور الوقت فإن مستوى الأسعار سيرتفع و بالتالي فإنه في الأجل الطويل تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية، فعارضو العمل يدركون التضخم الذي وقع -زوال الخداع النقدي-^{*} نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، و يعود الدخل التوازني إلى المستوى الأولي. بمعنى أنه طالما أن عارضي العمل يُقدرون التضخم الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة دقيقة فإنهم يطالبون بارتفاع أجورهم النقدية^{**} بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار، و عند هذه النقطة فإن الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي.⁽²⁾ و يمكن تفسير الآثار الطويلة الأجل من خلال نظرية *NAIRU* حيث أنه إذا كان هناك اختلاف بين معدل البطالة الفعلي و بين *NAIRU* فإن معدل التضخم سيرتفع حتى يتساوى معدل البطالة مع *NAIRU*، و طالما ظلت البطالة أقل من *NAIRU* سيميل التضخم نحو الارتفاع، و العكس في حالة ارتفاع البطالة عن *NAIRU*، و بالتالي فإن منحني فيليبس في الأجل الطويل هو خط رأسي يُمد عند *NAIRU*.⁽³⁾ و نستنتج من هذا أن هناك حداً أدنى لمستوى البطالة يمكن للاقتصاد المواصلة عنده على المدى الطويل حيث أنه لا يمكن للدولة أن تدفع بمعدل البطالة أدنى من *NAIRU* لفترة دون استشارة التضخم.

= استمراره بدون إثارة ضغوط تضخمية، و كثيراً ما يُستخدم مصطلح المعدل الطبيعي للبطالة، لمزيد من التفاصيل انظر: بول سامويلسون، المرجع السابق، ص 716
لو Dominique redor, op.cit., p p 217-220

(1) -CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., p 95

* و هو الانتقاد الذي وجهه فريدمان للسياسة التوسعية الكينزية حيث قل " يمكننا أن نخدع الجميع لفترة معينة، أو بعض الأفراد لمدة طويلة، و لكن أن نخدع الجميع لمدة طويلة فهذا مستحيل" حيث أوضح من خلال هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية غير فعلة في الأجل الطويل و ذلك بسبب الخداع النقدي

** هذا ما يُعرف بالخداع النقدي

(2) - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المرجع السابق، 252

(3) - بول سامويلسون، المرجع السابق، ص 718

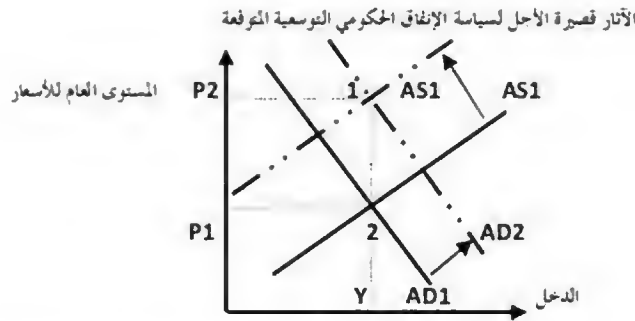
2-2- قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسة الإنفاق الحكومي من منحنى فيليبس

إن السمة الرئيسية لتحليل هذه المدرسة* يتجلى فيما يعرف بفرضية التوقعات الرشيدة** التي تم استخدامها في تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي و الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة هي المرونة التامة للأجور و الأسعار، فارتفاع الأسعار ينتج عنه فوراً ارتفاع في الأجور و ذلك لغياب الخداع النقدي، حيث أن العمال يطالبون برفع أجورهم الحقيقية مساوية للأجور الاسمية و يُقر هذا النموذج بأن السياسة المتوقعة ليس لها أثر على الناتج، فقط السياسة غير المتوقعة هي التي لها أثر على الناتج .

أ- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي المتوقعة و غير المتوقعة

إن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين و يصبح التوازن عند النقطة 2 و ارتفع كل من الناتج و المستوى العام للأسعار، حيث أن هذا الانتقال غير متوقع، و في حالة ما إذا توقع الأفراد قيام الحكومة بهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي لتخفيض معدلات البطالة، فسياسة الإنفاق الحكومي تكون متوقعة، و نظراً لأن توقعات العمال رشيدة فإنهم يعلمون أن ارتفاع منحنى الطلب الكلي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يجعلهم يطالبون برفع أجورهم مما ينقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي فإن الناتج لن يزيد نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية المتوقعة و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-2-34)



المصدر: سمي حليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المرحع لسابق، ص 918

و النتيجة التي غلض إليها أن سياسة الإنفاق الحكومي المتوقعة ليس لها أثر على الاستقرار الاقتصادي و هذه النتيجة سُميت بفرض عدم فعالية السياسة.

ب- الأثر السلبي لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية أن تؤثر سلباً على الاقتصاد، فلو أن الأفراد كانت توقعاتهم عن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية أكثر من تلك المنفذة، فهنا يمكن لهذه السياسة أن تخفض الناتج و بالرجوع إلى الشكل التالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي تنقل منحنى الطلب الكلي إلى AD2، و كما رأينا سابقاً فإن التوقعات الرشيدة للعمال تنقل منحنى العرض إلى AS2 بسبب توقع ارتفاع

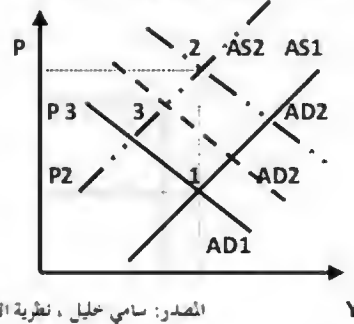
* على رأسهم R lucas, thomas sargan, robert barro, mellon

** خلال الخمسينات نظر الاقتصاديون- خاصة النقديين- للتوقعات على أنها توقعات موانمة anticipation adaptives تكون نتيجة لخبرة سابقة من خلال تحليل المخزي

الأسعار، و لنفترض أن السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي حققت فعلاً أقل ما كانت تتوقع الحكومة، حيث أن الطلب الكلي لم ينتقل إلا إلى $AD2$ فإن الاقتصاد سيظل عند النقطة 3 وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الناتج إلى $Y3$ بينما يرتفع المستوى العام للأسعار إلى $P3$.

الشكل (2-35)

الآثار السلبية لسياسة الإنفاق الحكومي في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، المرحع السابق، ص 922

يُستخلص من التحليل السابق أن واضعي السياسة الاقتصادية في ظل هذا النموذج لا يستطيعون أن يعلموا نتائج قراراتهم دون معرفة توقعات الأفراد بالنسبة لهم، وهذا يعد من الصعوبة. بما كان لذلك تقترح أن يُركز صانعو السياسة الاقتصادية على السياسات المفاجئة غير المتوقعة، بالإضافة إلى الاعتماد على السياسات الهيكلية الطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحفيز الأفراد على زيادة إنتاجيتهم وزيادة مقدرة المؤسسات على التوظيف وزيادة في مرونة السوق عن طريق دعم الشفافية، واعتقد أن سياسة التوقف ثم الانطلاق STOP AND GO * يمكن أن تؤثر بشكل مفاجئ، على الاستقرار الاقتصادي، ففي حال ما إذا كانت هناك بطلاة مرتفعة يجب إتباع سياسة إنعاش مفاجئة، و في حالة الارتفاع الكبير للتضخم يجب إتباع سياسة التوقف مما يخفض التضخم.

توصلت الدراسة من تحليل سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام السعر غير الثابت إلى نتائج مهمة تتمثل في أن التغيرات في الإنفاق الحكومي تؤثر على جانب العرض والطلب الكلي، وتؤدي إلى تضخم مرغوب فيه يصاحبه زيادة في نمو الناتج، وإلى تضخم غير مرغوب فيه لا يؤدي إلى زيادة نمو الناتج، ويعد العنصر الأساسي المحدد لفعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير هي تطور مكونات العرض الكلي حيث تعد متغيرات سوق العمل المحدد الأساسي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيتم إضافة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ورأس المال والتكنولوجيا، ونستنتج أن سياسة الإنفاق الحكومي تعد أداة رئيسية لإدارة الطلب الكلي في البلدان النامية، إلا أن الشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو انفتاح اقتصادات الدول النامية على العالم الخارجي، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي والأدوات الفاعلة فيه، والتي من بينها سياسة الإنفاق الحكومي، لذلك فإن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يتمحور حول: ماهو نظام الصرف الملائم لزيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما هو موقع الهدف الرابع من أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثل في تحقيق التوازن الخارجي ضمن خارطة أهداف سياسة الإنفاق الحكومي؟ والإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سيتم استخدام نموذج مندل - فلمنج ضمن ما تبقى من الجانب النظري لهذه الرسالة.

المبحث الثالث

سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على الاستقرار الاقتصادي الخارجي

لقد شهدت الاقتصادات الوطنية انفتاحاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة مما أثر على فعالية السياسة الاقتصادية في هذه الدول حيث تفقد هذه السياسة جزءاً من أثرها في الاقتصادات المفتوحة إذا ما قارناها بالاقتصاديات المغلقة، فعلى سبيل المثال فإن الواردات تؤثر سلباً على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، لذلك ستقوم الدراسة بالتطرق إلى موقع سياسة الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصادات المفتوحة في هذا المبحث الثالث من خلال دراسة مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، و سيتم استخدام نموذج مندل فلمنج مع الاعتماد على متغيرين أساسيين في إظهار الفعالية: و هما نظام الصرف المتبع و درجة حرية انتقال رأس المال محاولين، إظهار الحالة الأنسب لسياسة إنفاق حكومي أكثر فعالية.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في إطار نموذج مندل-فلمنج لاقتصاد مفتوح

إن الشكل الأساسي لنموذج مندل فلمنج يقوم على أساس نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالمياً و واردات تنسم بالبرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية،⁽¹⁾ و يسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي و الخارجي من خلال اشتقاق منحنى ميزان المدفوعات و إضافته إلى التحليل السابق لمنحنى $IS - LM$ ، و يتضح من خلال نموذج مندل فلمنج أن هناك توازن داخلي و توازن خارجي، و إذا افترضنا أن هناك توازن داخلي و خارجي، إلا أنه يمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل، و كما في حالة الاقتصاد المغلق تقوم الحكومة باخذ سياسة إنفاق حكومي توسعية من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي و امتصاص البطالة، لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قارناها بالاقتصاد المفتوح، حيث أنه كما سبق و أن أشرنا هناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح، و هما حركة رأس المال الدولي و نظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي و عوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق الحكومي،⁽²⁾ كما نلاحظ أن السعي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي قد يُخرب الاستقرار الخارجي والعكس، و هذا ما يطرح عدة صعوبات على صانعي السياسة الاقتصادية، لذلك سيتم تحليل فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب المعيارين السابقين الذكر.

1- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت

يتحدد التوازن الخارجي عندما يتساوى ميزان الحساب الجاري و حساب رأس المال من ميزان المدفوعات بإشارة مختلفة، و من خلال هذين الحسابين يتحدد المنحنى $B0$ الذي يمثل النقاط المختلفة من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، و بالتالي فإن ميل منحنى $B0$ مرتبط بالميل الحدي للاستيراد الذي يتعلق بالحساب الجاري و بدرجة حركة رؤوس الأموال التي تتعلق بميزان رأس المال، و سيتم الاعتماد في تحليل منحنى $B0$ على حركة رؤوس الأموال تماشياً مع طبيعة البحث،* و تتم الموائمة في نظام الصرف الثابت

(1) - سي بول هلوود، رونالد مكنونك، النقود و التمويل الدولي، (السعودية: ترجمة محمود حسن عمر، دار المريخ للنشر، 2007)، ص 130

(2) - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، المرجع السابق، ص 1453

* باعتبار أن حركة رؤوس الأموال مرتبطة بسعر الفائدة و نحن نعلم العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق الحكومي و سعر الفائدة، انظر الصفحة رقم 85

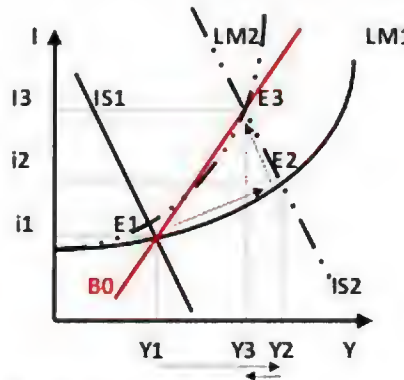
عن طريق الكميات حيث أن العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة و بما أن الدولة تتبع نظام الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل على مستوى سوق الصرف لمنع هذا الانخفاض من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية، حيث ينتقل منحنى LM إلى اليسار مما يخفض الدخل و يكيح الواردات و يرفع سعر الفائدة، الأمر الذي يحفز دخول رؤوس الأموال و يحسن من وضعية ميزان المدفوعات. ومن خلال ما يلي سيتم توضيح فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت حيث أن سياسة إنفاق حكومي توسعية تؤدي داخلياً إلى زيادة الناتج و زيادة معدلات الفائدة و خارجياً إلى انخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية وزيادة رصيد حساب رأس المال،* و إذا كان انخفاض رصيد الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية أقل فعالية في اقتصاد المفتوح إذا ما قارناها بالاقتصاد المغلق، فنتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تتعلق إذن بحساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة و التي هي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رأس المال، لذلك فإنه يمكن التمييز بين حالتين.

1-1- حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

تتميز هذه الحالة بأن منحنى $B0$ أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة مع LM و هذا ما يُفسر الميل الكبير لمنحنى $B0$ و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-3-36)

فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت و حرية ضعيفة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال



المصدر: CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., 65

تمثل $Y1$ الدخل التوازني الداخلي و الخارجي و لكنه دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل، لذلك تسعى السلطات لزيادته من خلال سياسة إنفاق حكومي توسعية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين و يتشكل توازن جديد عند $E2$ و هو ما يشكل عجز خارجي،** و بما أننا في نظام الصرف الثابت فإن هذا العجز سيؤدي إلى خروج عملة صعبة الأمر الذي يقلص الكتلة النقدية والذي يُعبر عنها بيانياً بانتقال منحنى LM إلى اليسار حتى يحصل التوازن عند النقطة $E3$ ، انتقال منحنى LM يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يشكل أثر مزاحمة كبير و هذا ما يُفسر أن الدخل عند النقطة $E3$ أقل منه عند النقطة $E2$ ، و هناك حالة استثنائية عندما يكون منحنى $B0$ عمودياً و هذا يدل على انعدام حركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة هناك أثر مزاحمة كامل و ليس هناك أي زيادة في الدخل.

* زيادة الناتج تؤدي إلى انخفاض رصيد الحساب الجاري، و ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة رصيد حساب رأس المال
** عندما تكون نقطة التوازن الجديدة لسل منحنى $B0$ فهي تمثل نقطة عجز خارجي أما إذا كانت النقطة أعلى منحنى $B0$ فهي تمثل نقطة فائض خارجي

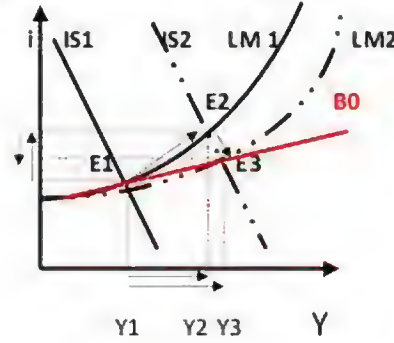
2-1- حركة كبيرة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

تتميز هذه الحالة بأن منحنى $B0$ أكثر مرونة لسعر الفائدة من منحنى LM وهذا ما يُفسر الميل الضعيف لمنحنى $B0$ وهو ما

الشكل (2-3-37)

يوضحه الشكل التالي:

فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت و حرية كبيرة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال



تقوم سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية بدفع منحنى IS إلى اليمين عند نقطة التوازن $E2$ التي تمثل نقطة التوازن الداخلي ولكنها نقطة فائض خارجي لأنها أعلى من منحنى $B0$ ، هذا ما يؤدي إلى دخول عملة صعبة و زيادة الكتلة النقدية مما يزيج منحنى LM إلى اليمين إلى النقطة $E3$ ، حيث أن التدخل زاد بشكل كبير مع انخفاض أثر المراحة، حيث أن زيادة سعر الفائدة أدى إلى جذب رؤوس الأموال الدولية و النتيجة التي نخلص إليها هي أن سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح و في ظل نظام الصرف الثابت تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الدولية كبيرة نسبياً و لكن ما لم تولد تضخماً.

2- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن

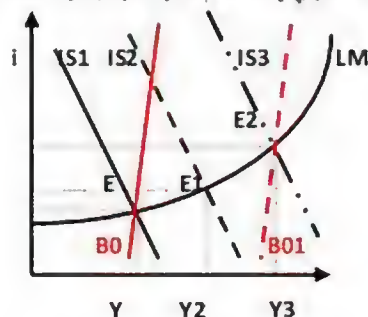
تتم الموازنة في ظل نظام الصرف المرن من خلال الأسعار، و تتم الموازنة آلياً حيث أن المعجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض^{*} العملة الوطنية و هذا ما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية فتزيد الصادرات و تنخفض الواردات، و هذا ما يُعبر عنه بانتقال منحنى IS إلى اليمين و انتقال منحنى $B0$ إلى أسفل، و كما في حالة نظام الصرف الثابت فإننا نتميز بين حالتين:

2-1- حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

إن ميل منحنى $B0$ كبير في هذه الحالة حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تدفع منحنى IS إلى اليمين و تشكل نقطة توازن جديدة عند $E1$ و هي توافق عجز خارجي - تقع أسفل منحنى $B0$ - الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يشجع الصادرات و يكبح الواردات، و هذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى $B0$ إلى أسفل بالإضافة إلى حدوث انتقال ثاني في منحنى IS نحو اليمين و هذا إلى غاية حدوث التوازن عند النقطة $E2$ ، و هناك حالة استثنائية عندما يكون منحنى $B0$ عمودي حيث هناك انعدام لحركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة يمكن أن تحدث زيادة كبيرة في التدخل^{**} و هو ما يوضحه الشكل التالي:

* هناك فرق بين مصطلح انخفاض $Dépréciation$ وتخفيض $dévaluation$ حيث أن الأول يكون في نظام الصرف العائم أما الثاني فيكون في نظام الصرف الثابت
^{**} لمزيد من التفاصيل انظر: peijie wang , the economics of foreign exchange and global finance, Springer, university of hull, united kingdom, 2005, p p 103-112

الشكل (2-38) فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن و حرية ضعيفة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال

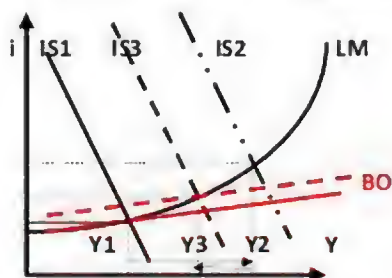


المصدر: CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., 67.

2-2- حركة كبيرة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية

يكون منحنى BO أكثر مرونة لسعر الفائدة من LM و هذا ما يُفسر انخفاض ميله و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-39) فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن و حرية كبيرة نسبياً لانتقال رؤوس الأموال



المصدر: CH biales, modélisation de l'équilibre macroéconomique, op.cit., 67.

إن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين مما يشكل فائض خارجي عند النقطة $E1$ هذا ما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة الوطنية الأمر الذي يساهم في تثبيت الصادرات و زيادة الواردات، مما يؤدي إلى انتقال منحنى BO إلى أعلى و منحنى IS إلى اليسار و هذا حتى يعود التوازن عند النقطة $E2$ و نلاحظ أن الدخل يزيد في المرحلة الأولى ثم ينخفض مجدداً، و النتيجة التي نخلص إليها هي أنه في ظل اقتصاد مفتوح و نظام صرف مرن فإن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس الأموال الضعيفة نسبياً، و يمكننا تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي:

الجدول (2-3-5)

فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت و المرن حسب درجة حرية انتقال رأس المال

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة فعالة
نظام الصرف العائم	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة فعالة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة

2-3- المزاخمة الدولية لسياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن

نلاحظ من خلال الجدول الحالات التي يكون فيها أثر المزاخمة كبيراً، و بالتالي فإن النتيجة التي توصل إليها كل من مندل 1963 وفليمنج هي أن مزاخمة سعر الصرف⁽¹⁾ تحدث في ظل اقتصاد مفتوح في ظل ثبات المستوى العام للأسعار و ثبات توقعات أسعار الصرف عندما تقوم الدولة بتمويل إنفاقها بالدين العام، و تكون أكثر حدة في حالة نظام الصرف المرن و حركة كبيرة لرأس المال، * كما أن هذه السياسة غير فعالة في حالة نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة لرأس المال ونظام الصرف العائم و حركة كبيرة لرأس المال، و من أجل تجنب هذه الحالات فإن الحل يتمثل في ضرورة التفاعل بين سياسة الصرف الأجنبي و سياسة الإنفاق الحكومي، فالسياسة النقدية التوسعية مع سياسة مالية توسعية يمكن أن تخفف الضغط على أسعار الفائدة و تزيل إمكانية حدوث أثر المزاخمة من خلال ما يعرف بالتلطيف النقدي، أو السياسة النقدية المضاعفة. و لعل التساؤل الذي يطفو إلى السطح في ختام القسم النظري من هذه الرسالة هو : كيف يمكننا أن نحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الخارجي في نفس الوقت من خلال سياسة الإنفاق الحكومي؟ إن الإجابة على مثل هذا التساؤل يقودنا إلى ضرورة دراسة ظاهرة شغلت بال اقتصاديين و المتمثلة في العجز التوأم،^{**} فكيف هي طبيعة العلاقة بين رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري؟ هذا ما ستقوم الدراسة بالإجابة عنه في نهاية القسم النظري لهذه الرسالة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التوازن الخارجي في إطار فرضية العجز التوأم

لقد توصلت الدراسة سابقاً إلى أن العمل المالي البحث من خلال سياسة إنفاق حكومي ممولة عن طريق الضرائب أو الدين العام لا يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود بشكل فعال، و الذي ينعكس لنا في متغيرين أساسيين؛ هما عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، لذلك فإن وجود درجة من التفاعل و التنسيق يعتبر من الأهمية بمكان خاصة في الدول النامية، لذلك سيتم من خلال ما يلي بدراسة العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري من خلال دراسة فرضية العجز التوأم.

1- الإطار النظري لفرضية العجز التوأم

تعد ظاهرة العجز التوأم من مواضيع الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الكبيرة التي تفترض أن عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و التي تمت صياغتها من طرف godly و cripps في منتصف سنوات السبعينات في المملكة المتحدة، حيث أثبتت الدراسات أن العجز في القطاع العام يحدد الرصيد في ميزان المدفوعات،^{***} حيث أنه من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان خلال الفترة 1980-1990 والتي أثبتت أن ارتفاع العجز المالي للدولة يؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري،⁽³⁾ و تختلف آراء المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي، حيث أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن العجز المالي يُسبب العجز الخارجي، أما وجهة النظر الكثرية فتختلف عن سابقتها حيث يُقرون بأن العجز الخارجي هو المسبب للعجز المالي و يفسرون ذلك من خلال منهج الاستيعاب - سنعود إليه بعد قليل - أما التحليل الأكثر قوة فهو التحليل النيوكلاسيكي لمندل فليمنج حيث أكدنا أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال

(1) - Ali salman salah, op.cit. , p 108

* انظر الجدول (2-3-5)

** و المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات و عجز الموازنة العامة و انتقل الأثر بينهما

*** هذه الفرضية لعبت عدة انتقادات كينزية حيث نُسبت هذه الفرضية للمدرسة الكلاسيكية الحديثة التي انتقدت سياسات stop and go التي قامت بها بريطانيا عقب الحرب العلمية الثانية

(3) - Paul krugman, économie internationale, Deboeck ,paris, 1995, p p 361-364

مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف و يخفض من تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري- هذا في ظل نظام الصرف العائم و حرية كبيرة لانتقال رأس المال- هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يُخفض تنافسية السلع الوطنية الأمر الذي يزيد من العجز الخارجي،⁽¹⁾ من خلال ما سبق نلاحظ أن العلاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي تتعلق بالعلاقة بين الاستثمار و الادخار و منهج ميزان المدفوعات.

1-1- العلاقة ادخار- استثمار و منهج ميزان المدفوعات

تشرح علاقة التوازن الاقتصادي الكلي كيف أن الناتج Y يتوزع بين الاستهلاك الخاص Cp و الاستثمار الخاص Ip و الإنفاق الحكومي $Cg + Ig$ و الصادرات X و الواردات M بالإضافة إلى رصيد حساب رأس المال f ، و يتحدد العجز المالي BD من خلال المعادلة التالية:

$$BD = Cg + Ig - T \dots \dots \dots (1)$$

أما العجز في حساب رأس المال فيتحدد من خلال المعادلة التالية: $CAD = -(X - M + F) \dots \dots \dots (2)$

كما يمكن كتابتها على الشكل التالي: $Sp = Y - T - Cp \dots \dots \dots (3)$.

و بتعويض المعادلات السابقة في متطابقة الدخل الشهيرة فإننا نحصل على علاقة العجز التوأم الأساسية:

$$CAD = (Ip - Sp) + BD$$

توضح هذه العلاقة أن العجز في الحساب الجاري هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار و الادخار الخاص بالإضافة إلى العجز المالي. فإذا تم تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار الخاص فإننا بصدد الحديث عن عجز توأم قوي و يختلف تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة و العجز في الحساب الجاري باختلاف تحليل ميزان المدفوعات، حيث يمكن التمييز بين المنهج النقدي و منهج الاستيعاب، فهذا الأخير يُقر بوجود علاقة مباشرة بين العجز المالي و العجز في الحساب الجاري، حيث أنه في متطابقة الدخل الشهيرة يمكن اعتبار كل من الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي بقدرته المجتمع على الاستيعاب A حيث نحصل على المعادلة التالية $X - M + F = Y - A$ و تعبر المعادلة الأخيرة أن فائضاً في الحساب الجاري لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، و بالتالي يكون هناك عجز خارجي عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي،⁽²⁾ من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لا بد من تخفيض الاستيعاب- خاصة الإنفاق الحكومي- أو زيادة الدخل القومي؛
- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن تساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات؛³

يؤكد هذا المنهج أن رصيد الموازنة العامة هو الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي و هذا يعني أن العجز في الموازنة العامة يؤثر سلباً على الحساب الجاري، أما المنهج النقدي لميزان المدفوعات فهو ينطلق من مقارنة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات و الفائض في المعروض النقدي،⁽³⁾ ويمكن استخدام هذا المنهج في تفسير العجز التوأم في حالة استخدام الإصدار

(1) -Mohamed lamine ould-dheby, articulation de déficit budgétaire-déficit extérieur et de la dette publique, cas de l'UMA, centre d'études en macroéconomie et finance internationale, CEMAFI, université de Nice Sophia Antipolis, 2004, p p 3-6

(2) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 278
 * لمزيد من التفاصيل انظر: سي بول هلوود، المرجع السابق، ص 250
 (3) - عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 275

التقدي لتمويل الإنفاق الحكومي و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات و ميزانية البنك المركزي حيث يمكننا إظهار موقع العجز المالي من خلال المعادلات التالية:

- رصيد ميزان المدفوعات = التغير في الأرصدة النقدية الصافية للسلطات النقدية = التغير في مخزون القاعدة النقدية - التغير في المطالبات الداخلية الصافية لدى البنك المركزي ، و لدينا:
- العجز المالي = التغير في المخزون القاعدة النقدية + التغير في اقتراض الحكومة

و بدمج العلاقتين السابقتين فإننا نحصل على: العجز المالي = رصيد ميزان المدفوعات + التغير في المطالبات الصافية إلى البنك المركزي + التغير في اقتراض الحكومة⁽¹⁾ أو يُعد هذا المنهج ذو أصول نقدية و الذي كان أساس برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي في الدول النامية.

1-2- الإنفاق الحكومي و قنوات انتقال العجز التوأم

يُعد نموذج مندل فلمنج من بين النماذج التي فسرت العجز التوأم و ذلك من خلال فرضيات حركة رؤوس الأموال الدولية و درجة مرونة سعر الصرف و درجة مرونة الأسعار، و على حجم الاقتصاد، و تُعد الحالة التي تصدق فيها فرضية العجز التوأم هي عندما يكون نظام الصرف مرن مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال و لقد طُرحت عدة ملاحظات حول العجز التوأم و ذلك بتغيير الفرضيات السابقة حيث يُعد فلمنج أول من أشار إلى الآثار المترتبة لسياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي، و سيتم إدراج مختلف هذه الآثار.

أ- حالة سعر الصرف مرن مع حركة كبيرة لرأس المال

إن سياسة إنفاق حكومي توسعية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رأس المال في الأجل القصير مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتتخفّض الصادرات و تزيد الواردات مما يُفاقم العجز في الحساب الخارجي .

ب- حالة سعر صرف الثابت مع حركة كبيرة لرأس المال

إن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل و سعر الفائدة هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات و دخول رأس المال الأمر الذي يؤدي إلى فائض في الطلب على العملة الوطنية، و كنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، لكن في ظل نظام الصرف الثابت يجب على السلطات النقدية شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية هذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية و ترجع سعر الفائدة إلى قيمتها الأولية، ارتفاع الدخل في هذا المستوى يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات، كما أن ارتفاع الدخل أيضاً يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، و بالتالي فإن العجز التوأم نسبي لأن ارتفاع الدخل الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص.

(1) -Mohamed lamine oukd dehbi, opcit, p 9

ت- حالة سعر الصرف الثابت و انعدام حركة رأس المال

ليس هناك علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي في هذه الحالة، حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تقود إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة مما يقود إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة، و بما أننا في نظام الصرف الثابت فإن السلطات تقوم بالسحب من احتياطاتها الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها هذا ما يؤثر سلباً على عرض النقود وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لم يمول لا بالادخار الأجنبي و لا بالادخار الخاص و لكن مُول من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص و بالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي.

ث- حالة سعر صرف مرن و انعدام حركة رأس المال

نلاحظ أن التحليل السابق ينطبق على هذه الحالة في البداية فقط إلى غاية انخفاض قيمة العملة الوطنية، و بما أننا في نظام الصرف المرن فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع الصادرات و يبطئ الواردات و هذا يلغي العجز في الحساب الجاري، و بالتالي فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل و زيادة الادخار الخاص، و النتيجة التي نخلص إليها هي أنه ليس هناك علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي حيث أن سياسة الإنفاق الحكومي مُولت عن طريق الادخار الخاص و مزاحمة الاستثمار الخاص.⁽¹⁾

ينضح مما سبق الأهمية التي يحظى بها نظام الصرف في تحديد فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي و سياسة الصرف الأجنبي تعد ذات أهمية بالغة..

(1)- Mohamed lamine oukd dehbi, *opcit*, p p15-17

خلاصة الفصل الثاني

لقد كان افتراض الأساسي في هذا الفصل هو التحليل في ظل ثبات المستوى العام للأسعار في إطار اقتصاد مغلق مع عدم المزج بين سياسة الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية في خطوة أولى، و لقد حاولت الدراسة من خلال المبحث الأول إبراز تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الكلي بجانب العرض الكلي و الطلب الكلي، و لقد تم الاعتماد في ذلك على نموذج $IS - LM$ في ظل اقتصاد مغلق، و تعد أهم نتيجة تم التوصل إليها أن طريقة التمويل تشكل عنصراً أساسياً في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق القروض العامة أو الضرائب يؤدي إلى تشكيل أثر مزاحمة لاستثمار القطاع الخاص، كما أن فعالية سياسة الإنفاق الحكومي تتوقف على المرحلة التي يمر بها الاقتصاد سواء كانت انتعاشاً أو انكماشاً، كما أن أثر المزاحمة مرتبط بحساسية الاستثمار الخاص للتغيرات في سعر الفائدة، و في خطوة ثانية قامت الدراسة بتحليل مدى فعالية تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي، كما حاولت توضيح أثر سياسة الإنفاق الحكومي مع زيادة العرض النقدي في إطار السياسة النقدية المصاحبة حيث اتضح أن الأثر ينقسم بين زيادة الناتج و زيادة معدلات التضخم هذا ما قاد إلى ضرورة دراسة مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الهدف الثالث للسياسة الاقتصادية، و هو التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي. و تم التوصل إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تضخم مرغوب فيه يصاحبه زيادة في الناتج و إلى تضخم غير مرغوب لا يؤدي إلى زيادة في الناتج، و يُعد العنصر الأساسي المحدد لهذا الأثر هو مكونات العرض الكلي ، كما تناولت الدراسة أيضاً تحليل تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الهدف الرابع من أهداف السياسة الاقتصادية و هو تحقيق التوازن الخارجي، و ذلك باستخدام نموذج مندل - فلمنج، حيث تم القيام بدراسة مختلف الحالات الممكنة حسب طبيعة نظام الصرف و حسب حركة رؤوس الأموال و تم التطرق في طيات هذا العنصر إلى ظاهرتي العجز التزام و المزاحمة الدولية.

و بعد الانتهاء من دراسة الإطار النظري محوري الدراسة و المتمثلين في الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإنفاق الحكومي و تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، و الوصول إلى نتائج نظرية أصبح من اللازم معرفة مدى انطباق هذه النتائج النظرية على معطيات الاقتصاد الجزائري، هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث و الرابع من هذه الرسالة.

الفصل الثالث

الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة الاقتصادية

في الاقتصاد الجزائري

CHAPTER THREE

MACRO ECONOMIC STABILIZATION AND ECONOMIC POLICY IN ALGERIAN ECONOMY

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر..... 105

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط

المطلب الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني: انعكاس السياسة الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي الكلي الفترة 1990-2007..... 120

المطلب الأول: تطورات معدلات النمو و البطالة خلال الفترة 1990-2007

المطلب الثاني: تطورات معدل التضخم و التوازن الخارجي خلال الفترة 1990-2007

المبحث الثالث: تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007..... 132

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثالث: تفسير أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل الثالث..... 152

تمهيد

لقد استعرضت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لسياسة الإنفاق الحكومي و مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و لقد تم التوصل من خلال الجانب النظري لهذه الرسالة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري، لذلك تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل باستعراض أهم المراحل التي مرت بها السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري مع التركيز على نقاط الانعطاف التي أثرت على الاتجاه العام لهذه السياسة بصفة عامة، و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة حيث تنطلق الدراسة من مرحلة الاقتصاد المخطط ثم تتقل إلى مرحلة اقتصاد السوق عقب أزمة 1986، التي تعد نقطة الانعطاف الأولى، حيث تلتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، أما نقطة الانعطاف الثانية فكانت مع الارتفاع الطفيف لأسعار النفط سنة 1999، و بعد تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري تنطلق الدراسة في المبحث الثاني في تحليل انعكاس هذه السياسة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث سبق وأن تم تحليلها نظرياً في الفصل الأول والمتمثلة في معدل النمو؛ معدل البطالة؛ معدل التضخم؛ و التوازن الخارجي، كما تنطرق الدراسة في المبحث الثالث إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر و مختلف تقسيماته مع تطبيق النظريات المفسرة لظاهرة تزايد على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول

مراحل تطور السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980 تركز أساساً على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، و لقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي و التدنخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، و لقد حُكم على هذه التجربة بأنها مكلفة و قليلة الفعالية و مولدة للتبذير، لذلك كان يجب إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وذلك بإتباع إصلاحات ذاتية مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية، لكن هذه الإصلاحات كانت بظنية و محدودة كما أن انقبار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة مما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999 حيث عرفت أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن الهدف من هذا المبحث هو القيام بصياغة المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 مع مقارنة مساحة هذا المربع خلال أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري و ذلك بعد تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل مفصل.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط

لقد عاش الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة أزمة كبيرة على عكس ما كان عليه الحال خلال فترة السبعينات، حيث أنه أعطى خلال هذه الفترة انطباعاً جيداً على أنه نموذج لاقتصاد حديث الاستقلال يسير بخطى حثيثة نحو التقدم، لذلك فالسؤال المطروح هنا: ما هي خصائص السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الاقتصاد المخطط؟ و ماهي مكانة سياسة الإنفاق الحكومي من السياسة الاقتصادية؟

1- الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط

لقد اختارت دول العالم الثالث نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع؛ فبينما اعتمدت دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الواردات من أجل تقليص حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محلياً، نجد أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت النموذج الموجه نحو التصدير من خلال انفتاحها الكلي على السوق الدولية، والاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي اعتمدته بقية دول العالم الثالث و من بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضاً أن لها أثراً فاعلة و محرّضة* و يمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977:

الجدول (3-1-6) توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

القطاع	1969-1967		1973-1970		1974-1977	
	مليار دينار جزائري	%	مليار دينار جزائري	%	مليار دينار جزائري	%
الزراعة	1,90	20,7	4,35	12	8,9	7,3
الصناعة	4,90	53,4	20,80	57,3	74,1	61,1
قطاعات أخرى	2,37	25,8	11,15	30,7	38,2	31,6
المجموع	9,17	100	36,30	100	121,2	100

Source: achène ammarouche, libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France, 2004, p 137

يوضح هذا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% من حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى 57,3% خلال الفترة 1973-1970، و تجاوزت 61% خلال الفترة 1974-1977، و في نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغيرات، حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1969-1967 إلى 7,3% خلال الفترة 1974-1977، و لقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية، و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية، و لقد أبقت الجزائر على انفتاحها نحو الخارج فيما يتعلق باستيراد التكنولوجيا و التخصص في تصدير الخروقات.⁽¹⁾ و لقد عرفت إستراتيجية التصنيع عدة صعوبات تمثلت أساساً في أن الجهاز الإنتاجي لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، و من جهة ثانية نقص الإطارات و الكفاءات التي يمكنها إدارة العملية الإنتاجية بكل فعالية مما اضطر بالحكومة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية،⁽²⁾ و لعل السمة المميزة خلال هذه الفترة هي إتباع مخططات تنمية طويلة الأجل، فما هي أهم هذه المخططات؟

2- المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية، حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نام بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الصناعية و ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية، لذلك تقوم

* أي أنها تستطيع إنشاء صناعات أخرى في محيطها

(1)-Ahmed Benbitour, l'expérience algérienne du développement 1962 1991, ISGP, Algérie, 1992, p 17

(2)-Aheene ammarouche, op.cit., p 138

الدراسة من خلال ما يلي بتحليل أهم النتائج الاقتصادية لهذه المخططات و خصائصها العامة، و ذلك قبل التطرق إلى توزيع الاستثمارات الحكومية و مصادر تمويلها نظراً لارتباطها الشديد بموضوع الرسالة.

2-1- الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية

امتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع و تخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سُخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية، و كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول؛ المخطط الرباعي الأول؛ و المخطط الرباعي الثاني.

2-1-1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية و البشرية لأنجاز المخططات التي تليه، و تم التركيز على الصناعات القاعدية المخروقات و افتر هذه المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة... و قد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثمار قدره 11,08 مليار دينار جزائري، أُستهلك منها 9,16 مليار دينار أي بمعدل إنجاز قدره 82%، و لقد وُزعت الاستثمارات على ثلاثة مجموعات متجانسة و هي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6,79 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة ب 1,88 مليار دينار جزائري، و الصناعة 4,91 مليار دينار جزائري؛
 - الاستثمارات شبه الإنتاجية: كالتجارة و المواصلات ب 0,36 مليار دينار جزائري؛
 - الاستثمارات غير الإنتاجية، كالمدارس 2,01 مليار دينار جزائري موزعة على التقنية الاقتصادية 0,28 مليار دينار جزائري
- البنية التحتية الاجتماعية 1,73 مليار دينار جزائري.⁽¹⁾

2-1-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، و قامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تُموّل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية و الخزينة العمومية، و لقد مُنعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالثديفات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، و قيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، و لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 68,56 مليار دينار جزائري، و السبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المخروقات، الفروع الميكانيكية و لقد سعى هذا المخطط التي تحقيق مجموعة من الأهداف :

- تحقيق معدل نمو سنوي يُقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة؛
- تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

(1)- عبد الله بلوننس، المرجع السابق، ص 30

2-1-3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

نُحَصِّص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار جزائري كبرامج استثمارات عمومية، و هو ما يعادل إثنا عشر مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي و أربع مرات للمخطط الرباعي الأول، و تُلخَّص أهم الاتجاهات و أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي و بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10% .

و وصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978-1979 بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، و ارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، و هو ما يمثل 52% من الناتج، و لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات و هذا نتيجة للتأخر في الانجاز و البيروقراطية.⁽¹⁾

2-2- مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخططات التنمية

إن الشيء الملاحظ في المخططات التنموية السابقة هي تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة لأخرى حيث انتقل من 9,2 مليار دينار جزائري خلال المخطط الرباعي الأول إلى 30,2 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الثاني، إلا أن السؤال الذي يُطرح في هذا المجال يتعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث أن الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر تعتمد أساساً على صناعات ثقيلة تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة تتعدى حدود التمويل من مصادر داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، و يمكن تلخيص مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 1970-1977 من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-1-7) مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 1970-1977

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977		المخطط الرباعي الأول 1970-1973	
%	المصادر	%	المصادر
29	تمويل خارجي	23,4	تمويل خارجي
33	ادخار ميزاني	9,3	ادخار ميزاني
12,1	موارد الخزينة + ادخار المؤسسات	34,8	موارد الخزينة + ادخار المؤسسات
25,9	تمويل نقدي	32,5	تمويل نقدي
100	المجموع	100	المجموع

المصدر: عبد الله بلوتس، المرجع السابق، ص 36

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 أدى إلى تطور الادخار الميزاني من 9,3 % إلى 33% بسبب زيادة الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية، لذلك يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر و من جهة أخرى ارتفعت حصة التمويل الخارجي المباشر إلى 29% ، و يجمع التمويل الخارجي المباشر و غير المباشر نلاحظ أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقاً من الجهاز الإنتاجي، و نلاحظ كذلك انخفاض ادخار المؤسسات و موارد

(1) - محمد بلقاسم، سلسلة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 246

الخزينة من 34% إلى 12%، و هذا يعود إلى نقص مردودية الشركات الوطنية، و إذا جمعنا كل مكونات التمويل الداخلي فإن حصته انخفضت إلى 38% بعد أن كانت 67%، حيث يمثل التمويل النقدي الحصة الأكبر. و تتجلى أهمية قطاع المخروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني، و تمثل صادرات المخروقات 90% من حجم الصادرات الكلية، كما أن قطاع المخروقات يدعم المقدرة الافتراضية للاقتصاد الجزائري في السوق المالية الدولية و الجدول التالي يمثل مكانة الربع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية .

الجدول (3-1-8) مكانة الربع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية

النسبة*	A	B	C	D	E	F	G
السنوات							
1967-1965	23,3	70,5	222	0,17	6,5	-	75
1973-1970	29,5	77,4	304	0,15	3,1	-	45
1974	57,2	93,2	1176	0,13	1,7	-	100
1975	53,5	93,1	1078	-	2	-	96
1976	54,3	95	1277	-	0,95	6002	102
1977	53,8	96	1374	0,09	0,8	12180	102
1978	47,2	96,1	1321	-	0,7	21988	92
1979	57,1	97,6	1981	-	0,5	26631	113
1980	63,2	98,2	2771	-	0,5	25940	171
1981	64,2	98,2	3205	-	0,5	22606	197
1982	53,4	98,2	2991	-	-	20308	-
1983	44,6	98,5	2918	-	-	18858	-
1984	43,3	97,7	2929	-	-	17500	-

Source: Amar belhimer, la dette extérieure de l'Algérie , une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement, casbah éditions, Alger, 1998, p 55

لقد امتازت الفترة الممتدة ما بين 1977 - 1979 بالتكوين السريع لرأس المال إذ بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى زيادة معدل التشغيل و بلوغ معدل نمو الناتج الخام 7%، إلا أن هناك عدة نقاط ضعف خاصة فيما يتعلق بأدوات التسيير و التخطيط المعتمدة على الأوامر، و اختلالات قطاعية عميقة خلقت نوعاً من التبعية طويلة الأجل، و انطلاقاً من سنة 1986 عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضاً حاداً بالإضافة إلى الانخفاض المولزي لأسعار صرف الدولار الأمريكي^{***} وهو ما قاد في الأخير إلى ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تستعرضها الدراسة فيما يلي، و قبل ذلك فلا بد من معرفة السبب الخفي للمرض الجزائري.

* A: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات المئوية الإجمالية
B: نسبة المخروقات إلى إجمالي الصادرات
C: مداخيل الصادرات المخروقات للفرد الواحد (دينار جزائري)
D: إنتاجية العمل خارج الزراعة و للتجارة بدلالة الزمن بلدينار و بالسعر الثابت (1974)
E: نسبة المنتجات النصف مصنعة و منتجات للتجهيز من موارد الصادرات
F: الاقتراض الإجمالي بالمليون دولار
G: شروط التبادل (سنة 1974)
** الإيرادات النفطية انخفضت ب 50%

المطلب الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الاقتصادية

لقد تحدثت الدراسة في المطلب السابق عن الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر و تبينت أهمية قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك فقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بعامل تحكمه التغيرات في الأسواق الدولية، ألا و هو النفط ومع حلول سنة 1986 وحدث ما يُعرف بالصدمة النفطية المعاكسة، تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات، حيث أن السياسات الاقتصادية في بداية الثمانينات و جبهة حصّة كبيرة من الاستثمارات نحو القطاعات غير المنتجة، مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط، و بالتالي فقد مر الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-1998 بمرحلة انتقالية.

1- المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري 1986-1994

هناك عدة عوامل دفعت الاقتصاد الجزائري إلى القيام بالإصلاحات للنحول إلى اقتصاد السوق، و لعل أهم هذه الدوافع هي ارتفاع معدل التضخم و ذلك بسبب تزايد الإنفاق الحكومي و تطور كتلة الأجور بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة، أما العوامل الخارجية فتتمثل في ارتفاع المديونية و عبء الدين الخارجي و انخفاض المقدرة الاقتراضية للبلاد، بسبب انخفاض احتياطياتها، و لعل القفزة التي أفاضت الكأس هي انخفاض أسعار البنزول سنة 1986، و لقد اهتمت بعض النماذج بتأثير تغيرات أسعار المحروقات على الاقتصادات الوطنية، و لعل أهم هذه النماذج هو ما أُصطلح تسميته بالمرض الهولندي* حيث أن المشكلة الأساسية التي يطرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى اختلالات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية - و هذا ما جرى في حالة الجزائر - حيث يقترح هذا النموذج بديلاً يتمثل في القبول بمسئولية رفاهية أدنى مع هيكلة إنتاجي متزن،⁽¹⁾ و لعل السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هنا: ما علاقة نموذج المرض الهولندي بالاقتصاد الجزائري؟ و ماهي أهم أوجه اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال هذه المرحلة؟ هذا ما سنتقوم الدراسة بالإجابة عليه.

1-1- تطبيق نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

يمكن تحليل كيفية الاقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تتمثل في توزيع التشغيل، القيمة المضافة و الأسعار النسبية، لكن الدراسة ستكتفي بدراسة توزيع القيمة المضافة على أهم القطاعات من خلال الجدول التالي:

* لو ما يعرف ب Dutch disease أو la maladie hollandaise : هنا النموذج تمت صياغته من طرف R.G Gregory و W.M cordon حيث هدف هذا النموذج إلى شرح أثر الزيادة في حصيللة الصادرات من المواد الأولية على التوزيع القطاعي للإنتاج، و ارتبط هذا النموذج بالغاز الطبيعي و النفط لهولندا و بحر الشمال خلال الصدمتين البنزوليتين، و لمزيد من التفاصيل انظر: - a survey - cordon, booming sector and Dutch disease economic, Australian national university, faculty of economic, w p 79, 1982

(1) - عبد الله منصوري، السياسات النقدية و الجبالية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 267

%

الجدول (3-1-9) توزيع القيمة المضافة على أهم القطاعات خلال الفترة 1969-1985

1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	
7,1	8,4	9,3	10,6	9,3	8,8	8,4	8,2	9,3	10,5	8,7	7,2	8,2	10,4	زراعة
23,9	25,2	25	26,2	29,2	32,3	35	35,5	36,1	36,5	41,4	44,9	45	36,5	مخروقات
15,8	15,2	14,6	14,2	13,2	12,8	12,2	11,3	11	9,8	10,3	11,7	10,7	11,8	صناعة تحويلية
23,4	22,9	22,6	20,9	20	19,3	19,2	18,6	11	15,8	12,5	9,6	9,6	9,5	البناء
24,9	25,5	25,6	25,4	25,7	24,8	23,4	24,7	25,4	25,7	25,3	24,7	24,7	29,8	الخدمات
25,4	24,8	24,3	21,6	23,2	22,5	22	23,8	16,1	21,2	18,8	14,4	15,4	17,1	٢
2,1	2	2	1,9	2	2	2	2,2	1,8	2,3	2	1,8	1,8	1,8	١١

Source: memorandum de la banque mondiale

يبين الجدول أن حصة قطاع المخروقات عرفت انخفاضا كبيرا حيث انتقلت من 36% في بداية الفترة إلى 23,9% نهايتها و هو ما يعني إن هذا القطاع كان بصدد تحويل مداخله إلى القطاعات الأخرى، أما حصة قطاع الصناعة فقد عرفت ركودا ملحوظا بين الصدمتين البروليتين و من الملاحظ أيضا زيادة حصة السلع غير القابلة للمتاجرة، البناء و الخدمات حيث وصلت إلى 47% سنة 1984 و ذلك على حساب قطاع السلع القابلة للمتاجرة،⁽¹⁾ و هذا ما يظهر اختلال الهيكل الإنتاجي حيث أن قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة يحوز على ثلاثة أرباع القيمة المضافة الإجمالية، أما حصة السلع القابلة للمتاجرة فكانت حوالي 19%، ولقد عرفت الفترة 1980-1984 تغيراً جذرياً في تخصيص الاستثمارات حيث عرفت الاستثمارات الإنتاجية انتقالاً من 56% سنة 1980 إلى 24% سنة 1984 و هذا لصالح الاستثمار في البنية التحتية التي انتقلت من 30% سنة 1980 إلى 55% سنة 1984 و يُفسر هذا الاختيار بمحاولة تحسين القدرة على الاستيعاب و السماح بتسريع الاستثمارات المنتجة،⁽²⁾ و لقد انعكس هذا المرض على وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، حيث أنه خلال الفترة الثمانينات نلاحظ أن العجز كان هيكلياً، إذا استثنينا الفترات التي عرفت تحسناً في أسعار النفط و هذا الاختلال الهيكلي يعكس في الحقيقة سياسة تخفض القطاعات غير المنتجة، كما هو موضح في الجدول السابق مع إعمال القطاعات التي تنتج السلع القابلة للتجارة مما أدى إلى انخفاض الوعاء الضريبي،⁽³⁾ و الجدول التالي يوضح تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990 :

الجدول (3-1-10) تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات النسبة ***
31,8	30,4	29,2	30,4	31,2	36,9	43,4	39,7	41	47	41,7	$\frac{RF}{PIB}$
14,5	18,4	18,6	19,0	18,4	16,4	19,7	18,2	15,5	15,3	14,3	$\frac{RO}{PIB}$
19,3	19,1	15,6	13,2	13,7	21,5	24,9	23,9	26,3	33,4	19,5	$\frac{IR}{PIB}$
9,3	10,2	10,9	11,7	11,5	10,5	13,5	12,5	11,8	11,7	10,5	$\frac{ID}{PIB}$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

* حصة القيمة المضافة للسلع القابلة للمتاجرة - حصة السلع غير قابلة للمتاجرة

** حصة القيمة المضافة للسلع غير قابلة للمتاجرة + حصة القيمة المضافة للسلع القابلة للمتاجرة (حيث أن السلع غير قابلة للمتاجرة تتمثل في منتجات قطاعي البناء و الخدمات، أما السلع القابلة للمتاجرة فتتمثل في منتجات قطاعي الزراعة و الصناعة و التحويلية)

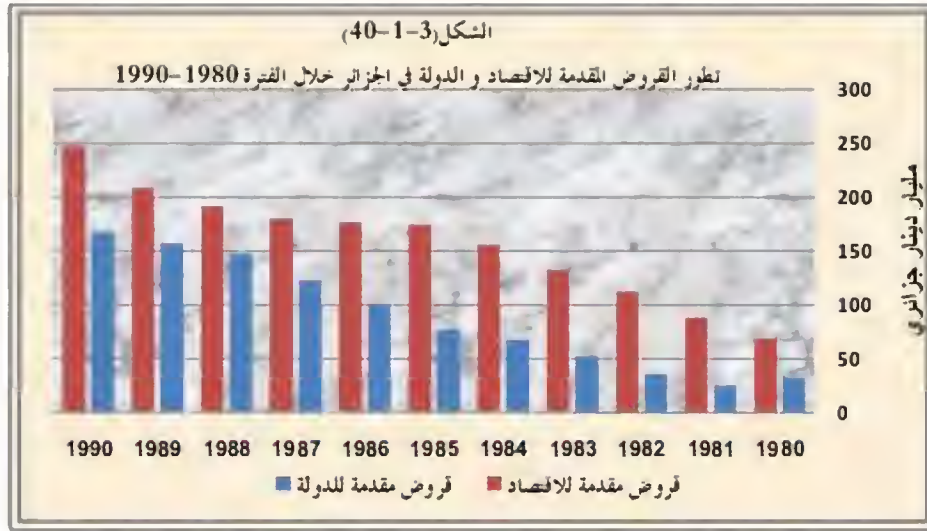
(¹) - Youcef benabdellah; croissance économique et dutch disease en Algérie, les cahiers du CREAD. N75. 2006, Algérie, p 13.

(²) - Ahmed ben bitour, l' Algérie en troisième millénaire, défis de potentialités, édition marinoor, Algérie, 1998, p63

(³) - Ammar boudharssa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, éditions rahma, Alger, 1993, p 171

*** RF: الإيرادات الجبائية، RO: الإيرادات العادية، IR: الضرائب على الدخل، ID: الضرائب على الإنفاق، PIB: الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج و نسبة الإيرادات الجبائية^{1*} إلى الناتج المحلي، و هذا الانخفاض كان انعكاساً للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري و الذي كان مُعْطً من قبل السياسة النقدية، حيث أن الخزينة العمومية كثيراً ما لجأت للبنك المركزي للاقتراض من أجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي لا يدوم طويلاً، حيث أن السلطات هدفت إلى إنشاء مناصب شغل وهمية من أجل امتصاص البطالة المزمنة و التي كانت كنتيجة لعملية الاستثمار العكسي،^{2*} و بالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي وهمي عطل الانفجار الاجتماعي الذي كان وشيكاً، حيث نلاحظ من خلال الشكل التالي انخفاض نمو القروض للاقتصاد إذا ما قارناها بنمو القروض المقدمة للدولة، حيث انتقلت حصتها من الكتلة النقدية من 28% في بداية الفترة إلى 43,1% في نهاية الفترة، بمعنى انتقلت من 33 مليار دينار سنة 1980 إلى 167,7 مليار دينار سنة 1990 بمعدل نمو قدره 40,8%⁽²⁾ و هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير انطلاقاً من سنة 1990.^{3**}



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من: bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaire 1964-2005, juin 2006

إن أعراض المرض الهولندي إذن بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الربيع البترولي في الاقتصاد أثراً سلبياً على بقية القطاعات، و أدى إلى اختلال الهيكل الإنتاجي، و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن أعراض المرض الهولندي موجودة في الاقتصاد الجزائري و زادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول و تقلص الربيع البترولي الأمر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، والذي اتضح جلياً في وضعية الموازنة العامة التي قامت بتحقيق استقرار اقتصادي هش من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي و القيام بإنشاء مناصب شغل وهمية، هذه الحالة سمحت بتفاقم مشكلة التضخم انطلاقاً من سنة 1990 الأمر الذي ألزم الحكومة القيام بإصلاحات اقتصادية على مراحل. فماهي المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

* تتكون من الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الضرائب على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، الجبائية البترولية، انظر الملحق رقم(2): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2007 صفحة 214

** Désinvestissement و ذلك بسبب توجه العمالة إلى القطاعات غير الإنتاجية بسبب ارتفاع معدل الأجر فيها بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية Ammar boudharssa, op.cit.: p 173 - (3)

*** انظر تطور معدلات التضخم للصفحة 125

1-2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994

لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بمساندة صندوق النقد الدولي و ذلك بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 و سنة 1989 حيث قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، و ذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من الخروقات، وبالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم و العجز الخارجي،⁽¹⁾ وذلك من خلال ضغط عجز الموازنة و تقليل الإنفاق الحكومي، و تبني سياسة نقدية صارمة و تخفيض قيمة الدينار و مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي،⁽²⁾ أما الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 و مدته ثمانية عشر شهراً ويتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية و المتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار و ضرورة تحقيق فائض في الموازنة و التحكم في التضخم و تنويع الصادرات،⁽³⁾ أما المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية⁽⁴⁾ خلال الفترة 1992-1993 حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، و كانت هذه المرحلة تحت شعار اللامبالاة الثلاث،⁽⁵⁾ إلا أن السياسة الكيترية المطبقة في الجزائر لم تؤدي أكلها خلال الفترة 1992-1993 حيث حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولاً بالاقتراض من الجهاز المصرفي، و النتيجة كانت مخالفة تماماً للأهداف المسطرة، حيث أن قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات و شجع المستوردين عوض المنتجين، كما أن عجز الموازنة العامة بلغ 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، و في ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض الصادرات من الخروقات من 10,9794 مليار دولار سنة 1992 إلى 9,8796 مليار دولار سنة 1993، و ذلك بسبب تراجع أسعار الخروقات و في نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره -4,30 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993،⁽⁶⁾ و أمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداءً من سنة 1994، و لقد قامت الجزائر بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثالثة مدتها 12 شهر (11-أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995) و إعادة جدولة الديون العمومية و هدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و 6% خلال سنة 1995 و ذلك بنية استيعاب اليد العاملة كما يهدف البرنامج إلى تخفيض التضخم و مقارنته لمعدل التضخم العالمي بالإضافة إلى استعادة التوازن الخارجي. وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج اخصّص عليها والتي نالت رضا الصندوق: « البرنامج مع الجزائر خاصة فيما يتعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة »،⁽⁷⁾ وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامجاً للتصحيح الهيكلي للاقتصاد: « فالجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الضرورية ».

* سنعود للتأكد من هذه الفرضية في الفصل الرابع عند دراسة العجز للتوائم في الجزائر انظر الصفحة 195

** لمزيد من التفاصيل انظر: Amar belhimer, op.cit., p 66

(1) - Ahmad dahmani, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des reformes 1980-1997, l'harmattan, paris, 1999, p 125

*** اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة الاتجاه غير الأصولي للسياسة الاقتصادية approche hétérodoxe التابعة من اللجنة الاقتصادية لدول الاتحاد الإفريقي CEA تحت قيادة رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام الذي يعتبر أب الصناعة الجزائرية، لمزيد من التفاصيل ارجع: Hocine benissad, Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche, (1962-2004), ENAG EDITION, Alger, 2004; P 160

**** لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للتوصصة

(4) - Algeria, select issues and statistical appendix. Imf staff country report no 98-97, September 1998

(5) - Déclaration du directeur générale du FMI, journal El Watan, N° 1281, 05.01.95

2- الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي^{1*} مصحوبة بإعادة جدولة الديون و بمشروطة تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها و الخارجية، و عندما يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية و الحكومة على برنامج ما يتم ترجمة ذلك في جدول بالتدابير التي تلزم الدولة باعتمادها و وقت تنفيذها، يتم إكمال البرنامج بمجموعة من معايير الأداء التي تكون الحكومة و المنظمات الدولية بحرين على احترامهما، و التي تعتبر شرطاً لتسريح أقساط القرض الممنوح، و تمثل أهداف و الإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المخزونات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%،
- مقارنة معدل التضخم الى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 6,9% من الناتج المحلي الخام سنة 94/95 إلى 2,2% سنة 97/98؛
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية ب 5,5% من الناتج المحلي ما بين 94/95-98/97.⁽²⁾

ولقد تم تخصيص مبلغ 2,6 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطة، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية و الخارجية، و بالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه و توفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كما أن إرجاع التوازن لميزان المدفوعات كان هدفاً رئيسياً للصندوق، و ذلك من أجل دعم الملاحة المالية للدولة تجاه الدائنين،⁽³⁾ لكن ما يُعاب على هذه البرامج أنه استطاع إدارة الطلب الكلي و دعم الملاحة المالية للدولة دون تحقيق الزيادة في العرض الكلي، و هذا ما ستحاول الدراسة إبرازه من خلال تحليل أهم ما جاءت به مشروطة صندوق النقد الدولي^{2*} فيما يتعلق بالسياسة المالية و النقدية مع تحليل النتائج التي تمخضت عنها.

2-1- السياسة المالية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

إن السياسة المالية المتوسعة هي السبب الرئيسي في التضخم و العجز الخارجي و تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، و بالتالي فقد سعى صندوق النقد الدولي إلى مراقبة السياسة المالية من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة، و ذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تطهير محافظ البنوك العامة، و تكوين ادخار عام يسمح بإعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط و الطويل، حيث أنه في ظل انخفاض ادخار العائلات يُعد الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الإنتاجية في الاقتصاد،⁽⁴⁾ بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف

* تتكون برامج التثبيت و التكيف الهيكلي من مكونين أساسيين : سياسات التثبيت و يختص بها صندوق النقد الدولي و هي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية و نقدية انكماشية ؛ و سياسات التكيف الهيكلي و يختص بها البنك العالمي و تركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي و إدارة جانب العرض الكلي، و بالتالي فهاتين السياستين هي محصلة تعاون بين الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي
(2)- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 293

⁽³⁾ Abdelmadjid bouzidi, les années 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle, ENAG, Alger, 1999.p37

^{2*} لمزيد من التفاصيل حول التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع في الجزائر انظر الملحق رقم(3) صفحة 215
(4)- Abdelmadjid bouzidi, ibid., p 38

أشكال الدعم و وضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة و منيطة لنشاطات المضاربة و النشاطات الخدمية،⁽¹⁾ و من بين أهم خصائص السياسة المالية لهذه الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة و زيادة الخصيلة الضريبية و إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد و الشركات و زيادة الوعاء الضريبي، فقد خُفّض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% لبصل إلى 30%،⁽²⁾ أما فيما يتعلق بجانب الإنفاق الحكومي فقد انخفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور، المكون الأساسي للإنفاق الجاري، و ذلك تجنباً لارتفاع المستوى العام للأسعار، و لقد شهدت سنة 1998 أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا و التي أثرت على الأسواق المالية الدولية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط و انخفاض الأسعار،* و بما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح، ففي ظل الانخفاض الحاد للموارد من العملة الصعبة قررت الحكومة توقيف جزء مهم من نفقات التجهيز (الإنفاق الرأسمالي)، بالإضافة إلى تجميد^{***} الإنفاق الجاري.⁽⁴⁾ و لعل السؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا المجال يتمثل في نتائج هذا البرنامج على المتغيرات المالية؟ هذا ما سنقوم الدراسة بالإجابة عنه من خلال استقراء معطيات الجدول التالي:

الجدول (3-1-11) نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

البيان السنوات	الإيرادات المالية	الجبابة البرولية	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	رصيد الموازنة	رصيد الخزينة العامة	الرصيد الإجمالي للخزينة العامة
1995-1994	31,86	16,57	32,12	24,2	7,96	0,26-	0,25-	0,51-
1996-1995	29,8	17,7	29,1	22	7,1	0,7	0,2-	0,3
1997-1996	31,1	17,9	29,4	22,4	7	1,7	0,1-	1,6

المصدر: أنشأ هذا الجدول من خلال معطيات صندوق النقد الدولي و مذكرة للسياسات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998-1996

من خلال الجدول السابق نلاحظ سعي الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض كتلة الرواتب و الأجور و تخفيض حجم الطلب الكلي و السماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة و تطهير البنوك بالإضافة إلى تحسن رصيد الموازنة العامة.

2-2- السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى الأهمية التي يوليها صندوق النقد الدولي للسياسة النقدية من خلال إدارة العرض النقدي الذي يساهم في تشكيل الطلب اخللي، و بالتالي فإن من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي حيث أصبح البنك المركزي الجزائري^{***} مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية و النظام البنكي و بالتالي و في ظل هذا الإطار الجديد تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

(1)- Mustafa mekideche, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente- essai sur la conduite des reformes économiques et perspectives, (1986-1999), édition dahlab, 2001, p 67

(2)- فايزي لخميسي، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر- 1970-2006،- رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2008، ص 60

* انظر الشكل (4-2-67) تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990-2007 صفحة 182

** Le gel de dépense publique

(4)-Fodil hassam, chronique de l'économie algérienne - vingt ans de réformes libérales- l'économiste d'Algérie, Algérie, 200., p 20

*** أصبحت تسميته بعد قتلون النقد و العرض ببنك الجزائر

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود سقف قدره 20%؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 7% سنة 1989 ، 11,5% سنة 1991 ؛
- إنشاء سوق ما بين البنوك كجزء من السوق النقدي؛
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5%؛⁽¹⁾

إن الهدف من هذه الإجراءات هو الحفاظ على سعر صرف الدينار الجديد بعد التخفيض ب 40,17% في أبريل 1994 و الحد من الضغوط التضخمية و التخفيض من أثر المزاخمة بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد، و امتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط كما أن تخفيض سعر الصرف كان لتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني،⁽²⁾ ولكن هل تحققت فعلاً هذه النتائج؟ هذا ما تم استقراؤه من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-1-12) نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية (مليار دينار)

إعادة التمويل إقرص للاقتصاد	التداول النقدي الكتلة النقدية	التداول النقدي الناتج المحلي الخام	معدل التضخم %	الكتلة النقدية M2	نسبة السيولة %	القروض للاقتصاد	القروض للدولة	القروض الداخلية	الموجودات الداخلية	الموجودات الخارجية الصافية	
12,7	33,8	18,1	20,5	625,2	52,2	231,4	522,1	753,6	601,3	23,9	1993
16,5	30,8	16,3	29,0	723,7	52,2	305,8	468,6	774,4	663,3	60,4	1994
33,3	31,2	12,7	29,8	799,6	40,7	565,6	401,6	967,2	773,3	26,3	1995
32,8	31,8	11,3	18,5	915,0	35,7	776,8	280,5	1057,3	781,3	133,9	1996
29,6	31,2	12,1	5,7	1081,5	38,9	741,3	423,6	1164,9	799,4	350,3	1997
25,0	24,9	14,0	5,0	1592,5	56,3	906,2	723,2	1273,5	1010,0	280,7	1998

Source: gheraout m, crises financières et faillites des banques algériennes , du choc pétrolier de 1986 à la liquidation des banques ALKHALIFA . BCIA, GAL édition, Alger, 2004, p p 66-70

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق هو نمو الكتلة النقدية و يرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمّن للشركات العمومية، كما أن الشيء الملاحظ هنا هو انخفاض القروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1993-1996 و استقرار نموها خلال الفترة الموالية، أما القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعاً هاماً، كما أدت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض معدل التضخم من 20,5 سنة 1993 إلى 5% سنة 1998 . و مع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسناً ملحوظاً، فبعد انتهاء برنامج التصحيح و التكيف الهيكلي سنة 1998، أصبح اقتصاد الموازنة العامة الشغل الشاغل للسلطات، حيث تركزت السياسة المالية على محورين أساسيين؛ الاستدامة و النمو، ففي السداسي الأول من سنة 1999 تميزت سياسة الدولة بالحذر و مراقبة تطورات أسعار النفط حتى تصل إلى وضع الاستقرار، و ذلك قبل الالتزام ببرامج استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي،³ أما الحصة الكبيرة من نفقات

⁽¹⁾ -A benbitour, présentation de programme économique et financière soutenu avec par un accord de confirmation avec le FMI, journée d'information sur l'accord stand by, avril 1994, p 97

⁽²⁾ -Abdelmadjid bouzidi, op.cit., p 39

³ مثلت ميزانية التسبير (الإنفاق الجاري) ما يقارب 962 مليار دينار، لما ميزانية التجهيز قد كانت 285 مليار دينار ثم زينت لتصل إلى 290 مليار دينار حيث أن هذه الزيادة ذهبت إلى قطاع البناء و التنمية المحلية (P.C.D) programme communaux de développement

التفسير فكانت لصالح الأجور و تمويل الوظائف الاجتماعية للدولة و تسديد الديون، و هذا ما أدى إلى فقدان الموازنة العامة للدولة لمرونتها، و هو ما يُفسر الصعوبة التي تجدها الحكومة إذا أرادت تخفيض هذا النوع من الإنفاق.⁽¹⁾

إن تطبيق برنامج التمويل الموسع عرف تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة و إعادة تشكيل احتياطات الصرف و تحسين رصيد ميزان المدفوعات، كما أن معدلات التضخم عرفت انخفاضاً لكن هذا الانخفاض كان على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت،⁽²⁾ كما أن النتائج كانت غير مرضية في مجال الاقتصاد الحقيقي حيث أن إنتاج القطاع الصناعي خارج المخروقات انخفض ب 4,4% سنة 1994 و ب 0,5% سنة 1995 و ب 0,6% سنة 1996 ليستقر في 1% سنة 1999،⁽³⁾ و الجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المخروقات بالإضافة معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-1998.

الجدول (3-1-13) انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المخروقات و معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
5,1	0,9-	2,6	3,7	0,4-	2,5-	معدل النمو خارج قطاع المخروقات
4,6	3,9-	7,9-	1,4-	4,4-	1,3-	الصناعة
11,4	14-	19,5	15,0	9,0-	3,7-	الزراعة
2,4	2	4,5	2,7	0,9	4,0-	البناء و الأشغال العمومية
3,5	5,2	7	1	2,5-	0,8-	المخروقات

Source: Abdelmadjid bouzidi, op.cit., p 39

لقد حقق برنامج التمويل الموسع أهدافه الأساسي المسطر و هو تخفيض الاستيعاب بغرض إدارة الطلب الكلي، إلا أن ما يُعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرت قطاع المخروقات؛ حيث يمثل 95% من الصادرات و يساهم في تشكيل 60% من موارد الموازنة و يمثل من 25% إلى 40% من الإنتاج الكلي،⁽⁴⁾ و بالتالي فإن برنامج الصندوق نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي. ومع حلول سنة 2001 فقد تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009. فماهي خصائص هذه المرحلة و ماهي نتائجها على الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

3- الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي 2001-2009

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة 2001-2003، و خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكلفة الاجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% بالمقارنة مع سنة 2000، و لقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي و التركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث

(1)- Fodil hassam, op cit, p p 24-25

* انظر المربع السحري للجزائر صفحة 131

(2)- Mustafa mekideche, op cit, p68

(3)- Hocine benissad, op.cit. , p p 203-204

أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق و ليس في كميته، و لقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 10,6 % بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعاً طفيفاً بـ 6 مليار و بلغ 509 مليار دينار، و من الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار و هو ما يعادل 23,9 % من الناتج المحلي، و عرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدّر بـ 525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط.⁽¹⁾ و في هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (3-1-14) تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	8,95
الزراعة و الصيد البحري	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الأشغال الكبرى	210	40,00
الموارد البشرية	90	17,14
الإجمالي	525	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية و الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 8,95 % لدعم الإصلاحات الاقتصادية، و من خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت.⁽²⁾

و انطلاقاً من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 يتضمن محورين أساسيين:

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، (حوالي 4200 مليار دينار) لغرض تدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية؛
- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام و تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

و لقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنبى لتفعيل هذه المشاريع و من بين هذه المشاريع ، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر و الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، بتحديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC³ خلال الفترة 2005-2009 و تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

(1) -Fodil hassam, op cit, p 61

(2) - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

(3) - Programme Complémentaire de Soutien a la croissance

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛

حيث تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22 مليار دولار، منها 700 مليار دينار (حوالي 9,2 مليار دينار) مخصصة للنقل، مقابل 600 مليار دينار للأشغال العمومية (حوالي 7,9 مليار دولار) والموارد المائية ب 393 مليار دينار(حوالي 5,1 مليار دولار) أما البناء فقد تم تخصيص مبلغ قدره 555 مليار دينار (ما يعادل 7,3 مليار دولار) و ذلك لانبعاث مليون وحدة سكنية.

و لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة و ابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب؛ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، و حتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرة القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوّض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط و الغاز، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات،* و الذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، و النتيجة انخفاض في الدين الخارجي و ارتفاع احتياطات الصرف و هي تغطي ستين من الواردات.⁽¹⁾

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية، إلى أن ما يهم هذه الدراسة هو ما مدى تأثير برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي و البرامج التي سبقتها و المثلّة في برامج التثبيت و التكييف الهيكلي على الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ هذا ما تقوم لدراسة بالإجابة عليه من خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل مفصل بهدف صياغة المربع السحري للجزائر خلال الفترة 1990-2007.

* لقد تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و الذي يهدف إلى امتصاص الأثر السلبي لتغيرات أسعار النفط و ادخار الفائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره و استعمالها في السنوات العجاف حيث تلقى هذا الصندوق سنة 2000 ما يقدر ب 453,2 مليار دينار. و هي تمثل الفرق بين السعر المرجعي و السعر الحقيقي للبتروول و هو يشكل 26% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 : لمزيد من التفصيل انظر: Youssef benabdellah; op.cit., p 34

(1)- Daniel solano, Algérie construire l'avenir, le MOC1, N 1706, 9-6-2005. P P 7-10

المبحث الثاني

انعكاس السياسة الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1990-2007

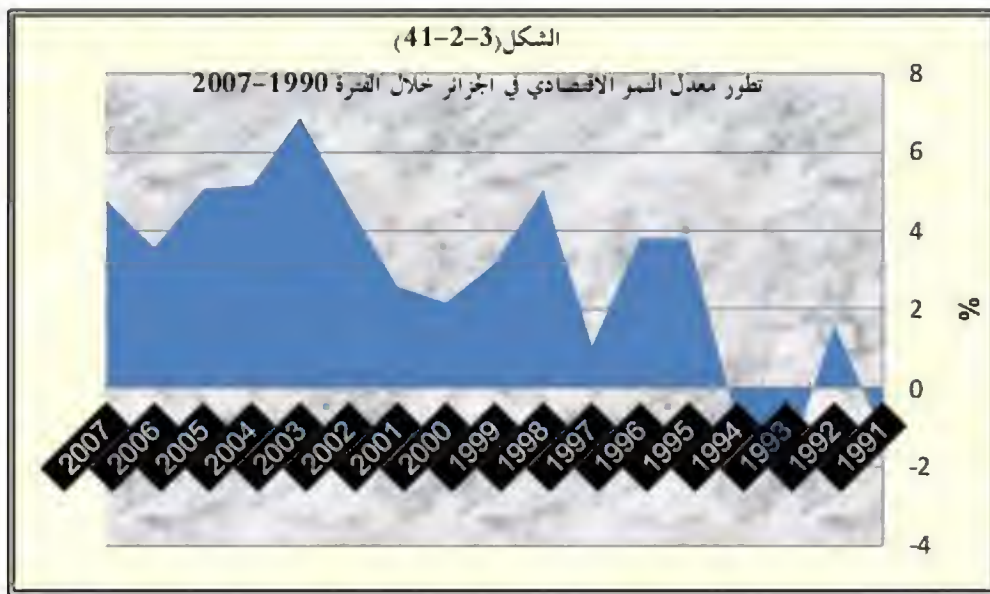
انطلاقاً من منهجية البحث المتبعة في الجانب النظري فإن الدراسة ستقوم بتقسيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلى مؤشرات النمو البطالة، التضخم و التوازن الخارجي ، حيث سيتم تحليل معدلي النمو و البطالة للارتباط الوثيق الموجود بينهما ثم الانتقال إلى تحليل معدل التضخم و التوازن الخارجي للعلاقة الموجودة بينهما كذلك، من خلال المتغيرات النقدية، و في نهاية هذا الفرع سيتم رسم المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 مع القيام بمقارنة بين الفترة 1990-1994 و هي فترة اتفاقات الاستعداد الائتماني، الفترة 1995-1999 و هي فترة برنامج التصحيح الهيكلي، و الفترة الأخيرة و الممتدة بين 2000-2007 و هي فترة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين.

المطلب الأول: تطورات معدلات النمو و البطالة

ستركز الدراسة في تحليلها على أهم متغيرات جانب العرض الكلي و المتمثلة في تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الذي يُعتمد عليه في تحليل النمو الاقتصادي بسبب استبعاده أثر ارتفاع الأسعار، كما ركزت الدراسة على تطورات معدلات التشغيل و من خلالها قامت الدراسة بحساب معدلات البطالة التي كانت متطابقة إلى حد كبير مع الإحصاءات الرسمية، و بالتالي فإن الجدول (3-2-15) سيسمح باستخراج الضلع الأول و الثاني للمربع السحري في الجزائر.

1- تحليل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث على الجدول (3-2-15)

SOURCE: IMF Country Report No. 07/9 March 2007 Algeria: Statistical Appendix

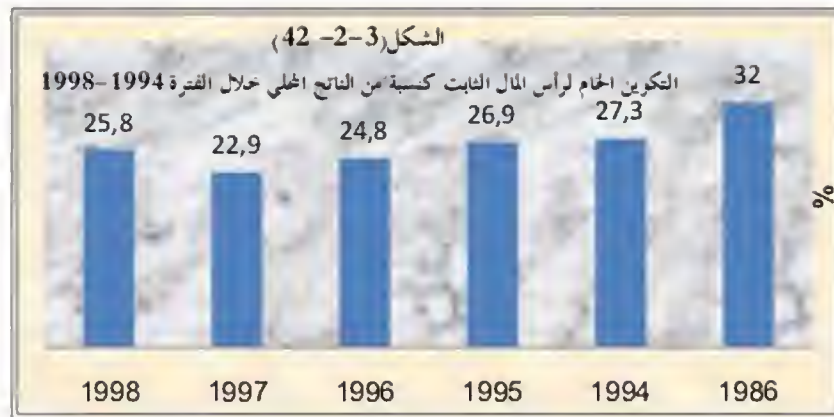
المصدر - التقرير السنوي 2006 التطوير الاقتصادي و الثقافي في الجزائر. بنك الجزائر. 2007

الدكتوران الموهبان: إلهامات الاحسانية، 1990-2007

معدلات عكسية من قبل الباحث، معدلات ابتغاء عكسية من خلال الباحث من خلال العلاقة: معدل الابتغاء = $1 -$ معدل الابتغاء، معدل الابتغاء عكسي من خلال العلاقة: مستوي الابتغاء (النقطة المضيئة)

الفصل الثالث : الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2007 ، حيث أن الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 عرف معدل النمو انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 0,65% و هذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، و تُرجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي ، أما المرحلة الثانية و الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2001 فقد شهدت نمواً اقتصادياً متذبذباً حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3,8% ثم انخفض إلى 1,1% سنة 1997، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 4,5%، و هذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، و تعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج إذا ما استثنينا قطاع الخروقات الذي عرف زيادة و هذا ما يوضحه الشكل التالي :



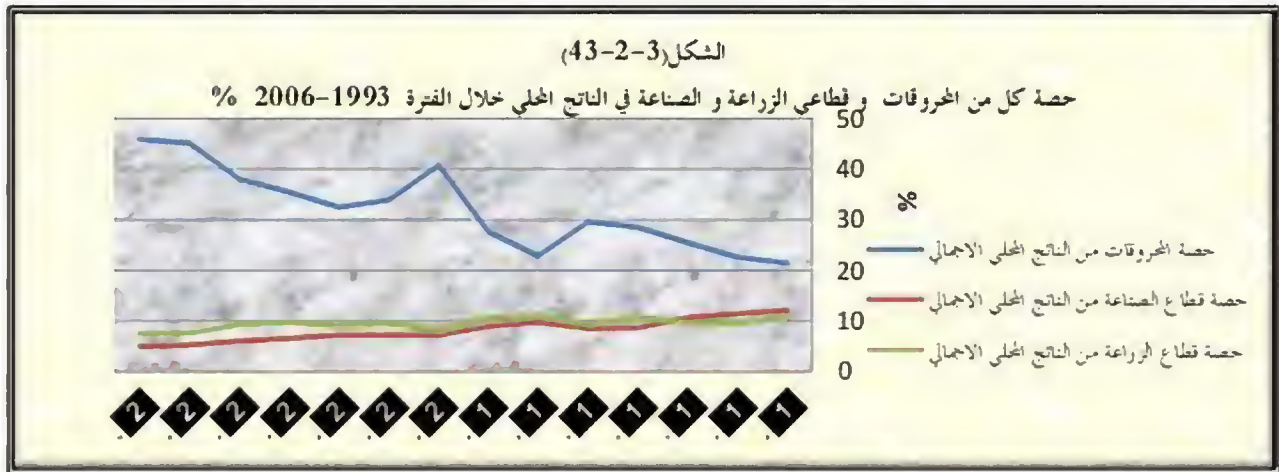
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من 202 p, op.cit., Hocine benissad,

و بداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث انتقل من 2,6% سنة 2001 إلى 6,9% سنة 2003 وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، و بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 5,05% و هذا راجع أساساً إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمناً على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلاً مع قطاع الصناعة والزراعة وهو ما يتنله الجدول التالي :

الجدول (3-2-16) حصة كل من قطاع الخروقات ، الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1993-2006 %

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
45,9	45,1	38	35,5	32,5	33,9	40,8	27,8	23	29,6	28,6	25,6	22,7	21,5	الخروقات
5	5,2	6	6,6	7,2	7,3	7,3	8,9	9,7	8,5	8,7	10,5	11,5	12,1	الصناعة
7,6	7,7	9,4	9,8	9,2	9,7	8,1	10,6	11,1	9,4	10,8	9,7	9,5	10,9	الزراعة

Source. Algeria statistical appendix. IMF country report . no 08-102, march 2008, p 6

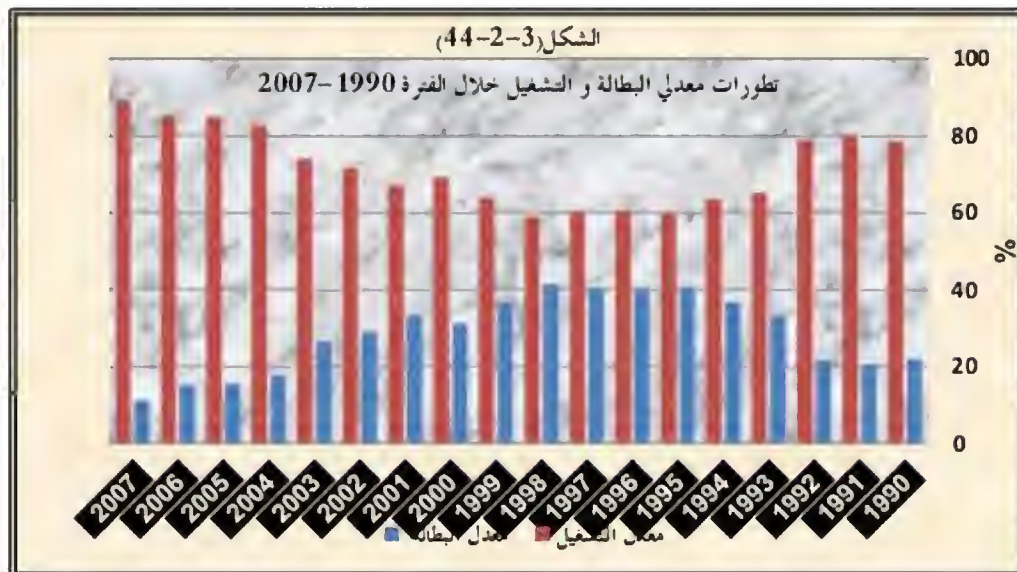


المصدر: من إعداد الباحث

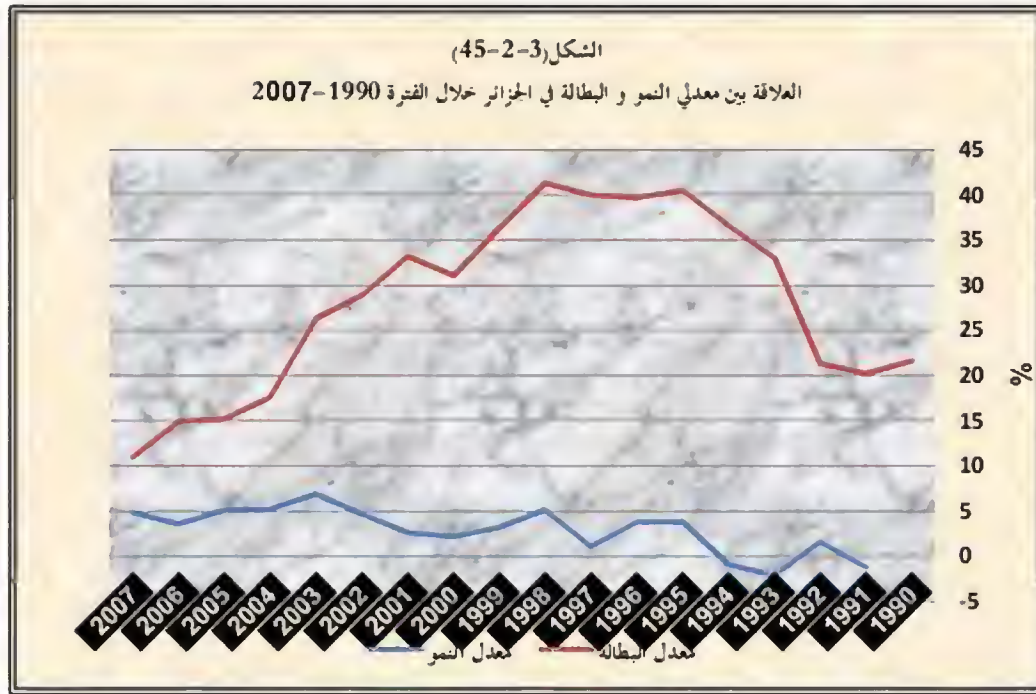
نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 1997-2002 حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي على عكس الصناعة التي لا تمثل إلا ما نسبته 6% في المتوسط، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 8% في المتوسط، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال هشاً بسبب الاعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقراً، وكما رأينا في الجانب النظري فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو يساهم في تخفيض معدلات البطالة، فكيف هي وضعية معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007؟

2- تحليل تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

لقد لاحظنا من خلال تحليل معدل النمو الاقتصادي أنه لم يتجاوز 5,5% كمتوسط الفترة 2002-2007 فهل هذا المعدل كافٍ لتخفيض معدل البطالة؟ حيث جاء في بعض الدراسات أنه لا بد من الوصول إلى معدل نمو ما بين 6% إلى 7%، و للتأكد من هذه الفرضية تقوم الدراسة بتحليل معدل التشغيل و البطالة من خلال الشكل التالي:



نلاحظ من خلال تحليل معطيات الجدول (3-2-15) تطور القوة العاملة النشيطة، حيث انتقلت من 5,85 مليون نسمة سنة 1990 إلى 10,10 مليون نسمة سنة 2007، أي بزيادة قدرها 72,6%، و هو ما يمثل الحجم المتزايد من السكان القادرين على العمل على محور الزمن، أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف منحني تصاعدي خلال الفترة 1990-1998 حيث ارتفع من 21,7% إلى 41%، و هذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، و عجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدها الدولة تحت ضغط مشروطة صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500.000 عامل و إغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين 1994-1998⁽¹⁾ وابتداءً من سنة 1999 عرفت معدلات البطالة انخفاضاً محسوساً و ارتفاعاً في معدلات التشغيل، حيث ارتفع معدل التشغيل من 63,6% سنة 1999 إلى 89% سنة 2007، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني و تحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال منطقتي الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين حيث أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2001-2003 بلغت قيمته 525 مليار دينار جزائري حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر و إحداث فرص العمل و زيادة النمو الاقتصادي، كما أن قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية ساهما في إحداث 817.000 منصب شغل ما بين 2001-2003 خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي⁽²⁾ الذي تم إطلاقه في جويلية 2001.⁽³⁾



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2-15)

يتضح من خلال الشكل السابق طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدل النمو، حيث نلاحظ أن ارتفاع معدل النمو خلال الفترة 1990-1992 أدى إلى انخفاض معدل البطالة، و بداية من سنة 1992 عرف معدل النمو انخفاضاً صاحبه ارتفاع في معدل البطالة، حيث بلغ أقصى مستوى له سنة 1998 حيث بلغ 41,3% حين بلغ معدل النمو أدنى مستوى له سنة 1997، حيث بلغ

(1) - شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر - 2001-2004، أطروحة لنيل شهادة ماجستير من جامعة الجزائر، 2005، ص 70 جامعة الجزائر

* Plan de soutien a la relance économique
(1)-Hocine benissad, op.cit., p p 214-217

1,1% و هذا دليل على أن انخفاض معدل النمو سنة 1997 كان سبباً في ارتفاع معدلات البطالة سنة 1998 أي السنة التي تليها و ما يؤكد هذا التحليل ، أنه في سنة 1998 ارتفع معدل النمو إلى 5% الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات البطالة للسنتين التاليتين بمعدل -24,6%، و نفس التحليل ينطبق على سنة 2000 حيث أدى انخفاض معدل النمو إلى حدود 2,2% إلى ارتفاع معدل البطالة في السنة التي تليها إلى حدود 33%، و ابتداء من سنة 2001 أدى تحسن معدلات النمو فوق عتبة 3% إلى تخفيض معدلات البطالة حيث أن بلوغ معدل النمو 6,2% سنة 2003 سمح بتخفيض معدلات البطالة للسنوات الأربع التي تليها بمعدل -58,1% وبالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها هنا هي أن معدل النمو الذي يسمح بتقليص معدل البطالة إلى أكثر من النصف يجب أن يكون فوق عتبة 5% لكن بشرط استمرارية تحقيق معدلات فوق هذه العتبة و هو الشرط الذي كان محققاً في الجزائر خلال الفترة 2003-2007 حيث بلغ معدل النمو الوسطي لهذه الفترة 5,12% الأمر الذي سمح بتخفيض معدلات البطالة بنسبة -58,1%، و بهذا نكون قد أقمنا تحليلنا المتعلق بمؤشري النمو و البطالة اللذان يشكلان الضلع الأول و الثاني لمربع كالدور و ينحتم علينا استكمال الضلعين المثبتين و المتمثلين في معدل التضخم و التوازن الخارجي.

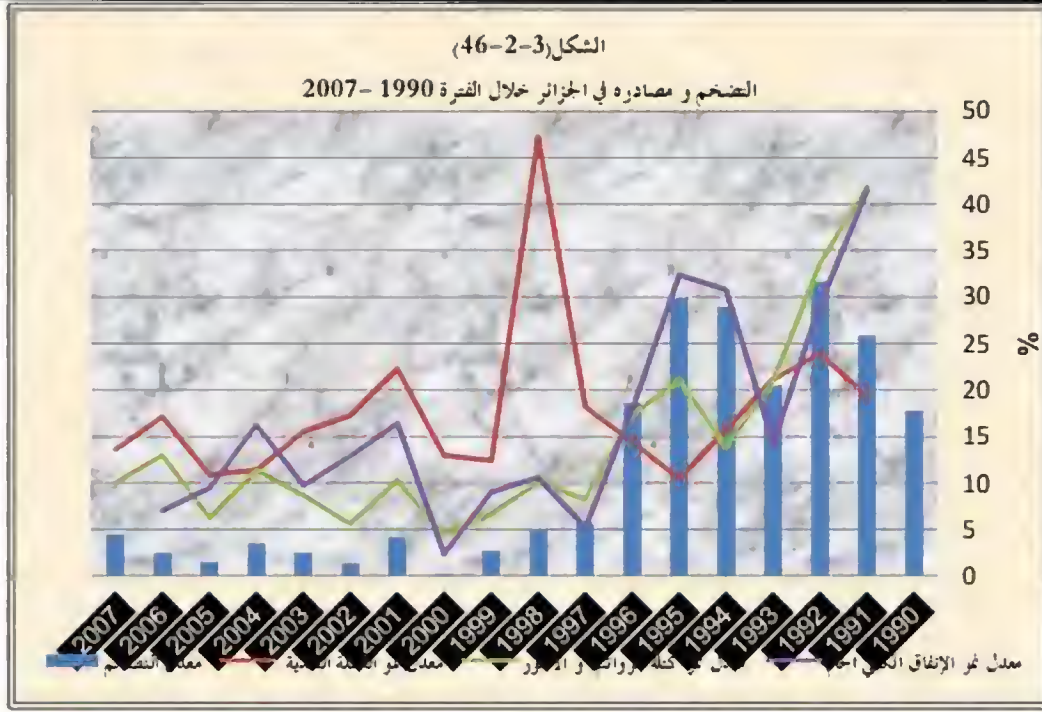
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التضخم و التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل تطورات معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2007، مع إبراز أهم مصادره بالإضافة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين معدل التضخم و معدل البطالة، و محاولة تطبيق نموذج منحني فيليبس على الاقتصاد الجزائري، كما تقوم الدراسة بتحليل تطورات التوازن الخارجي الذي يمكن استنتاجه من خلال دراسة أرصدة ميزان المدفوعات، و الجدول (3-2-17) يوضح أهم هذه المتغيرات.

1 - تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، و ذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، و مع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاية المتعارف عليها دولياً، و هو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية،⁽¹⁾ و بالرجوع إلى الشكل التالي يمكن تحليل معدل التضخم بتقسيمه إلى ثلاث فترات رئيسية حيث تميزت كل فترة بتطبيق برنامج مختلف عن الفترات الأخرى.

(1) - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، فرع القليس الاقتصادي 2002، ص 307



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2-17)

- المرحلة الأولى و الممتدة من سنة 1990-1994، حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار و التثبيت الاقتصادي، و شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدلات التضخم حيث انتقلت من 17,8% سنة 1990 إلى 31% سنة 1992 و إلى 29% سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 25% و السبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، و التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات و أسعار الفائدة، و بالتالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم؛

- المرحلة الثانية و هي مرحلة الإصلاح الهيكلي الممتدة من 1995 إلى غاية سنة 1998 حيث انخفض خلالها معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 0,3% سنة 2000 أي بمتوسط قدره 10,38%، حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة و هو ما يوضحه الشكل (3-1-50)، حيث نلاحظ من خلال هذا المنحنى أن ارتفاع معدل البطالة ابتداءً من سنة 1993 صاحبه انخفاض في معدل التضخم، و ذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم، و هو ما كان فعلاً خلال الفترة 1994-2000؛

- المرحلة الثالثة و هي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما و هو ما يوضحه الشكل (3-2-47)، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات التضخم؛

الفصل الثالث : الاستثمار الاقتصادي، السلسلة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

الجدول (3-2-1) تطور مؤشرات التضخم و مؤشرات الرأزن الخارجى فى الجزائر خلال الفترة 1990-2007

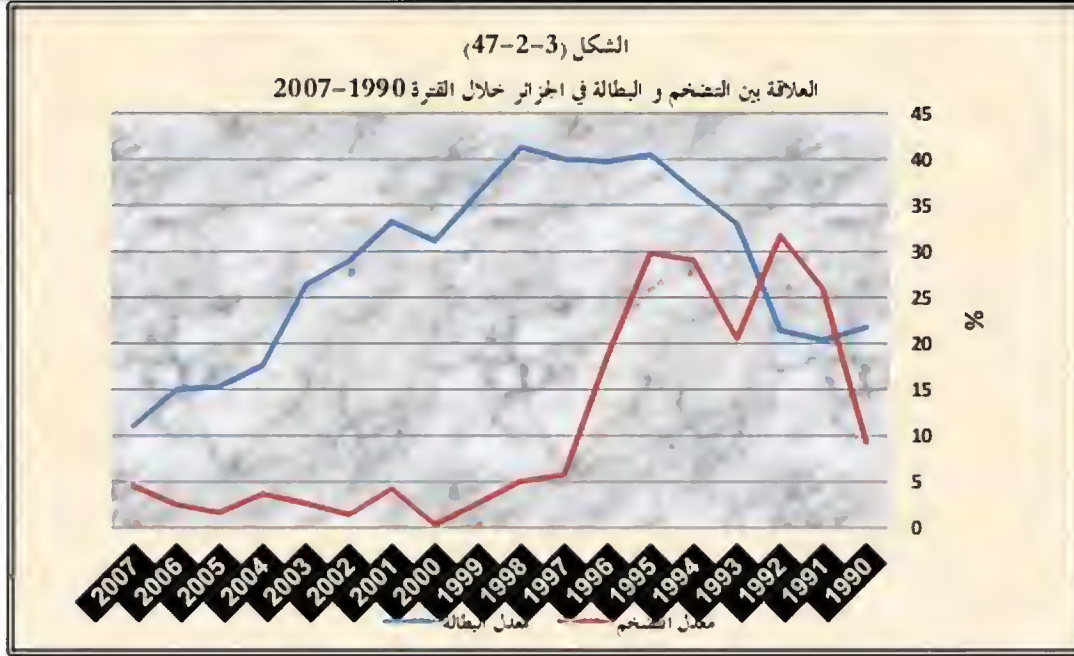
الصادرات من الخزانات (مليار دولار)	حساب رأس المال (مليار دولار)	رصيد ميزان المؤشرات (مليار دولار)	رصيد الحساب الخارجي (مليار دولار)	معدل التضخم	معدل نمو الإنفاق الكلي العام	الإنفاق الكلي العام (مليار دينار)	معدل نمو الرأزن والأجور	رأزن و أجور مليار دينار	معدل نمو السلسلة القيدية	السلسلة القيدية M2 مليار دينار جزائري	
10.01	1.40-	0.084	1.350	17.8	-	564.1	-	180.0	-	348.5	1990
11.27	1.87-	0.529	2.390	25.9	41.44	797.9	41.88	255.4	19.42	416.2	1991
10.98	1.23-	0.067	1.290	31.7	29.08	1,030.0	33.59	341.2	23.95	515.9	1992
9.88	1.03-	0.302	0.810	20.5	14.33	1,177.6	20.89	412.5	21.18	625.2	1993
8.60	2.50-	4.30-	1.839-	29.0	30.82	1,540.6	13.91	469.9	15.75	723.7	1994
9.72	3.90-	6.20-	2.237-	29.8	32.38	2,039.5	21.02	568.7	10.48	799.6	1995
12.6	0.496	1.12	1.248	18.7	17.85	2,403.6	17.32	667.2	14.43	915.0	1996
13.18	2.29-	1.16	3.450	5.7	5.25	2,529.9	8.21	722.0	18.19	1,081.5	1997
9.77	0.83-	1.74-	0.910-	5.0	10.61	2,798.4	10.04	794.5	47.22	1,592.5	1998
11.91	2.4-	2.38-	0.020	2.8	9.06	3,052.0	6.67	847.5	12.38	1,789.4	1999
21.06	1.36-	7.57	9.142	0.3	2.40	3,125.0	4.37	884.6	13.02	2,022.5	2000
18.53	0.87	6.19	7.060	4.2	16.38	3,636.9	10.24	975.2	22.29	2,473.5	2001
18.11	0.71-	3.65	4.359	1.4	12.90	4,106.3	5.56	1,029.5	17.30	2,901.5	2002
23.99	1.31-	7.44	8.808	2.6	9.80	4,508.7	8.64	1,118.7	15.60	3,354.4	2003
31.55	1.87-	9.25	11.116	3.6	16.30	5,243.5	11.28	1,244.9	11.43	3,738.0	2004
54.54	4.23-	16.95	21.183	1.6	9.50	5,741.2	6.21	1,322.3	10.93	4,146.9	2005
53.61	11.22-	17.93	29	2.5	7.02	6,144.6	12.96	1,493.8	17.14	4,857.8	2006
59.61	13.38-	20.8	30.60	4.5	19.43	7,339.0	11.96	1,672.6	13.64	5,520.6	2007

source:ONS rétrospective des compte économiques de 1963-2004, collections statistiques N°125

المصدر : الديوان الوطنى للإحصائيات، إحصائيات 2006

Algeria statistical appendix, IMF country report, 2007

لتقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي و القيدى للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2007. نسب مئوية من قبل الباحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2-15) بالنسبة لمعدل البطالة و الجدول (3-2-17) بالنسبة لمعدل التضخم

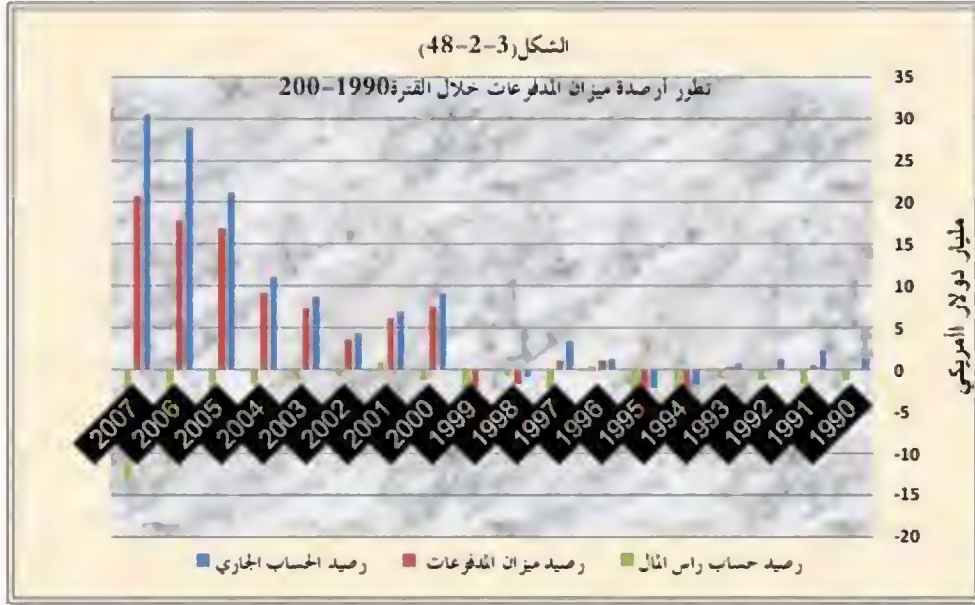
و يرى بعض المحللين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي: ⁽¹⁾ التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (و المتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب و الأجور)؛ زيادة الكتلة النقدية؛ و من خلال الشكل (3-2-46) نلاحظ الارتباط الوثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرناها و تطورات معدلات التضخم، حيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، حيث أدى انخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي الخام خلال الفترة 1991-1993 بمعدل وسطي قدره -65,41% إلى انخفاض معدل التضخم خلال نفس الفترة ب -20,84%، أما خلال الفترة 1993-1995 فقد أدى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الكلي الخام من 14,33% سنة 1993 إلى 32,38% سنة 1995 إلى ارتفاع معدل التضخم ب 45,36% خلال نفس الفترة، و يُعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام و يُشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع و الخدمات، حيث أن طلبهم المحدّد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، و هذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار،* و إذا رجعنا إلى نفس الشكل السابق نلاحظ أن اتجاه نمو كتلة الرواتب و الأجور يسمّر بنفس اتجاه نمو معدل التضخم خاصة خلال الفترة 2000 - 2007، حيث أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب و الأجور من 4,37% إلى 20,10% ما بين 2000 و 2001 أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم من 0,3% إلى 4,2% خلال نفس الفترة، كما أن مقارنة منحني معدل نمو كتلة الرواتب و الأجور مع منحنى معدل نمو الإنفاق الكلي الخام تؤكد أن الرواتب و الأجور تعد جزءاً هاماً من مكونات الدخل الوطني، و رافداً أساسياً من روافد الطلب الكلي، كما أن المصدر الثالث الذي يعتبر نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي، حيث ينجلي لنا من خلال تطور الكتلة النقدية أن اتجاه نمو الكتلة النقدية يرتبط بشكل كبير مع اتجاه نمو بقية المصادر .

(1)-Mourad benachnou, inflation , dévaluation, marginalisation, . dar ELCHARIFA, Alger, 1993, p5

* سنعود لتحليل هذه النقطة بالتفصيل عند دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على فجوة الطلب الكلي انظر الصفحة 186

2- تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة 1990-2007

لقد تطرقت الدراسة في الفصل الأول من هذه الرسالة إلى مفهوم التوازن الخارجي و الذي يُقصد به التوازن في ميزان المدفوعات وللحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة:

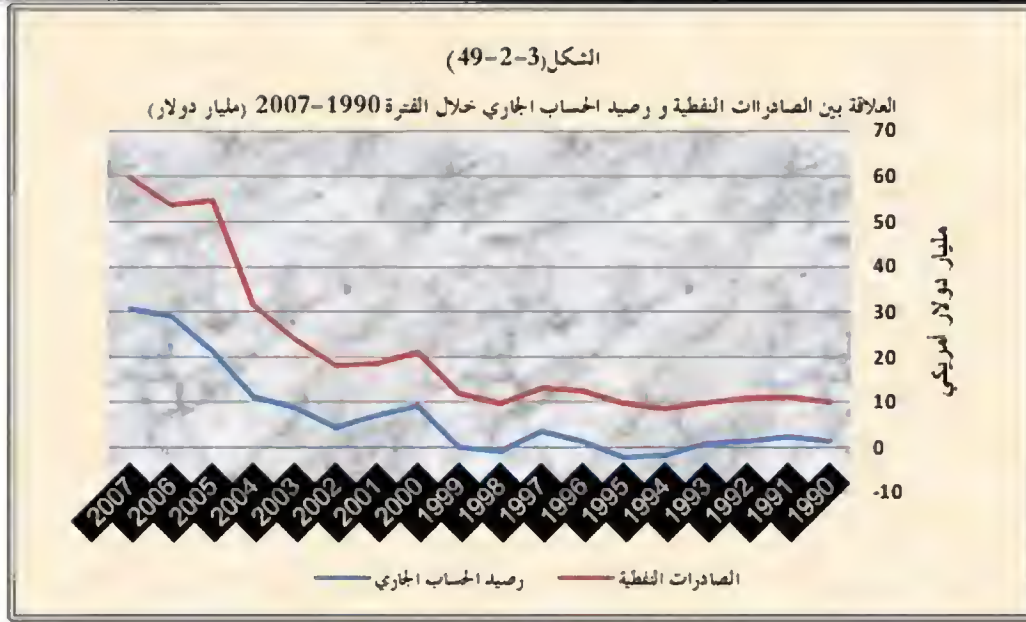


المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2-17)

يمكن تقسيم تحليل لتطور أرصدة ميزان المدفوعات إلى مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى و الممتدة من 1990-1999 حيث عرف ميزان المدفوعات عجزاً مزمناً في أغلب السنوات، و يرجع ذلك أساساً إلى العجز في حساب رأس المال، كما يوضحه الشكل السابق، و قد شهدت سنة 1995 أكبر نسبة عجز في ميزان المدفوعات و ذلك راجعاً إلى ارتفاع أقساط المديونية و شلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة ؛
- المرحلة الثانية و الممتدة من سنة 2000-2007 حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال، حيث وصل الفائض إلى 17,93 مليار دولار سنة 2006 و هذا راجع أساساً إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.⁽¹⁾ و يوضح الشكل التالي أن تطور الصادرات من المحروقات ينعكس بصورة واضحة على التطور الحاصل في الحساب الجاري.

(1)- أمين صيد، سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات- الاقتصاد الجزائري نموذجا-، رسالة ماجستير في الاقتصاد من جامعة دمشق، 2006، ص 145



المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-2-17)

و بهذا نكون قد أعطينا نظرة تحليلية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الأربعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 حيث يبين الجدول و الشكل التاليين وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، حيث نلاحظ أن مساحة المربع قد ازدادت خلال الفترة 2000-2007،* و هذا راجع إلى تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن النتيجة المهمة التي نخلص إليها هي أن الجزائر خلال الفترة 1990-1998 أعطت الأولوية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة، و هذا سببه مشروعية صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى استرداد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات، أما المرحلة الثانية فقد أولت السلطات أهمية كبيرة لمكافحة البطالة، و ذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، من خلال برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة، و هذا يدفعنا إلى الإقرار بالطرح النظري لمنحنى فيليبس المتضمن العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث أن الدراسة التحليلية التي قامت بها الدراسة تبين اتجاه السلطات الجزائرية للتخلي عن سياسات إدارة الطلب الكلي المضافة إلى تخفيض معدلات التضخم خلال فترة انتعاش السوق البترولي و السعي إلى تخفيض معدلات البطالة، ويتم الرجوع إلى سياسات إدارة الطلب الكلي خلال فترات كساد سوق النفط من أجل التحكم في معدلات التضخم على الرغم من الآثار السلبية على البطالة.

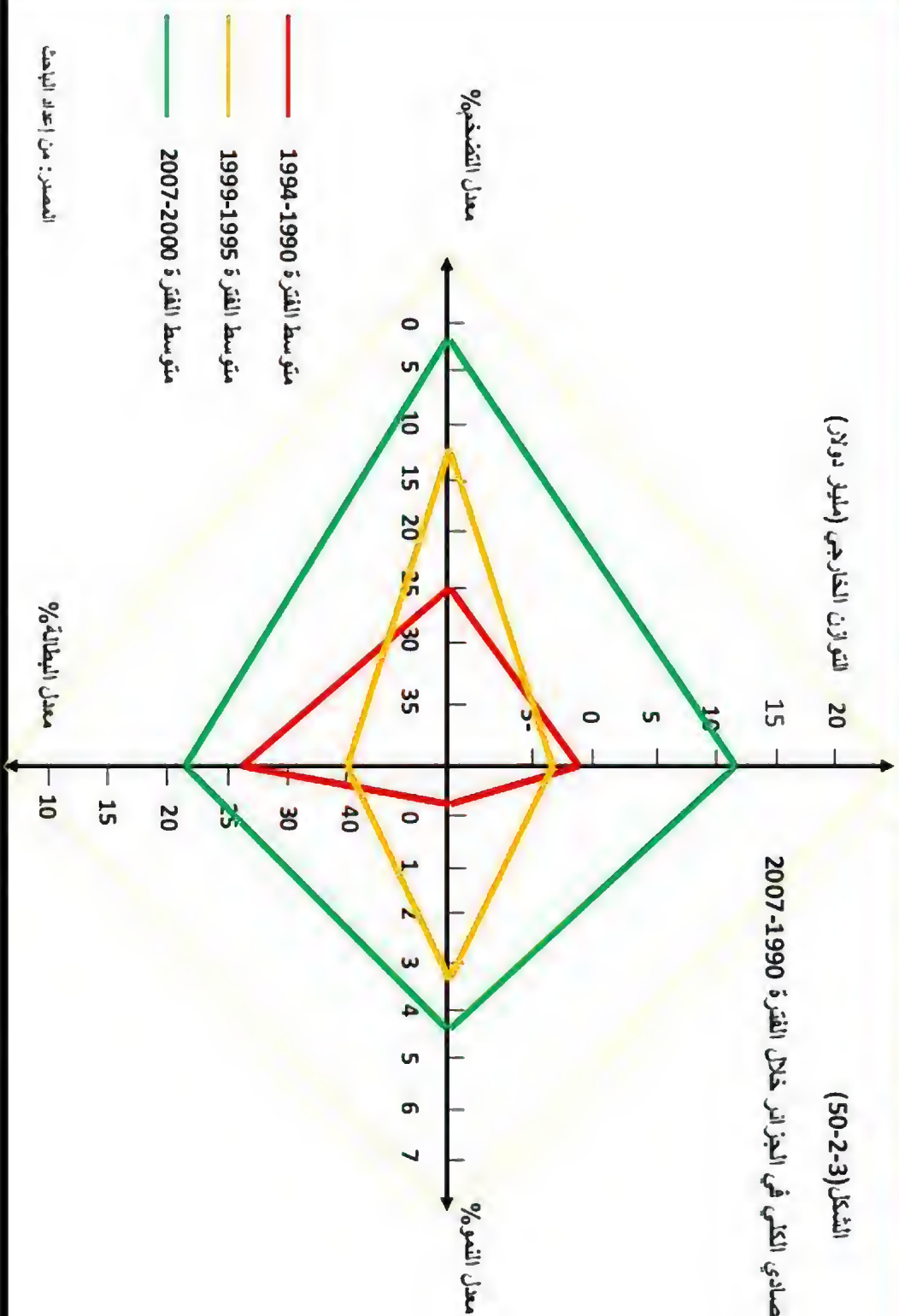
الفصل الثالث : الاستقرار الاقتصادي السكاني والسبيل الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	-	1,2-	1,6	2,1-	0,9-	3,8	3,8	3,8	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	3,6	4,8
معدل البطالة	21,7	20,3	21,4	33	36,6	40,5	39,7	40	41,3	36,4	31,1	33,2	28,9	26,3	17,6	15,3	15	11
معدل التضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5,0	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5
رصيد ميزان المدفوعات	0,084	0,529	0,067	0,302	4,30-	6,20-	1,12	1,16	1,74-	2,38-	7,57	6,19	3,65	7,44	9,25	16,95	17,93	20,8

التوازن الخارجي (مليار دولار)

المشكل (3-2-50)

تطور وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007



المبحث الثالث

تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

تتناول الدراسة في المبحث الثالث الإنفاق الحكومي من الجانب المالي، حيث سيتم إعطاء نظرة عن التسيير المعتمد في الجزائر بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2007 و في مرحلة ثانية تقوم الدراسة بتحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطورات الأسعار الثابتة، كما سيتم ربطه بالنتائج المحلي و الناتج القومي، و سيتم أيضا استعمال مؤشر المرونة الداخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي، و في مرحلة ثالثة تقوم الدراسة بتحليل مدى انطباق النظريات المفهومة لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري و المتمثلة أساساً في قانون فاجنر و نموذج التسمية لروستو- موسجريف.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

ترتبط عمليات تبويب الإنفاق الحكومي بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التسيير تعقيداً، ولقد تطورت عملية التسيير بتطور دور الدولة الاقتصادي، حيث ارتبط التسيير الإداري بدور الدولة التسييري، و مع تطور الدور الاقتصادي للدولة ظهر هناك التسيير الاقتصادي، و تماشياً مع طبيعة الموضوع ستركز الدراسة على التسيير الاقتصادي للإنفاق الحكومي.

1- التسيير الاقتصادي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

يكتسي التسيير الاقتصادي للإنفاق الحكومي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير لهذا الإنفاق على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و يُقسم في الاقتصاد الجزائري على الشكل التالي:

1-1- الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) و الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

تُعرف نفقات التسيير بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بإدارة نشاطاتها و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب تتمثل في :

- أعباء الدين العام و النفقات المحسومة من الإيرادات ؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.¹

وتوجد نفقات التجهيز إلى جانب نفقات التسيير التي تؤدي إلى تنمية الثروة العمومية و تحسين تجهيز الجماعات المحلية و تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و التي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشرة و يُضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية،⁽²⁾ وبالتالي فإننا نستنتج أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة غير أن

¹ انظر : القانون 84-17 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقوانين المالية
(²) - لعمارة جمل، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 37

بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، أما نفقات التجهيز فهي عموماً نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي و إما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي.

1-2- نفقات المصالح و النفقات التحويلية

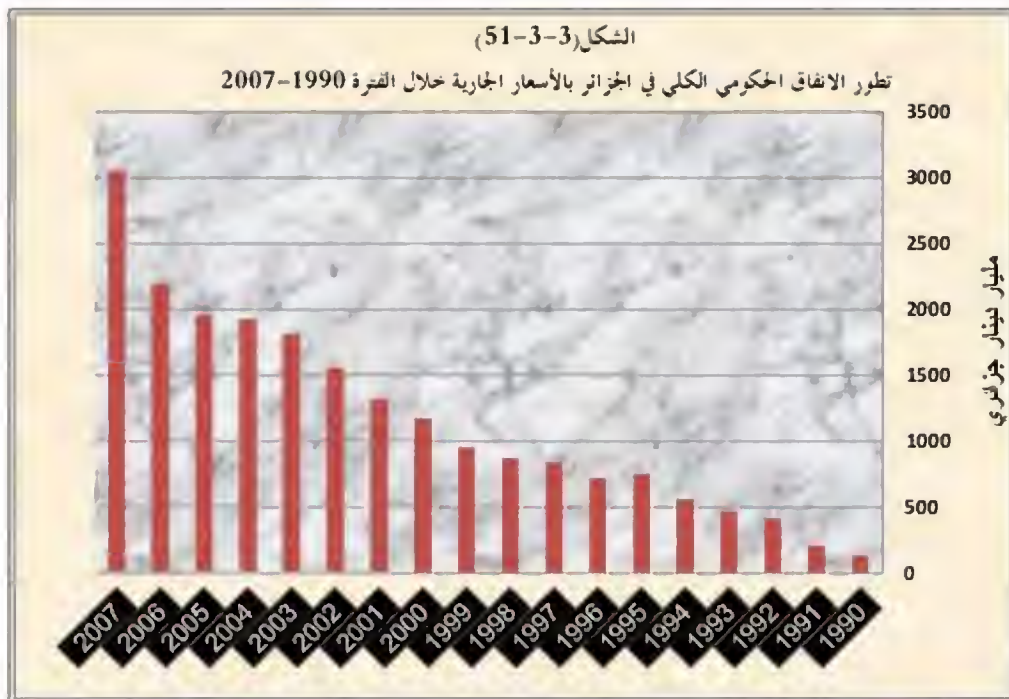
يقوم هذه التقسيم على أسس معيار المقابل المباشر للإنفاق الحكومي، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع و الخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما النفقات التحويلية فهي تؤدي بدون مقابل مباشر و تمثل نوعاً من العدالة في توزيع الدخل القومي، وقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، حيث أصبح مقبولاً أن يُجرى الإنفاق الحكومي بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية، كالمُنح للأشخاص المسنين و المنح العائلية و تعويضات الضمان الاجتماعي.⁽¹⁾

2- تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2007

أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لثمنه في مختلف دول العالم ، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما ستقوم الدراسة باستنتاجه من خلال تحليل لمعطيات الجدول (3-3-18)

1-2- تحليل تطورات الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2007

يمثل الشكل التالي تطورات الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-18)

الفصل الثالث : الاستثمار الاقتصادي السكلي والسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري
الجدول (3-18) تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي %	معدل غير الإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري مليار دينار جزائري	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي %	معدل غير الإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري مليار دينار جزائري	معدل غير الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الحكومي الكلي مليار دينار جزائري	
34.95	-	47.7	65,05	-	88.8	-	136.5	1990
27.49	22.22	58.3	72,51	73.19	153.8	55.38	212.1	1991
34.28	146	144.0	65,72	79.51	276.1	98.06	420.1	1992
38.86	28.61	185.2	61,14	5.54	291.4	13.44	476.6	1993
41.66	27.37	235.9	58,34	13.38	330.4	18.82	566.3	1994
37.64	21.19	285.9	62,36	143.3	473.7	34.13	759.6	1995
24.02	39.13-	174.0	75,98	16.23	550.6	4.60-	724.6	1996
23.86	15.86	201.6	76,14	16.87	643.5	16.62	845.1	1997
24.20	5.05	211.8	75,80	3.15	663.8	3.62	875.7	1998
19.45	11.75-	186.9	80,55	16.70	774.7	9.82	961.7	1999
27.33	72.23	321.9	72,67	10.52	856.2	22.50	1,178.1	2000
27.06	11.02	357.4	72,94	12.54	963.6	12.13	1,321.0	2001
29.21	26.72	452.9	70,79	13.91	1,097.7	17.38	1,550.6	2002
33.80	35.12	612.0	66,20	9.23	1,199.1	16.80	1,811.1	2003
31.03	2.67-	595.6	68,97	10.44	1,324.4	6.01	1,920.0	2004
36.80	20.46	717.5	63,20	6.93-	1,232.5	1.56	1,950.0	2005
46.39	41.54	1,015.6	53,61	4.74-	1,174.0	12.28	2,189.6	2006
48.41	45.46	1,477.3	51,59	34.14	1,574.9	39.40	3,052.2	2007

SOURCE: ALGERIA statistical appendix, IMF COUNTRY REPORT, No 08-102, march 2008

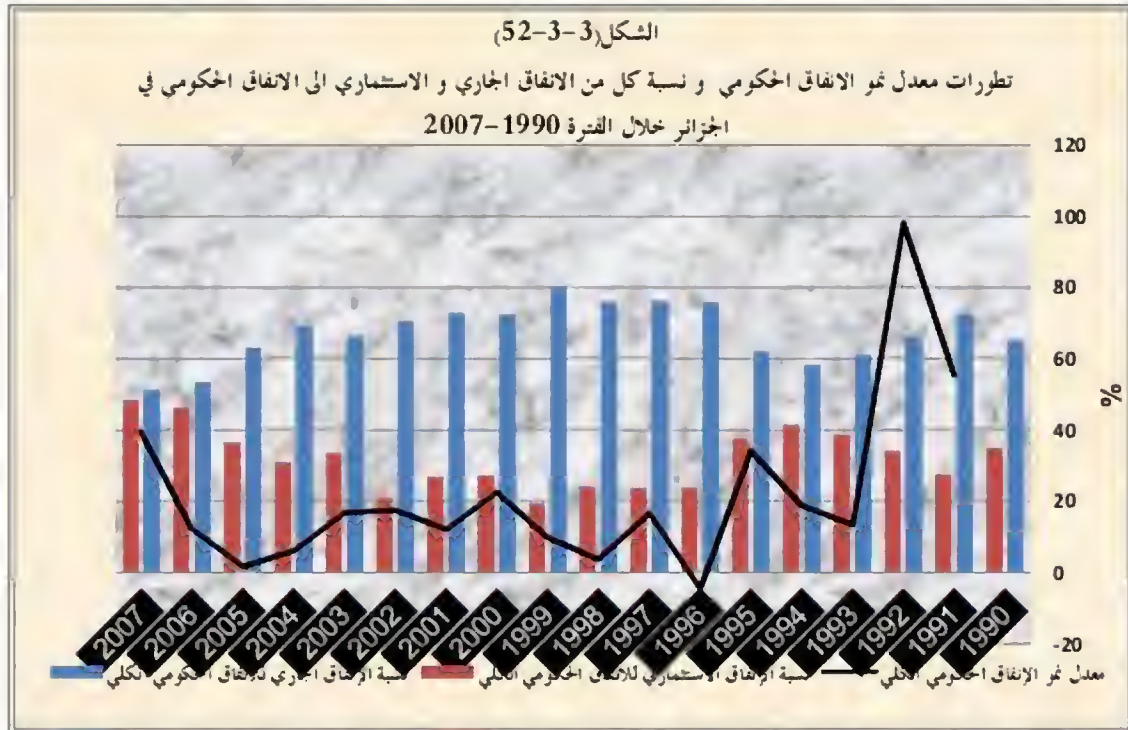
المصدر: الديوان الوطني الإحصائيات ، نسب ومعدلات محسوبة من قبل الباحث

نلاحظ من خلال ما سبق المنحى التصاعدي للإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية ، حيث انتقل من 212,1 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 961,7 مليار دينار سنة 1999 ، و يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى و هي مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 حيث أن تزايد الإنفاق الحكومي لم يكن بشكل كبير حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة، و بلغ أقصى حداً له سنة 1995، حيث سجل ما يساوي 759,6 مليار دينار، و يرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب و الأجور و إلى تسديد المديونية العمومية؛
- المرحلة الثانية (1995-1999) و هي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي و رفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، و هذا يُفسر المنحى المنخفض لتزايد الإنفاق الحكومي في الشكل السابق، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة 25% فقط و هي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة ؛
- المرحلة الثالثة (2000-2007) و هي مرحلة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الذي انتقل من 961,7 مليار دينار سنة 1999 إلى 1920 مليار دينار سنة 2004 و إلى 3052,2 مليار دينار سنة 2007، أي بمعدل زيادة وسطية قدرها 159% و ما يُفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط و قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. * بقي الآن أن نحلل تطور مكونات هذا الإنفاق و المتمثلة في الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري.

2-2- تحليل تطورات الإنفاق الجاري و الاستثماري بالأسعار الجارية

يمثل الشكل التالي تطورات حصة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-18)

نلاحظ من خلال تحليل الشكل السابق أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، حيث انتقلت من 58% سنة 1994 إلى 76% سنة 1997 و إلى 80% سنة 1999 و في المقابل فقد انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري حيث انتقلت من 41% سنة 1994 إلى 23% سنة 1997 و إلى 19% سنة 1999، و هذا راجع أساساً إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطة تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر، و ابتداءً من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق الحكومي تغيراً ملحوظاً لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت حصته من 19% سنة 1999 إلى 29% سنة 2001 و إلى 48% سنة 2007، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2000-2007 ما يقارب 300%، و في المقابل نلاحظ انخفاض حصة الإنفاق الجاري حيث انتقلت من 80% سنة 1999 إلى 51% سنة 2007، و هذا مع ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي كما أن الشيء الملاحظ هو أن الإنفاق الجاري يتم استهلاكه كلياً على عكس الإنفاق الاستثماري، و يعود ذلك إلى محدودية الطاقة الاستيعابية.⁽¹⁾ كما أن الشيء الملاحظ من خلال الشكل السابق هو الجمود النسبي للإنفاق الجاري و ذلك يعود إلى صعوبة تقليصه على عكس الإنفاق الاستثماري الذي عرف تزايداً خلال الفترة 1990-1995 حيث انتقلت حصته من 27% سنة 1990 إلى 41% سنة 1994، و بعد فترة الإصلاحات الهيكلية التي عرفت انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري عاد إلى الارتفاع بمعدل أكثر من الإنفاق الجاري و ذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية و المشاريع الأخرى التي تمت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

3- هيكل الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري في الاقتصاد الجزائري

يمثل الجدول (3-3-19) تطور هيكل الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007

3-1- هيكل الإنفاق الحكومي الجاري في

يمثل الشكل التالي هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1993-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-19)

الفصل الثالث : الاستثمار الاقتصادي السكاني والسلسلة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري
 ابدولرراق-3-19) يمكن الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1993-2007

الإنفاق الحكومي (مليون دينار جزائري)										الإنفاق الحكومي التجاري (مليار دينار جزائري)						
التبعية الممرانية	البنية التحتية الإدارية	البنية التحتية الاجتماعية	التربية و التعليم	البناء	البنية التحتية الاقتصادية	السياسة	الصناعة والطاقة	الري و الموارد المائية	الزراعة و الصيد البحري	مدفوعات فوائد الدين العام	خدمات الإدارة	التحويلات	معدات و أدوات	منح للمجاهدين	الرواتب و الأجور	
19,19	5,90	4,27	14,74	4,14	17,28	1	5,48	12,01	2,21	27	39,9	113,7	16,7	10	121,5	1993
18,25	8,70	6,35	15,55	7,10	15,00	-	5,10	12,70	2,75	41,1	42,3	120,9	18,2	12,8	151,7	1994
19,23	10,27	7,60	19,36	4,74	17,82	0	6,25	14,07	2,05	62,2	55,4	149,7	29,4	15,6	187,5	1995
20,90	12,6	8,68	24,17	8,36	22,15	8	5,75	17,57	4,10	89	69	185,3	34,7	18,9	222,8	1996
21,25	14,50	7,93	28,51	9,56	26,76	0	6,86	22,61	6,66	109,4	74	220,4	43,5	25	245,2	1997
20,70	23,20	8,85	33,50	52,60	23,62	11	8,62	29,80	7,46	110,8	75,2	199,1	47,5	37,9	268,6	1998
23,05	22,90	9,18	35,17	60,70	30,06	13	8,55	31,60	6,56	126,4	81,9	248,7	53,6	59,9	286,1	1999
29,84	26,87	11,89	39,11	65,31	34,95	5	5,96	33,81	8,53	162,3	92	292	54,6	57,7	289,6	2000
36,05	31,12	17,49	53,76	78,24	53,90	126	6,44	38,12	20,33	147,5	114,6	276,8	46,3	54,4	315,4	2001
41,11	28,43	27,40	55,95	88,40	65,72	54	7,60	75,37	27,06	137,2	137,6	334,3	68,5	73,8	339,9	2002
43,09	30,50	31,51	60,03	74,93	71,76	13	5,90	67,26	15,77	114	161,4	395,5	58,8	63,2	324,5	2003
27,87	21,30	30,81	61,88	65,99	79,86	2	225	89,05	8,47	15,2	176,5	457,1	71,7	69,2	386,9	2004
34	32,01	32	78	56	181,4	40	250	113	12	73,2	187,5	410,1	76	79,8	416,6	2005
39,3	37,30	30,50	78,40	87,50	210,6	4	125	132,85	11,09	68,6	215,6	517,7	95,7	92,5	447,8	2006
									-	74,3	243,4	664,8	62,8	105,2	522,1	2007

source: Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102March 2008, 22

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No01/163 September 2001, p 20

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No07/95 march 2007, p 22

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No08/87 September 1998, p 53

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الجاري ينقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث يأتي في المرتبة الأولى الرواتب والأجور و التحويلات الجارية* بحصة تقارب 33% لكل منهما، يليهما في ذلك خدمات الإدارة العامة ب 13% ثم مدفوعات فوائد الدين العام ب 10%، المعدات و الأدوات ب 6% و منح المجاهدين ب 5%، و يتضح جلياً من خلال هذا الشكل الأهمية النسبية لكل من الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية في الإنفاق الحكومي الجاري، و هذا يعني نظرياً أن زيادة الإنفاق الجاري من خلال زيادة الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية و زيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، حيث ستقوم الدراسة باختبار هذه الفرضية على الاقتصاد الجزائري في الفصل الرابع من هذه الرسالة.**

3-2- هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري

يمثل الشكل التالي هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-19)

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، حيث أنه خلال الفترة 1993-2006 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية 16% من إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري، يليها قطاع البناء و الري و الموارد المائية ب 14%، ثم قطاع الصناعة و الطاقة بحصة قدرها 13%، كما أن قطاع التربية و التعليم كانت له حصة كبيرة نسبياً حيث بلغت 13% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، أما بقية القطاعات كالزراعة و السياحة و التهنية العمرانية فقد كانت حصصها ضعيفة خلال هذه الفترة بالمقارنة مع بقية القطاعات، و لقد جاء هذا التقسيم تماشياً مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة، و تلبيةً لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان و البنية التحتية و تحديث المرافق العامة و ترقية مستوى التعليم، و ذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية، و هذا ما يؤكد دور الإنفاق الحكومي على الاستثمارات الثابتة في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و بالنسبة فإن النتيجة التي تلخص إليها هي أن الإنفاق الحكومي عرف ترايداً بالقيم المطلقة و بالأسعار الجارية، لكن هذا الترايد عرف تذبذباً بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق الحكومي خاصة

* تتكون التحويلات الجارية من تحويلات لدعم النشاط التعليمي و الثقافي، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المنتجات الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، صندوق دعم تشغيل الشباب

** انظر الفصل الرابع صفحة 158

الاستثماري منه، و انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي و الذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري، وانطلاقاً مما أشارت إليه الدراسة في الفصل الأول من هذه الرسالة فإنه لا يمكن الحكم على ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي من خلال القيم المطلقة و بالأسعار الجارية ، لذلك فإن الدراسة ستقوم بتحليل تزايد الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى ربط هذا التزايد بمؤشرين مهمين في الاقتصاد و هما الناتج المحلي و الناتج القومي .

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

إن تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عاماً بعد عام، حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن هذا التزايد هو عبارة عن قانون في المدى الطويل،⁽¹⁾ لذلك و لمعرفة التزايد الحقيقي للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، تقوم الدراسة بتحليل هذا التزايد بالأسعار الثابتة، و من أجل وصل هذا التزايد بالتطور الاقتصادي فسيتم ربطه بتطور الناتج المحلي و الناتج القومي، بالإضافة إلى استعمال مؤشر المرونة الدخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي في التحليل.

1- تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة

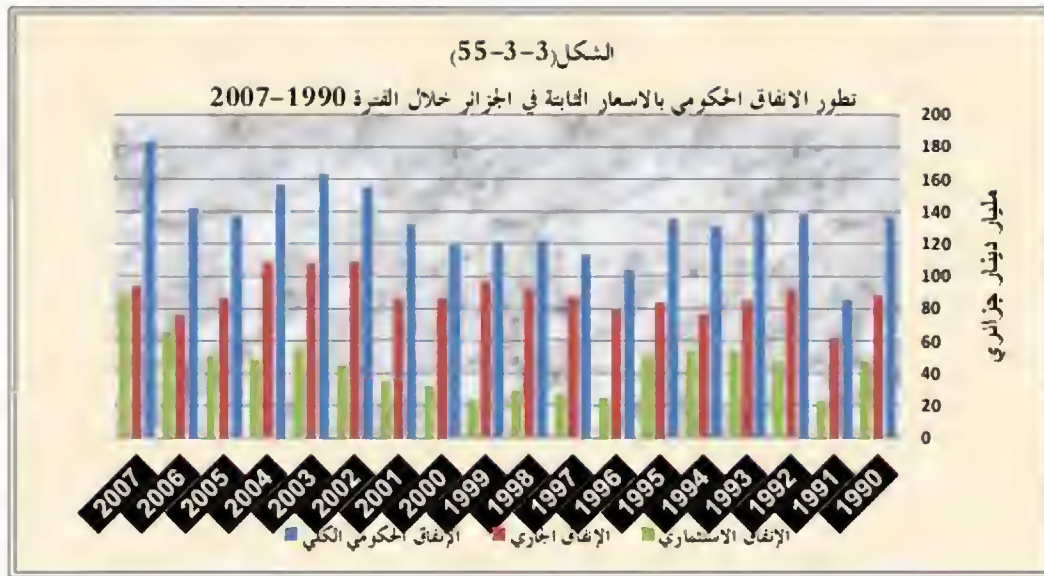
لقد أظهر الشكل (3-3-51) أن الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية قد تزايد، حيث انتقل من 136,5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961,7 مليار دينار سنة 1999، حيث تضاعف بستة مرات، و من أجل الوصول إلى حقيقة هذا التزايد لا بد من دراسة الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة على اعتبار أن سنة الأساس هي 1990، حيث نلاحظ أن هناك تذبذباً خلال الفترة 1990-2000 حيث انتقل من 138 مليار دينار سنة 1992 إلى 104 مليار سنة 1996 ثم عاد إلى الارتفاع ليصل سنة 1999 إلى 120 مليار دينار وابتداءً من سنة 2001 عرف الإنفاق الحكومي تزايداً ملحوظاً حيث انتقل من 132,86 مليار دينار سنة 2001 ليصل إلى 183,57 مليار دينار سنة 2007، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري فقد عرف انخفاضاً طفيفاً خلال فترة الإصلاحات الهيكلية، حيث تراوح خلال الفترة 1993-1999 ما بين 84,99 مليار دينار و 97,20 مليار دينار، و هذا دليل على صعوبة تقليص الإنفاق الحكومي الجاري على عكس الإنفاق الاستثماري الذي انخفض خلال نفس الفترة من 53,98 مليار دينار إلى 23,45 مليار دينار، و انطلاقاً من سنة 1999 عرف كل من الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري تزايداً ملحوظاً، لكن الشيء الملاحظ أن تزايد الإنفاق الاستثماري كان بمعدلات أكبر من الإنفاق الجاري، و هذا ما يبينه الجدول التالي، حيث بلغ معدل النمو الوسطي لهذا الأخير خلال الفترة 2001-2007 ما نسبته 2,53 % بينما بلغ معدل النمو الوسطي للإنفاق الاستثماري خلال نفس الفترة 16,49 %، و هذا دليل على استعادة الدولة لدورها الاقتصادي بعدما تخلت عنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية، و بالتالي فإن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 باستثناء فترة الإصلاحات المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، لأن مشروطة هذا الأخير ألزمت الدولة بالتقليص من إنفاقها الأمر الذي ساهم في تشكيل المنحى التنازلي للإنفاق الحكومي بأنواعه خلال الفترة 1995-1999 و هذا ما يوضحه الجدول و الشكل التاليين:

(1) - سامي عبد الرحيم الزويّد، الإنفاق العام و أثره على الاقتصاد الأردني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1989، ص 60

الجدول (3-3-20) تطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990-2007 (100=1990)

المكش [*] سنة أساس 1990	الإنفاق الحكومي مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الاستثماري	
100	136,5	-	88,8	-	47,7	-	1990
247,23	85,79	37,15-	62,20	29,95-	23,58	50,56-	1991
303,33	138,49	61,42	91,02	46,33	47,47	101,31	1992
343,05	138,75	0,18	84,94	6,67-	53,98	13,17	1993
432,76	130,85	5,69-	76,34	10,12-	54,51	0,98	1994
561,62	135,25	3,36	84,34	10,47	50,90	6,62-	1995
693,65	104,46	22,76-	79,37	5,89-	25,08	50,72-	1996
742,17	113,86	8,99	86,70	9,23	27,16	8,39	1997
718,94	121,80	6,97	92,33	6,49	29,46	8,46	1998
796,99	120,66	0,93-	97,20	5,27	23,45	20,04-	1999
987,66	119,28	1,14-	86,68	10,82-	32,59	38,97	2000
994,27	132,86	11,38	86,11	0,65-	35,94	10,17	2001
998,72	155,25	16,85	109,91	27,63	45,34	26,15	2002
1105,60	163,81	5,51	108,45	1,32-	55,35	22,07	2003
1221,59	157,24	4,01-	108,41	0,03-	48,78	11,86-	2004
1422,30	137,10	12,80-	86,65	20,07-	50,44	3,40	2005
1536,25	142,52	3,95	76,41	11,81-	66,10	31,04	2006
1662,65	183,57	28,80	94,72	23,96	88,88	34,46	2007

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-19)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-20)

إلا أن تحليل الإنفاق الحكومي بالقيم المطلقة لا يكفي لبيان الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي، لذلك لا بد أن ننسب الإنفاق الحكومي لمؤشرات التطور الاقتصادي للدولة، ولعل أهم هذه المؤشرات: الناتج المحلي و الناتج القومي.

$$\text{déflateur} = \frac{PIB \text{ nominal}}{PIB \text{ reele}} \times 100$$

* تم احتساب المكش déflateur من طرف الباحث على أسس العلاقة

2- الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي و الناتج القومي

يمثل الجدول التالي نسبة الإنفاق الحكومي بكل أنواعه إلى الناتج المحلي و الناتج القومي، حيث شكل ما نسبته 24,62% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 ليرتفع سنة 1994 إلى 38,07%، و مع بداية فترة الإصلاحات سنة 1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي تمثل في صورة انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي الكلي إلى الناتج المحلي حيث انتقلت هذه النسبة من 38% سنة 1994 إلى 29% سنة 1999، و هذا راجع دائماً إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على أساس تخفيض الإنفاق الحكومي، و انطلاقاً من سنة 1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي بالمقارنة مع كل من الناتج المحلي و الناتج القومي ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصلت سنة 2003 إلى 34%، و على الرغم من الانخفاض في الإنفاق الحكومي الذي شهدته سنوات 2004 و 2005 إلا أن الاتجاه العام لها كان التزايد كما يوضحه الشكل (3-3-55) حيث أن هذا التزايد ليس مستمراً بل يتم بصورة متقطعة، و هذا ما يثبت فرضية بيكوك- وايزمان^{*} التي توضح أن الإنفاق الحكومي يتزايد بصورة متقطعة و على فترات غير مستمرة، و أعتبر هذا مأخذاً على قانون فاجنر.

الجدول (3-3-21) أهمية الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

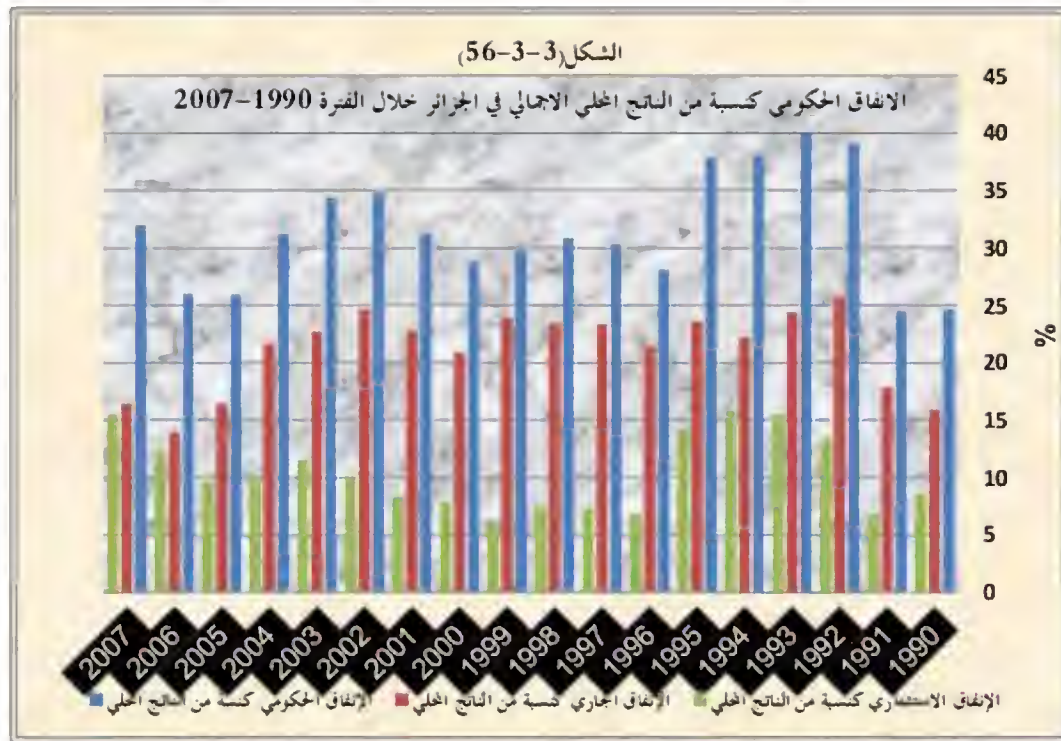
الأهمية نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي %			الأهمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %			
الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الحكومي	
8,9	16,57	25,47	8,60	16,01	24,62	1990
7,1	18,72	25,82	6,76	17,84	24,60	1991
14,01	26,86	40,87	13,39	25,69	39,08	1992
16,11	25,35	41,46	15,56	24,49	40,06	1993
16,5	23,10	39,60	15,85	22,21	38,07	1994
15,02	24,88	39,90	14,25	23,62	37,88	1995
7,1	22,46	29,56	6,77	21,42	28,19	1996
7,59	24,22	31,81	7,25	23,14	30,39	1997
7,8	24,44	32,24	7,48	23,45	30,93	1998
6,05	25,06	31,11	5,77	23,92	29,69	1999
8,15	21,68	29,83	7,85	20,88	28,74	2000
8,64	23,31	31,95	8,43	22,75	31,18	2001
10,37	25,13	35,50	10,16	24,63	34,80	2002
12,06	23,61	35,67	11,62	22,78	34,40	2003
10,23	22,45	32,68	9,72	21,61	31,33	2004
10,02	17,20	27,22	9,56	16,43	26,00	2005
12,59	14,56	27,15	12,10	13,99	26,09	2006
15,94	17,00	32,95	15,52	16,55	32,08	2007

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول السابق إنه خلال الفترة 1990-1995، نلاحظ أن الأهمية النسبية لكل من الإنفاق الجاري و الاستثماري ارتبطت بصفة كبيرة مع الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي الكلي، حيث بلغت حصة الإنفاق الجاري الوسطية من الناتج المحلي خلال

* انظر الفصل الأول ص 6

الفترة 1995-1990 نسبة 21,64 %، أما الإنفاق الاستثماري فساهم ب 12,40 %، و خلال الفترة 1995-1999، نلاحظ انخفاض في نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي و القومي، حيث سجلت نسبة وسطية قدرها 5,85 % أما الإنفاق الجاري فقد عرف جوداً نسبياً خلال هذه الفترة مثلما يوضحه الشكل التالي، حيث سجلنا نسبة وسطية قدرها 22,56 % خلال الفترة 1996-2000 و هي نسبة تقارب النسبة التي تحصلنا عليها في الفترة السابقة، أما خلال الفترة 1999-2007 فقد عرف الإنفاق الاستثماري نمواً ملحوظاً و متسارعاً بالمقارنة مع الإنفاق الجاري حيث بلغت أهميته الوسطية خلال هذه الفترة 11,16 % بمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة 2002-2007 مقدّر ب 52,75 % أما الإنفاق الجاري فقد عرف معدل نمو سنوي مركب خلال نفس الفترة مقدّر ب 30,80 % و هو ما يؤكد زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع الإنفاق الجاري، و من خلال تحليلنا السابق نستنتج أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي موجودة في الاقتصاد الجزائري، حيث أنها بلغت 40,06 % كأقصى حد لها سنة 1993.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-21)

3- مؤشر المرونة الدخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي

استخدم موسجراف مؤشر المرونة الدخلية** للإنفاق الحكومي و الميل الحدي له نسبة إلى الناتج المحلي في تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، حيث يُفسّر مقياس المرونة الدخلية للإنفاق الحكومي على أنه إذا كان أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي، أما مؤشر الميل الحدي*** للإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي فيقيس الزيادة في الإنفاق الحكومي نسبة إلى الزيادة في الناتج المحلي، و يُظهر معامل المرونة الدخلية للإنفاق الحكومي مدى استجابة هذا الإنفاق للتغيرات

* سنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند دراسة أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار انظر الصفحة 186

** تم احتسابها وفق العلاقة التثنية: المرونة الدخلية = التغير النسبي في الإنفاق الحكومي / التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي $E = \frac{\Delta G/G}{\Delta Y/Y}$

*** تم احتسابه وفق العلاقة التالية: $M = \Delta G/\Delta Y$

في الناتج المحلي، و ما إذا كان هذا الإنفاق يرتبط بصورة منتظمة بالتغيرات في الناتج المحلي، فهو بذلك يقيس العلاقة بين متغيرين هما التغير النسبي في الإنفاق الحكومي و التغير النسبي في الناتج المحلي. أما مؤشر الميل الحدي للإنفاق الحكومي فيبين ذلك الجزء من الزيادة في الناتج المحلي التي تذهب كإنفاق حكومي، حيث أنه كلما ارتفع الميل الحدي دل ذلك على زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي، و الجدول التالي يقيس المرونة الدخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي للجزائر نسبةً إلى الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2007

الجدول (3-3-22) المرونة الدخلية للإنفاق الحكومي و الميل الحدي له نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

	المرونة الدخلية للإنفاق الحكومي نسبةً إلى الناتج			الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبةً إلى الناتج		
	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري
1994-1990	1,86	1,61	2,34	0,46	0,25	0,21
1999-1995	0,42	1,03	0,56-	0,16	0,24	0,08-
2004-2000	1,26	1,11	1,73	0,36	0,23	0,13
2007-2005	2,15	1,06	4,03	0,54	0,16	0,38

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل المرونة خلال الفترة 1994-1990 بلغ 1,86، و هذا يعني أنه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% فإن الإنفاق الحكومي يزيد ب 1,86%، ثم انخفض هذا المعامل خلال الفترة 1999-1995 ليصل إلى 0,42 وهذا يدل على حساسية منخفضة للإنفاق الحكومي تجاه التغير النسبي في الناتج المحلي خلال هذه الفترة، ثم ارتفعت هذه المرونة لتصل أقصى حد لها خلال الفترة 2007-2005 حيث بلغت 2,15 و هذا دليل على حساسية كبيرة للإنفاق الحكومي تجاه التغير في الناتج المحلي خلال هذه الفترة، أما الإنفاق الجاري فقد عرف جموداً نسبياً، حيث تراوحت المرونة ما بين 1,06 - 1,61 و هذا دليل على صعوبة التقليل من الإنفاق الجاري رغم السياسة المالية القسارمة المطبقة خلال الفترة 1999-1995، و بخصوص الإنفاق الاستثماري فبعد أن عرف مرونة سالبة خلال الفترة 1999-1995، و ذلك كنتيجة لمشروطة صندوق النقد الدولي القاضية بتقليل الإنفاق الحكومي بصفة عامة والإنفاق الاستثماري بصفة خاصة، هذا الأخير أظهر استجابة عالية للتغيرات في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2007، حيث بلغت المرونة 4,03 و هذا دليل على استرجاع الدولة لدورها الاقتصادي خلال هذه الفترة، و هذا راجع أساساً لبرنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين⁽¹⁾ أما فيما يتعلق بالميل الحدي للإنفاق الحكومي فنلاحظ من خلال الجدول أنه بلغ 0,46 خلال الفترة 1994-1990، و هذا يعني أنه إذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار واحد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ب 0,46 دينار حيث انخفض هذا الميل خلال الفترة 1999-1995 ليصل إلى 0,16 ثم ارتفع مجدداً خلال الفترة 2007-2005، ليصل إلى 0,54 و هذا ما يعكس اتجاه الإنفاق الحكومي نحو التزايد، كما أن الشيء الملاحظ أن الميل الحدي للإنفاق الجاري يفوق الميل الحدي للإنفاق الاستثماري، و هذا يعني أن الجزء الأكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتجة عن زيادة الناتج تذهب كإنفاقٍ جارٍ، ماعداً خلال المرحلة 2007-2005 حيث فاق الميل الحدي للإنفاق الاستثماري نظيره من الإنفاق الجاري مما يعكس زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري، و بالتالي فقد أثبتت المؤشرات السابقة التي قامت الدراسة بتحليلها وجود ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري،:

(1)-Fodil HASSAN, op. cit. ,p58

- فخلال المرحلة الأولى 1990-1994 تزايد الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري حيث عرفت الكتلة الأجرية زيادة ب20% ما يمثل 2% من الناتج؛
- المرحلة الثانية 1995-1999 حيث عرف الإنفاق الحكومي تراجعاً ملحوظاً خاصة في شقه الاستثماري و ذلك بسبب تخلي الدولة عن الإدارة المباشرة للمؤسسات العمومية مما ساهم في تقلص الإنفاق الحكومي؛
- المرحلة الثالثة 2000-2007 حيث عرفت توسعاً كبيراً في الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري منه حيث تم توجيه جزء كبير منه لقطاع البناء و الأشغال العامة.

و من المتوقع نظرياً أن تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الزيادة في الطلب الكلي الذي يؤدي إلى الزيادة في الناتج، فهل هذا ينطبق على الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما ستقوم الدراسة بالإجابة عنه في الفصل الرابع من هذه الرسالة، و لكن قبل هذا لا بد من تقصي أسباب هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال تطبيق قانون فاجنر و نماذج التنمية على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: تفسير أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة من خلال ما يلي باستخدام نماذج التحليل الكلي لتفسير أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في المدى الطويل و تحليل النمط الزمني للإنفاق الحكومي و توضيح المتغيرات الكلية التي ساهمت في نموه، و إن كانت الدراسة قد ذكرت في الفصل الأول الأساس النظري لقانون فاجنر فإنها ستحاول فيما يلي اختبار مدى انطباقه على الاقتصاد الجزائري باستخدام بعض الأساليب الإحصائية والقياسية، كما ستقوم بتطبيق نماذج التنمية لروستو على واقع الاقتصاد الجزائري باعتبارها أشمل من قانون فاجنر.

1- تطبيق نموذج فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة صحة قانون فاجنر، غير أن نتائج هذه البحوث لم تكن متطابقة، فبينما ترى بعض الدراسات صحة هذا النموذج، تشكك دراسات أخرى في صحته، و لعل أهم مصادر هذا الاختلاف نابع من عدم وضوح العلاقة الرياضية التي يستخدمها القانون،⁽¹⁾ حيث أن خلاصة هذا القانون كما رأينا في الفصل الأول أن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أو بصيغة أخرى معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي. * لذلك فإن الدراسة ستقسم تحليل انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري إلى قسمين؛ قسم خاص بالتحليل الإحصائي و قسم خاص بالتحليل القياسي.

1-1- التحليل الإحصائي لانطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري

تمكنت الدراسة من الحصول على هذا الجدول بتطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 :

(1) - حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية، مجلة جامعة أمك سعود، المجلد 14، السعودية،

2002، ص 136

* (أ) انظر الفصل الأول من هذه الرسالة، صفحة 5

المرونة**	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاحتمالي دينار جزائري	معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي %	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي دينار جزائري	معدل نمو الحجم النسبي للقطاع العام %	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي*	عدد السكان (1) مليون نسمة	
-	-	22156,5	-	5455,1	-	24,62	25,022	1990
0,99	51,73	33619,3	51,62	8271,2	0,08-	24,60	25,643	1991
4,30	21,68	40908,2	93,33	15991,1	58,86	39,08	26,271	1992
1,32	8,13	44236,6	10,79	17717,7	2,50	40,06	26,894	1993
0,72	22,28	54095,1	16,24	20595,7	4,96-	38,07	27,496	1994
0,97	32,08	71454,0	31,43	27070,5	0,49-	37,88	28,060	1995
0,24-	25,90	89967,0	6,29 -	25365,8	25,58-	28,19	28,566	1996
2,30	6,39	95720,4	14,70	29096,2	7,80	30,39	29,045	1997
9,47	0,21	95926,3	1,99	29677,7	1,17	30,93	29,507	1998
0,64	12,65	108066,0	8,14	32094,1	4,00-	29,69	29,965	1999
0,83	24,69	134748,0	20,68	38732,9	3,19-	28,74	30,416	2000
5,83	1,79	137167,6	10,44	42779,8	8,48	31,18	30,879	2001
4,35	3,58	142083,1	15,59	49449,8	11,61	34,80	31,357	2002
0,91	16,32	165278,8	14,99	56866,9	1,14-	34,40	31,848	2003
0,29	14,55	189330,7	4,32	59325,1	8,92-	31,33	32,364	2004
0,005-	20,36	227879,4	0,11-	59259,7	17,01-	26,00	32,906	2005
1,03	9,97	250619,7	10,35	65398,2	0,34	26,09	33,481	2006
3,25	11,33	279026,8	36,88	89517,8	22,95	32,08	34,096	2007

المصدر : من إعداد الباحث

إن الفرضية الأساسية لقانون فاجنر تقوم على أساس أن معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج و بالرجوع إلى معطيات الاقتصاد الجزائري الممثلة في الجدول السابق نلاحظ أنه خلال الفترة 1990-1993 كان معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، حيث بلغ الأول 93,33% سنة 1992 في حين بلغ الثاني لنفس السنة 21,68%، و إذا استخدمنا تحليل المرونات نلاحظ أنها بلغت 4,30 و هي تمثل نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي إلى نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج، و في هذه الحالة إذا زاد نصيب الفرد من الناتج ب 1% فإن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يزيد ب 4,30%، حيث أبدى معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي استجابة و حساسية مرتفعة تجاه التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي، و بالتالي فإن قانون فاجنر ينطبق على الفترة 1990-1993 و التي عرفت القيام بمجموعة من الإصلاحات الذاتية التي تطلبت زيادة حجم الإنفاق الحكومي للنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة الأجور بغية تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق في الفترة التي تلت سنة 1994، إذ أن معظم الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي ذهبت إلى الواردات خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية و معدات التجهيز الأمر الذي أدى إلى

(1) - لديون الوطني للإحصائيات الجزائر

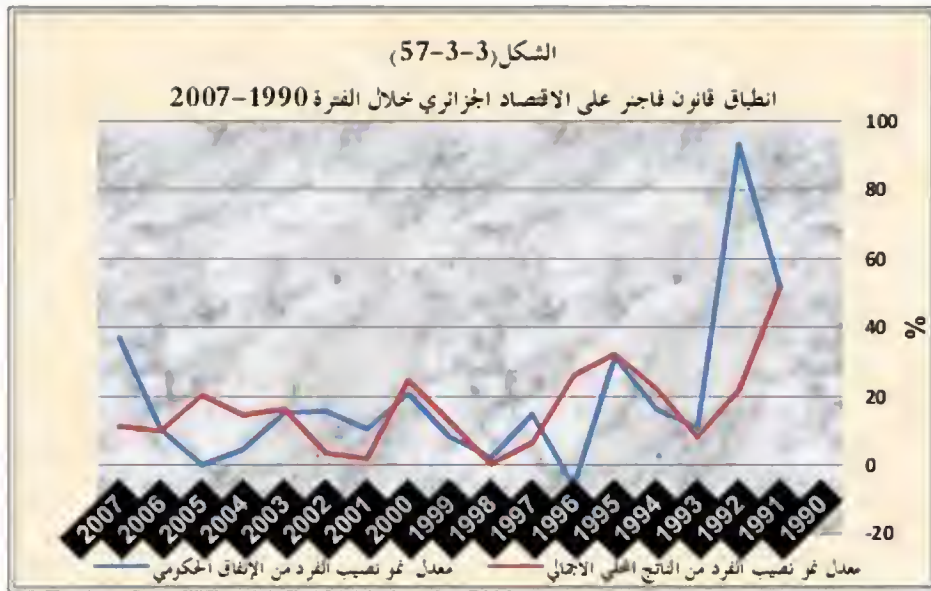
* يعتبر الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على الحجم النسبي للقطاع الحكومي ، انظر: موسوجريف، المرجع السابق، ص 140

** المرونة- نسبة التغير في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي / معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي
نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي / معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تسرب كبير في العملة الوطنية، و زيادة العجز في ميزان المدفوعات، مما تتطلب الرجوع من جديد إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1998-1994.

أما الفترة 1998-1994 فقد عرفت برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تميز بصرامة كبيرة في الإنفاق الحكومي الأمر الذي انعكس على معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بالمقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة و في غالبية السنوات كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، حيث أنه في سنة 1996 بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي - 6,29% في حين بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي 25,9% كما أن مرونة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بلغت -0,24 و هذا ما يعكس حساسية ضعيفة تجاه التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي، و بالتالي فإن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-1994؛

نلاحظ خلال الفترة 1999-2007 تذبذباً في معدلات نصيب الفرد من الناتج و الإنفاق الحكومي فما عدا سنوات 2001-2002-2006-2007 التي فاقت فيها معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج حيث بلغت المرونات خلال هذه السنوات على الترتيب 5,83-4,35-1,03-3,25 فإن بقية السنوات عرفت مروونات أقل من الواحد الصحيح، و بالتالي فإن انطباق قانون فاجنر خلال الفترة 1999-2007 هو انطباق جزئي، و الشكل التالي يوضح مدى انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-23)

1-2- التحليل القياسي لانطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري

يربط قانون فاجنر بين الإنفاق الحكومي و مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث تستخدم الدراسة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي PEI كمؤشر على تطور الإنفاق الحكومي، و نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP كمؤشر على مستوى النشاط الاقتصادي، و سنعتبر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي هو دالة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: $PEI = f(GDPI)$ و بالتالي فإن الدراسة ستقوم باستخراج معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لنموذج انحدار خطي ذي متغيرين و تكون المعادلة على الشكل التالي:

$$PEI = \alpha + \beta.GDPI \dots \dots \dots (1)$$

و لعل أهم الأسباب التي دفعتنا لاستخدام هذا النموذج هو مميزاته المثالية التي تسمح لنا بالحكم على جودة النموذج من خلال بعض

المعايير⁽¹⁾، وعند تقدير المعادلة (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج SPSS تحصلنا على النتائج التالية:

$$PEI = 2940.3 + 0.284 \cdot GDPI$$

$$(1,352) \quad (18,571)$$

$$R = 0,956 \quad R^2 = 0,953 \quad R^2_{adj} = 0,950 \quad F = 344,894 \quad D - W = 1,425$$

أ- الدلالة الإحصائية لنموذج

يعكس هذا النموذج قوة العلاقة الارتباطية بين نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي كمتغير تابع و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، وهذا ما يوضحه معامل الارتباط R - الذي بلغ 0,956 كما أن معامل التحديد R^2 - يشير إلى أن 95,3% من التغيرات في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي تعود إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونلاحظ أن هذا النموذج ذو دلالة إحصائية وهذا يتضح لنا من خلال اختبار فيشر حيث أن P-value كانت معدومة، كما أن الشيء الملاحظ هو عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج حيث بلغت قيمة D-W ما يعادل 1,452.***

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

و إذا رجعنا إلى تحليل معادلة الانحدار نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0,284 وهذا يعني أنه إذا زاد نصيب الفرد من الناتج بدينار واحد فإن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي سيزيد ب 0,284 دينار وهذا يتناق مع فحوى قانون فاجنر الذي ينص على أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة أكبر في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من انطباق هذا القانون على واقع الدول المتقدمة إلا أن العديد من الباحثين شكك في هذه الفرضية خاصة فيما يتعلق بالدول النامية حيث أثبتت الاختبارات القياسية غياب هذه العلاقة في الدول النامية بالشكل الذي أشار إليه فاجنر، و تفسير ذلك راجع إلى أن التطور الاقتصادي بشكل عام هو عملية مركبة لا يمكن حصرها فقط في تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن مفعول قانون فاجنر ينطبق على الدول المتقدمة نظراً لزيادة الضرائب التي تمول الإنفاق الحكومي، في حين تنخفض الضرائب في الدول النامية، وبالتالي فإن ضعف معامل الانحدار الذي تحصلنا عليه يمكن أن يفسر على أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس المقياس والمؤشر الأمثل للتطور الاقتصادي في الدول النامية، فنصيب الفرد من الناتج المحلي يعكس مظهراً واحداً من مظاهر التطور الاقتصادي، و عليه فإن الدول النامية نحتاج إلى مؤشرات أكثر دقة وأكثر دلالة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾ وفي ضوء ما سبق من تحليل فإنه يمكننا القول بأن مستوى النشاط الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في زيادة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، و

(1) - وليد السيفو، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي الأردن، 2003، ص 85

* انظر الملحق رقم (4) : نتائج تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007، صفحة 217

** كلما زادت قيمة معامل التحديد دل ذلك على أن المتغير المستقل - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - هو السبب الرئيسي في تغيرات نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي - المتغير التابع - و يشير معامل التحديد إلى أثر مساهمة المتغيرات المستقلة على سلوكية المتغير التابع، لمزيد من التفاصيل انظر: JULIE PALANT, SPSS survival manual, open university press, PHELADDELPHIA, USA, 2001, p 145

*** يستدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج بمقارنة القيمة التي تحصلنا عليها و هي 1,452 مع قيمتي Dl و du الجدولية حيث بلغت $du=1,28$ و $dI=1,13$ فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من du فهذا دليل على عدم وجود ارتباط ذاتي- و هو ما ينطبق على حلفتنا هذه. أما إذا كانت أقل من dI فهذا دليل على وجود ارتباط ذاتي، لمزيد من التفاصيل انظر: وليد السيفو، المرجع السابق، ص 223

(2) - رياض المومني، محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي 1967-1987، مؤتمرات البحوث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، الأردن، 1992، ص 59

لكن ليس بالشكل الذي أشار إليه فاجنر، و هذا دليل على أنه هناك عوامل أخرى كان لها دور في زيادة الإنفاق الحكومي، لذلك تقوم الدراسة بإدراج نموذج أشمل من نموذج فاجنر و الذي يتمثل في نموذج التنمية لكل من روستو-موسجراف.

2- تطبيق نموذج روستو- موسجراف على الاقتصاد الجزائري لتفسير تزايد الإنفاق الحكومي

إن تحليل روستو- موسجراف يربط تزايد الإنفاق الحكومي مع مراحل التنمية الاقتصادية، و ذلك بإدراج مجموعة من العوامل و هو بذلك نموذج أشمل من نموذج فاجنر، و لخص روستو مراحل التنمية في خمسة مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي؛ مرحلة ما قبل الانطلاق مرحلة السير في طريق النضج؛ مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الكبير، و هذه المراحل الخمس عُرفت بنظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو،⁽¹⁾ المرحلة الأولى و هي مرحلة المجتمع التقليدي التي تتسم بانخفاض الإنتاجية و معدلات الادخار و سيطرت القطاع الزراعي وتختلف التكنولوجيا، أما المرحلة الثانية و هي مرحلة توفير شروط الانطلاق و التي تُعرف بمرحلة ما قبل الانطلاق و التي تتميز بزيادة الاستثمارات العامة المنتجة إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي، و ظهور القطاع الصناعي كقطاع رائد في التنمية و تظهر هناك الحاجة ملحة إلى إقامة مشاريع البنية التحتية مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي بصفة عامة و الاستثماري بصفة خاصة، أما المرحلة الثالثة و هي مرحلة السير في طريق النضوج و التي تتميز بنمو الاستثمار الحكومي الذي يكون مكماً لنمو الاستثمار الخاص و عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة النضوج يرى روستو أن هيكل الإنفاق سوف يتغير من الإنفاق على خدمات البنية الاقتصادية إلى إنفاق لتحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، و يكون الاقتصاد بذلك قد بلغ مرحلة الاستهلاك الكبير و هي المرحلة الخامسة،⁽²⁾ و نلاحظ أن هذا النموذج أدخل عدة متغيرات كمؤشرات على التنمية الاقتصادية على عكس نموذج فاجنر، حيث استعمل الاستثمار العام، الاستثمار الخاص القطاع الصناعي، الإنتاجية، الإنفاق الحكومي، معدلات الادخار... و إذا كانت الدول المتقدمة قد عرفت انتظاماً في الانتقال من مرحلة إلى أخرى فقد شهدت الجزائر اضطراباً واضحاً في هذا المجال، و إذا ما حاولنا إسقاط هذه المراحل على مسار الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، نلاحظ أن الجزائر بعد الاستقلال عاشت مرحلة المجتمع التقليدي حيث تراجع النمو الاقتصادي و انعدمت الرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني و غياب مفهوم الدولة الاقتصادي، و الاستمرار في تنفيذ مشروع قسنطينة الموروث عن الاستعمار،⁽³⁾ و انطلاقاً من سنة 1967 عرفت الجزائر أولى خططها،* و لعل الشيء الذي يهمني في هذا المجال يتمثل في مدى انطباق خصائص المرحلة الثانية و هي مرحلة ما قبل الانطلاق التي أشار إليها روستو على الاقتصاد الجزائري، حيث أن المتبع لمسار الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن الجزائر قفزت فوق هذه المرحلة و انتقلت مباشرة إلى مرحلة السير في طريق النضوج حيث تم إهمال إقامة مشاريع البنية التحتية بالموازاة مع إقامة قطاع صناعي رائد في التنمية، حيث تم إتباع سياسة تنمية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة، و هذا ما يتجلى لنا بوضوح من خلال الخطط التنموية التي سبق و أن حللناها، و الجدول التالي يوضح أن الأهداف المسطرة في هذه الخطط لم تعطى الأهمية الكبيرة لإقامة البنية التحتية :

(1) - عبد الرحيم الزبيد، المرجع السابق، ص 20

(2) - جمعة أحمد الزيات، الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2000، ص 24

(3) - Mustafa baba Ahmad, l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs, éditions marinoor, Algérie, 1997, pp25-26

* انظر المبحث الأول من هذا الفصل صفحة 106

الفصل الثالث : الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

الجدول (3-3-24) حجم الاستثمارات و أولويات الخطط التنموية (67-77)

المخطط	الفترة	الأهداف الرئيسية والوسائل	حجم الاستثمار المخطط (مليار دج)
الثلاثي التمهيدي	(67-69)	استثمارات موجهة للجهات المحرومة و يندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي	9.7
الرابعي الأول	(70-73)	انطلاق برنامج التسيير و سن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط	36.7
الرابعي الثاني	(74-77)	- تشييد الموارد الطبيعية، - إتقان تقنيات التخطيط، - تحديد الآجال - تكثيف النسيج الصناعي، - دمج قطاعات الاقتصاد،	120.8

Source: A. Benachhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-82) Algérie: opu, 1982, p. 48

المرحلة الثالثة التي سماها روستو بمرحلة المسير في طريق النضوج و التي شهدتها الجزائر خلال السبعينيات و بداية الثمانينات و التي تتميز نظرياً بنمو الاستثمار الحكومي الذي يكون مكملاً لنمو الاستثمار الخاص، إلا أن هذا لم يكن محققاً في الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب عدم توفير المحيط و البنية الصحية التي ينمو فيها القطاع الخاص بالإضافة إلى أن النهج الذي كانت تتبعه الجزائر هو النهج الاشتراكي الذي يحد من نشاط القطاع الخاص، و إذا ما قارنا تطور نصيب القطاع الخاص من الإنتاج الوطني و القطاع العام نلاحظ تراجع القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

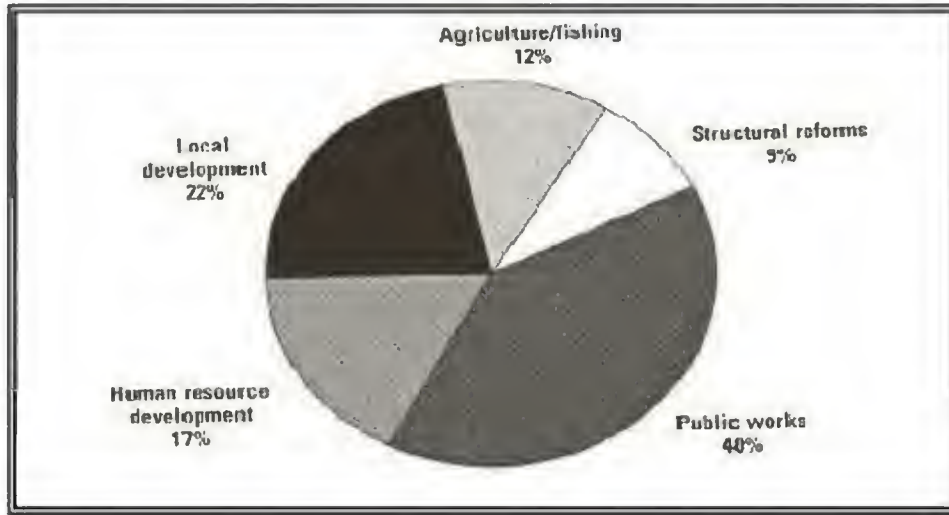
الجدول (3-3-25) نصيب كل من القطاع الخاص و القطاع العام في الإنتاج

	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	معدل التطور %	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	معدل التطور %
القطاع	1969	73/69	1973	78/73
المؤسسات العمومية	5872	266.60	15655	338.54
القطاع الخاص	12602	18.02	14877	245.33

Source: benachhou, A, op, cit, p 16.

حيث نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج كانت أكبر من حصة القطاع العام إلى غاية 1973 حيث انتقلت حصة القطاع الخاص من 45% سنة 1967 إلى 50% سنة 1978 ، و بعد دخول الجزائر في النفق المظلم بداية من سنة 1986 و قيامها بإصلاحات اقتصادية لاستعادة توازنها الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1991-1998 عادت الجزائر إلى مرحلة ما قبل الانطلاق سنة 1999 التي قفزت عليها بداية السبعينات، حيث تم إعطاء الأولوية لتشكيل بنية تحتية قوية تسمح ببناء قطاع خاص قوي إلى جانب القطاع العام، مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار النفط، و الشكل التالي يوضح هذا الاتجاه:

تخصيص الموارد ضمن برامج الإعمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

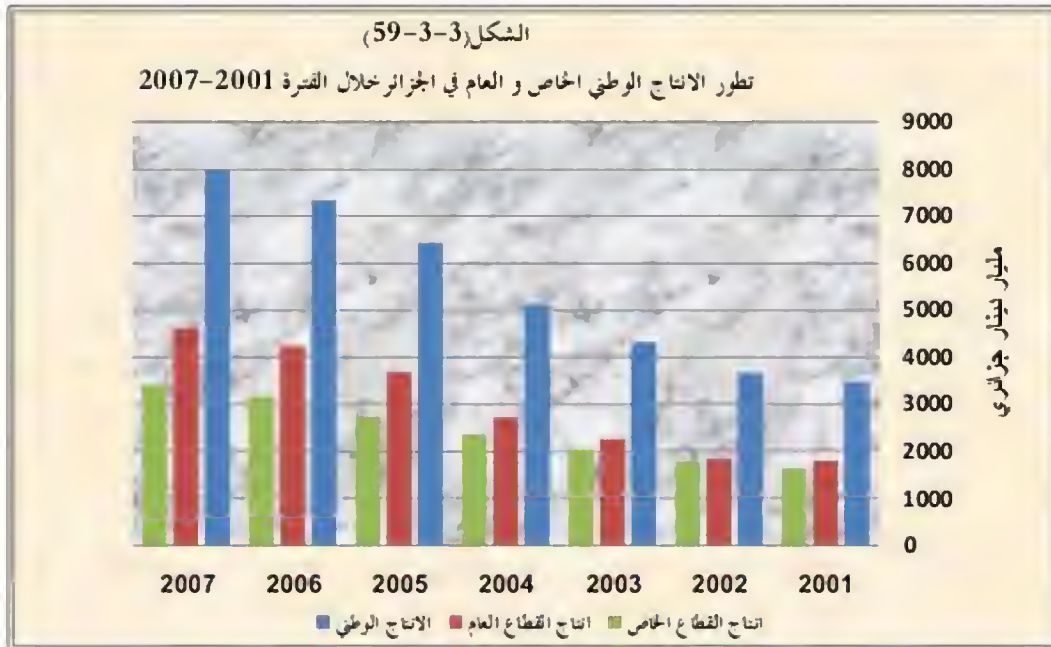


المصدر: خالد عبد القادر، إدارة الموارد الطبيعية و السياسة المالية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ثورة إدارة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية للحكومة، أبو ظبي 2006

حيث نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الجزائر خصصت الجزء الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى الأشغال العامة و البنية التحتية بنسبة 40% يلبها في ذلك التنمية المحلية، ب 22% و ذلك بغية توفير المتطلبات الأساسية لنمو القطاع الخاص و بالتالي فإن الجزائر خلال الفترة 1999-2004 كانت تمر بمرحلة ما قبل الانطلاق حسب روستو، و انطلاقاً من سنة 2004 دخلت الجزائر في مرحلة السير في طريق النموذج أين يكون الاستثمار الحكومي مكملاً للاستثمار الخاص

الشكل (3-3-59)

تطور الانتاج الوطني الخاص و العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن إنتاج القطاع الخاص تزايد مع تزايد إنتاج القطاع العام حيث بلغ معدل نمو إنتاج القطاع العام خلال الفترة 2001-2004 ما يُقدر بـ 50% في حين بلغ معدل نمو إنتاج القطاع الخاص خلال نفس الفترة 44% وهذا ما يدل على أن نمو إنتاج القطاع العام كان مكتملاً لنمو إنتاج القطاع الخاص .

إن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الجزائر خلال مسارها التنموي منذ الاستقلال قد تخطت خطوة مهمة بداية السبعينات والمتمثلة في مرحلة ما قبل الانطلاق و التي تهدف إلى توفير البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية و دخلت ابتداءً من سنة 1967 في خطة تنمية قائمة على أسس الصناعات الثقيلة و ظهرت نتيجة هذه الاختيار ابتداءً من سنة 1986 و ظهور الأزمة الاقتصادية و بعد استكمال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية عادت الجزائر إلى مرحلة ما قبل الانطلاق التي تجاوزتها من قبل ابتداءً من سنة 1999 و انطلاقاً من سنة 2004 دخلت الجزائر في مرحلة السير في طريق النضوج. و بالتالي فقد كان نموذج التنمية أشمل من قانون فاجنر في تفسير أسباب زيادة الإنفاق الحكومي، و ذلك من خلال ربطها بمراحل نمو الاقتصاد الوطني و السياسة الاقتصادية المتبعة، ففي المرحلة الثانية و المسماة بمرحلة ما قبل الانطلاق يزداد الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية وذلك بغية توفير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص، الذي يصبح مكتملاً للإنفاق الحكومي الاستثماري في المرحلة الثالثة و التي تُعرف بمرحلة السير في طريق النضوج، أما في مرحلة النضوج سينخفض الإنفاق الحكومي الاستثماري تاركاً المجال للقطاع الخاص و ينصب اهتمام الدولة على الإنفاق على الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، و إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الجزائر نلاحظ أنها تعيش في المرحلة الانتقالية من مرحلة ما قبل الانطلاق - التي بدأها عقب استكمال برنامج الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي و المنتهية سنة 1998 و تميزت هذه المرحلة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري خاصة على البنية التحتية بغية توفير المناخ للقطاع الخاص - إلى مرحلة السير في طريق النضوج و التي تتميز بزيادة استثمار القطاع الخاص و الذي يكون مكتملاً لاستثمار القطاع الحكومي.

و بعد أن قامت الدراسة بتحليل عمودي الدراسة و المتمثلين في الاستقرار الاقتصادي الكلي، و الذي كان موضوع البحث الأول والثاني من هذا الفصل، و خلص هذا البحث إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي عرف تحسناً ملحوظاً انعكس على مساحة مربع كالدور خاصة خلال الفترة 2000-2007، أما الخور الثاني و المتمثل في الإنفاق الحكومي فقد كان موضوع البحث الثالث من هذا الفصل وخلصنا إلى أن الإنفاق الحكومي عرف ارتفاعاً ملحوظاً خاصة خلال الفترة 2000-2007 و ذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية المسطرة من قبل الدولة و المتمثلة في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين؛ يتبادر إلى أذهاننا في هذا الصدد تساؤل مهم يتعلق بتأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، بصيغة أخرى ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق الحكومي في توسيع مساحة مربع كالدور المتعلق بالاقتصاد الجزائري؟ و ماهي الآثار الايجابية و السلبية لهذه السياسة على هذا المربع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في مربع كالدور السحري مجتمعةً تكتنفها صعوبة بالغة يواجهها صانعو السياسة الاقتصادية في الجزائر؟ و للإجابة على هذا التساؤل سوف يتم تخصيص الفصل الرابع من هذه الرسالة إلى دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على أضلاع مربع كالدور المتمثلة للاستقرار الاقتصادي الكلي.

خلاصة الفصل الثالث

يعاني الاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصادات النامية من اختلال في مسار التنمية بالإضافة إلى لا هيكلية الجهاز الإنتاجي و الاعتماد الشبه الكلي على المصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، هذه الخصائص أثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي جعلته مرهوناً بمتغير غير تحكمي يخضع لتقلبات سوق النفط العالمي، و هذا ما جعل مساحة مربع كالدور المتعلق بالاقتصاد الجزائري تخضع للتغيرات في سوق النفط العالمي، فخلال انحصار الإيرادات النفطية خلال الفترة 1990-1994 ضاقت مساحة المربع حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم و بطالة مرتفعة بالإضافة إلى معدل نمو سالب و عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، أما خلال الفترة 1995-1999 استمرت أسعار النفط في الانخفاض و تبنت الجزائر برامج التثبيت و التكيف الهيكلي التي اعتمدت سياسة إدارة الطلب الكلي من أجل خفض الاستيعاب و تخفيض معدلات التضخم غير مكثرين بمعدلات البطالة، و انعكس هذا على مساحة مربع كالدور التي شهدت توسعاً طفيفاً و لكنه غير متوازن، ففي حين انخفض معدل التضخم الوسطي لهذه الفترة و زاد معدل النمو شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً، كما استمر العجز في الحساب الجاري، أما خلال الفترة 2000-2007 عرفت مساحة المربع توسعاً متوازناً حيث حقق الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم و بطالة متدنيين بالإضافة إلى معدلات نمو فاقت 4% و سجل الحساب الجاري فائضاً يفوق 10 مليار دولار و هذا دليل على تحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي.

و تناولت الدراسة في المبحث الثالث من هذا الفصل الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري حيث توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي زاد بالقيم المطلقة إلا أنه عرف تذبذباً بالأسعار الحقيقية و نسبة إلى الناتج خاصة خلال الفترة 1995-1999 و ذلك كنتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و انطلاقاً من سنة 1999 استعاد الإنفاق الحكومي اتجاهه المتزايد نسبة إلى الناتج المحلي و ذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الحكومة للفترة 2001-2009، و لقد استعملت الدراسة عدة نظريات لتفسير تزايد الإنفاق الحكومي، حيث تم تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري و اتضح أنه لا ينطبق على واقع الاقتصاد الجزائري بسبب عدم إلمامه بجميع العوامل المؤثرة على زيادة الإنفاق الحكومي و اكفائه بنصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر على النشاط الاقتصادي، مما يتطلب تطبيق نموذج أثمل تمثل في نموذج التنمية لروستو و موسجريف الذي أعطى تفسيراً منطقياً لتزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري حسب المراحل التي مر بها.

الفصل الرابع

سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على الاستقرار

الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري

CHAPTER FOUR

THE GOVERNMENT EXPENDITURE POLICY AND ITS EFFECTS ON MACRO ECONOMIC STABILIZATION IN ALGERIAN ECONOMY

- المبحث الأول : تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مكونات العرض الكلي.....155
- المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
- المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل
- المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مجملات الطلب الكلي.....174
- المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الكلي
- المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي
- المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى العام للأسعار و التوازن الخارجي.....186
- المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى العام للأسعار
- المطلب الثاني : تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي
- خلاصة الفصل الرابع.....203

تمهيد

لقد كان الهدف من الفصل الثالث إعطاء صورة واضحة عن انحور الأول لهذه الدراسة و المتمثل في الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري، و كيفية تأثير السياسة الاقتصادية المتبعة خلال مختلف المراحل التي بها الاقتصاد الوطني على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي و التي تتجلى في وضعية مربع السياسة الاقتصادية ، كما تناول الفصل السابق الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري كجزء من الاقتصادية من خلال تحليل تطورات و تقسيماته و محاولة تفسير أسباب تزايد أو انخفاضه خلال مختلف المراحل وبالتالي فإن كل المعطيات أصبحت متوفرة لدراسة الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و ستسعى الدراسة في هذا الإطار إلى الإجابة عن تساؤل مهم يشكل لب هذه الرسالة و يتمثل في ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر؟ مستخدمين في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل بعض الأساليب القياسية و المتمثلة أساساً في طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و ذلك لاستخراج معادلات الانحدار بين الإنفاق الحكومي كمتغير تحكيمي مستقل و بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع إعطاء التفسير الاقتصادي لكل معادلة و هذا ما سيسمح بتأكيد الفرضيات التي طرحناها في بداية هذه الدراسة أو رفضها، مع إمكانية التنبؤ بأثر سياسة الإنفاق الحكومي في المستقبل، بالإضافة إلى بعض الطرق الرياضية خاصة من أجل احتساب مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري و اشتقاق المضاعفات الأخرى المتعلقة بالتشغيل، الاستهلاك والاستثمار، دون أن ننسى الطرق الإحصائية التي تعد ضرورية لتحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات الأساسية في الدراسة و التي تعد كتمهيد و توطئة لاستعمال الأساليب القياسية، و لذلك فإن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو تشكيل نموذج يأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري مع محاولة تكييف النماذج النظرية مع المعطيات الداخلية الجزائرية.

لذلك فإن هذا الفصل مقسم إلى ثلاثة مباحث، يُخصص المبحث الأول لدراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مكونات العرض الكلي من خلال دراسة أثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي و مستوى التشغيل و ذلك بعد استعراض مكونات العرض الكلي و أهم القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فَيُخصص لدراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مجملات الطلب الكلي و المتمثلة في الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي، بينما يُخصص المبحث الثالث لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار و التوازن الخارجي.

المبحث الأول

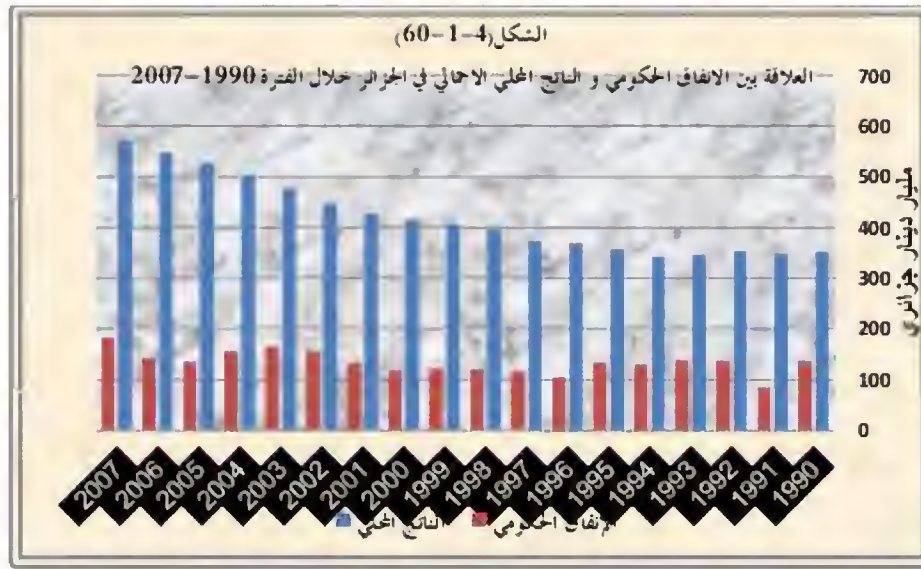
تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مكونات العرض الكلي

بات من المعروف وفقاً للمنطقتين الحديثة للتحليل الاقتصادي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تشكل طلباً إضافياً إلى جانب الطلب الخاص على السلع و الخدمات، هذا الطلب الإضافي يعتبر دافعاً لمن يتلقاه حيث يخصص جزءاً منه للاستهلاك و آخر للاستثمار اللذان يؤديان إلى زيادة الطلب الكلي، و من ثم زيادة مستوى التشغيل و الناتج اللذان يعتبران من المكونات الأساسية للعرض الكلي،⁽¹⁾ لذلك تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدل النمو و مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

2007

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي

يمثل الشكل التالي العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول (3-2-16) و (3-3-19)

يتضح من خلال الشكل السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1995 ما مقداره 261,55% في حين بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة 456,48%، أما خلال الفترة 1996-2000 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي 50,48% في حين بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة 62,58%، أما خلال الفترة 2001-2007 فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي 132,2% و فيما يتعلق بمعدل نمو الإنفاق فقد بلغ 131,2%، من خلال هذا التحليل نلاحظ التقارب الموجود بين معدلات نمو الإنفاق الحكومي و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، خاصة خلال الفترة 2005-2007، وهذا دليل على العلاقة الوثيقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي، حيث أكدت الأدبيات

(1) - رياض المزمع، أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ليبيا، 1991، ص 49

الاقتصادية هذا الطرح مع وجود بعض الاختلافات، كما تم الإشارة إليه في الجانب النظري، فبينما أشارت النظرية العامة لكثير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي، ذهب بومول و توين من خلال نظرية الحافظة المالية إلى اعتبار أن تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي مرتبط بطريقة تمويل هذا الإنفاق، أما ميلتون فريدمان وميسلمان فأكدوا نفس الاتجاه الذي ذهب إليه أنصار نظرية الحافظة المالية، حيث تكون سياسة الإنفاق الحكومي ذات أثر توسعي إذا تم تمويلها من خلال الإصدار النقدي.⁽¹⁾ ولعل التساؤل الذي يطرح في هذا المجال، أين هو موقع الاقتصاد الجزائري من كل هذا؟ للإجابة على ها التساؤل تقوم الدراسة بتقسيم التحليل إلى تحليل في الأجل القصير آخذة بعين الاعتبار مختلف النظريات التي أشرنا إليها آنفاً، و إلى تحليل طويل الأجل آخذة بعين الاعتبار نموذج بارو. وقبل ذلك تقوم الدراسة باستعراض أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

1- مكونات الغرض الكلي في الاقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة قبل البداية في تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من معدل النمو الاقتصادي و مستوى التشغيل بتوضيح مكونات العرض الكلي، و التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، يمثل الجدول التالي التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1993-2007:

الجدول (4-1-26) التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1993-2007 %

قطاع خدمات الإدارة العامة	قطاع التجارة	قطاع البناء و الأشغال العمومية	القطاع الصناعي الخاص	القطاع الصناعي الحكومي	قطاع الزراعة	قطاع المحروقات	معدل النمو الاقتصادي	
3	3.7-	4-	1.3-	2.2-	3.7-	0.8-	2.1-	1993
3.5	1.7	0.9	0.1	7.5-	11.1-	2.5-	0.9-	1994
3.5	3.3	2.7	0.4	1.7-	15	4.4	3.8	1995
3	3	4.5	0	13.4	21.3	6.3	3.8	1996
3	2.4	2.5	5	7.6-	13.5-	6.0	1.1	1997
2.5	5.4	2.4	5	9.2	11.4	4.0	5.1	1998
2.5	3.1	1.4	8	0.8-	2.7	6.1	3.2	1999
3	2.1	5.1	5.3	2.1-	5.0-	4.9	2.2	2000
2	3.8	2.8	3	1.0-	13.2	1.6-	2.6	2001
3	5.3	8.2	6.6	1.0-	1.3-	3.7	4.7	2002
4.5	4.2	5.5	2.9	3.5-	19.7	8.8	6.9	2003
4	7.7	8	2.5	1.3-	3.1	3.3	5.2	2004
3	6	7.1	1.7	4.4-	1.9	5.8	5.1	2005
3.1	6.5	11.6	2.1	2.2-	4.9	2.5-	3.6	2006
6.5	6.8	9.8	3.2	6.5-	5.0	0.9-	4.8	2007

SOURCE Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No01/163 September 2001

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No07/95 march 2007

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No98/87 September 1998

(1) - لزيود، المرجع السابق، ص 115

يتضح من خلال الجدول السابق أن القطاعات التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-2007 بالإضافة إلى قطاع المحروقات تمثلت في قطاع التجارة الذي عرف نمواً ملحوظاً حيث انتقل من 1,7% سنة 1994 ليصل إلى 7,7% سنة 2004 و 6,8% سنة 2007، كما أن قطاع البناء و الأشغال العمومية عرف معدلات متزايدة؛ فبعد أن كان سالباً سنة 1993 فقد عرف ارتفاعاً متزايداً و انتقل من 2,7% سنة 1995 إلى 11,6% سنة 2006، و من الملاحظ أيضاً أن قطاع الزراعة عرف نمواً منذ بداية حيث شهد معدلات سالبة سنوات 1994-1997-2000-2002 أما القطاع الصناعي الحكومي فقد شهد معدلات نمو سالبة على طول الخط و هذا على عكس القطاع الصناعي الخاص الذي عرف معدلات نمو متزايدة حيث انتقل من -1,3% سنة 1993 ليصل إلى 6,6% سنة 2002 و 3,2% سنة 2007، أما قطاع خدمات الإدارة العامة فقد تراوحت معدلات نموه ما بين 2,5% و 6,5% خلال الفترة المذكورة و الجدول و الشكل التاليين يوضحان هذا الاتجاه:

الجدول (4-1-27) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة 1993-2007 (مليار دينار جزائري)

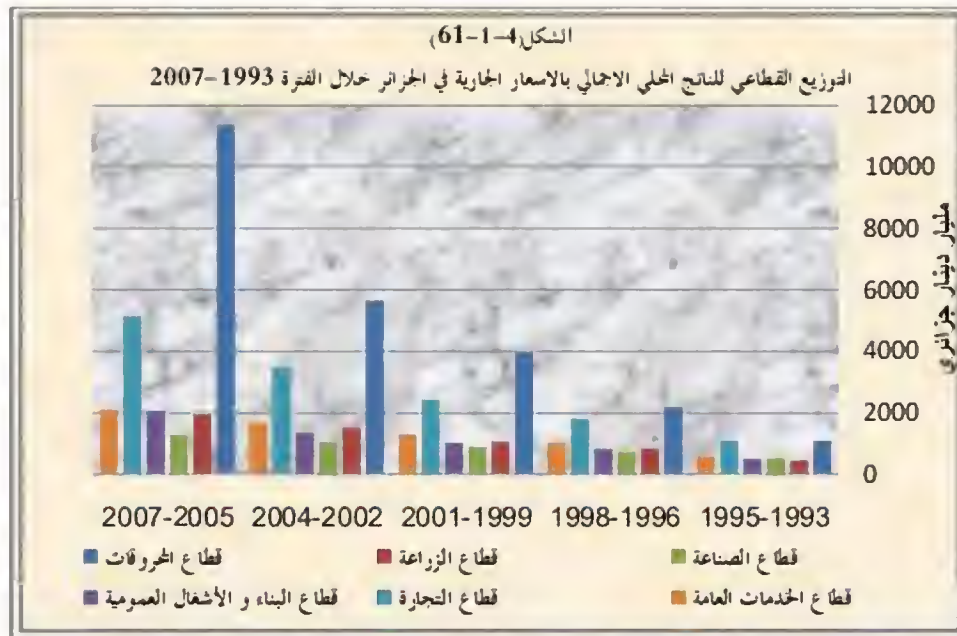
قطاع المحروقات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البناء و الأشغال العمومية	قطاع التجارة	قطاع الخدمات العامة
1995-1993	1087,7	456,9	518,2	500,8	1074,8
1998-1996	2192	848	728	820	1829
2001-1999	3960,9	1072,1	887,7	1021,9	2428,1
2004-2002	5665,7	1511,4	1064,8	1363,1	3418,6
2007-2005	11395,5	1935,6	1271,8	2053,1	5141,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No01/163 September 2001

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No07/95 march 2007

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No98/87 September 1998



المصدر: من إعداد الباحث

2- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير

تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتطبيق نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الجزائري و معرفة مدى انطباق النظرية الكيثرية على الاقتصاد الجزائري، ثم في نقطة مواتية تقوم الدراسة بإدخال طريقة التمويل في النموذج و المتمثلة في المتغير النقدي و اختبار مدى انطباق نظرية المحافظة المالية و النظرية النقدية على الاقتصاد الجزائري، وفي نقطة أخرى تقوم الدراسة بتكييف النظرية الاقتصادية مع خاصية منحة للاقتصاد الجزائري و المتمثلة في الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي، و تجدر الإشارة إلى أن الدراسة سنستخدم بعض الأساليب القياسية لاختبار انطباق النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

2-1- استخدام نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي لتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يمكن تقدير الآثار النهائية التي تتركها الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، و تنبع أهمية دراسة مضاعف الإنفاق الحكومي من كون هذا الإنفاق يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلي الذي بدوره يحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتكون النموذج* من المعادلات التالية:

$$Y = C + I + Gc + (X - Mr) \dots \dots \dots (1)$$

$$C = C0 + cYd \dots \dots \dots (2)$$

$$Yd = Y - T \dots \dots \dots (3)$$

$$T = T0 + t1Y + t2Gc \dots \dots \dots (4)$$

$$I = I0 - i1R + i2Y - i3T \dots \dots \dots (5)$$

$$Mr = Mr0 + mr1Y + mr2Ex \dots \dots \dots (6)$$

$$Md = Md0 + L1Y - L2R \dots \dots \dots (7)$$

$$Ms = Md \dots \dots \dots (8)$$

Y : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة C : الإنفاق الاستهلاكي الخاص Yd : الدخل المتاح I : إجمالي الاستثمار R : سعر الفائدة

T : الإيرادات الضريبية Gc : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي X : الصادرات Mr : الواردات Ex : سعر الصرف

Ms : عرض النقود، Md : الطلب على النقود ، $C0, T0, I0, Md0, Mr0$: ثوابت النموذج

$c, t1, t2, i1, i2, i3, mr1, mr2, L1, L2$: معلمات النموذج

يتكون هذا النموذج من ثمان معادلات منها خمس معادلات سلوكية و هي المعادلات (2)، (4)، (5)، (6)، (7)، أما بقية المعادلات فهي معادلات تعريفية، و لتقدير قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي تم الربط ما بين السوق السلعي و السوق النقدي من خلال سعر الفائدة بالتعويض عن سعر الفائدة في معادلة الطلب على النقود - المعادلة رقم (7) - في معادلة الاستثمار رقم (5) و من ثم تعويض بقية المعادلات في المعادلة رقم (1) و منها يمكن التوصل إلى المعادلة التالية:

* النموذج الذي استخدم في هذه الدراسة هو نموذج معدل للاقتصادي bhattacharya حيث تم تطوير هذا النموذج ليشمل قطاع التجارة الخارجية بالإضافة إلى السوق النقدي و سوق السلع

$$.Y = \frac{1}{h} [k] : h = 1 - c(1 - t_1) + i_1 \frac{L_1}{L_2} - i_2 + i_3 t_1 + m r_1 \dots \dots \dots (9)$$

$$.k = C_0 - cT_0 - ct_2G + I_0 + i_1 \frac{M_{d0}}{L_2} - i_3 t_0 - i_3 t_2 G + G + X - M_{r0} - m r_2 Ex$$

و بإجراء تفاضل بين Y ، و G أمكن الوصول إلى قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - ct_2 - i_3 t_2}{1 - c(1 - t_1) + i_1 \frac{L_1}{L_2} - i_2 + i_3 t_1 + m r_1} \dots \dots \dots (10)$$

من خلال المعادلة (10) يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تتناسب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك؛ C
- تتناسب قيمة مضاعف الإنفاق عكسياً مع الميل الحدي للاقتطاع الضريبي t_1 ؛
- تتناسب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي عكسياً مع القيمة $i_1 \frac{L_1}{L_2}$ ؛ *
- تتناسب قيمة المضاعف طردياً مع القيمة i_2 ؛
- تتناسب قيمة المضاعف عكسياً مع $m r_1$ ؛

من أجل احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر تم تقدير المعلومات و الثوابت في المعدلات السلوكية التي وردت في النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى و لقد تم التوصل من أثر ارتفاع الأسعار على أرقام المتغيرات الاقتصادية الواردة بقسمة هذه الأرقام على الرقم القياسي لأسعار المستهلك على اعتبار أن سنة الأساس هي سنة 1989،⁽¹⁾ باستثناء سعر الفائدة الحقيقي الذي تم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية: (معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم) و كانت النتائج على الشكل التالي⁽²⁾:

$$.C = 60,822 + 0,697.Y_d \dots \dots \dots (2)$$

(2,603) (10,844)

$$.R = 0,938 \quad R^2 = 0,880 \quad R^2_{adj} = 0,870 \quad F = 117,598 \quad D - W = 2,209$$

$$.T = -18,330 + 0,221.Y - 0,044.G \dots \dots \dots (4)$$

(-2,614) (6,813) (-0,742)

$$.R = 0,965 \quad R^2 = 0,932 \quad R^2_{adj} = 0,923 \quad F = 102,307 \quad D - W = 1,678$$

$$.I = -407,044 - 3,576.R + 1,275.Y + 1,092.T \dots (5)$$

(-10,127) (-5,420) (4,939) (0,937)

$$.R = 0,986 \quad R^2 = 0,972 \quad R^2_{adj} = 0,967 \quad F = 164,747 \quad D - W = 2,329$$

$$.Mr = 0,437 + 0,21.Y - 0,109.Ex \dots \dots \dots (6)$$

(0,272) (4,151) (-6,82)

* تمثل هذه القيمة أثر المزاحمة التي تطرقتا إليها في الجانب النظري و التي سنعود إليها عند دراستنا للأثر على الاستثمار الخاص انظر الصفحة 186

(1) - انظر الملحق رقم(5):قاعدة البيانات المستعملة في احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، صفحة 218

(2) - انظر الملحق رقم(6): نتائج تقدير المعدلات السلوكية اللازمة لاحتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، صفحة 220

$$R = 0,873 \quad R^2 = 0,761 \quad R^2_{adj} = 0,729 \quad F = 23,920 \quad D - W = 0,732$$

$$Md = -732,715 + 2,652.Y - 2,895.R \dots \dots \dots (7)$$

$$(-10,526) \quad (16,738) \quad (-2,115)$$

$$R = 0,979 \quad R^2 = 0,959 \quad R^2_{adj} = 0,953 \quad F = 174,996 \quad D - W = 0,894$$

أ- تحليل معادلة الاستهلاك رقم (2)

يتضح من خلال إلقاء نظرة سريعة على المعادلات السلوكية أن معظم إشارات المعاملات جاءت موافقة مع النظرية الاقتصادية ، حيث تشير المعادلة رقم (2) إلى قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك و الدخل المتاح حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد R ما قيمته 0,938 أما معامل التحديد R^2 فبيّن أن 88% من التغيرات في الاستهلاك ترجع إلى التغيرات في الدخل المتاح، أما اختبار ستودنت و فيشر F تشير إلى معنوية المعالم المقدّرة، واختبار درين واطسن $D-W$ يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي،* أما التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة فيعني أن الميل الحدي للاستهلاك في الجزائر بلغ 0,697 و هذا يعني أنه إذا زاد الدخل المتاح بمعدل دينار واحد فإن 0,697 منها تذهب إلى الاستهلاك الخاص.

ب- تحليل معادلة الإيرادات الضريبية رقم (4)

تُظهر هذه المعادلة قوة العلاقة الارتباطية بين الإيرادات الضريبية كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي كمتغيرات مستقلة، و هذا ما يشير إليه معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ 0,965، كما يشير معامل التحديد إلى أن 93% من التغيرات في الإيرادات الضريبية يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج المحلي و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، أما التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة فبيّن أن الميل الحدي للاقتطاع الضريبي في الجزائر بلغ 0,221، و هذا يعني أنه إذا زاد الناتج المحلي بدينار واحد فإن الإيرادات الضريبية ستزداد ب 0,221 دينار أما إذا زاد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بدينار واحد فإن الإيرادات الضريبية ستخفّض ب 0,044 دينار.

ت- تحليل معادلة الاستثمار رقم (5)

تشير هذه المعادلة إلى قوة العلاقة الارتباطية ما بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و هذا ما يتجلى في قيمة معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0,986، كما يشير معامل التحديد إلى أن 97,2% من التغيرات في الاستثمار يمكن تفسيرها بالتغيرات في سعر الفائدة الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات الضريبية أما اختبار درين واطسن فيشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، أما التفسير الاقتصادي للمعادلة (5) فتعني أنه إذا زاد سعر الفائدة الحقيقي بمعدل 1% فإن الاستثمار سينخفض ب 3,576% أما إذا زاد الناتج بواحد دينار فسوف يزيد الاستثمار ب 1,275 دينار .

* بلغت قيمة درين واطسن عند مستوى معنوية 5% و عدد المشاهدات 18 و عند المعالم $DU=1.53$ و $DL=1.04$ و ما دام أن قيمة درين واطسن المحسوبة أكبر من DU فإن هذا يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي في هذه المعادلة وسيتم تطبيق هذه القاعدة في بقية النماذج المطبقة في هذه الدراسة

ث- تحليل معادلة الواردات رقم (6)

تشير هذه المعادلة إلى أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين الواردات و الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد 0,873 أما معامل التحديد فبين أن 76,1% من التغيرات في الواردات يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج المحلي و التغيرات في سعر الصرف، و يشير اختبار دربن واطسن إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. أما التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة فبين أن الميل الحدي للاستيراد قد بلغ 0,21 مما يعني أنه إذا زاد الناتج القومي الإجمالي بمعدل دينار واحد فإن الواردات سوف تزيد ب 0,21، أما معامل الانحدار ما بين الواردات من السلع و الخدمات و سعر الصرف الحقيقي فيشير إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار ب 1% فإن الواردات ستخف ب 0,109% و هذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي جاء بها Marshall-learner و التي تقول بأن التخفيض في قيمة العملة سنودي في الأجل القصير إلى زيادة أسعار الواردات و انخفاض أسعار الصادرات مما يكسب الصادرات الوطنية تنافسية في السوق الدولية الأمر الذي يؤدي في الأجل المتوسط إلى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على النفط الذي تحكمه التغيرات في سوق النفط العالمي، كما أن غياب تنافسية السلع الوطنية لا يساعد على انطباق هذه النظرية.

ج- تحليل معادلة الطلب على النقود رقم (7)

تشير هذه المعادلة إلى العلاقة القوية الموجودة بين الطلب على النقود كمتغير تابع و الناتج المحلي و سعر الفائدة الحقيقي كمتغيرات مستقلة، و هذا ما يبينه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0,979 أما معامل التحديد فبين أن 95,9% من التغيرات في الطلب على النقود يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج المحلي و سعر الفائدة الحقيقي، و يشير اختبار دربن واطسن إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، أما التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة فيشير إلى أنه إذا زاد الناتج المحلي بمعدل دينار واحد فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات سيزيد ب 2,652 دينار، أما إذا انخفض سعر الفائدة الحقيقي ب 1% فإن الطلب على النقود بغرض المضاربة سوف يزيد ب 2,895% و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بعد تحليل المدلول الاقتصادي للمعادلات السلوكية للنموذج توفرت لنا المعطيات اللازمة لحساب مضاعف الإنفاق الحكومي . وذلك بتعويض قيم المعلمات المحسوبة في المعادلة رقم (10)

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - [0,697x(-0,044)] - [1,092x(-0,044)]}{1 - 0,697(1 - 0,221) + (-3,567)\left(\frac{2,652}{-2,895}\right) - 1,275 + 1,092x0,221 + 0,21}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - (-0,030) - (-0,048)}{1 - 0,542 + 3,275 - 1,275 + 0,241 + 0,21} = 0,37$$

و يستدل من قيمة المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بمقدار 100 مليون دينار سوف يترتب عليها زيادة لاحقة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 37 مليون دينار جزائري، و هي تعتبر قيمة متدنية بالمقارنة مع المفهوم النظري للمضاعف والذي يقوم على أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سوف يترتب عنها زيادة في الناتج بمقدار مضاعف، و السؤال الذي يطرح هنا لماذا لم تحدث تغيرات كبيرة في الناتج المحلي كنتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي؟ أو بصيغة أخرى ما هي الأسباب الكامنة وراء انخفاض قيمة المضاعف؟ للإجابة

عن هذا التساؤل كان لابد من الرجوع إلى العوامل الموضوعية التي تحد من سريان مفعول المضاعف و التي من بينها عدم توفر الاقتصاد الجزائري على آليات السوق بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي و وجود تسربات من الدخل، كما أنه من الملاحظ انخفاض حجم القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري و عدم تفعيل آليات السوق، بالإضافة إلى وجود ادخار أو اكتناز كبير لدى الأفراد كما أن محفزات الاستثمار للقطاع الخاص مازالت في أدنى مستوياتها، حيث أن القطاع الخاص لا يُقدم على إقامة المشاريع بالإضافة إلى وجود تسرب كبير عن طريق الواردات،⁽¹⁾ و تجدر الإشارة إلى أن طريقة التمويل لها أثرها الواضح في تحديد الآثار النهائية التي يتركها الإنفاق الحكومي، لذلك تقوم الدراسة فيما يلي بإدخال طريقة التمويل لإبراز الفعالية الحقيقية لسياسة الإنفاق الحكومي.

2-2- إدخال طريقة التمويل لاختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تستخدم الدراسة نموذج سانت لويس st Louis model و الذي قام بتطويره جوردن و أندرسن في بيان طريقة التمويل و أثرها على الفعالية المرجوة لسياسة الإنفاق الحكومي على الناتج، حيث أخذ هذا النموذج الإنفاق الحكومي G كمتغير يمثل السياسة المالية و عرض النقود M كمتغير عن السياسة النقدية، و تقوم الدراسة بتكييف هذا النموذج مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية OT كمتغير ثالث، يمثل القطاع الخارجي و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y_t = a + b.M_t + c.G_t + d.OT_t$$

لقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 و بفحص المعلومات المقدرة تبين وجود معلومات غير معنوية إحصائياً و لا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصادياً، و هي معلمة عرض النقود و باستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائياً - stepwise - تم إعادة التقدير و التوصل إلى المرحلة النهائية و التي كانت نتائجها على الشكل التالي:⁽²⁾

$$Y = 345.428 + 1,612.G + 1,611.OT$$

$$(2,997) \quad (7,208) \quad (8,281)$$

$$R = 0.997 \quad R^2 = 0,993 \quad R^2_{adj} = 0,993 \quad F = 1127.3 \quad D - W = 1.092$$

أ - الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية كمتغيرات مستقلة، و هذا ما يظهره معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ 0,997 ، كما يشير هذا النموذج إلى أن 99,3% من التغيرات في الناتج راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي و التغير في الإيرادات النفطية، و هذا ما يوضحه معامل التحديد أو معامل الجودة المطابقة، كما أن اختبار فيشر و ستودنت يبينان معنوية الدلالة الإحصائية لهذا النموذج.⁽³⁾

⁽¹⁾ انظر الصفحة 197 من هذا الفصل

⁽²⁾ تتضمن إدخال المتغيرات ولحدا بعد الآخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج و استبعاد المتغيرات التي تصبح غير مؤثرة بوجود باقي المتغيرات ، لمزيد من التفصيل انظر: حسين علي تجيب، تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب - تطبيق شامل لحزمة SPSS - الأهلية للنشر و للتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 370-368

⁽³⁾ انظر الملحق رقم (7): نتائج تطبيق نموذج سانت لويس المكيف على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 ، صفحة 223

⁽⁴⁾ يمكننا التأكد من معنوية المتغيرات بالنظر إلى القيمة sig في الملحق رقم (7)

ب- التفسير الاقتصادي لهذا النموذج

يبين هذا النموذج أن الإيرادات النفطية لها أثر كبير على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بقية المتغيرات و يتجلى ذلك من خلال معامل الانحدار الذي بلغ 1,386 و هذا يعني أنه إذا زادت الإيرادات النفطية بمعدل دينار واحد فإن الناتج القومي سيزداد ب 1,611 كما أن معامل انحدار الإنفاق الحكومي يتقارب إلى حد كبير من معامل انحدار الإيرادات النفطية حيث بلغ معامل انحداره 1,612 والذي يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار دينار سنوي إلى زيادة الناتج بمقدار 1,612،^{*} و من الواضح أيضاً من خلال هذا النموذج أن تأثير التغير في الإيرادات النفطية أسرع من تأثير بقية المتغيرات يليه في ذلك الإنفاق الحكومي، و لبيان ذلك يمكننا استخدام تحليل بينا^{**} حيث بلغ معامل بينا للإيرادات النفطية 0,540 أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد بلغ 0,47، و هذا ما يؤكد أن تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي هي الأسرع يليها في ذلك تأثير الإنفاق الحكومي.^{***} و نستنتج من خلال هذا التحليل أن تقارب معامل الانحدار لكل من الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية دليل واضح على أن الارتباط الوثيق بينهما، مما يعني أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي.

لقد قامت الدراسة من خلال ما سبق بتوضيح أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي، إلا أن التساؤل الذي يطرح هنا ماهي طريقة التمويل الأكثر فعالية ما بين الإيرادات النفطية والإصدار النقدي و التي ساهمت في تشكيل معامل الانحدار الخاص بالإنفاق الحكومي قدره 1,612؟ يمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير تابع و الإيرادات النفطية و الإصدار النقدي كمتغيرات مستقلة حيث تكون معادلات الانحدار على الشكل التالي:

$$G = a + b.OT \quad G = a1 + b1.M$$

لقد جاءت نتائج التقدير على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 على الشكل التالي⁽¹⁾:

$$G = 362.540 + 0.824.OT \dots \dots \dots (1)$$

$$(3,980) \quad (11,767)$$

$$.R = 0,947 \quad R^2 = 0,896 \quad R^2adj = 0,89 \quad F = 138,452 \quad D - W = 1,351$$

$$G = 179.936 + 0.468.M \dots \dots \dots (2)$$

$$(3,128) \quad (21,453)$$

$$.R = 0,983 \quad R^2 = 0,966 \quad R^2adj = 0,964 \quad F = 460,218 \quad D - W = 1,361$$

* تختلف هذه النتيجة عن النتيجة التي توصلنا إليها سابقاً عند احتسابنا لمضاعف الإنفاق الحكومي و ذلك بسبب اعتمادنا هنا على الأسعار الجارية ، على عكس المضاعف الذي اعتمدنا فيه على الأسعار الثابتة بالإضافة إلى أن الدراسة أدخلت عند احتساب قيمة المضاعف كل معادلات التوازن الاقتصادي

** يُطلق عليها سرعة التأثير أي أنها تفسر سرعة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع لمزيد من التفصيل انظر، علي كنعان، أثار الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في سورية، لبوع العلم السادس و الثلاثين، جمعة طرب، 1996، ص 3

*** يتم احتساب معامل بينا وفق العلاقة التالية: $\frac{S.DV(X)}{S.DV(Y)} \times reg\ coefficient = beta\ coefficient$ حيث أن $S.DV$ هي الانحراف المعياري

حيث يمثل $reg\ coefficient$ معامل الانحدار بين المتغير المستقل X و المتغير التابع Y أما $S.DV$ فتتمثل الانحراف المعياري لكل من المتغير التابع و المستقل، أما في هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على برنامج SPSS انظر الملحق الإحصائي رقم (7)

(1) - انظر الملحق رقم (8): نتائج اختبار فعالية سياسة الإنفاق الحكومي لحدأ بعين الاعتبار طريقة التمويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 ، 224

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير النموذج السابق إلى العلاقة الارتباطية القوية الموجودة بين الإنفاق الحكومي كمتغير تابع و كل من العرض النقدي و الإيرادات النفطية كمتغيرات مستقلة، إلا أن هذه العلاقة كانت أكثر قوة بالنسبة للمعادلة الثانية التي بلغ فيها معامل الارتباط 0,983 أما بالنسبة للمعادلة المتعلقة بالإيرادات النفطية فقد بلغ معامل الارتباط 0,947 وهذا ما يدل على قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق الحكومي والعرض النقدي، و ما يؤكد حديثنا هذا هو معامل التحديد الذي يشير في المعادلة الثانية إلى أن 96,6% من التغيرات في الإنفاق الحكومي راجعة إلى التغيرات في العرض النقدي في مقابل 89% بالنسبة للإيرادات النفطية، و يشير اختبار دربن واطسن إلى انعدام الارتباط الذاتي. كما أن متغيرات النموذج لها دلالة إحصائية مقبولة و يظهر ذلك من خلال القيمة sig في الملحق رقم (8)

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

بلغ معامل الانحدار للمعادلة الأولى 0,824، أما الثانية فقد بلغ 0,468 وهذا يعني أنه إذا زادت الإيرادات النفطية و العرض النقدي بمعدل واحد دينار فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي ب 0,824 دينار و 0,468 دينار على الترتيب، و لمعرفة سرعة تأثير المتغيرات المستقلة فإن الدراسة استخدمت معامل بيتا، حيث بلغ معامل بيتا بالنسبة للإيرادات النفطية 0,947 أما بالنسبة للعرض النقدي فقد بلغ 0,983 وهذا يؤكد أن سرعة تأثير العرض النقدي على الإنفاق الحكومي أكبر من سرعة تأثير الإيرادات النفطية، و هذا راجع أساساً إلى أن العرض النقدي متغير تحكيمي يمكن للسلطات النقدية استخدامه استجابة لسياسة الإنفاق الحكومي و ذلك في إطار السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي، و ذلك بغية التأثير على الناتج، و هذا على عكس الإيرادات النفطية التي تتحكم فيها عوامل خارجية خارجة عن سيطرة الدولة.

كنتيجة لما سبق فإن الدراسة تستنتج أن طريقة التمويل الأساسية التي يستخدمها الاقتصاد الجزائري لتمويل الإنفاق الحكومي تتمثل في الإيرادات النفطية يليها في ذلك العرض النقدي إلا أن استخدام العرض النقدي له أثر سريع على الإنفاق الحكومي و منه على الناتج بالمقارنة مع الإيرادات النفطية، و هذا ما أوضحه تحليل بيتا، لذلك فإن الأداة الأكثر فعالية هي الأداة التي يمكن التحكم فيها في إطار السياسة الاقتصادية، و التي تحقق نتائج سريعة تتمثل في العرض النقدي فيما يُعرف بالسياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي،* لذلك و المتأكد من هذه الفعالية لا بد من احتساب مضاعف الإنفاق الحكومي الممول عن طريق زيادة العرض النقدي و مقارنته بمضاعف الإنفاق الحكومي السابق، الذي يمثل العمل المالي البحث.

2-3- تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

وفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي فإن لجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها من خلال زيادة العرض النقدي سببته عنه آثار توسعية على الناتج القومي و ذلك لأن التمويل بالعجز يترك أثراً سريعاً على الناتج أحدهما يعود إلى الزيادة الإيجابية التي تتركها الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج و الآخر يتأتى عبر الأثر الإيجابي الذي تتركه زيادة العرض النقدي على الناتج،** و لبحث أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر تفترض الدراسة أن المصدر الوحيد للتغير في عرض النقود في الجزائر يتأتى من خلال

* انظر الفصل الثاني صفحة 91

** بالرغم من الآثار الإيجابية المشار إليها فإن هذه الوسيلة قد تسبب ظهور تضخم يضر بالاقتصاد نظراً لضعف و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، سنعود لهذه النقطة عند دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم انظر للصفحة 191

توجه الحكومة نحو تمويل إنفاقه بالإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض من الجهاز المصرفي،⁽¹⁾ و انطلاقاً من المعادلة رقم (9) في نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي، و بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى باستثناء عرض النقود Ms و الإنفاق الحكومي G فإن أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي يُعبر عنه على الشكل التالي⁽²⁾:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Ms} + \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - ct_2 - i_3 t_2 + v}{1 - c(1 - t_1) + i_1 \frac{L_1}{L_2} - i_2 + i_3 t_1 + mr_1} = 0,795$$

و هذه القيمة تعني أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول بزيادة العرض النقدي بمقدار 100 مليون دينار سنووي إلى زيادة لاحقة في الناتج بمقدار 79,5 مليون دينار جزائري و بمقارنة هذه النتيجة بمضاعف الإنفاق الحكومي الذي حُسب سابقاً نجد أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي تترك أثراً إيجابياً أكثر من العمل المالي البحت، و لكن هذا يبقى دون المستوى الذي أشار إليه كثير وبالتالي فإن الدراسة خلصت إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي كما أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي لها أثر كبير في رفع قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي بالمقارنة مع العمل المالي البحت و بالتالي فإن المصدر الأكثر استعمالاً في الاقتصاد الجزائري لتمويل الإنفاق الحكومي هي الإيرادات النفطية، إلا أن ما يُعاب على هذا المصدر هو صعوبة التحكم فيه باعتباره يخضع لمعطيات السوق العالمي للنفت، كما أن استعمال الإصدار النقدي في تمويل الإنفاق الحكومي يرفع من قيمة المضاعف من 0,370 إلى 0,795، إلا أن ما يُعاب عليه هو إمكانية إحداثه لضغوط تضخمية، و يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مهم حول أثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟ و ما مدى تأثير كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي سواء كان جاريّاً أم استثماريّاً على الناتج في الأجل الطويل؟

3- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (تطبيق نموذج بارو)

يُعد ASCHAUR (1989) من بين أوائل الاقتصاديين الذين درسوا مساهمة إنتاجية رأس المال الحكومي في النمو الاقتصادي ثم تلتها دراسة بارو (1990) و التي سمحت بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، و تهدف الدراسة من خلال هذا العنصر إلى توسيع دالة الإنتاج بإضافة الإنفاق الحكومي و توضيح مدى مساهمته بمختلف أنواعه في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري، و تستعمل الدراسة في هذا السياق الإطار التحليلي المنبثق عن معادلة النمو التي أنشأها بارو، و التي تعتمد على دالة الإنتاج Cobb-douglas لذلك ستقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل أثر الإنفاق الحكومي الكلي على الناتج المحلي في الأجل الطويل مع محاولة إبراز مدى تأثير كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي.

3-1- أثر الإنفاق الحكومي الكلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

تقوم الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي الكلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 حيث تنطلق من فرضية أن الإنفاق الحكومي الكلي يساهم إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، و بالتالي فإن الهدف هو إثبات أو رفض هذه الفرضية انطلاقاً من نموذج قياسي، يكون على الشكل التالي⁽²⁾:

(1) - رياض المزم، المرجع السابق، ص 61

* تمثل v قيمة معامل العرض النقدي في المعادلة (9) $v = \frac{L_1}{L_2}$ انظر نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي صفحة 158

(2) - جلول بن عناية، أثر الشفقات العامة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر - رسالة ماجستير المعهد الوطني للإحصاء، الجزائر، 2005، ص 127

$$Y_t = A_t \cdot K_t^\alpha \cdot L_t^\beta \cdot G_t^\delta$$

Y : الناتج المحلي الإجمالي، A : الإنتاجية الكلية لعناصر الانفتاح K : مخزون رأس المال L : العمل G : الإنفاق الحكومي

و للقيام باستخراج معادلة الانحدار لا بد من خطية النموذج باستخدام اللوغاريتم الطبيعي،⁽¹⁾ فتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln G_t$$

و باستخدام برنامج SPSS قامت الدراسة بتقدير معالم هذا النموذج و بفحص المعالم المقدرة في النموذج تبين أن معلمة رأس المال المقدرة لا تتمتع بمعنوية إحصائية و لا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصادياً و باستخدام أسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائياً و اقتصادياً تم إعادة تقدير النموذج و كانت النتائج على الشكل التالي⁽²⁾:

$$\ln Y_t = 1,204 + 0,654 \ln L_t + 0,827 \ln G_t$$

$$(4,661) \quad (3,227) \quad (13,581)$$

$$R = 0,989 \quad R^2 = 0,979 \quad R^2_{adj} = 0,976 \quad F = 347,285 \quad D - W = 1,038$$

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى العلاقة الارتباطية القوية بين الناتج المحلي الإجمالي و كل من مستوى التشغيل و الإنفاق الحكومي، و هذا ما تجلّى في قيمة معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ 0,989، كما يشير هذا النموذج إلى أن 97,9% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل تُعزى إلى الإنفاق الحكومي و العمالة، و الذي يشير إليه معامل التحديد، كما يُظهر هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي من خلال اختبار درين واطسن.

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

يبين هذا النموذج أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل و هذا ما توضحه قيمة معامل الانحدار الذي بلغ 0,827 و هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار واحد دينار فإننا نتوقع زيادة الناتج المحلي بقيمة 0,827 دينار، و يُعد معامل انحدار الإنفاق الحكومي أكبر من معامل انحدار العمالة الذي بلغ 0,654، كما أن الشيء الملاحظة في هذا النموذج هو عدم معنوية معلمة مخزون رأس المال، و السبب في ذلك راجع إلى ضعف مخزون رأس المال خلال فترة الدراسة بسبب الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، و يتضح من خلال هذا النموذج أن تأثير الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل أكثر سرعة من تأثير العمالة و هذا يتجلى من خلال قيمة بيتا، و هذا يعني أن الناتج المحلي في الأجل الطويل يتأثر بشكل سريع بالتغيرات في الإنفاق الحكومي و يفوق تأثير التغيرات في العمالة. و بالتالي فإننا نقبل الفرضية التي قمنا بطرحها سابقاً و المتمثلة في أن الإنفاق الحكومي يساهم إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي على استغلال بعض الموارد الطبيعية كاستصلاح الأراضي كما أن الإنفاق على البنية التحتية يساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار و يؤدي تقديم الإعانات الإنتاجية في قطاع معين دون غيره أو في

(1) - انظر الملحق رقم(9): قاعدة البيانات المستخدمة في تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007، صفحة 226

(2) - انظر الملحق رقم(10): نتائج تطبيق نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007، صفحة 227

منطقة معينة دون غيرها إلى تطوير القطاعات و المناطق التي تستهدفها الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين في منطقة معينة يساعد أصحاب المصانع و المؤسسات بالتوجه إلى هذا الإقليم،⁽¹⁾ لكن التساؤل الذي يطرحه إلى السطح؛ ماهو المكون الأكثر مساهمة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل من بين مكونات الإنفاق الحكومي الأساسية؟

3-2- أثر الإنفاق الجاري و الاستثماري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

تنطلق الدراسة من نفس المعادلة السابقة مع تغيير الإنفاق الحكومي الكلي بالإنفاق الجاري G_t و الاستثماري Gi_t .

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln G_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln Gi_t \dots \dots \dots (2)$$

قامت الدراسة بتقدير هاتين المعادلتين باستخدام برنامج SPSS و تطبيق طريقة استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائياً، فكانت النتائج على الشكل التالي:⁽²⁾

$$\ln Y = 1,322 + 0,906 \ln L + 0,792 \ln G \dots \dots \dots (1)$$

$$(6,326) \quad (5,864) \quad (16,641)$$

$$R = 0,993 \quad R^2 = 0,986 \quad R^2_{adj} = 0,984 \quad F = 511,803 \quad D - W = 1,500$$

$$\ln Y = 2,456 + 1,031 \ln L + 0,710 \ln Gi \dots \dots \dots (2)$$

$$(3,878) \quad (1,849) \quad (4,722)$$

$$R = 0,946 \quad R^2 = 0,895 \quad R^2_{adj} = 0,873 \quad F = 39,869 \quad D - W = 0,597$$

أ - الدلالة الإحصائية للنموذج

تشير المعادلة (1) و (2) إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد لمعادلة (1) 0,993 و بالنسبة للمعادلة (2) 0,946 كما نلاحظ من خلال معامل التحديد أن 98,6% من التغيرات في الناتج المحلي راجعة إلى التغيرات في كل من الإنفاق الجاري و العمالة ، أما معامل التحديد للمعادلة رقم (2) فقد بلغ 89,5% ، و نلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية ما عدا مخزون رأس المال K_t .

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

الشيء الذي يهمني في هذا المجال هو مدى مساهمة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري في الناتج المحلي في الأجل الطويل حيث نلاحظ أن هناك تقارب بين معاملات الأعداد لكل من الإنفاق الجاري و الاستثماري، حيث بلغ بالنسبة للأول 0,792 و الذي يعني أنه إذا زاد الإنفاق الجاري بدينار واحد فإن الناتج المحلي سيزيد ب 0,792 دينار أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد بلغ 0,710 كما أن الشيء الملاحظ أن معامل بيتا لكلا المتغيرين متساو تقريباً حيث بلغ للإنفاق الجاري ما قيمته 0,774 ، و بالنسبة للإنفاق الاستثماري 0,776.

(1) - علي كنعن، اقتصاديات المال و السيلتين المالية و النقدية، المرجع السابق، ص ص 165-166
(2) - انظر الملحق رقم (10): نتائج تطبيق نموذج بزو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007، صفحة 227

لقد كان الهدف من هذا الفرع هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من الأدوات القياسية و كانت النتائج مقبولة من الناحية الإحصائية و من الناحية الاقتصادية، و وجدت الدراسة أن الإنفاق الحكومي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل كما أن النتائج القياسية كانت متقاربة لكل من الإنفاق الجاري و الاستثماري وهذا دليل على مساهمة كل منهما في النمو على المدى المتوسط و الطويل، و هو ما يؤكد الطرح النظري لهذه الرسالة من أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تأثير الإنفاق الجاري على اليد العاملة و التعليم والصحة، كما يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى التأثير على النمو أيضاً من خلال تأثيره على رأس المال و الفن الإنتاجي و البنية التحتية .

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

يُعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن للدولة الاعتماد عليها من أجل زيادة معدلات التشغيل، حيث أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي يترتب عنها زيادة في مستوى التشغيل، و لقد بين بعض الاقتصاديين أن الحكومة من خلال قيامها بالإنفاق الحكومي تعمل على خلق فرص عمل جديدة خاصة عند إنشائها لمشاريع استثمارية تتطلب المزيد من اليد العاملة علاوة على دورها في تنشيط الفعاليات الاقتصادية في حالة قصور إنفاق القطاع الخاص من خلال السياسة المالية التعويضية، و من ثم زيادة مستوى التشغيل وتقوم الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر من خلال تحليل الأثر المباشر القصير الأجل لهذا الإنفاق ثم تحليل الأثر غير المباشر الطويل الأجل لهذه السياسة على مستوى التشغيل.

1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تسعى الدولة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي إلى تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل و ذلك من خلال قطاع الخدمات - الإنفاق الجاري- حيث تسعى الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية و التعليمية و هذا ما يتطلب توظيف عمال و موظفين جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الدوائر و المحافظات و البلديات، كما تقوم الدولة باستثمارات في القطاع الصناعي - الإنفاق استثماري- و هذا ما يساهم في توفير اليد العاملة⁽¹⁾، و هذا ما يبين أن الإنفاق الحكومي بنوعيه يساهم في زيادة معدل التشغيل، وما يميز القوة العاملة الجزائرية أنها تركزت في قطاع الإدارة العامة حيث انتقلت من 36,51% من مجموع القوة العاملة سنة 1990 إلى 38,02% سنة 1996 ، ثم عرفت هذه النسبة تذبذباً خلال الفترة 1997-2002 ما بين 37,29% و 37,35% ، ثم عرفت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً منذ سنة 2004، و انتقلت من 34,64% إلى 32,55% ، و هذا ما يبرز دور الحكومة في توفير فرص العمل للراغبين في العمل في مؤسسات الحكومة المختلفة ويُظهر الجدول التالي عدم التوازن في توزيع القوة العاملة بين القطاعات المختلفة، و يعكس هذا الجدول صفة هيكلية لازمت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة و المتمثلة في سيطرة القطاعات الخدمية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

(1) - علمي كنعنن، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 10

الجدول (4-1-28) القوة العاملة الجزائرية موزعة حسب النشاط الاقتصادي (خارج قطاع الزراعة)

	صناعة		بناء و أشغال عمومية		تجارة و خدمات و نقل		إدارة عامة		المجموع	
	بالآلاف	%	بالآلاف	%	بالآلاف	%	بالآلاف	%	بالآلاف	%
1990	670	18,56	683	18,92	938	25,99	1.318	36,51	3.609	100
1991	615	17,51	588	16,74	1001	28,51	1.307	37,22	3.511	100
1992	782	20,48	613	16,06	1062	27,28	1.360	35,36	3.817	100
1993	532	16,46	659	20,35	876	27,05	1.171	36,16	3.238	100
1994	528	16	667	20,19	896	27,13	1.211	36,67	3.302	100
1995	519	15,17	678	19,81	932	27,24	1.292	37,76	3.421	100
1996	502	14,39	705	20,21	954	27,35	1.326	38,02	3.487	100
1997	487	13,75	723	20,42	987	27,88	1.343	37,93	3.540	100
1998	493	13,40	740	20,11	1.030	28	1.415	38,44	3.678	100
1999	493	13,27	743	20,01	1.057	28,46	1.420	38,24	3.713	100
2000	826	15,56	617	11,62	1.885	35,51	1.979	37,29	5.307	100
2001	503	12,99	803	20,74	1.109	28,64	1.456	37,61	3.871	100
2002	504	12,52	860	21,37	1.157	28,75	1.503	37,35	4.024	100
2003	510	12,21	907	21,71	1.269	30,38	1.490	35,68	4.176	100
2004	523	11,98	980	22,45	1.349	30,91	1.512	34,64	4.364	100
2005	523	11,52	1.050	23,13	1.439	31,70	1.527	33,64	4.539	100
2006	523	11,04	1.160	24,48	1.510	31,87	1.542	32,55	4.737	100
2007	522	10,59	1.261	25,58	1.589	32,23	1.557	31,58	4.929	100

Source: IMF Country Report No. 07/9 March 2007 Algeria: Statistical Appendix

نسب محسوبة من قبل الباحث

office nationale des statistique. Rétrospective statistique 1970-2002. Edition 2005

Rapport sur l'évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2007

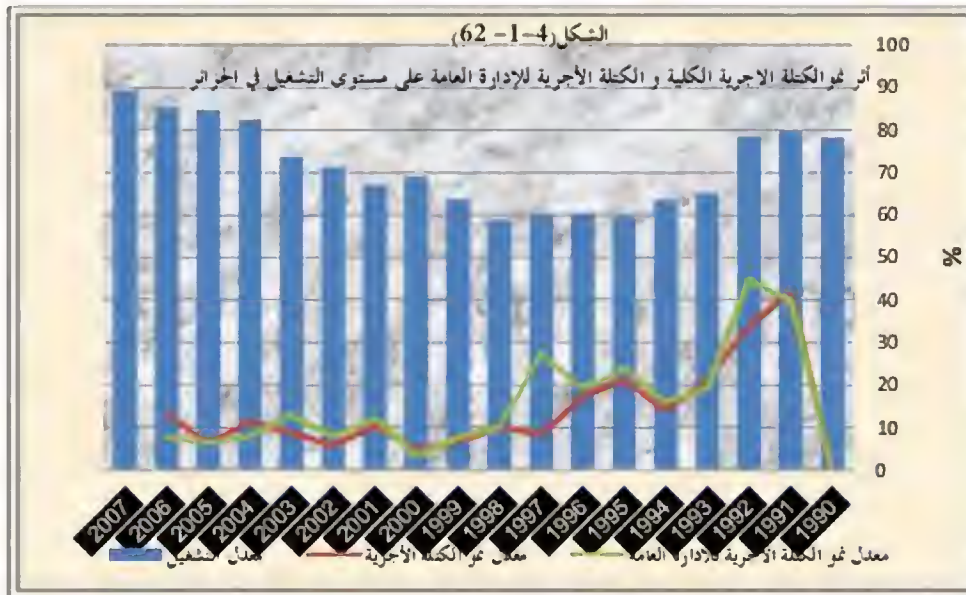
و تتجلى أهمية قطاع الإدارة العامة في التأثير على مستوى التشغيل من خلال كتلة الرواتب و الأجور، حيث بلغت كتلة الرواتب والأجور للإدارة العامة سنة 1992 مقدار 149,4% مليار دينار بمعدل نمو 44% عن السنة السابقة و هي تمثل 43,78% من مجموع كتلة الرواتب و الأجور الكلية، و يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية مر بها الاقتصاد الجزائري، فخلال الفترة 1990-1994 بلغ معدل النمو الوسطي لكتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة 29,84%، و انتقلت مساهمتها كنسبة من كتلة الرواتب و الأجور الكلية من 41,05% سنة 1990 إلى 43,84% سنة 1994، أما خلال الفترة 1995-1999 فقد بلغ معدل النمو الوسطي 17,56%، أما حصتها من إجمالي كتلة الرواتب و الأجور فقد انتقلت من 44,83% سنة 1995 إلى 46,32% سنة 1999، أما التفسير الاقتصادي لانخفاض معدل نمو كتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة خلال هذه الفترة فهو راجع إلى برامج التثبيت و التكيف الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية، و التي ألزمت الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي و على الرغم من ذلك بقيت حصة كتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة مرتفعة مقارنة مع بقية القطاعات، و الجدول التالي يوضح هذا الاتجاه .

الجدول (4-1-29) توزيع كتلة الرواتب و الأجور حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

كتلة الرواتب و الأجور خارج الإدارة العامة			كتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة			كتلة الرواتب و الأجور الكلية			
النسبة إلى كتلة الرواتب الكلية	معدل النمو	المبلغ (مليار دينار)	النسبة إلى كتلة الرواتب الكلية	معدل النمو	المبلغ (مليار دينار)	النسبة إلى الناتج	معدل النمو	المبلغ (مليار دينار)	
58.50	-	106,1	41,05	-	73,9	32,46	-	180,0	1990
59,56	43,26	152,2	40,44	39,78	103,3	29,62	41,88	255,4	1991
56,22	26,08	191,9	43,78	44,62	149,4	31,74	33,59	341,2	1992
56,83	22,14	234,4	43,17	19,21	178,1	34,67	20,89	412,5	1993
56,12	12,5	263,7	43,88	15,77	206,2	31,95	13,91	469,9	1994
55,17	18,99	313,8	44,83	23,66	255,0	28,36	21,02	568,7	1995
54,46	15,77	363,3	45,54	19,17	303,9	25,96	17,32	667,2	1996
54,15	7,62	391,0	45,85	27,2	331,1	27,76	8,21	722,0	1997
54,13	10	430,1	45,87	10,08	364,5	28,07	10,04	794,5	1998
53,68	5,78	455,0	46,32	7,70	392,6	26,17	6,67	847,5	1999
54,23	5,42	479,7	45,77	3,13	404,9	21,58	4,37	884,6	2000
53,50	7,54	515,9	46,50	12	453,5	23,02	10,24	975,2	2001
52,48	4,67	540,0	47,52	7,89	489,3	23,10	5,56	1029,5	2002
50,69	5	567	49,31	12,75	551,7	21,36	8,64	1118,7	2003
52,05	14,62	649,9	47,95	7,84	595	20,31	11,28	1244,9	2004
52,18	6,15	689,9	47,82	6,28	632,4	17,63	6,21	1322,3	2005
54,38	17,74	812,3	45,62	7,81	681,5	17,80	12,96	1493,8	2006

source: office nationale des statistique. Rétrospective statistique 1970-2002. Edition 2005, p 66:

IMF Country Report No. 07/9 March 2007 Algeria: Statistical Appendix, p 17



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-1-27)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن انخفاض الكتلة الأجرية للإدارة العامة ابتداءً من سنة 1991 أدى إلى انخفاض معدلات التشغيل وهذا ما يبينه الأثر الذي يتركه هذا الوجه من أوجه الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل، و انطلاقاً من سنة 1994 عرف نمو كتلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة تذبذباً صاحبه أيضاً تذبذباً في معدلات التشغيل و ابتداءً من سنة 1999 عرفت كتلة الرواتب و الأجور

ارتفاعاً محسوساً حيث بلغ معدل النمو الوسطي خلال الفترة 1999-2006 لكثلة الرواتب و الأجور للإدارة العامة 8,17% الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات التشغيل.

الطريقة الثانية التي يمكن للدولة أن تؤثر على مستوى التشغيل يكون من خلال الاستثمارات في القطاع الصناعي الحكومي ، حيث نلاحظ من خلال الجدول التالي أن معدل نمو كثلة الرواتب و الأجور للقطاع الصناعي الحكومي عرفت انخفاضاً محسوساً حيث انتقل من 20,47% سنة 1991 إلى 12,07% سنة 1996 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة إلا أن الشيء الملاحظ هنا هو تراجع كثلة الرواتب و الأجور للقطاع الصناعي الحكومي، كنسبة من مجموع الرواتب و الأجور للقطاع الصناعي ككل حيث تراوحت ما بين 82% سنة 1990 إلى 60% سنة 2005، و يعود هذا التراجع دائماً إلى برامج التثبيت و التكيف الهيكلي المبرمة مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية، و ذلك خلال الفترة 1990-1998 كما يرجع هذا التراجع إلى بروز القطاع الخاص و زيادة حجم مساهمته في الناتج المحلي و اهتمام الحكومة بالبنية التحتية على حساب القطاع الصناعي الحكومي .

و بشكل عام يمكن القول أن الحكومة تعتبر موظفياً كبيراً لليد العاملة الجزائرية حيث أن أكثر من نصف اليد العاملة تتركز في قطاع الإدارة العامة و البناء و الأشغال العمومية، و إذا أخذنا بعين الاعتبار القطاع الصناعي الحكومي فنلاحظ أنه يساهم بأكثر من النصف في كثلة الرواتب و الأجور للقطاع الصناعي ككل، و هذا ما يدفعنا إلى الإقرار بأن سياسة الإنفاق الحكومي تترك آثاراً إيجابية مباشرة على معدل التشغيل في الأجل القصير.

العمل الرابع: سياسة الائتلاف الحكومي وأثرها على الاستثمار الاقتصادي في العراق

الجدول (1-30) مساحة القطاع الصناعي الحكومي في كل سنة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي (مليون دينار جزائري)

حصة كل سنة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي الحكومي	معدل غير كل سنة الرواتب والأجور للقطاع الصناعي الحكومي	الصناعة		صناعة متوسطة		صناعة الورق		صناعة الجلود		الصناعة النسيجية		الصناعة الغذائية		الصناعات البلاستيكية		
		قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	
82,81	-	12965,6	2689,8	740,5	155	2 156,7	348,6	690,5	234,6	2 614,8	695,7	4 435,4	903,9	2 325,7	352,0	1990
81,01	20,47	15618,1	3659,3	841,8	204,9	2 461,7	400,4	746,1	239,7	3 190,9	778,0	5 657,2	1 538,1	2 720,4	498,2	1991
86,35	32,28	20660,1	3265,2	983,1	261,5	3 181,0	460,1	914,6	308,5	4 015,5	606,0	7 818,7	1 163,1	3 747,2	466,0	1992
86,87	14,67	23692,3	3580,9	1 357,1	196,7	4 414,7	461,3	983,8	266,8	4 382,1	786,5	8 636,9	1 377,4	3 917,7	492,2	1993
84,82	13,55	26904,8	4814,9	1 535,4	270,2	4 117,2	627,1	1 176,6	371,7	4 911,6	1 028,3	10 606,1	1 947,4	4 557,9	570,7	1994
85,15	13,40	30512,3	5321	1 880,4	390,3	4 586,2	802,4	1 325,1	283,7	5 040,9	934,5	12 205,8	2 304,8	5 472,9	605,3	1995
84,82	12,07	34195,2	6118,4	2 944,5	159,8	5 583,6	584,8	1 238,6	325,0	6 402,0	1 382,1	13 082,4	3 045,7	4 944,1	621,0	1996
74,92	6,41-	32002	10709	1 985,9	473,5	3 482,4	1 199,3	85,1	251,3	4 969,7	2 429,7	14 606,4	5 610,1	6 872,5	745,1	1997
71,38	9,22	34953,3	14012,3	2 025,0	484,0	3 685,1	727,8	1 540,7	318,2	4 930,2	1 836,3	15 849,2	9 078,5	6 923,1	1 567,5	1998
65,12	3,45-	33744,7	18071,5	2 043,9	500,6	3 264,4	1 949,9	936,1	340,7	4 253,0	2 315,8	17 052,0	11 180,7	6 195,3	1 783,8	1999
73,16	1,66-	33182,4	12172	2 072,6	463,8	3 176,2	2 034,2	875,3	391,0	3 699,8	2 502,9	16 161,5	4 993,5	7 197,0	1 786,6	2000
72,79	10,02	36509,8	13646,3	2 743,9	494,9	4 625,6	2 484,2	893,4	469,4	4 667,1	2 487,1	15 996,8	5 988,2	7 583,0	1 722,5	2001
68,71	2,01-	35773,3	16285,7	2 479,0	513,4	4 952,6	2 812,5	451,1	596,5	4 348,4	2 687,7	14 743,1	7 792,9	8 799,1	1 882,7	2002
64,60	3,73-	34438,7	17223,8	2 744,9	582,5	4 901,6	2 945,9	439,6	558,9	4 037,8	2 998,2	14 625,0	8 198,0	7 689,8	1 940,3	2003
64,69	0,14	34487,5	18821,6	2 884,3	670,3	5 322,9	3 181,4	478,4	614,5	3 465,0	3 235,3	13 946,2	8 914,1	8 390,7	2 206,0	2004
60,28	4,94-	32780,5	21595,5	3 045,2	681,6	5 158,9	3 242,2	522,9	624,9	3 625,8	3 460,2	13 148,1	9 414,6	7 279,3	4 172,0	2005

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2004" Collections Statistiques N° 125

نسب محسوبة من قبل الباحث

2- تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

لقد أوضحت الدراسة في المبحث الثاني من الفصل الثالث طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدل النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة،* و وصلت إلى نتيجة مهمة مفادها أن معدل النمو في الناتج المحلي هو المتحكم الأساسي في معدلات البطالة، و قامت الدراسة في بداية هذا المبحث باحتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي،** في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 و في هذه المرحلة من البحث سنقوم الدراسة بدمج التحليلين السابقين لتوضيح الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل وذلك باستخدام مضاعف التشغيل الذي وضعه كل من بيكوك و شاو Peacock-Shaw،⁽¹⁾ و اللذان افترضوا أن مستوى التشغيل هو دالة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي و التي تعادل الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل و معدل الإنتاجية الحدية $f(N)$ إلى متوسط الإنتاجية لعنصر العمل Na و مقلوب معدل الأجر $\frac{1}{w}$:

$$.N = P. Q \left[\frac{f(N)}{Na} \right] \left[\frac{1}{w} \right] \dots \dots \dots (1)$$

N : مستوى التشغيل $P. Q$: قيمة الناتج المحلي

$$. N = Y \left[\frac{f(N)}{Na} \right] \left[\frac{1}{w} \right] \dots \dots \dots (2) : Y \text{ ب } P. Q$$

و يمكن التعبير عن $P. Q$ ب Y و بالرجوع إلى نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي و المعادلة رقم (9) و التي تعطي قيمة Y

$$.Y = \frac{1}{h} [k] \dots \dots \dots (3)$$

و بافتراض أن $Na = f(N)$ و $\varepsilon = \frac{1}{w}$ نحصل على المعادلة التالية:

$$.N = Y \left[\frac{1}{h} [k] \right] . \varepsilon \dots \dots \dots (4)$$

و بإجراء تفاضل جزئي ما بين G و N نحصل على مضاعف التشغيل كما يلي: $[\varepsilon] \cdot \frac{\Delta N}{\Delta G} = \frac{1 - \varepsilon t_2 - \varepsilon t_3}{h}$

من خلال تحليل مضاعف الإنفاق الحكومي وجدنا أنه مساوٍ لـ 0,37 لذلك فإن مضاعف التشغيل يكون على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta N}{\Delta G} = 0,37 \cdot [\varepsilon]$$

و هذا أكبر دليل على أن مستوى التشغيل يتوقف على أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي، و من هنا و مادام أن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج منخفض فإن ذلك سوف ينعكس كأثر غير مباشر على مستوى التشغيل في الجزائر، و بالتالي فإن الإنفاق الحكومي يترك أثراً مباشراً كبيراً على التشغيل في الجزائر نتيجة ارتفاع نسبة قوى العمالة التي تستوعبها الحكومة، إلا إن الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل يتسم بأنه منخفض كنتيجة لانخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، و ذلك بسبب انخفاض إنتاجية العمال في القطاع العام، حيث أن القطاع الخاص لا يزال في بداية تشكله.

* انظر المبحث الثاني من الفصل الأول صفحة 124

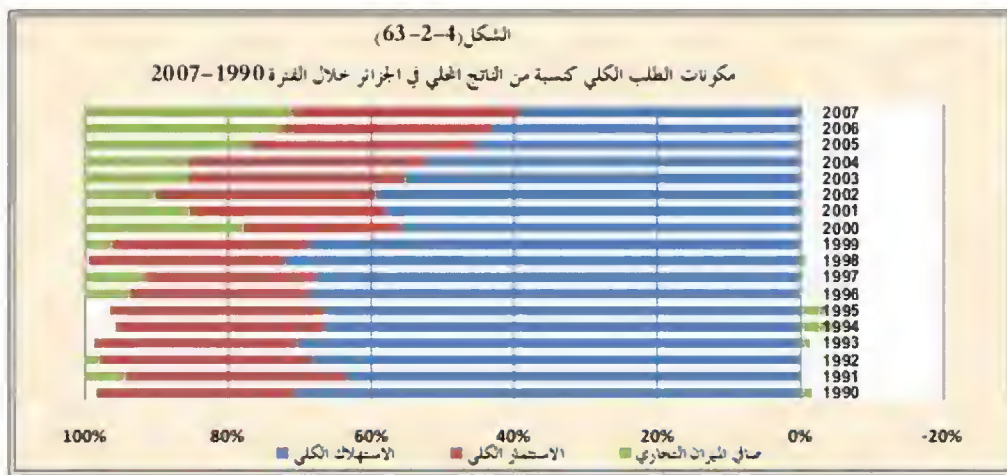
** انظر الصفحة 158 من هذا المبحث

(1)- الزبود، المرجع السابق، ص 153

المبحث الثاني

تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مجملات الطلب الكلي

تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي من خلال تحليل الأثر المباشر و معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص، و التحليل غير المباشر باستخدام تحليل لوفل المشتق من نموذج المضاعف، و في نقطة مواتية تقوم الدراسة بتحليل الأثر المباشر و غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستثمار الكلي و الاستثمار الخاص. و قبل دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي تقوم الدراسة باستعراض مكونات الطلب الكلي الأساسية، حيث نطلق من متطابقة الدخل الشهيرة $Y=C+I+(X-M)$ كما يوضحه الشكل التالي:



SOURCE Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008 September 1998 , march 2007, September 2001

المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الكلي

تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي للتأثير على الاستهلاك و الادخار فإذا احتاجت الظروف الاقتصادية زيادة الاستهلاك و يجب على الحكومة زيادة الإنفاق الجاري عن طريق زيادة الضرائب على الدخل المرتفعة، أما إذا تطلبت الظروف الاقتصادية زيادة الادخار تقوم الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة الأمر الذي يشجع على زيادة الادخار،⁽¹⁾ و تقوم الدراسة بتحليل هذه الآثار عبر ثلاثة محاور أساسية.

1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الكلي

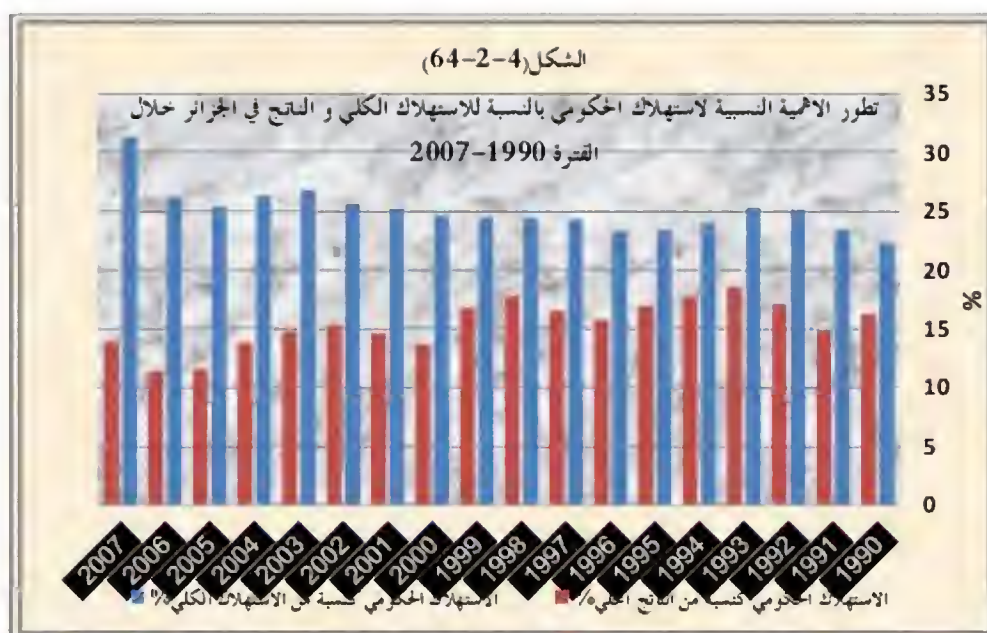
يشكل الاستهلاك الحكومي جزءاً مهماً من إجمالي الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 حيث تراوحت نسبته من إجمالي الاستهلاك الكلي ما بين 23,31% و 25,40% خلال الفترة 1990-1993، ثم انخفض قليلاً خلال الفترة 1994-1998 حيث وصلت مساهمته إلى ما يعادل 23,29% و انطلقاً من سنة 1999 عرفت حصته تزايداً ملحوظاً حيث وصلت إلى 26,78% سنة 2003، أما أقصى مساهمة له فقد شهدتها سنة 2007 بما يعادل 31,31% و هذا راجع إلى برامج الإنعاش و الدعم النمو الاقتصاديين التي شهدتها الفترة 2001-2007، و التي استخدمت الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لدعم الاستهلاك و منه الناتج المحلي الإجمالي و الجدول التالي يوضح هذا الاتجاه:

(1) على كنعن، الإنفاق العام و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 7

الجدول (4-2-31) تطور حجم الاستهلاك الحكومي و أهميته بالنسبة إلى الاستهلاك الكلي و الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

	الاستهلاك الحكومي مليار دينار جزائري	الاستهلاك الخاص مليار دينار جزائري	الاستهلاك الكلي ⁽¹⁾ مليار دينار جزائري	الناتج المحلي الإجمالي مليار دينار جزائري	الاستهلاك الحكومي كسبة من الناتج الخلي %	الاستهلاك الحكومي كسبة من الاستهلاك الكلي %
1990	90.1	313.6	403.7	554.4	16,25	22,31
1991	128.2	419.0	547.2	862.1	14,87	23,42
1992	184.8	548.3	733.1	1,074.7	17,19	25,20
1993	221.2	636.4	870.3	1,189.7	18,59	25,40
1994	263.9	825.6	1,101.4	1,487.4	17,74	23,96
1995	340.2	1,097.4	1,455.0	2,005.0	16,96	23,38
1996	405.4	1,316.8	1,740.4	2,570.0	15,77	23,29
1997	459.8	1,386.7	1,890.1	2,780.2	16,53	24,32
1998	503.6	1,525.0	2,060.3	2,830.5	17,79	24,43
1999	543.6	1,635.0	2,214.3	3,238.2	16,78	24,54
2000	560.1	1,672.0	2,274.3	4,098.8	13,66	24,62
2001	624.6	1,847.7	2,472.3	4,235.6	14,74	25,26
2002	683,2	1,988.3	2,654.9	4,455.3	15,33	25,73
2003	777.5	2,125.0	2,902.5	5,263.8	14,77	26,78
2004	846.9	2,358.0	3,216.0	6,127.5	13,82	26,33
2005	865.7	2,527.0	3,414.7	7,498.6	11,54	25,35
2006	954.4	2,688.9	3,643.3	8,391.0	11,37	26,19
2007	1,318.9	2,893.2	4,212.1	9,513.7	13,86	31,31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

و يظهر التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور و مرتبات لعمالها و موظفيها و ينخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك، و ينعكس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب و الأجور على الزيادة في الاستهلاك، إذ يُقدَّر أن 69,7%* من هذه الأجور تذهب إلى الاستهلاك الخاص، و يبين الجدول التالي مقدار ما يذهب من هذه الدخول إلى الاستهلاك الخاص و الأهمية النسبية له نسبةً إلى الاستهلاك الكلي، حيث تزايد خلال الفترة 1990-1995 من 125,46 مليار في سنة 1990 إلى 396,38 مليار دينار سنة 1995، أي تضاعف حوالي مرتين، أما خلال الفترة 1996-2000 فقد ارتفع مقدار ما يذهب من الرواتب و الأجور إلى الاستهلاك الخاص من 465,03 مليار دينار إلى 616 مليار دينار، أما الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الرواتب و الأجور فقد بلغت قيمة وسطية قدرها 38,07% من إجمالي الاستهلاك الخاص، و من هنا يتضح أن الإنفاق الحكومي على الرواتب و الأجور ينعكس بصفة مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص و الجدول التالي يعطينا صورة أكثر وضوحاً:

الجدول (4-2-32) الأهمية النسبية لتقدير ما يذهب من الأجور و الرواتب إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

نسبة ما يخصص من الرواتب و الأجور إلى الإنفاق الاستهلاكي (3)=(4)x100(5) %	الاستهلاك الخاص (4) مليار دينار جزائري	مقدار ما يذهب من الرواتب و الأجور إلى الاستهلاك الخاص (3)=(2)x(1)	الميل الخدي للاستهلاك (2)	كسلة الرواتب و الأجور (1) مليار دينار جزائري	
40,00	313.6	125.46	0,697	180.0	1990
42,48	419.0	178.01	0,697	255.4	1991
43,37	548.3	237.81	0,697	341.2	1992
45,17	636.4	287.51	0,697	412.5	1993
39,67	825.6	327.52	0,697	469.9	1994
36,11	1,097.4	396.38	0,697	568.7	1995
35,31	1,316.8	465.03	0,697	667.2	1996
36,28	1,386.7	503.23	0,697	722.0	1997
36,31	1,525.0	553.76	0,697	794.5	1998
36,12	1,635.0	590.70	0,697	847.5	1999
36,87	1,672.0	616.56	0,697	884.6	2000
36,78	1,847.7	679.71	0,697	975.2	2001
36,08	1,988.3	717.56	0,697	1,029.5	2002
36,69	2,125.0	779.73	0,697	1,118.7	2003
36,79	2,358.0	867.69	0,697	1,244.9	2004
36,47	2,527.0	921.64	0,697	1,322.3	2005
36,71	2,688.9	1,041.17	0,697	1,493.8	2006
40,29	2,893.2	1,165.80	0,697	1,672.6	2007

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-1-27) و (4-2-29)

و من الملاحظ أن هناك أنواعاً أخرى من الإنفاق الحكومي تترك أثراً مباشراً على الاستهلاك الخاص كالتنققات التحويلية، إلا أنه من الصعب تتبع أثر كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص، لذلك فإنّه من المناسب استخدام نموذج المضاعف للتحليل.

2- استخدام نموذج المضاعف لتحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص

سيتم الاعتماد على تحليل لوفل mc.LOVELL الذي يرى بأن أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص يتوقف على مدى تأثير هذا الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، و سوف يتم الاعتماد على النموذج الذي تم استخدامه لاحتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، حيث توصلت الدراسة إلى المعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{h} [k] \dots \dots \dots (1)$$

حيث وُجد من التحليل السابق أن مضاعف الإنفاق الحكومي كان مساوياً لـ 0,37 و لإبراز أثر هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص يمكننا الاعتماد على التحليل التالي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} \times \frac{\Delta Yd}{\Delta G} \dots \dots \dots (2)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{\Delta Yd}{\Delta y} \times \frac{\Delta Y}{\Delta G} \dots \dots \dots (3)$$

و بالرجوع إلى معادلات نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي وُجد أن:

$$C = C0 + cYd \dots \dots \dots (4)$$

$$Yd = Y - T \dots \dots \dots (5)$$

$$T = T0 + t1Y + t2G \dots \dots \dots (6)$$

و بإجراء تفاضل جزئي في المعادلة (4) ما بين C و Yd نحصل على : (7) $\frac{\Delta C}{\Delta Yd} = c \dots \dots \dots$

و بالتعويض عن قيمة T في المعادلة رقم (5) نحصل على:

$$Yd = Y - T0 - t1Y - t2G \dots \dots \dots (8)$$

$$Yd = (1 - t1)Y - t0 - t2G \dots \dots \dots (9)$$

و بإجراء تفاضل في المعادلة (9) ما بين Yd و Y نحصل على (10) $\frac{\Delta Yd}{\Delta Y} = (1 - t1) = S \dots \dots \dots$

و بتعويض المعادلات (7) و (10) في المعادلة (2) نحصل على

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} \cdot \left[\frac{\Delta Yd}{\Delta y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta G} \right] = c \cdot S \cdot \frac{1 - ct2 - t3t2}{h} \dots \dots \dots (11)$$

تعبّر المعادلة (11) عن مضاعف الاستهلاك الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة الناتج المحلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة الدخل المتاح، و مادام أن الاستهلاك الخاص دالة في الدخل المتاح فإن الزيادة في هذا الأخير سوف تنعكس

على الاستهلاك الخاص و بتعويض قيم المبيعات المحتسبة في نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي،* في المعادلة (11) فإننا نحصل على مضاعف الاستهلاك كما يلي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = 0,697 \times 0,779 \times 0,37 = 0,20$$

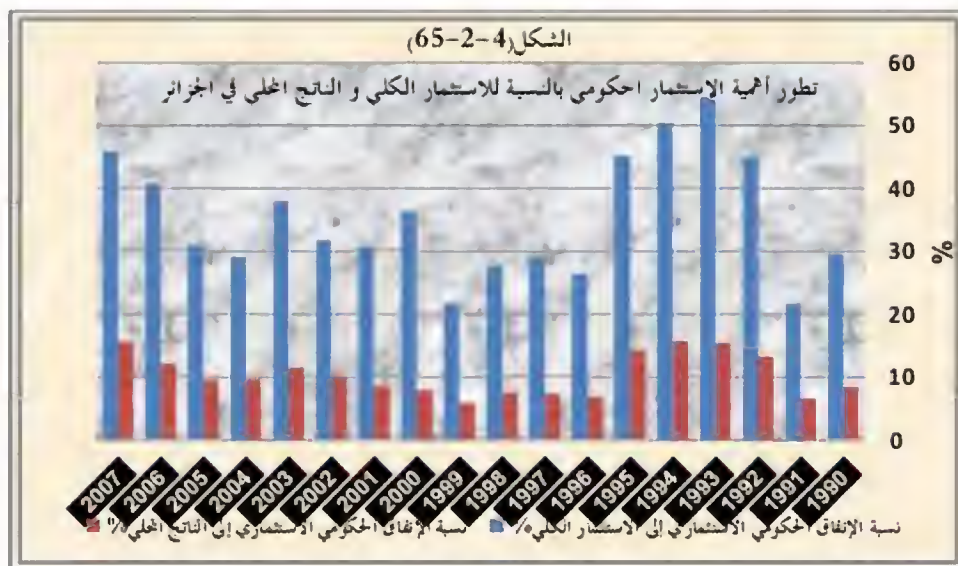
و كنتيجة لما سبق تحليله فإن الإنفاق الحكومي يترك آثاراً مباشرة على الاستهلاك الخاص من خلال ما تقدمه الدولة من رواتب وأجور بالإضافة إلى الإنفاق التحويلي و آثاراً غير مباشرة من خلال أثر هذا الإنفاق على الناتج المحلي عبر مضاعف الإنفاق الحكومي، و الذي ينسم بأنه منخفض في الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب ضعف قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي..

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي في الجزائر

لقد تم الحديث في الإطار النظري لهذه الرسالة عن أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي و الاستثمار الخاص** ومنتظر الدراسة من خلال هذا الفرع إلى تحليل الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي في الاقتصاد الجزائري، و ذلك عبر ثلاث محاور رئيسية؛ يتمثل المحور الأول في تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي، و يتمثل المحور الثاني في تحليل الأثر غير المباشر - أثر مضاعف الإنفاق الحكومي - هذه السياسة، أما المحور الثالث فتقوم الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص - تحليل أثر المزاخمة-

1- تحليل الأثر المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي

يتجلى التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي بصورة واضحة من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي شكل نسبة مرتفعة من إجمالي الاستثمار الكلي و هذا ما يُظهره الجدول و الشكل التاليين:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-2-33)

* لقد وُجد أن $c = 0,697$ و $t_1 = 0,221$ و $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 0,37$

** انظر الفصل الثاني صفحة 78

الجدول (4-2-33) تطور حجم الاستثمار الحكومي وأهميته النسبية إلى الاستثمار الكلي و الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

الإنفاق الحكومي الاستثماري مليار دينار جزائري	الاستثمار الكلي مليار دينار جزائري	الناتج المحلي الإجمالي مليار دينار جزائري	نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى الاستثمار الكلي %	نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى الناتج الوطني %	
47.7	160.2	554.4	29,77	8,60	1990
58.3	266.8	862.1	21,85	6,76	1991
144.0	319.8	1,074.7	45,02	13,39	1992
185.2	339.2	1,189.7	54,59	15,56	1993
235.9	467.6	1,487.4	50,44	15,85	1994
285.9	632.3	2,005.0	45,21	14,25	1995
174.0	661.1	2,570.0	26,31	6,77	1996
201.6	699.0	2,780.2	28,84	7,25	1997
211.8	770.0	2,830.5	27,50	7,48	1998
186.9	866.0	3,238.2	21,58	5,77	1999
321.9	886.0	4,098.8	36,33	7,85	2000
357.4	1,164.6	4,235.6	30,68	8,43	2001
452.9	1,417.6	4,455.3	31,94	10,16	2002
612.0	1,606.1	5,263.8	38,10	11,62	2003
595.6	2,038.4	6,127.5	29,21	9,72	2004
717.5	2,324.1	7,498.6	30,87	9,56	2005
1,015.6	2,501.3	8,391.0	40,60	12,10	2006
1,477.3	3,220.3	9,513.7	45,87	15,52	2007

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول السابقين أن حجم الاستثمار الحكومي قد ارتفع من 47,7 مليار دينار سنة 1990 ليصل إلى 1477,3 مليار دينار سنة 2007 حيث شهدت هذه المرحلة تذبذباً في نموه حيث تضاعف خمس مرات خلال الفترة 1990-1995 و يعود السبب في ذلك إلى مباشرة الحكومة إصلاحات ذاتية تطلبت الزيادة في الإنفاق الاستثماري الحكومي لتغطية انخفاض الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص نتيجة الأزمة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، و هنا يظهر الدور المباشر للإنفاق الحكومي الاستثماري في التأثير على إجمالي الاستثمار عن طريق التعويض عن النقص الذي يحصل في استثمارات القطاع الخاص، و بالتالي تحريك الفعاليات الاقتصادية إلا أن سياسة الإصلاحات الذاتية فشلت في مسعاها نتيجة ضعف موارد الدولة التي كانت تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير والتي تدهورت خلال هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى الرجوع إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية للقيام بإصلاحات كبيرة ألزمت الدولة بالتقليص من إنفاقها الحكومي خاصة الإنفاق الاستثماري، و هذا ما تجلّى بوضوح من خلال الشكل السابق حيث انتقل الإنفاق الحكومي الاستثماري من 285,9 مليار دينار إلى 186,9 مليار دينار أي بمعدل نمو سنوي يُقدر بـ -34,62%، و مع انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي دخلت الجزائر في مرحلة جديدة ابتداءً من سنة 1999 التي عرفت انتعاشاً في أسعار النفط التي دفعت الدولة إلى القيام ببرامج استثمارية كبيرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي، حيث شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري تزايداً ملحوظاً حيث انتقل من 321,9 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 1477,3 مليار دينار سنة 2007 أي بمعدل نمو سنوي قدره 358,9% و هذا دليل على الأهمية التي أعطتها الدولة لبرامج الاستثمار الحكومي، أما إذا قمنا

بتحليل الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي الاستثماري بالنسبة للاستثمار الكلي نلاحظ أنه لا يزال يشغل حيزاً كبيراً ماعداً خلال الفترة 1996-1999 حيث تراوحت النسبة ما بين 26,21% و 21,58%، ثم ما لبثت هذه النسبة أن ارتفعت مجدداً خلال الفترة الموالية لتصل إلى حدود 45,87% سنة 2007 و هذا دليل على الأثر السلبي الذي يتركه الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص فيما يُعرف بأثر المراحة، و يبقى الآن تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق على الاستثمار الكلي من خلال نموذج المضاعف.

2- تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي

يساهم الإنفاق الحكومي بشكل مباشر و غير مباشر في زيادة الناتج المحلي، فالإنفاق الحكومي يولد دخلاً جديداً في حالات الإنفاق الجاري و يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حالات الإنفاق الاستثماري،⁽¹⁾ و لقد تناولت الدراسة في الجانب النظري أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يترتب عليه زيادة في الطلب الفعلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، و لكن هذا يكون بفرض مرونة الجهاز الإنتاجي، و فيما يتعلق بوضعية الجزائر فإنه لا يُتوقع تحقق هذا الأثر بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة و من جهة أخرى فإنه يتم إشباع معظم الطلب الاستهلاكي عن طريق الاستيراد، لذلك لا يُتوقع أن يكون أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار كبيراً، و من أجل التأكد من هذه الفرضية سوف يتم استخدام نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي الذي سبق الإشارة إليه، حيث أن معادلة الاستثمار في هذا النموذج كانت على الشكل التالي: (1) $I = I_0 - i_1R + i_2Y - i_3T \dots \dots \dots$

و بإجراء مفاضلة جزئية ما بين المتغيرين I و G نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \times \frac{\Delta Y}{\Delta G} \dots \dots \dots (2)$$

نقوم في المعادلة (1) بإجراء مفاضلة ما بين I و Y نجد أن:

$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = i_2 \dots \dots \dots (3)$$

و قد تم التوصل إلى قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في النموذج السابق: (4) $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 0,37 \dots \dots \dots$

و بتعويض المعادلتين (4) و (3) في المعادلة (2) نجد أن $\frac{\Delta I}{\Delta G} = i_2 \times 0,37$

و لقد أظهرت نتائج تقدير المعادلات السلوكية في نموذج المضاعف أن قيمة $i_2 = 1,275$ و بالتالي فإن قيمة مضاعف الاستثمار يكون على الشكل التالي:

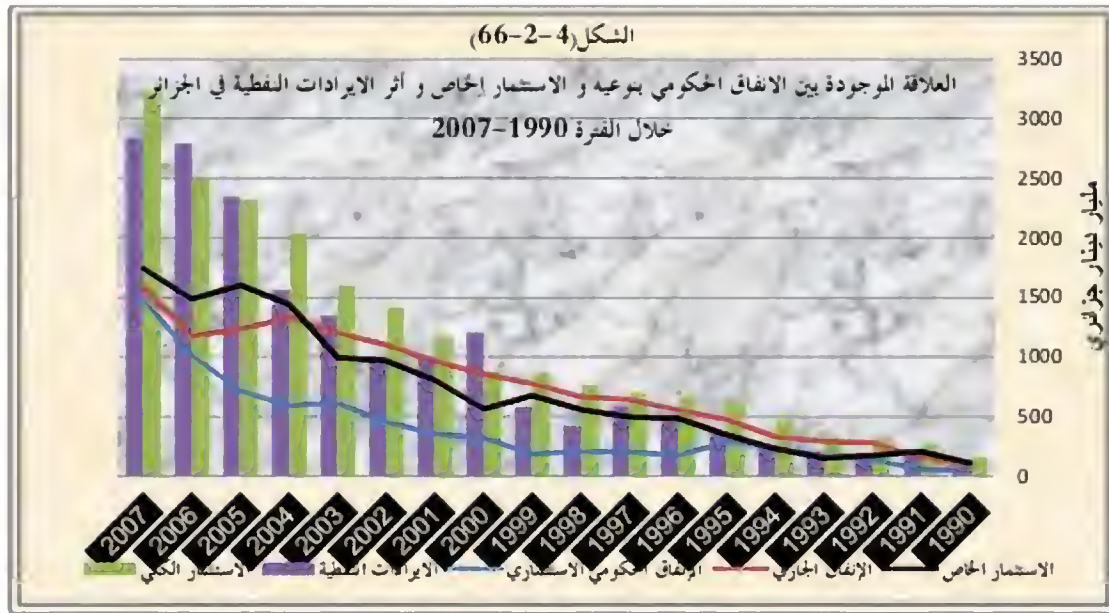
$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = 1,275 \times 0,37 = 0,471$$

و هذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بمعدل دينار واحد سيؤدي من خلال أثر هذا الإنفاق على الناتج إلى زيادة الاستثمار بمعدل 0,471 دينار، و يعود السبب في هذا الانخفاض إلى انخفاض معامل انحدار ما بين الاستثمار و الناتج من جهة و إلى انخفاض قيمة مضاعف الانخفاض الحكومي من جهة أخرى، و هو ما يثبت الفرضية التي تم طرحها سابقاً بأنه لا يُتوقع تحقق أثر كبير للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الاستثمار للأسباب التي ذكرناها سابقاً، و يبقى الآن أن نحلل أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص

(1) - على كنعن، الإنفاق العام و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 4

3- تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص - أثر المزاخمة-

لقد تم التطرق في الإطار النظري لهذه الرسالة أن الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص يتوقف على طبيعة الإنفاق، توزيعه و طريقة تمويله، و نجد أن الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر يلعب دوراً مهماً في توفير المناخ المناسب للمستثمرين في القطاع الخاص، و ذلك من خلال إقامة الهياكل الأساسية و البنية التحتية، حيث و نتيجة لضخامة هذه المشاريع و انعدام ربحيتها فإن القطاع الخاص يحجم عنها، و بالتالي فإن الفرضية الأولى التي نطرحها هي أن الاستثمار الحكومي لا ينافس الاستثمار الخاص و لكن يعتبر مكملاً له،⁽¹⁾ أما الإنفاق الجاري فعادة ما يمول من الإيرادات المحلية و هذا ما يفرض أعباء على القطاع الخاص و مزاحمته على الموارد المتاحة، و بالتالي فإن الفرضية الثانية التي نطرحها هي أن الإنفاق الجاري يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المتاحة، فما مدى انطباق هاتين الفرضيتين على الاقتصاد الجزائري؟ و هذا علماً أن الدراسة وجدت أن أثر المزاخمة في الجزائر بلغ 3,275، فمن المستلزم عن أثر المزاخمة؟ هل هو الإنفاق الجاري أم الإنفاق الاستثماري؟ الشكل التالي يمثل العلاقة الموجودة بين كل من الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والاستثمار الخاص في الجزائر و أثر الإيرادات النفطية خلال الفترة 1990-2007:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-2-31)

نلاحظ من خلال هذا الشكل العلاقة الموجودة بين كل من الإنفاق الحكومي بنوعيه و الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص نلاحظ العلاقة التبادلية الموجودة بينهما حيث أن ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر، و تعتمد الدراسة على تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة مراحل مر بها الاقتصاد الجزائري:

أ- الفترة 1990-1994:

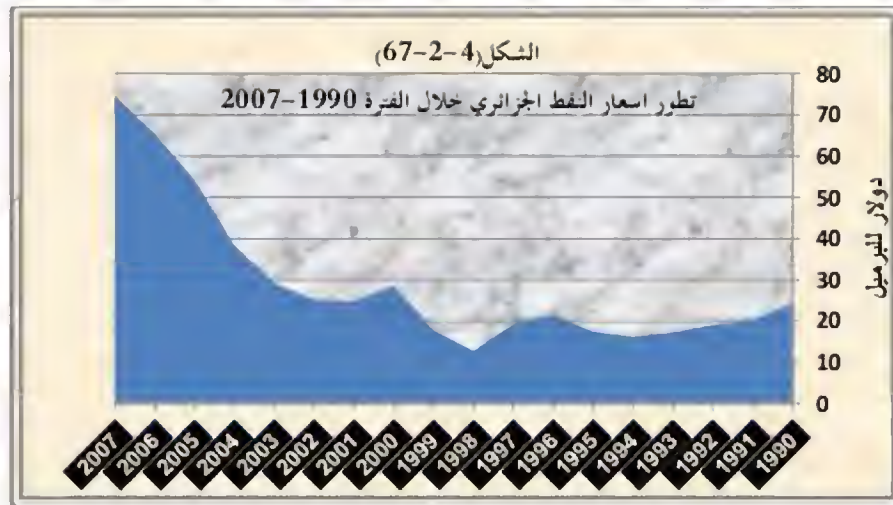
لقد شهدت هذه الفترة قيام الحكومة بإبرام اتفاقات استعانة ائتماني مع صندوق النقد الدولي تخلفتها إصلاحات ذاتية قامت بها الحكومة دون اللجوء إلى الصندوق، و هذا ما يفسر نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري بمعدل كبير نسبياً خلال هذه الفترة، حيث بلغ

(1) - جوشوا غرين، محددات الاستثمار الخاص في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 27، العدد 4، ديسمبر، 1990، ص 41
 * انظر نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي صفحة 158

معدل نموه 394,54% مقابل معدل نمو للاستثمار الخاص قدره 106,20%، كما أن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة استمرار انخفاض الإيرادات النفطية و هو ما حكم على هذه البرامج بالفشل مما أدى إلى لجوء الجزائر إلى اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي خلال الفترة 1995-1999.

ب- الفترة 1995-1999:

إن إبرام الجزائر لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي فرضت عليها إدارة الطلب الكلي من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي بصفة عامة والإنفاق الاستثماري بصفة خاصة، و هو ما انعكس على معدل نمو هذا الأخير الذي سجل معدلاً سالباً خلال هذه الفترة يُقدر ب 34,62%- و هذا مقابل تسجيل معدل مرتفع نسبياً لنمو الاستثمار الخاص، إذا ما قارناه بالاستثمار الحكومي حيث بلغ 96,04% و يعود هذا الارتفاع إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية تدعم نمو القطاع الخاص من خلال سياسات الخصخصة و إغلاق المؤسسات العمومية، كما استمرت الإيرادات النفطية في الانخفاض حيث سجلت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1998 حيث بلغ سعر برميل النفط 12,9 دولار للبرميل و الشكل التالي يعطينا صورة أكثر وضوحاً عن تطورات أسعار النفط خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات م 08/102 March 2008 IMF Country Report No. 08/102 Algeria: Statistical Appendix M. ghernaout. opcit.p65

ت- الفترة 2000-2003

انطلاقاً من الشكل السابق نلاحظ أن أسعار النفط عرفت تطوراً ملحوظاً انطلاقاً من سنة 1999 و هذا ما انعكس على إيرادات الجزائر من النفط التي عرفت ارتفاعاً محسوساً خلال الفترة 1999-2006، و هذا ما أثر إيجاباً على نمو كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص حيث بلغ معدل نمو الأول 90,12% أما الثاني فقد بلغ معدل نموه 76,22% حيث أن نموهما كان متكاملًا و هذا راجع أساساً إلى تحسن الإيرادات النفطية و هذا ما يؤكد انعدام أثر المراحة في هذه الفترة بسبب توفر الموارد المالية.

ث- الفترة 2004-2007

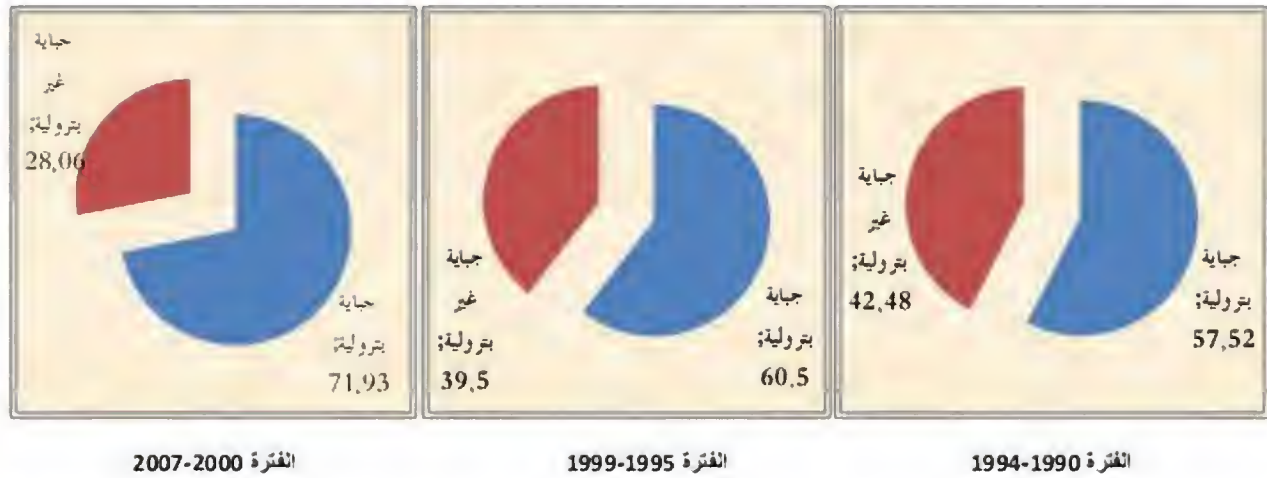
لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تسطير برامج دعم النمو الاقتصادي التي تطلبت موارد مالية ضخمة حيث استغلت الدولة ارتفاع الإيرادات النفطية و مولت المشاريع الاستثمارية التي تركزت أساساً في مشاريع البنية التحتية و استثمارات القطاع الصناعي الحكومي

وهذا ما أثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص التي بلغ معدل نموها خلال هذه الفترة ما يقدر بـ 20,81% و هذا مقابل 148% بالنسبة لاستثمار القطاع الحكومي و هو ما يؤكد على وجود أثر مزاحمة خلال هذه الفترة.

إن النتيجة التي نخلص إليها بعد هذا التحليل أن أثر الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص مرتبط بعنصرين أساسيين:

- يتمثل الأول في تطورات الإيرادات النفطية و التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير في تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث أنه في حالة كانت الإيرادات النفطية منخفضة بسبب تراجع أسعار النفط، فإن مزاحمة الإنفاق الحكومي الاستثماري للاستثمار الخاص يكون كبيراً و هذا ما تجلّى لنا خلال الفترة الأولى، و هذا باستثناء الفترة الثانية التي تأثرت ببرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، و الشكل التالي يوضح الأهمية النسبية للإيرادات النفطية كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي:

الشكل (4-2-68) الأهمية النسبية لمصادر تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007%



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من M. ghernaout. opcit.p65

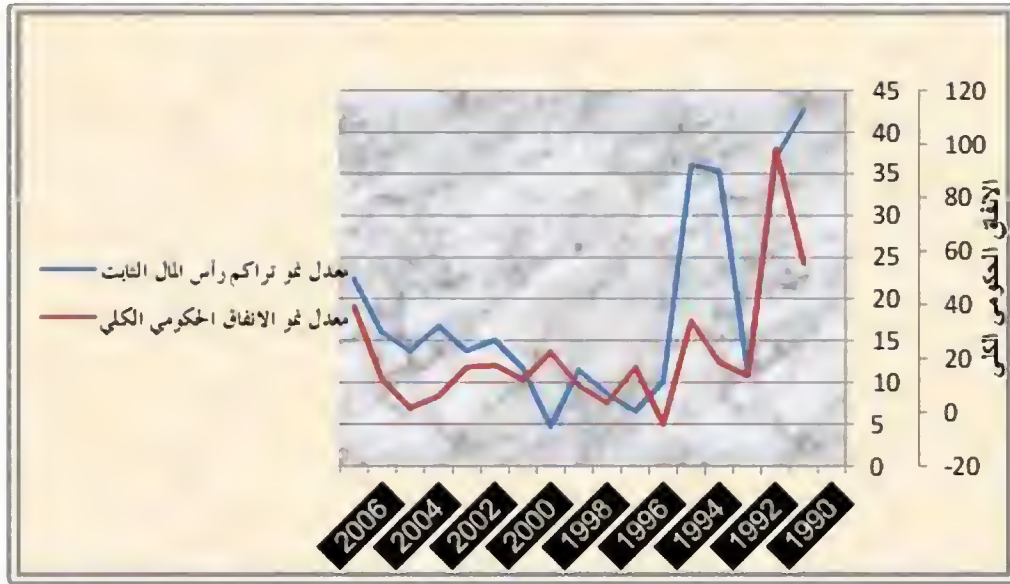
- أما الثاني فيتمثل في برامج الاستثمارات الحكومية التي تتطلب موارد ضخمة و بالتالي فهي تزامم الاستثمار الخاص على الموارد المالية و هو ما كان خلال الفترة الأولى و الرابعة، حيث سيطرت الحكومة برنامج الإصلاحات الذاتية خلال الفترة الأولى وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية،

نلاحظ من خلال هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري* أن الدولة خصصت مبالغ مالية ضخمة للبنية التحتية الاقتصادية حيث انتقلت من 17,2 مليار دينار سنة 1993 إلى 210,6 مليار دينار سنة 2006، أما قطاع الصناعة و الطاقة فانطلاقاً من سنة 2004 نلاحظ تخصيص مبالغ ضخمة لهذا القطاع حيث خُصص له مبلغ 225 مليار دينار سنة 2004 ، و وصل إلى 250 مليار دينار سنة 2005 وهو ما يبرر ارتفاع أثر المزاحمة الكبير الذي تحصلنا عليه، و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص بها من هذا التحليل هي أن أثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري مرهون بتطورات أسعار النفط التي تحكم حجم الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق الحكومي في الجزائر سواء كان جارياً أم استثمارياً، فإذا انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط فإن أثر المزاحمة سيكون كبير، وهو ما شهدته الجزائر خلال الفترة الأولى، كما أن أثر المزاحمة مرهون أيضاً ببرامج الاستثمار الحكومي التي تقوم بها الدولة حيث تحتاج إلى مبالغ

مالية ضخمة و هو ما يولد أثر مزاحمة كبير و هذا على الرغم من ارتفاع الإيرادات النفطية الناتجة عن تحسن أسعار النفط، و هذا ما شهدته الجزائر خلال الفترة 2004-2007 ، و بالتالي فإن الفرضيتان اللتان تم طرحهما تشفيان في الاقتصاد الجزائري للأسباب التي سبق و أن ذكرناها.

و يمكن توضيح هذا الاتجاه من خلال تحليل العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستثماري و الذي يتجلى في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و الإنفاق الحكومي،⁽¹⁾ و الشكل التالي يوضح تطور تراكم رأس المال الثابت و الإنفاق الحكومي:

الشكل (4-2-69) العلاقة بين الإنفاق الحكومي الكلي تراكم رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008 : Algeria

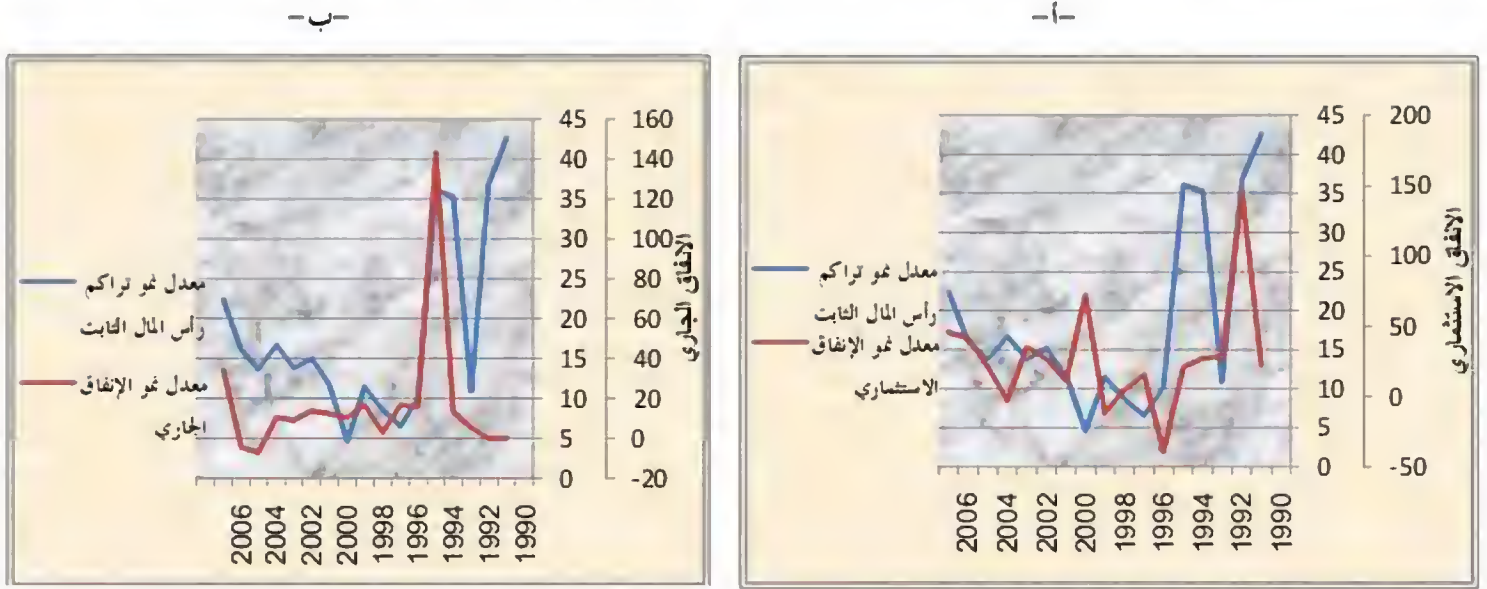
يتضح من خلال الشكل السابق أثر المزاحمة، خاصةً خلال الفترة 1996-2004 حيث أن التطورات العكسية لكل من الإنفاق الحكومي الكلي و تراكم رأس المال الثابت تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تقليص تراكم رأس المال الثابت و تفسير ذلك أن الفترة 1996-2001 شهدت انخفاض الإيرادات النفطية بسبب تدني أسعار النفط مما ساهم في وجود أثر مزاحمة كبير، و انطلاقاً من سنة 2001 و على الرغم من تحسن الإيرادات النفطية بسبب تحسن وضعية سوق النفط العالمي لا يزال الأثر العكسي للإنفاق الحكومي على تراكم رأس المال الثابت واضحاً من خلال الشكل السابق، و مرد ذلك إلى أن الدولة قامت بتسطير البرنامج الثلاثي لإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و الذي اهتم بتشكيل البنية التحتية² مستغلةً في ذلك ارتفاع أسعار النفط في ظل ضعف القطاع الخاص، إلا أنه انطلاقاً من سنة 2004 نلاحظ أن هناك تناغم بين منحنى معدل نمو تراكم رأس المال و معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي و هذا راجع إلى انتعاش القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بسبب برامج البنية التحتية التي سطرها الدولة في المخطط السابق،³ و هذا ما وفر الظروف الملائمة لنمو القطاع الخاص حتى وإن كانت هذه الظروف غير مكتملة بعد، و تحاول الدراسة فيما يلي إبراز أثر كل من الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري على نمو تراكم رأس المال الثابت في الجزائر من خلال الشكلين التاليين:

(1) - عبد الكريم الشير ، الفعالية النسبية للسياستين المالية و النقدية في الجزائر، الملتقى الدولي لسياسة الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الأفاق، جامعة بوبكر بلقايد تلمسن، 29-30 ديسمبر 2004

² انظر الفصل الثالث صفحة رقم 117

³ كنا قد لشرنا سابقاً في الفصل الثالث أن الجزائري مرحلة انتقالية من مرحلة ما قبل الانطلاق التي تتميز بضعف القطاع الخاص و اهتمام الدولة بالبنية التحتية إلى مرحلة النمو التي تتميز بنمو القطاع الخاص بصفة متسارعة إلى جانب الإنفاق الحكومي، انظر الفصل الثالث صفحة رقم 148

الشكل (4-2-70) تطور معدل نمو تراكم رأس المال الثابت و كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2007



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل-أ- العلاقة العكسية الموجودة بين معدل نمو تراكم رأس المال الثابت و معدل نمو الإنفاق الاستثماري خاصة خلال الفترة 1996-2004 حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري أدت إلى انخفاض تراكم رأس المال الثابت و العكس صحيح، و هذا ما يؤكد على أن العنصر المسئول عن أثر المزاخمة في الجزائر خلال الفترة هذه الفترة هو الإنفاق الحكومي الاستثماري وهذا راجع خلال الفترة 1996-1999 إلى برنامج التثبيت التكتيكي الهيكلي التي ألزمت الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري منه للسماح بنمو القطاع الخاص، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في تحفيز القطاع الخاص بسبب ضعف البنية التحتية التي تسمح بنمو هذا القطاع، و هذا ما تم تغطيته من خلال البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الذي خصص مبلغاً مهماً للبنية التحتية، حيث نلاحظ أن 27% من هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري خصصت للبنية التحتية بشئ أنواعها، وهذا في ظل ضعف القطاع الخاص، إلا أنه انطلاقاً من سنة 2004 نلاحظ أن زيادة معدل نمو تراكم رأس المال توافقت مع زيادة معدل نمو الإنفاق الاستثماري، إلا أن الأول كان بتعدلات متسارعة أكثر من الثاني، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجزائر تعيش فعلاً في بداية مرحلة النضوج أين يكون الإنفاق الاستثماري الحكومي مكافئاً للإنفاق الاستثماري الخاص.

نلاحظ من خلال الشكل-ب- أن العلاقة الموجودة بين معدل نمو تراكم رأس المال الثابت و معدل نمو الإنفاق الجاري هي علاقة طردية خلال معظم فترات الدراسة ماعداً خلال الفترة 1995-1999 حيث أن انخفاض الإنفاق الجاري أدى إلى زيادة معدل نمو تراكم رأس المال الثابت، و هذا راجع إلى برامج التثبيت و التكتيكي الهيكلي التي ألزمت الدولة بتخفيض الإنفاق الجاري لرفع معدل نمو تراكم رأس المال الثابت.

إن النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال هذا التحليل هي أن أثر المزاخمة لا يمكن تطبيقه على الاقتصاد الجزائري بمفهومه النظري الكامل لعدة أسباب أهمها ضعف القطاع الخاص الذي لا يستجيب للمتغيرات في أسعار الفائدة حيث أن تطور هذا القطاع مرتبط بمدى توفر البنية التحتية التي تتكفل بها الدولة و هذا ما قامت به الجزائر انطلاقاً من سنة 2001 حيث خصصت أكثر من 40% من الغلاف المالي للبرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي لدعم البنية التحتية، و هذا ما أعطى دفعة قوية لقطاع الخاص انطلاقاً من سنة 2004، كما أن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بصفة كبيرة في تمويل الإنفاق الحكومي يقلص من تأثير المزاخمة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الجاري.

المبحث الثالث

تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار و التوازن الخارجي في الجزائر

إن دراسة التضخم تحظى بأهمية كبيرة نظراً لأثره السلبي على التنمية الاقتصادية، و تعد سياسة الإنفاق الحكومي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة في التحكم في معدلات التضخم، و بالتالي فإن الوقوف على دور الإنفاق الحكومي في تفسير حدوث التضخم في الجزائر يستحق أهمية خاصة تنبع من إمكانية استخدام الإنفاق الحكومي في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، و سيتم التطرق إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار عبر دراسة أثر هذا الإنفاق على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي، ثم دراسة أثره على إحداث الفجوة التضخمية النقدية في إطار السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي، كما ستقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بدراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري مع محاولة تطبيق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري ومعرفة العوامل المؤثرة و المتحكممة في كل من عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى إبراز أثر الإنفاق الحكومي على الواردات.

المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار

تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بدراسة مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل فجوة الطلب الكلي المحلي باستخدام التحليل الإحصائي و التحليل القياسي، بالإضافة إلى محاولة التعرف على مساهمة كل من الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري في إحداث الفجوة التضخمية، و في نقطة موازنة تعرض الدراسة إلى أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي في إحداث الفجوة التضخمية النقدية، من خلال تحليل بعض المؤشرات و المتمثلة أساساً في القروض الممنوحة إلى الحكومة.

1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي

سيتم تحليل دور سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب المحلي، بحيث أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق يشكل فائض طلب محلي و هذا الفائض ينعكس بدوره في ارتفاع الأسعار الجارية، و هذا المقياس يمتد في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كير في الطلب الفعال،¹ في تحديد المستوى العام للأسعار.² و تعتمد الدراسة على التحليل الإحصائي و التحليل القياسي لبيان أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار.

1-1- التحليل الإحصائي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي

يمكن اعتبار نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية، مما يعرض الأسعار للارتفاع، و لتحليل الفجوة

¹ و التي تقر بأنه إذا لم يترقب عن الزيادة في الطلب الكلي الفعل زيادة مناظرة في حجم الائتمان، انصب الأثر كله على الزيادة في الإنفاق زيادة تتناسب مع زيادة الطلب الفعال، و هذا ما يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي.

² - أحمد حمد السمان، أبعاد مشكلة التضخم في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980، مجلة افاق اقتصادية، العدد الرابع و الثلاثون، السنة التاسعة، إبريل

التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي المحلي في الجزائر و معرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي بأنواعه في الفجوة التضخمية، سيتم الاعتماد على مؤشر إجمالي فائض الطلب المحلي الذي تفرقت إليه الدراسة في الجانب النظري،* وبتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 ظهرت النتائج كما هي مثلة في الجدول التالي:

الجدول (4-3-34) فائض الطلب المحلي الإجمالي و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 (مليار دينار)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية (2)	إجمالي الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية (3)	الإنفاق القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)=(3)+(2)	إجمالي فاض الطلب المحلي (5)=(1)-(4)	الفجوة التضخمية (6)=(1)/(5) %
1990	353.0	160.2	564,1	211.1	59.80
1991	348.7	266.8	797,9	449.2	128.82
1992	354.3	319.8	1030	675.7	190.71
1993	346.8	339.2	1177,6	830.8	239.56
1994	343.7	1,1014	1540,6	1,196.9	348.23
1995	357.0	1,455.0	2039,5	1,682.5	471.28
1996	370.5	1,740.4	2403,6	2,033.1	548.74
1997	374.6	1,890.1	2529,9	2,155.3	575.36
1998	393.7	2,060.3	2798,4	2,404.7	610.79
1999	406.3	2,214.3	3052,0	2,645.7	651.16
2000	415.0	2,274.3	3125,0	2,710.0	653.01
2001	426.0	2,472.3	3636,9	3,210.9	753.73
2002	446.1	2,654.9	4106,3	3,660.2	820.48
2003	476.1	2,902.5	4508,7	4,032.6	847.00
2004	501.6	3,216.0	5243,5	4,741.9	945.35
2005	527.2	3,414.7	5741,2	5,214.0	988.99
2006	546.2	3,643.3	6144,6	5,598.4	1,024.97
2007	572.2	4,212.1	7432,4	6,860.2	1,198.91

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر قد عرف ارتفاعاً متزايداً خلال فترة الدراسة، حيث عرف معدل نمو سنوي خلال الفترة 1990-1994 معدل 466%، أما خلال الفترة 1995-1999 فقد انخفض معدل نمو فائض الطلب المحلي و بلغ 57,24%، و هذا كنتيجة لبرامج إدارة الطلب الكلي التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي، و انطلاقاً من سنة 1999 فقد استرجعت معدلات نمو فائض الطلب المحلي الإجمالي اتجاهها المتسارع، حيث بلغ معدل نموها خلال الفترة 1999-2007 معدل 153% و هذا بعد انتهاء فترة برامج إدارة الطلب الكلي، و التي امتدت من سنة 1995 إلى غاية 1998، و إذا اعتبرنا أن نسبة

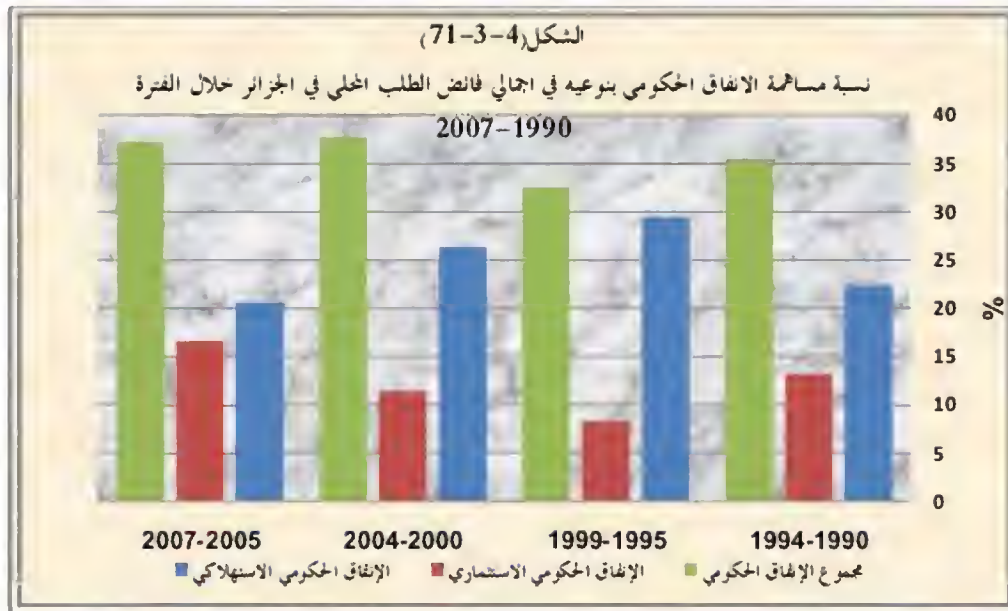
إجمالي فائض الطلب إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمؤشر على وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد فنلاحظ أن هذه النسبة قد انتقلت من 59,80% سنة 1990 إلى 348,23% سنة 1994، و إلى 945,35% سنة 2004.

و للتعرف على تأثير الإنفاق الحكومي في رفع مستويات الأسعار يجب معرفة حجم مساهم* هذا الإنفاق في تكوين فائض الطلب الإجمالي و الجدول التالي يوضح هذه الفكرة:

الجدول (4-3-35) حجم و نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

إجمالي فائض الطلب المحلي	الإنفاق الحكومي الاستهلاكي		الإنفاق الحكومي الاستثماري		مجموع الإنفاق الحكومي	
	حجم المساهمة	%	حجم المساهمة	%	حجم المساهمة	%
1994-1990	3,363.7	22,31	441.73	13,13	1192,4	35,45
1999-1995	10,921.3	29,40	902.94	8,26	3548,6	32,49
2004-2000	18,355.6	26,38	2,082.81	11,34	6926,2	37,73
2007-2005	17,672.6	20,60	2,936.92	16,61	6579,1	37,22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة، نسب محسوبة من قبل الباحث بالاعتماد على برنامج الإكسل، الوحدة مليار دينار ماعدا النسب



المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن حجم مساهمة الإنفاق الحكومي الإجمالي في فائض الطلب الإجمالي انتقل من 1192,4 مليار دينار في الفترة 1994-1990 إلى 3548,6 مليار دينار في الفترة 1999-1995، أي بمعدل نمو قدره 197% وانتقل إلى 6579,1 مليار دينار في الفترة 2007-2005، و انتقلت نسبته من فائض الطلب المحلي الإجمالي من 35,45% إلى 37,22%، ولقد كانت معظم هذه المساهمة ناتجة عن الإنفاق الجاري حيث انتقلت مساهمة هذا الأخير من 22,31% إلى 29,40% خلال الفترتين الأولتين، ثم انخفضت لتصل إلى 20,60% خلال الفترة 2007-2005 هذا الانخفاض كان لصالح الإنفاق الاستثماري الذي وإن انخفض خلال الفترة 1999-1995 - بفعل برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الداعية إلى

* حجم المساهمة = (مجموع الإنفاق الحكومي / مجموع الإنفاق الكلي) x مجموع فائض الطلب المحلي

تقليص الإنفاق الحكومي الاستثماري- فقد استعاد مكانته و انتقلت مساهمته في فائض الطلب المحلي من 11,34% خلال الفترة 2004-2000 إلى 16,61% خلال الفترة 2005-2007، و هذا راجع إلى برامج الاستثمار الحكومي التي أطلقتها الدولة خلال الفترتين الأخيرتين. و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها أن الإنفاق الحكومي سواء كان جارياً أو استثمارياً يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي بنسبة وسطية قدرها 35,72% خلال فترة الدراسة، و من ثم فإنه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

1-2- التحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي المحلي

تقوم الدراسة بالتنبؤ بأثر كل من الإنفاق الخاص و الحكومي على فائض الطلب المحلي Dx كمتغير تابع، و لقد تم اعتبار كل من الاستهلاك الحكومي Cg ، و الاستهلاك الخاص Cp ، و الاستثمار الحكومي Ig ، و الاستثمار الخاص Ip ، كمتغيرات مستقلة و يكون النموذج على الشكل التالي:

$$Dx = \alpha + a.Cg + b.Cp + c.Ig + d.Ip$$

حيث a, b, c, d هي معالم النموذج و تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة، و α : ثابت، و عند تقدير معالم هذا النموذج في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 كانت النتائج على الشكل التالي⁽¹⁾

$$Dx = -433,185 + 2,495.Cg + 1,016.Cp + 1,950.Ig - 1,130.Ip$$

$$(-2,936) \quad (8,299) \quad (2,725) \quad (4,801) \quad (-2,894)$$

$$R = 0,995 \quad R^2 = 0,990 \quad R^2_{adj} = 0,986 \quad F = 306,515 \quad D - W = 1,443$$

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية الموجودة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و هذا ما يشير إليه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0,995، كما يشير معامل التحديد إلى أن 99% من التغيرات في إجمالي فائض الطلب المحلي راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج، كما أن جميع المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية مقبولة.

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

يتضح من خلال تحليل معاملات الانحدار في هذا النموذج إلى العلاقة الانحدارية القوية الموجودة بين الاستهلاك الحكومي و فائض الطلب المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الانحدار 2,495، و هذا يعني أنه كلما زاد الاستهلاك الحكومي بمقدار واحد دينار فإن فائض الطلب المحلي سيزيد ب 2,495 و هذا دليل على الأثر الكبير الذي تتركه زيادة الاستهلاك الحكومي على فائض الطلب المحلي الإجمالي و مساهمته- أي الاستهلاك الحكومي- في تغذية الضغوط التضخمية، المتغير الذي يلي الاستهلاك الحكومي في قوة علاقته الانحدارية بفائض الطلب المحلي هو الاستثمار الحكومي الذي بلغ معامل انحداره 1,950 و تفسر ارتفاع قيمة هذا المعامل أن الاستثمار الحكومي في الجزائر ووجه خلال الفترة الأخيرة إلى البنية التحتية، و التي لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، و بالتالي فإنه يساهم في زيادة فائض الطلب المحلي الإجمالي مما يغذي الضغوط التضخمية، أما فيما يتعلق بالاستهلاك الخاص فقد بلغ معامل انحداره 1,016

(1)- انظر الملحق رقم (11) : نتائج اختبار اثر سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007، صفحة

وهذا يعني أنه إذا زاد الاستهلاك الخاص بواحد دينار فإن فائض الطلب المحلي الإجمالي سوف يزيد بـ 1,016 دينار، حيث يساهم الاستهلاك الخاص بنسبة كبيرة نسبياً في تغذية الضغوط التضخمية، خاصة أن الدراسة أثبتت اعتماد الاستهلاك الخاص على الرواتب والأجور التي تعد أهم مكون من مكونات الإنفاق الحكومي الجاري،* و فيما يخص الاستثمار الحكومي فقد كان معامل انحداره سالباً ويُقدر بـ - 1,130 وهذا يعني أنه إذا زاد الاستثمار الخاص بواحد دينار فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض فائض الطلب المحلي بمقدار 1,130 و تفسر ذلك أن الاستثمار الخاص يساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأجل القصير، حيث أن الاستثمار الخاص لا يؤدي إلى زيادة فائض الطلب المحلي الإجمالي و هو ما يقلص الفجوة التضخمية. أما عن سرعة تأثير التغيرات في الإنفاق الحكومي و الخاص فقد قامت الدراسة باستخدام معامل بيتا الذي بين أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤثر بشكل أسرع من بقية المتغيرات حيث بلغت قيمة معامل بيتا لهذا المتغير 0,579 يليه في ذلك الاستهلاك الخاص بمعامل قدره 0,494 ثم الاستثمار الحكومي بـ 0,375، و يُفسر هذا بأن الاستهلاك الخاص يدخل بصفة مباشرة و سريعة في الدورة الاقتصادية على عكس الاستثمار الحكومي الذي يكون دخوله في الدورة الاقتصادية بشكل بطيء.

و كنتيجة لما سبق تحليله أثبتت الدراسة أن الاستهلاك الحكومي له أثر كبير على فائض الطلب الإجمالي المحلي و اتضح ذلك من خلال معامل الانحدار، و هذا يؤكد فرضية أن هذا النوع من الإنفاق يمكن أن يغذي الفجوة التضخمية كما أن سرعة و مدى تأثيره على فائض الطلب الإجمالي كانا كبيرين، و اتضح ذلك من خلال معامل بيتا و معامل المرونة و جاء في المرتبة من حيث الأثر؛ الاستثمار الحكومي بمعامل انحدار قدره 1,950 إلى أن سرعة و مدى تأثيره كانا أقل بالمقارنة مع الاستهلاك الخاص و هذا راجع إلى بطء دخول الاستثمار الحكومي في الدورة الاقتصادية، كما أن الاستهلاك الخاص مرتبط بشكل كبير بالإنفاق الحكومي الجاري من خلال الرواتب والأجور، و بقي الآن تحديد أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار .

2- أثر السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الجزائر

تقوم الدراسة في هذا الفرع بتحليل دور الإنفاق الحكومي في زيادة عرض النقود في الجزائر في إطار السياسة النقدية المصاحبة و مدى مساهمتها في إحداث الفجوة التضخمية النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة مباشرة، و تستخدم الدراسة مجموعة من المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري،** و تعتمد الدراسة على المفهوم الضيق و الواسع لعرض النقود M1، M2،*** و بصفة عامة فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال الفترة 1990-1995 و ذلك بسبب اختلال التوازن بين الكتلة النقدية والإنتاج الحقيقي ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

- زيادة تكلفة الواردات الناتجة عن عملية تخفيض الدينار الجزائري؛

- ارتفاع في الرواتب و الأجور، حيث نلاحظ ارتفاع الأجر القاعدي الأدنى بـ 700% من 1993 إلى 2001.⁽¹⁾

و كانت الدراسة قد حصرت مصادر التضخم في ثلاث عناصر و هي الكتلة النقدية، الرواتب و الأجور و الإنفاق الكلي الخام والجدول التالي يوضح تطور حجم عرض النقود بالمفهوم الضيق و الواسع خلال الفترة 1990-2007:

* انظر الجدول (3-19) صفحة 137

** انظر الفصل الأول صفحة 28

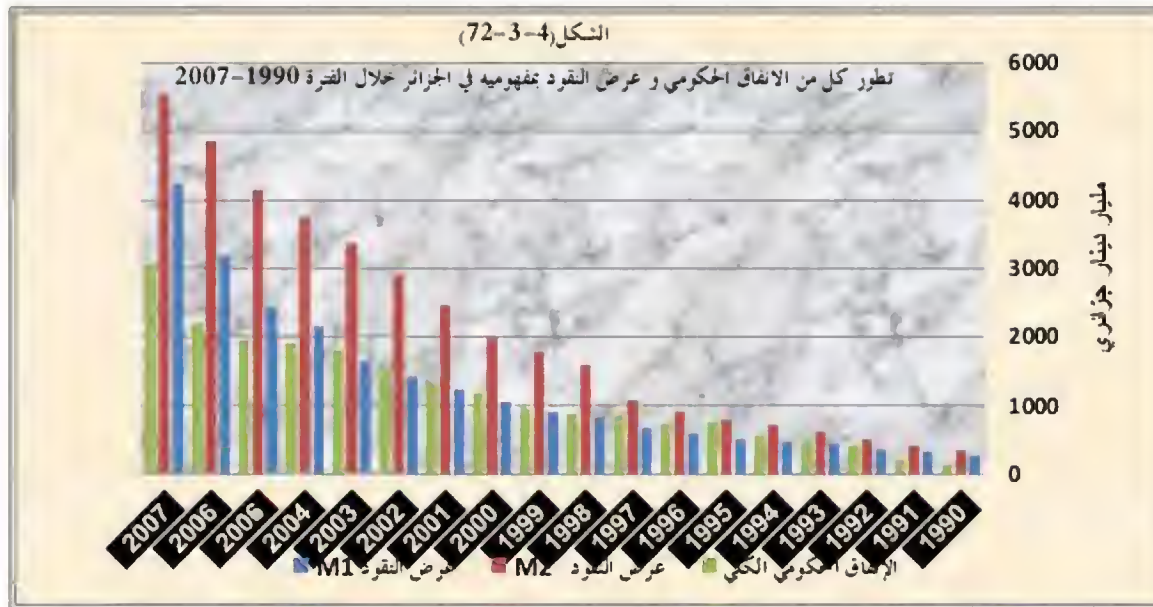
*** M1 = النقد المتداول + ودائع تحت الطلب و M2 = M1 + شبه النقود (ودائع لأجل)
M. ghernaout, op.cit., p 15 - (1)

الجدول (4-3-36) تطور حجم عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 و بمفهومه الواسع M2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

عرض النقود بالمفهوم الواسع M2		عرض النقود بالمفهوم الضيق M1		
الحجم (مليار دينار)	معدل النمو السنوي %	الحجم (مليار دينار)	معدل النمو السنوي %	
348.5	-	275.2	-	1990
416.2	19,42	325.9	18,42	1991
515.9	23,95	369.7	13,43	1992
625.2	21,18	443.2	19,88	1993
723.7	15,75	476.0	7,40	1994
799.6	10,48	519.1	9,05	1995
915.0	14,43	589.1	13,48	1996
1,081.5	18,19	671.6	14	1997
1,592.5	47,22	826.4	23,04	1998
1,789.4	12,38	905.2	9,53	1999
2,022.5	13,02	1,048.2	15,79	2000
2,473.5	22,29	1,238.5	18,15	2001
2,901.5	17,30	1,416.3	14,35	2002
3,354.4	15,60	1,630.4	15,11	2003
3,738.0	11,43	2,160.6	32,50	2004
4,146.9	10,93	2,417.4	11,88	2005
4,857.8	17,14	3,167.6	31,03	2006
5,520.6	13,64	4,233.6	33,65	2007

Source: bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaire, juin 2007

نسب محسوبة من قبل الباحث



المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول السابق تطور العرض النقدي بمفهوميه في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 حيث شهدت الفترة 1994-1990 معدل نمو سنوي للعرض النقدي بالمفهوم الضيق يقدر ب 14,78% أما M2 فقد عرفت معدل نمو يقدر ب 20,07% و قد عرفت سنة 1995 معدلات نمو منخفضة للعرض النقدي ككل، حيث بلغ معدل نمو M1 ما يقدر ب 9,05% أما M2 فقد بلغ معدل نموها 10,48%، و ذلك بسبب انطلاق برامج التثبيت و التكييف الهيكلي بالإضافة إلى انخفاض الودائع تحت

الطلب بسبب استمرار تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة، و انطلاقاً من سنة 1999 شهدت معدلات نمو M1 و M2 ارتفاعاً نسبياً حيث بلغ معدل النمو الوسطي ل M2 خلال الفترة 2000-2007 ما يُقدر ب 15,08% و هذا نتيجة الانعكاش الذي عرفه الاقتصاد الوطني انطلاقاً من سنة 1999 و التي عرفت ارتفاعاً في أسعار النفط و ارتفاع احتياطات الصرف التي تعتبر الغطاء الذي ينم على أساسها الإصدار النقدي،⁽¹⁾ و نلاحظ من خلال الشكل السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و العرض النقدي، و بعد هذا العرض الموجز لتطور عرض النقود وُجد أنه من المناسب الوقوف على سرعة تداول النقود في الاقتصاد الجزائري و التي تُظهرها المعادلة الكمية للنقود و بتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (3-4) قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الجزائري حسب M1 و M2 خلال الفترة 1990-2007

متوسط السرعتين V2 و V1	سرعة تداول النقود V2	سرعة تداول النقود V1	عرض النقود M2 مليار دينار	عرض النقود M1 مليار دينار	الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الجارية (مليار دينار)	التغير
(6)	(5)=(3)/(1)	(4)=(2)/(1)	(3)	(2)	(1)	السنوات
2,3	1,9	2,7	2,629.5	1,890.0	5,168.3	1994-1990
2,9	2,1	3,8	6,178.0	3,511.4	13,423.6	1999-1995
2,6	2,0	3,2	11,588.4	7,494.0	24,154.0	2004-2000
3,1	1,7	4,5	14,525.3	5,585.0	25,403.4	2007-2005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن سرعة تداول النقود V1 خلال الفترة 1990-1994 بلغت 2,7 ثم ارتفعت لتصل إلى 3,2 في الفترة 2000-2004 و إلى 4,5 خلال الفترة 2005-2007 و نلاحظ أن سرعة تداول النقود المتوسطة بالإضافة إلى V1 و V2 بقيت ثابتة خلال الفترة 1995-2004 مما يعني أن ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة لم يكن يُعزى إلى زيادة سرعة تداول النقود و إنما راجع إلى أسباب أخرى متعلقة بالطلب الكلي، كالرواتب و الأجور،* و الإنفاق الكلي الخام، و انطلاقاً من سنة 2005 انخفضت سرعة تداول النقود إلى 1,7 و هذا ما كان له أثر محسوس على انخفاض معدلات التضخم.

أما عن دور الإنفاق الحكومي في تشكيل الفجوة التضخمية النقدية في الاقتصاد فيكون من خلال أثر هذا الإنفاق على زيادة عرض النقود، و من خلال إلقاء نظرة على الوضع النقدي للجهاز المصرفي في الجزائر يمكن تحديد نسبة صافي ديون الحكومة إلى مجموع الائتمان المصرفي المتروح، خلال الفترة 1990-2007 و هو ما يبينه الجدول التالي:

(1) Rapport 2006. évolution économiques et monétaires en Algérie. juin 2007.p128

* و ما يثبت تحليلنا هذا يمكن استنتاجه من خلال الملاحظة التحليلية للمنحنى (مصادر التضخم) حيث نلاحظ أن منحنى معدل نمو الكتلة النقدية لم يكن يتماشى مع معدل التضخم خلال الفترة 1995-2005 و هذا ما يصنق تحليلنا لثبات سرعة تداول النقود

الجدول (4-3-38) تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

ديون على الحكومة ⁽¹⁾ (1) مليار دينار	رصيد الموازنة مليار دينار	سعر البرميل من النفط دولار/ل برميل	ودائع الحكومة (2) مليار دينار	قروض للحكومة (3) مليار دينار	موجودات الجهاز المصرفي (4) مليار دينار	ديون الحكومة كنسية من موجودات الجهاز المصرفي (1)/(4) 100x(4) (5) %	صافي ديون الحكومة (1)-(2) (6) مليار دينار	صافي ديون الحكومة كنسبة من موجودات الجهاز المصرفي (6)/(4) 100x(4) (7) %
1990	143.6	17,7	24,2	6,221	167	21,48	137,379	20,55
1991	132.6	32,8	20,4	8,42	159,9	13,19	124,18	12,35
1992	191.0	8,1	19,2	8,17	174,1	17,17	182,83	16,44
1993	574.2	-70,4	17,5	93,04	522,2	44,62	481,16	37,39
1994	460.1	-27,7	16,3	48,04	468,6	27,04	412,06	24,22
1995	397.3	11,8	17,6	54,29	401,6	19,11	343,01	16,50
1996	318.2	100,2	21,7	101,9	280,5	13,23	216,3	08,99
1997	450.7	81,5	19,5	106,2	423,6	17,51	344,5	13,38
1998	765.7	-101,4	12,9	61	723,2	25,11	704,7	23,11
1999	812.1	-11,2	17,9	60,96	847,9	23,41	751,14	21,66
2000	939.3	400	28,5	358,4	677,5	22,70	580,9	14,03
2001	911.0	184,5	24,9	447,7	569,7	19,59	463,3	09,96
2002	977.6	52,6	25,2	508,4	578,7	21,02	469,2	08,38
2003	950.4	256,1	29	657,17	423,4	14,94	293,23	04,61
2004	925.5	323,4	38,5	1104,4	20,59-	12,46	-178,9	-02,40
2005	983.1	1030,6	54,6	2203,7	939,2-	11,26	-1220,58	-13,98
2006	1,748.2	1187,2	65,7	3388,3	1304,1-	14,83	-1640,10	-13,91
2007	946.4	595,8	74,9	3518,2	2193,1-	6,65	-2571,80	-18,08

المصدر: الحقول (1)(2)(3)(4) من bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaire, juin 2006, bulletin trimestrielle 2008

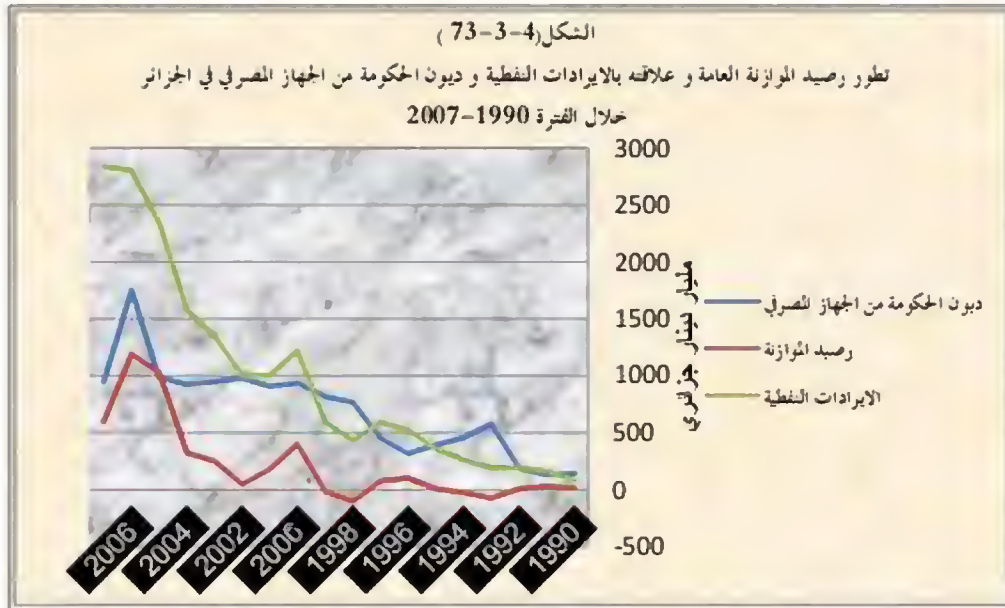
بقية الحقول من احتساب الباحث

يبين الجدول السابق أن مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة آخذة بالازدياد حيث بلغ حجم الديون المترتبة على الحكومة سنة 1990 ما يُقدر بـ 143,6 مليار دينار و ارتفع ليصل إلى 460,1 مليار دينار أي بمعدل نمو قدره 220% و كان ذلك كنتيجة منطقية لانخفاض مداخيل البلاد من المحروقات حيث تم اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة و هذا ما يوضحه رصيد الموازنة الذي انخفض و حقق عجزاً خلال السنوات 1993-1994 بـ 70,2 مليار دينار و 27,7 مليار دينار ، أما خلال الفترة 1995-1999 فنلاحظ انتقال ديون الحكومة من 397,3 مليار دينار إلى 812,1 مليار دينار و من الملاحظ خلال هذه الفترة الانخفاض الشديد في أسعار النفط التي وصلت إلى 12,9 دولار/برميل سنة 1998، و هو ما ساهم في ظهور عجز موازنة قدره - 101,4 مليار دينار و بالتالي نستنتج أن الدولة تقوم بتغطية انخفاض أسعار النفط من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، و انطلاقاً من سنة 2000 و إلى غاية 2005 نلاحظ أن ديون الحكومة بقيت متراوحة بين 939,3 مليار دينار و 983,12 مليار دينار بمعدل نمو

(1) - تتكون من سندات الخزينة و قروض للخزينة العامة و التي أصبحت قيمتها مساوية للصفر انطلاقاً من نوفمبر 2007 ، انظر bulletin statistique trimestrielle de la banque d'Algérie, juin 2008, p 2

قدره 4% فقط، كما أن رصيد الموازنة حقق فائضاً وصل إلى 1187,2 مليار دينار و ما يُبرر عدم اللجوء إلى الافتراض بصفة كبيرة من الجهاز المصرفي مع الحفاظ على فائض رصيد موازنة هو التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2000-2005 حيث انتقل سعر البرميل من 28,5 دولار إلى 74,7 دولار للبرميل سنة 2007 .

و بالتالي فإن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة هي أن الحكومة تعتمد في تمويل عجز الموازنة على مداخل النفط و هي تؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة و في حالة انخفاض أسعار النفط فإن الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي كبديل عن مداخل النفط خلال الفترة 1996-2000 و انطلاقاً من سنة 2000 عرف نمو ديون الحكومة من الجهاز المصرفي استقراراً و ذلك كنتيجة لتحسن أسعار النفط كما يوضحه الشكل التالي، كما أن قروض الحكومة من الجهاز المصرفي لها أهمية كبيرة حيث انتقلت من 167 مليار دينار سنة 1990 و وصلت إلى 847,9 مليار دينار سنة 1999 و هذا ما يدفعنا إلى القول بأن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية لكنها تأتي في الدرجة الثانية بعد الإيرادات النفطية التي يُعتمد عليها بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة، والشكل التالي يوضح هذا التحليل بشكل أكثر دقة:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-3-40)

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي في الجزائر

إن نموذج الدخل/ الإنفاق يؤكد على حساسية المتغيرات الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ففي اقتصاد صغير و مفتوح حيث الإنتاج محدود يُقَابَل بحرية انتقال رؤوس الأموال، ينعكس أثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي، حيث تؤثر آلية استصدار السندات الحكومية على تصرفات الوحدات الاقتصادية من خلال تأثير الثروة، و تؤدي إلى زيادة حجم المستوردات و ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال⁹⁵ و التي تؤدي إلى تحسن سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الصادرات و انخفاض قدرة الاقتصاد على المنافسة، و بالتالي إحداث عجز في الحساب الجاري، أما إذا افترضنا ثبات أسعار الصرف فإن التغير في سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تكافؤ أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية، و في هذه الحالة تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى

زيادة في الإنتاج و التشغيل، بسبب غياب تأثير سعر الفائدة، و يتبع ذلك تأثير قوي على الحساب الجاري بسبب الزيادة في الاستيراد الناشئة عن ارتفاع الدخل، و عليه فإن الأساس في نموذج الدخل / الإنفاق هو أن رصيد الموازنة مع سعر الفائدة و شروط التجارة تفسر الجزء الأكبر من رصيد الحساب الجاري.

و لقد تم انتقاد نموذج الدخل / الإنفاق من قبل أنصار النماذج الديناميكية أمثال BARRO ، OBSTFIELD ، FRENKEL ، RAZIN حيث يؤكد هؤلاء على أن من أساسيات التحليل الديناميكي أن الإنفاق الحقيقي الخاص و الحساب الجاري لا يتأثران بآلية تمويل الإنفاق الحكومي و يعتمدون في ذلك على نظرية التعادل الريكاردي^١، حيث يرون أن مستوى الإنفاق الحكومي هو المؤثر الفعال على عجز الحساب الجاري و ليس طريقة التمويل، حيث أنه إذا أرادت الحكومة تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار السندات فسيلاحظ الأفراد إلى زيادة ادخارهم الخاص بالقيمة نفسها على اعتبار أن السندات لا تمثل ثروة جديدة بل تمثل ضرائب مستقبلية، و ضمن هذا الإطار يجب الملاحظة بأنه من الممكن أن يحدث الإنفاق الحكومي تغيرات في الحساب الجاري، و ذلك بسحب مصادر تمويل كانت ستذهب إلى القطاع الخاص، و عليه فإن الأساس في هذا النموذج الديناميكي هو أن التغيرات في الإنفاق الحكومي المفاجئة مع سعر الفائدة تفسر الجزء الأكبر من تذبذبات الحساب الجاري.^(١) لذلك سنقوم الدراسة بإظهار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري، بالإضافة إلى تطبيق نموذج العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري، و في نقطة موائية سنقوم الدراسة بتحليل العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الواردات و ذلك بغية إيجاد تفسير معقول لانخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي المحسوب في هذه الدراسة.

1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري

قُدِّمَت الدراسة من خلال هذا الفرع إلى دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و نلاحظ من خلال الشكل العلاقة الموجودة بين رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري نسبةً إلى الناتج في الجزائر خلال الفترة 1993-2006، حيث نلاحظ علاقة الارتباط الوثيقة بين رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري حيث نلاحظ أنه في سنوات 1994-1995-1998-1999 سجل كل من الحساب الجاري و الموازنة العامة عجزاً توأماً، و هو ما يبين طبيعة التأثير بينهما و هذا على عكس بقية السنوات، و التي سجلت فائضاً في كل من الموازنة العامة و الحساب الجاري، و من الملاحظ أيضاً أن انخفاض الإنفاق الحكومي ابتداء من سنة 1995 أدى إلى تحقيق فائض في كل من الموازنة العامة و الحساب الجاري في السنوات 1996-1997، كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ابتداء من سنة 2000 أدى إلى انخفاض رصيد كل من الموازنة العامة و الحساب الجاري، كما أن انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ابتداء من سنة 2003 أدى إلى تحسن في رصيد كل من الموازنة العامة و الناتج المحلي، و يلاحظ من خلال الشكل أن الإيرادات النفطية مرتبطة بشكل كبير بكل من رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري، و بالتالي فإن فرضية العجز/الفائض التوأم موجودة في الجزائر، كما أن الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية يعتبران المحددان الرئيسيان لهذا العجز/الفائض.

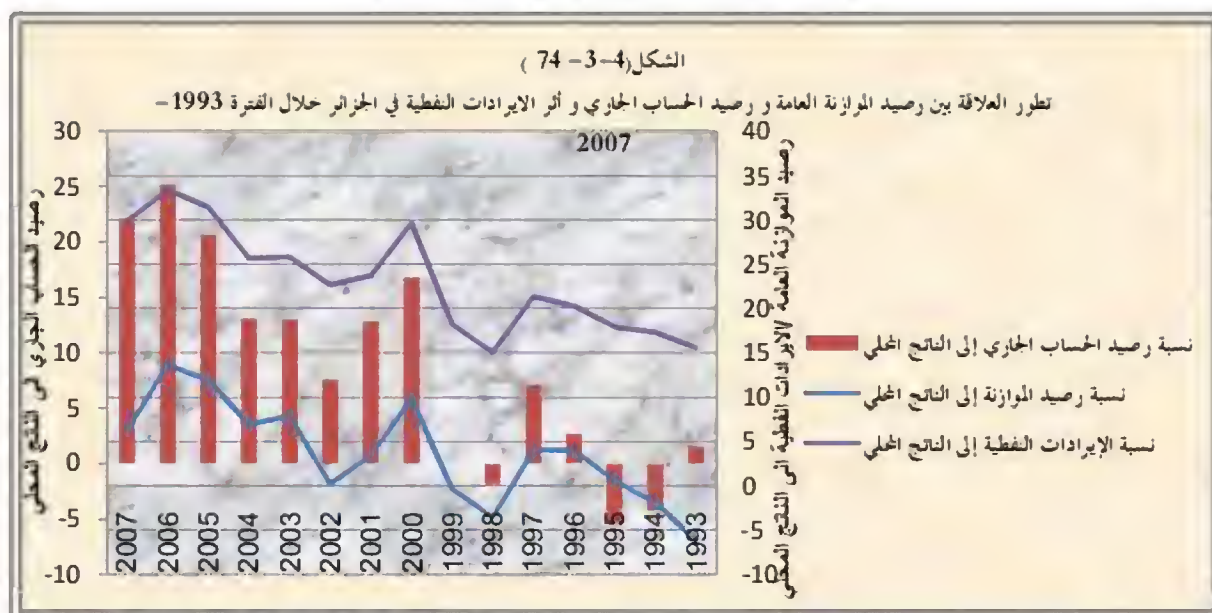
^١ انظر الصفحة 77

(١) - منهل مطر شونز، عجز الحساب الجاري و علاقته بعجز الموازنة، دراسة تطبيقية 1969-1995، مجلة أفق اقتصادية، المجلد 21، العدد 82، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 114

الجدول (3-4-39) نسبة رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري والإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1993-2006

سنة	نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي	نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي	نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي
1993	-6,1	1,6	40,06	15,55
1994	-1,9	-4,3	38,07	17,32
1995	0,6	-5,6	37,88	17,89
1996	4	2,7	28,19	20,22
1997	4	7,2	30,39	21,31
1998	-3,58	-1,9	30,94	15,04
1999	-0,34	0	29,69	18,16
2000	9,75	16,8	28,74	29,59
2001	3,4	12,8	31,18	23,64
2002	0,2	7,6	34,8	22,62
2003	7,8	13	34,58	25,77
2004	6,9	13,1	31,33	25,63
2005	11,9	20,7	26	31,37
2006	13,6	25,2	26,09	33,35
2007	6,26	22,13	32,08	29,79

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

وتمستخدم الدراسة الأسلوب القياسي الكمي من أجل تأكيد أثر كل من عجز الموازنة* على رصيد الحساب الجاري، و سيتم دراسة

العلاقة بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج CA كمتغير تابع و نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج BS كمتغير مستقل:

$$CA = a + b. BS$$

و بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري باستخدام برنامج SPSS كانت النتائج على الشكل التالي: ⁽¹⁾

* قامت الدراسة بلحتماب معامل الارتباط بين نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج و نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج و كل مساويا ل-0,71 و هذا يدل على العلاقة العكسية الموجودة بينهما، حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي انخفض رصيد الموازنة العامة و العكس صحيح.

(1) - انظر الملحق رقم (12): نتائج اختبار أثر سلسلة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1993-2006، صفحة

$$CA = 3,129 + 1,489.BS$$

$$(1,896) \quad (6,015)$$

$$R = 0,858 \quad R^2 = 0,736 \quad R^2_{adj} = 0,715 \quad F = 136,186 \quad D - W = 1,975$$

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج كمتغير تابع و نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج كمتغير مستقل و هذا ما يشير إليه معامل الارتباط الذي بلغ 0,858، كما أن معامل التحديد أو معامل الجودة للنموذج يشير إلى أن 73,6% من التغيرات الناتجة في رصيد الحساب الجاري يُفسّر من خلال التغيرات في رصيد الموازنة العامة، و من الواضح أن النموذج ذو دلالة إحصائية مقبولة و هذا ما تبينه قيمة فيشر التي كانت أكبر من القيمة الجدولية كما أن اختبار دربن واطسن يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

يبين هذا النموذج أن رصيد الموازنة العامة له تأثير كبير على رصيد الحساب الجاري حيث بلغ معامل الانحدار 1,489 و هذا يعني أنه إذا زادت نسبة رصيد الموازنة العامة من الناتج بواحد بالمائة فإن رصيد الحساب الجاري سوف يزداد ب 1,489 و هذا ما يؤكد وجود فرضية العجز التوأم أو الفائض التوأم. بمعنى أنه إذا زاد / انخفض رصيد الموازنة العامة بواحد دينار فإن رصيد الحساب الجاري سوف يزيد / ينخفض مستقبلاً، و كما تبين من خلال الشكل السابق أن الإيرادات النفطية هي المؤثر الأساسي على رصيد الموازنة العامة و منه على رصيد الحساب الجاري:

إن هذا النموذج يؤكد انطباق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري. بمعنى أن رصيد الموازنة العامة يؤثر على الحساب الجاري وفق علاقة طردية،* أما الإنفاق الحكومي فقد أثبتت الدراسة الإحصائية و القياسية الأثر السلبي و العكسي الذي تخلقه على الحساب الجاري، بمعنى أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي فإن هذا سيؤدي إلى زيادة العجز التوأم. و من أجل تخفيض هذا الأثر لا بد من تحقيق نوع من التفاعل و التنسيق بين سياسة الإنفاق الحكومي و سياسة الصرف الأجنبي، كما أن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر كذلك على الواردات حيث أن الدراسة افترضت أن من بين أهم أسباب انخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي هو زيادة التسرب عن طريق الواردات فكيف يؤثر الإنفاق الحكومي على الواردات؟ و ماهي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و هيكل الواردات؟

2- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات

تحاول الدراسة من خلال هذا العنصر تحليل الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات من خلال إبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري و الواردات، بالإضافة إلى إبراز هيكل الواردات و العلاقة الموجودة بينه و بين هيكل الإنفاق الحكومي، و الجدول التالي يوضح تطورات كل من الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2007:

* و يكون هذا وفق آلية معينة تطرقنا إليها في الفصل الثاني انظر للصفحة 112

الجدول (4-3-40) تطور كل من الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

معدل نمو الواردات %	الواردات مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري مليار دينار	معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي %	الإنفاق الحكومي الكلي مليار دينار	
-	87.0	-	47,7	-	88.8	-	136.5	1990
60,01	139.2	22,22	58,3	73,19	153.8	55,38	212.1	1991
35,40	188.5	146	144,0	79,51	276.1	98,06	420.1	1992
8,74	205.0	28,61	185,2	5,54	291.4	13,44	476.6	1993
65,79	340.1	27,37	235,9	13,38	330.4	18,82	566.3	1994
51,08	513.1	21,19	285,9	143,3	473.7	34,13	759.6	1995
2,89-	498.3	39,13-	174,0	16,23	550.6	4,60-	724.6	1996
0,65	501.5	15,86	201,6	16,87	643.5	16,62	845.1	1997
10,12	552.3	5,05	211,8	3,15	663.8	3,62	875.7	1998
10,55	610.6	11,75-	186,9	16,70	774.7	9,82	961.7	1999
13,05	690.4	72,23	321,9	10,52	856.2	22,50	1,178.1	2000
10,78	764.8	11,02	357,4	12,54	963.6	12,13	1,321.0	2001
25,12	957.0	26,72	452,9	13,91	1,097.7	17,38	1,550.6	2002
9,44	1,047.4	35,12	612,0	9,23	1,199.1	16,80	1,811.1	2003
25,48	1,314.3	2,67-	595,6	10,44	1,324.4	6,01	1,920.0	2004
13,63	1,493.6	20,46	717,5	6,93-	1,232.5	1,56	1,950.0	2005
4,34	1,558.5	41,54	1015,6	4,74-	1,174.0	12,28	2,189.6	2006
17,29	1,828.0	45,46	1477,0	34,14	1,574.0	39,40	3,052.0	2007

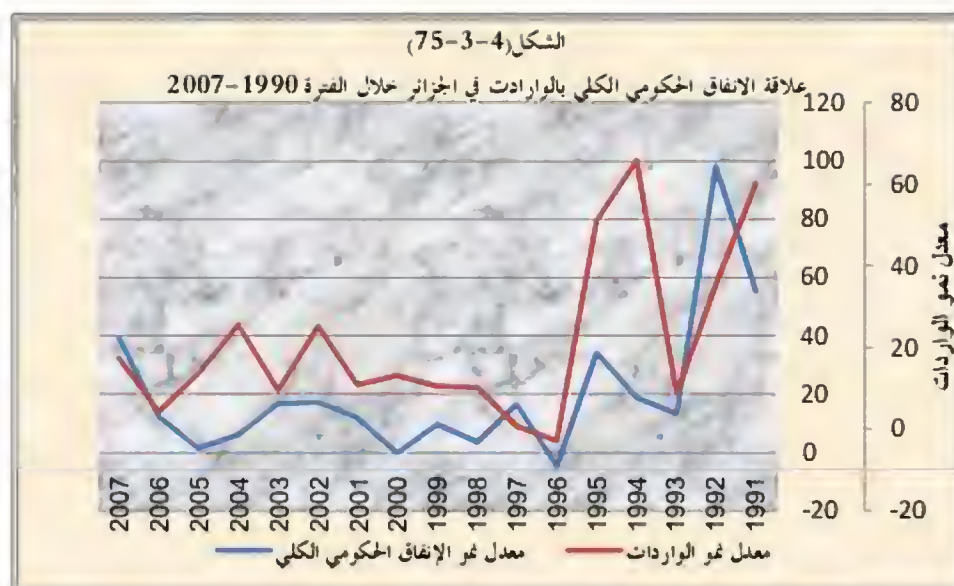
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3-19) و rétrospective statistique, 1970-2002, ONS, édition 2005, p 168 و موقع الديوان الوطني

تاريخ الدخول: 2009-2-25

للإحصائيات الجزائر

2-1- أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري على الواردات

يمثل الشكل التالي العلاقة الموجودة بين معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي و معدل نمو الواردات:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-3-40)

نلاحظ من خلال الشكل السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الواردات حيث أدى ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي من 13,44% إلى 34,13% خلال الفترة 1993-1995 إلى ارتفاع في معدل نمو الواردات من 8,74% إلى 51,08% خلال نفس الفترة السابقة، كما أن انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي سنة 1996 بـ 4,60% أدى إلى انخفاض في الواردات بمعدل -2,89% خلال نفس السنة، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يتسرب خارج الاقتصاد الوطني على شكل واردات وهذا ما يُفسر انخفاض مضاعف الإنفاق الحكومي الذي تم احتسابه، حيث تطرقت الدراسة في الجانب النظري إلى العوامل التي تُضعف من قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي و وجدت أن زيادة حجم الواردات يعتبر من بين أهم العوامل التي تُضعف من عمل آلية المضاعف ولمعرفة الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الواردات تقوم الدراسة بصياغة نموذج يكون فيه الإنفاق الحكومي G هو المتغير المستقل والواردات Mr هي المتغير التابع، وفق العلاقة التالية:

$$Mr = a + bG$$

و باستخدام برنامج SPSS قامت الدراسة بتقدير معالم النموذج في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 و كانت النتائج على الشكل التالي⁽¹⁾:

$$Mr = -30,389 + 0,660G$$

$$(22,087) \quad (-0,732)$$

$$R = 0,984 \quad R^2 = 0,968 \quad R^2_{adj} = 0,966 \quad F = 487,818 \quad D - W = 1,339$$

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل و الواردات كمتغير تابع، و هذا ما يشير إليه معامل الارتباط الذي بلغ 0,98 كما أن معامل التحديد يشير إلى أن 96,8% من التغيرات في حجم الواردات راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي، كما أن اختبار فيشر يشير إلى معنوية النموذج حيث أن قيمة F المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية.

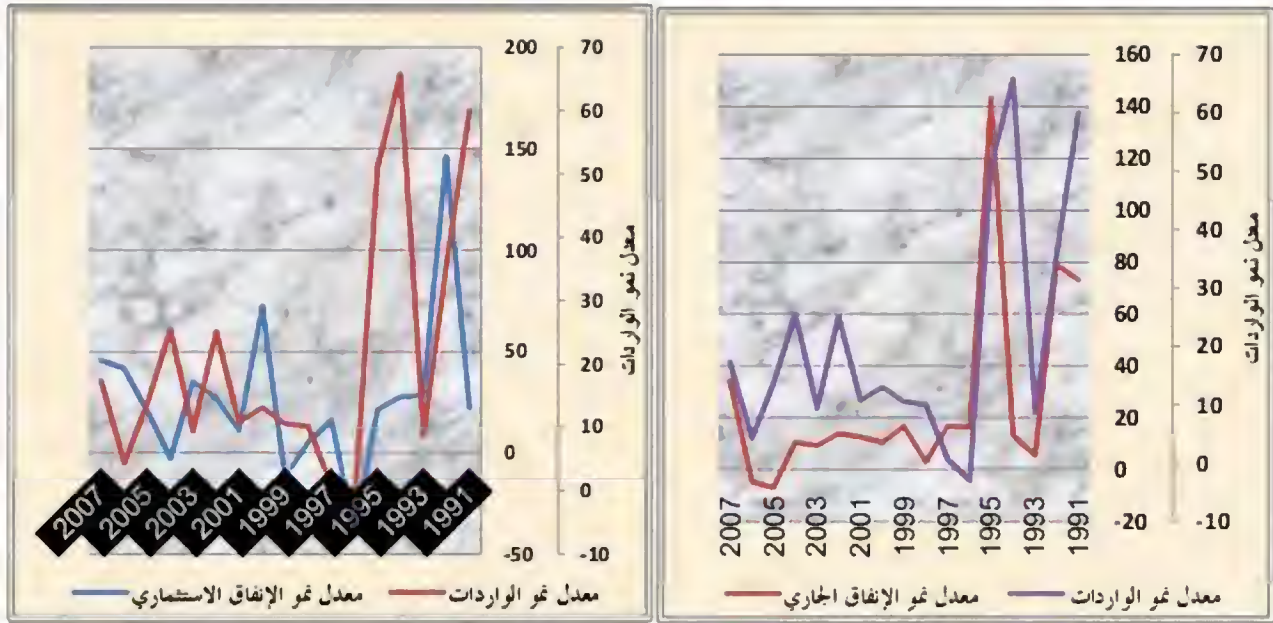
ب- التفسير الاقتصادي للنموذج

لقد بلغ معامل الانحدار في المعادلة السابقة 0,66 و هو ما يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بـ 100 مليون دينار فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار 66 مليون دينار و هذا دليل على العلاقة الكبيرة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الواردات حيث أن مقداراً كبيراً من الإنفاق الحكومي يتسرب خارج الاقتصاد الوطني مما يساهم في تخفيض قيمة المضاعف. إلا أن التساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا هو ما مدى مساهمة كل من الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري في تغذية الواردات؟ يمثل الشكل التالي علاقة الإنفاق الجاري بالواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 :

* انظر الصفحة رقم 158

(1)- انظر الملحق (13): نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007، 232

الشكل (4-3-76) علاقة الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري بالواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-3-40)

نلاحظ من خلال الشكل السابق الارتباط الوثيق بين منحني تطور معدلات نمو الإنفاق الحكومي الجاري و منحني تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 حيث نلاحظ أن انخفاض معدل نمو الإنفاق الجاري من 73,51% إلى 5,54% ما بين 1990-1993 أدى إلى انخفاض الواردات من 60,01% إلى 8,74% خلال نفس الفترة ، و من الملاحظ أن اتجاه تطور كل من الإنفاق الجاري و الواردات كان انعكاساً لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي سطرها الدولة و التي سبق وأن قامت الدراسة بتحليلها نلاحظ من خلال الشكل العلاقة الموجودة بين كل من الواردات و الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث أن انخفاض الإنفاق الاستثماري سنة 1996 بـ 39,23% أدى إلى انخفاض في الواردات لنفس السنة بـ 2,89%

و بصورة عامة فإن التسرب الكبير للإنفاق الحكومي عن طريق الواردات يساهم في ضعف قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي و التي قامت الدراسة باحتسابها ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري سيؤدي إلى زيادة حجم الواردات اللازمة لسد الطلب المحلي المتراد على السلع و الخدمات الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، و بالتالي يزداد خروج رأس المال، أي يزداد التسرب من دورة الدخل و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، ناهيك عن المستوى المتدني لأداء المنشأة الحكومية و تضخم حجم الجهاز الإداري في الجزائر. و من أجل تأكيد النتائج المتحصل عليها لا بد من ربط الإنفاق الحكومي بهيكل الواردات و التي تقوم الدراسة بالتطرق إليها فيما يلي .

2-2- هيكل الواردات في الجزائر و علاقتها بالإنفاق الحكومي

يمثل الجدول التالي هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 1992-2006:

مليار دينار

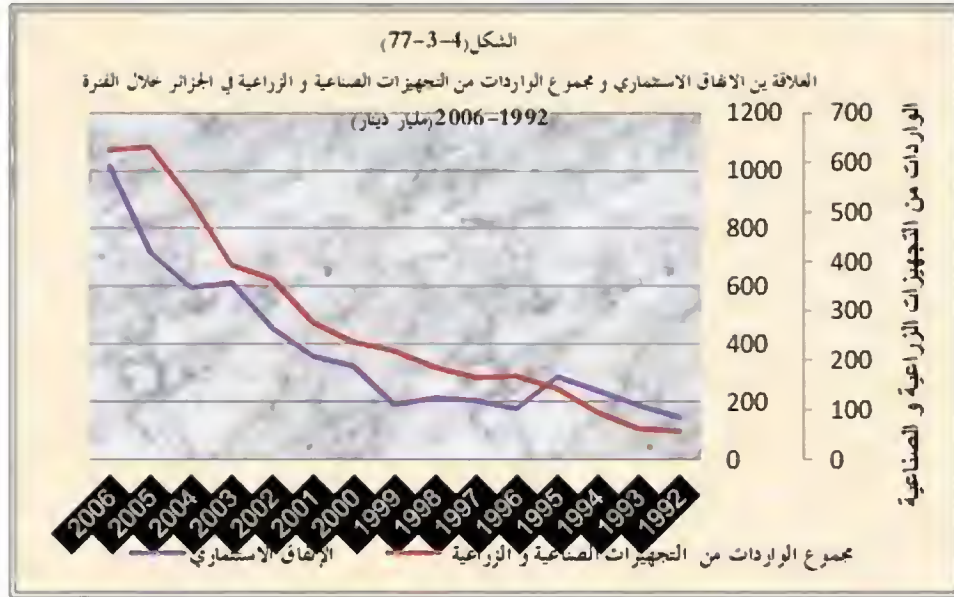
الجدول (4-3-41) هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 1992-2006

مجموع الواردات	مواد استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات زراعية	منتجات نصف مصنعة	منتجات خام	مواد أولية	مواد طاقة	مواد غذائية	
188,547	25,863	54,851	1,148	43,347	1,820	11,899	2,699	46,916	1992
205,034	27,885	59,879	1,291	48,391	1,586	12,303	2,908	50,787	1993
340,142	40,485	93,193	1,005	74,124	6,950	20,127	2,017	102,238	1994
513,192	83,502	140,081	1,963	113,111	3,547	34,094	5,608	131,282	1995
498,325	56,855	165,534	2,241	97,929	2,760	24,515	6,036	142,451	1996
501,579	63,186	163,549	1,236	90,292	6,350	22,475	7,629	146,859	1997
552,358	77,469	183,290	2,531	101,162	4,626	27,103	7,394	148,780	1998
610,673	93,015	214,499	4,832	103,095	11,660	19,591	10,247	153,730	1999
690,425	104,794	230,963	6,395	124,573	13,810	18,386	9,725	181,777	2000
764,862	112,701	264,818	11,983	143,896	7,462	29,268	10,707	184,024	2001
957,039	131,910	352,501	11,812	186,183	3,119	41,569	11,551	218,391	2002
1,047,441	163,447	383,509	9,958	221,100	3,350	49,996	8,795	207,283	2003
1,314,399	200,206	512,186	11,999	262,313	4,711	51,471	12,082	259,428	2004
1,493,644	227,966	620,175	11,723	299,932	8,101	47,002	15,536	263,207	2005
1,558,540	218,736	619,446	6,968	358,387	8,779	52,448	17,748	276,026	2006

تاريخ الدخول: 25-2-2009

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر

لقد توصلت الدراسة من خلال التحليل السابق إلى العلاقة الكبيرة الموجودة بين الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثمار على الواردات في الاقتصاد الجزائري، و من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق نلاحظ أن واردات الجزائر من التجهيزات الصناعية و الزراعية كانت منخفضة بالمقارنة مع مجموع الواردات من المواد الغذائية و الاستهلاكية خلال الفترة 1992-2000 حيث بلغ مجموع الواردات من التجهيزات الزراعية و الصناعية 35,999 مليار دينار سنة 1992 مقابل 72,779 مليار دينار بالنسبة للمواد الغذائية و السلع الاستهلاكية، و في سنة 2000 وصلت واردات الجزائر من التجهيزات الزراعية و الصناعية 237,358 مليار دينار مقابل 286,57 مليار دينار بالنسبة للمواد الغذائية و السلع الاستهلاكية، و انطلاقاً من سنة 2002 و كنتيجة للبرامج الاستثمارية الكبرى المسطرة من قبل الدولة و التي رجحت كفة الواردات لصالح مجموع التجهيزات الصناعية و الزراعية حيث بلغت سنة 2002 ما قيمته 364,313 مليار دينار مقابل 350,301 مليار دينار لصالح المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية، لتصل سنة 2006 إلى 626,414 مليار دينار بالنسبة للتجهيزات الصناعية و الزراعية مقابل 494,762 مليار دينار بالنسبة للمواد الاستهلاكية، و هذا ما يعكس اهتمام الدولة باستيراد التجهيزات الصناعية و الزراعية اللازمة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، و الشكل التالي يوضح العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والواردات من التجهيزات الصناعية و الزراعية:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول (4-3-42) و (4-3-43)

و للتأكد من هذا الطرح قامت الدراسة بصياغة نموذج يقبس العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري و الواردات من

التجهيزات الصناعية و الزراعية INVM وفق المعادلة التالية: $INVM = a + bGi$

قامت الدراسة بتقدير معالم هذا النموذج في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2006 فكانت النتائج على الشكل التالي:

$$INVM = 6,304 + 0,711Gi$$

$$(0,188) \quad (9,485)$$

$$R = 0,935 \quad R^2 = 0,874 \quad R^2_{adj} = 0,864 \quad F = 89,964 \quad D - W = 1,48$$

أ- الدلالة الإحصائية للنموذج

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين الإنفاق الاستثماري و مجموع الواردات من التجهيزات الزراعية و الصناعية حيث بلغ معامل ارتباط 0,935 أما معامل التحديد فيشير إلى أن 87,4% من التغيرات في الواردات من التجهيزات ابصناعية و الزراعية راجعة إلى التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري .

ب- الدلالة الاقتصادية للنموذج

يتضح من خلال المعادلة السابقة أن معامل الانحدار بلغ 0,711 و هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي الاستثماري ب 100 مليون دينار فإن الواردات من التجهيزات الصناعية و الزراعية تزيد ب 71,1 مليون دينار و هي تدل على قوة العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الواردات من التجهيزات الصناعية و الزراعية، و نستنتج مما سبق أن مقداراً كبيراً من الإنفاق الحكومي سواء كان جارياً أم استثمارياً يتسرب إلى الخارج على شكل واردات سواء كانت تلك الواردات على شكل مواد غذائية و سلع استهلاكية أو على شكل تجهيزات صناعية و زراعية و هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي التي بلغت 0,37، و هذا على الرغم من الآثار الانبجائية التي تتركها التجهيزات الصناعية و الزراعية على الإنتاج الوطني في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل الرابع

تطوّرت الدراسة في الفصل الثالث إلى دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال تحليل أثره على مكونات العرض الكلي المتمثلة في معدل النمو و مستوى التشغيل، و على بحملات الطلب الكلي و المتمثلة في الاستثمار الكلي و الطلب الكلي، و على المستوى العام للأسعار و الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و لقد قامت الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال تقسيم التحليل إلى قسمين؛ التحليل في الأجل القصير و التحليل في الأجل الطويل، ففي القسم الأول تم استخدام نموذج مضاعف الإنفاق الحكومي لاحتساب قيمته في الاقتصاد الجزائري حيث بلغت 0,37 و هي قيمة متدنية بالمقارنة مع المفهوم النظري للمضاعف و لقد أدخلت الدراسة طريقة التمويل في تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج و وجدت أن الجزائر تستعمل الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي و في حالة انخفاض هذه الإيرادات تلجأ الدولة إلى الجهاز المصرفي لتغطية هذا الانخفاض، و وجدت الدراسة أن استخدام الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق الحكومي سيرفع من قيمة المضاعف إلى 0,79 و هذا دليل على الأثر الإيجابي للسياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، أما في القسم الثاني فقد طبقت الدراسة نموذج بارو لتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و من خلال نتائج التحليل القياسي وجدت الدراسة بأن الإنفاق الحكومي بنوعيه الجاري و الاستثماري يترك آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

و لقد قامت الدراسة بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل من خلال التحليل المباشر و الذي يعتمد على إبراز أهمية اليد العاملة التي توظفها الإدارة العامة و القطاع الصناعي الحكومي بالإضافة إلى كلفة الرواتب و الأجور لكلا القطاعين، أما الأثر غير المباشر فقد تم تحليله من خلال استخدام الأسلوب الرياضي الذي مكّننا من استخراج مضاعف العمالة المشتق من مضاعف الإنفاق الحكومي و الذي كان بدوره ضعيفاً كنتيجة لضعف مضاعف الإنفاق الحكومي.

وحاولت الدراسة في المبحث الثاني تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك و الاستثمار الكليين المشكلين للطلب الكلي حيث استخدمت الدراسة لتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص التحليل المباشر من خلال إبراز مساهمة الإنفاق الحكومي في زيادة الاستهلاك الخاص، و إبراز الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الرواتب و الأجور إلى الاستهلاك الخاص، أما تحليل الأثر على الاستثمار الكلي فكان بدوره من خلال التحليل المباشر المبرز لأهمية الاستثمار الحكومي في الاستثمار الكلي، و التحليل غير المباشر باستخدام مضاعف الاستثمار المشتق من مضاعف الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص، في إطار ما يسمى بأثر المراحة.

أما المبحث الثالث فقد تم تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار من خلال تحليل الأثر على فجوة الطلب المحلي و إبراز مساهمة الإنفاق الحكومي بشقبة في فائض الطلب المحلي، و على الفجوة النقدية من خلال تحليل أثر السياسة النقدية المصاحبة على الفجوة التضخمية النقدية، كما قامت الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي و محاولة تطبيق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري. وإبراز العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الواردات في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة العامة

النتائج والتوصيات

GENERAL CONCLUSION

RESULTS AND RECOMMENDS

المخاتمة العامة

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية أكدت أهمية و دور السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح مدى مساهمة سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و لقد شملت هذه الدراسة المتواضعة أربعة فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول : الذي سمح بالتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي و موقعه ضمن السياسة الاقتصادية التي تعد الدولة المسئول الأول و المباشر عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن الدراسة في فصلها الأول خلصت إلى أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية يقود حتماً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الفصل الثاني: الذي أوضح آليات تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، و اعتمدت الدراسة في ذلك على تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات جانب العرض و مؤشرات جانب الطلب الكليين، بالإضافة إلى إدخال الجانب النقدي والتبعد الخارجي في التحليل لإبراز أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم و على التوازن الخارجي.

الفصل الثالث: الذي حاولت الدراسة من خلاله تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، و مدى انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تم التركيز في المبحث الثالث من هذا الفصل على الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية، و حاولت الدراسة تكييف أهم النظريات المتعلقة بالإنفاق الحكومي بما يتناسب مع معطيات الاقتصاد الجزائري، و توصل هذا الفصل إلى أن لامرونة الجهاز الإنتاجي و اعتماد الدولة على مورد واحد ساهم في عدم رسم سياسة اقتصادية واضحة المعالم تحقق استقراراً اقتصادياً يتسم بالاستمرارية.

الفصل الرابع: الذي أبرزت الدراسة من خلاله الأثر الذي تركه سياسة الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري، و انطلاقاً من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و بعد تحليل الموضوع و مناقشته في أربعة فصول تمكنت الدراسة من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج و التوصيات نوردتها في النقاط التالية:

أولاً: النتائج

أ- على المستوى النظري

- 1- يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، فاختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو انعكاس لاختلال هيكل الإنتاج في هذه الدول و عدم مرونته و عدم تحكم هذه الدول في النشاط الاقتصادي على عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار التي تركتها الدورة الاقتصادية؛ كما توصلت الدراسة إلى أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي لا يعدوا أن يكون إلا انعكاساً لفجوة الموارد المحلية الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة المديونية بسبب اللجوء إلى التمويل الخارجي عوض القيام بالتصحيح الاقتصادي؛

- 2- يرتبط الاستقرار الاقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية التي تشكل زواياه الأربعة المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، و تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر، كما أن هناك ارتباطاً كبيراً بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي سواء كان هذا الارتباط طردياً أو عكسياً؛
- 3- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي و التي تساهم أيضاً بالتأثير على حجم التشغيل و حجم الدخل، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل و المتمثلة في المقدرة المالية للدولة و طرق تمويل الإنفاق الحكومي، كما أن التعارض بين المؤشرات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي الكلي - معدل النمو و معدل البطالة- و المؤشرات النقدية - معدل التضخم و التوازن الخارجي - يفرض على السلطات توخي الحذر عند تسطير سياسة الإنفاق الحكومي؛
- 4- يتطلب تحقيق مبدأ مضاعف الإنفاق الحكومي توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق الحكومي و هو ما لا تتوفر عليه الدول النامية مثلما أشارت الدراسة في الفصل الأول، و بالتالي فإن فرضية انطباق النظرية الكيثرية في شقها المتعلق بالإنفاق الحكومي أثبتت فشلها في الدول النامية؛
- 5- تسمح زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية كما يلعب الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين في المدى الطويل، سواء كان ذلك الإنفاق منجهاً للأفراد في شكل إعانات اجتماعية تساهم في زيادة الطلب الكلي أو كان في شكل إعانات إنتاجية تسمح برفع مستوى التشغيل؛
- 6- توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الزيادة في الإصدار النقدي هي سياسة فعالة من حيث قدرتها على إلغاء أثر المزامحة و تحقيق زيادة فعلية في الناتج دون التأثير على استثمار القطاع الخاص، إلا أن هذه الطريقة يُنظر إليها بحذر بسبب الضغوط التضخمية المترتبة عنها؛ كما أثبتت الدراسة أنه في ظل اقتصاد مفتوح و نظام الصرف مرن فإن سياسة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس أموال ضعيفة نسبياً، أما في حالة نظام الصرف الثابت تكون سياسة الإنفاق الحكومي أكثر فعالية في حالة حركة رؤوس أموال دولية كبيرة نسبياً.

ب- على المستوى التطبيقي

- 7- لقد أدى حقن الريع البترولي في قطاعات غير إنتاجية كالبناء و الخدمات على حساب القطاعات المنتجة كالصناعة - في إطار المرض الهولندي- إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي انعكس على وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة في الجانب المالي حيث أن عجز الموازنة كان هيكلياً بسبب انخفاض الوعاء الضريبي الذي كان كنتيجة لتحفيز قطاعات غير إنتاجية، و كثيراً ما لجأت الحكومة للاقتراض من البنك المركزي مما انعكس سلباً على معدلات التضخم التي تفاقمت انطلاقاً من سنة 1990.
- 8- أبرمت الدولة ثلاثة اتفاقات للاستعداد الائتماني و برنامج تمويل موسّع مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، حيث هدفت إلى إدارة الطلب الكلي لتخفيض معدلات التضخم و توفير الشروط اللازمة لتحفيز العرض الكلي، و إذا كانت برامج الصندوق قد حققت هدفها الأول كما توصلت إليه الدراسة فإن الهدف الثاني لم يُحقق حيث ما زالت الدولة تعتمد بصفة كبيرة على الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية، كما أوضحت الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية 1995 قد أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب سياسات جانب الطلب الكلي والتخفيض الكبير لقيمة العملة و التحرير المتدرج لأسعار السلع و أسعار الفائدة، كما أثبتت الدراسة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأ يعطي ثماره انطلاقاً من سنة 1995 و هذا راجع إلى السياسة المشددة في إدارة الطلب الكلي و السياسة المالية الصارمة.

9- لقد توصلت الدراسة إلى أن تسطير الدولة لبرنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو و تخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، و جاء هذا البرنامج لتغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، و هدفت هذه البرامج إلى تحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية. حيث اتجهت اتجاهات كبرى مبنياً على أسس سياسات إنعاش الطلب الكلي وتحسين العرض الكلي، و تخلت عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنظور الكلاسيكي، و من ثم إعطاء الأولوية لخفض معدلات البطالة مع القبول بمعدل تضخم مرتفع نسبياً و هذا ما بينته الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الذي يسمح بتقليص معدلات البطالة إلى أكثر من النصف يجب أن يكون فوق عتبة 5% بشكل مستمر، و هو ما كان محققاً في الجزائر خلال الفترة 2003-2007 حيث بلغ معدل النمو الوسطي 5,12% الأمر الذي سمح بخفض معدلات البطالة بنسبة 58,1%.

10- أبرزت الدراسة أن معدلات النمو هي نتاج تطور أسعار النفط التي تعتبر متغير غير تحكمي و هذا ما يُخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط، و هو ما يجعله عرضة للهزات الاقتصادية، حيث أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير مباشر على الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية، و بالتالي فإن أزمة الاقتصاد الجزائري هي أزمة هيكلية، كما أثبتت الدراسة أن معدل التضخم في الجزائر مرتبط بثلاث مصادر رئيسية تتمثل في الإنفاق الكلي الخام، كتلة الرواتب و الأجور بالإضافة إلى الكتلة النقدية التي تعد النتيجة المنطقية للمصدرين السابقين، كما بينت الدراسة العلاقة العكسية الموجودة بين معدلات التضخم و معدلات البطالة - انطباق فرضية منحني فيليبس- حيث أن الدراسة أوضحت اتجاه السلطات الجزائرية للتخلي عن سياسات إدارة الطلب الكلي الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم خلال فترات انتعاش سوق النفط العالمي، و يتم الرجوع إلى سياسات إدارة الطلب الكلي خلال انخفاض أسعار النفط من أجل التحكم في معدلات التضخم، إلا أن مشكلتي البطالة و التضخم راجعة أساساً إلى هيكل الجهاز الإنتاجي، فبناء جهاز إنتاجي مرن كفيل بالتقليل منهما.

11- أبرزت الدراسة أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007 باستثناء فترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، كما أوضحت الدراسة باستخدام مؤشر المرونة الدخلية و الميل الحدي للإنفاق الحكومي نسبةً إلى الناتج أن الإنفاق الحكومي عرف تزايداً و يتضح ذلك من خلال معامل المرونة الذي كان أكبر من الواحد ما عدا خلال الفترة 1995-1999، بالنسبة للإنفاق الحكومي الكلي أما الإنفاق الاستثماري فقد كان معامل مرونته سالباً خلال هذه الفترة، و هذا دليل على أن المشروطة ركزت على الإنفاق الحكومي الاستثماري لصعوبة تقليص الإنفاق الجاري، كما توصلت الدراسة إلى أن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بواحد دينار أدت إلى زيادة في نصيب الفرد من الإنفاق ب 0,284 و هذا يتناقى مع فحوى قانون فاجنر و يمكن تفسير ذلك من خلال عنصرين:

- تفسير مرتبط بالدول النامية بصفة عامة و يقول بأن التطور الاقتصادي بشكل عام هو عملية مركبة لا يمكن حصرها في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج حيث أنه ليس المقياس و المؤشر الأمثل للتطور الاقتصادي في الدول النامية.
- تفسير مرتبط بالاقتصاد الجزائري حيث أن الفترة 1995-1999 تميزت بسياسة مالية صارمة خفضت من الإنفاق الحكومي و بالتالي ساهمت في عدم انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007. كما أثبتت الدراسة أن نموذج روستو- مسجريف هو الأمثل و الأشمل لتفسير أسباب تزايد الإنفاق الحكومي لأنه أخذ بعين الاعتبار مراحل نمو الاقتصاد.

12- قامت الدراسة بحساب مضاعف الإنفاق الحكومي و وجدت بأن قيمته متدنية فهي تبلغ 0,370 إذا ما قارناها مع المفهوم النظري للمضاعف، و بالتالي فإن استنتجت الدراسة أن السياسة المالية الكيترية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب

عدم توفره على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي و عدم هيكليته، و وجود تسربات كبيرة في الدخل ويُفسر ذلك أن استثمارات القطاع العام تتركز في مشاريع البنية التحتية التي يكون عائدها في الأجل الطويل، إضافة إلى ضعف كفاءة مؤسسات القطاع العام، فاهيك عن التسرب الكبير للإنفاق الحكومي.

13- يستخدم الاقتصاد الجزائري الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي - حوالي 60%- إلا أن الدراسة أثبتت أن استخدام العرض التقدي لتمويل الإنفاق الحكومي له أثر سريع على الإنفاق الحكومي ومنه على الناتج بالمقارنة مع الإيرادات النفطية، و بالتالي فإن الأداة الأكثر فعالية هي الأداة التي يمكن التحكم فيها في إطار السياسة الاقتصادية على عكس الإيرادات النفطية التي تحكمها عوامل خارجية، كما تساهم السياسة التقديرية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي في رفع قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي بالمقارنة مع العمل المالي البحت، إلا أن ما يُعاب عليها هو إمكانية إحداثها لضغوط تضخمية خاصة في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و التي هي السمة المميزة لغالبية الدول النامية بصفه عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و هذا ما أثبتته الدراسة حيث أن الإنفاق الحكومي سواء كان جارياً أو استثمارياً يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي بنسبة وسطية قدرها 35% و من ثم فإنه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تؤدي إلى رفع معدلات التضخم دون إحداث زيادة في الناتج.

14- لقد أثبتت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير بسياسة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل حيث جاءت النتائج متقاربة بين الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري، و هذا ما يؤكد الطرح النظري لهذه الرسالة فالإنفاق الجاري يؤثر على إنتاجية العامل في المدى الطويل من خلال تأثيره على التعليم و الصحة، و يساهم في تطوير عائد عنصر الإنتاج و هو ما ينعكس على زيادة الناتج، أما الإنفاق الاستثماري فيؤثر إيجاباً على النمو في الأجل الطويل من خلال توفيره للبنية التحتية و رأس المال الثابت و الفن الإنتاجي.

15- توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي تترك آثاراً إيجابية مباشرة على مستوى التشغيل في الأجل القصير حيث تعتبر الحكومة موظفاً كبيراً لليد العاملة الجزائرية حيث أن أكثر من نصف اليد العاملة تتركز في قطاعات الإدارة العامة و البناء و الأشغال العمومية. و على الرغم من الآثار الإيجابية المباشرة التي تتركها سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل إلا أن الأثر غير المباشر يتسم بالانخفاض كنتيجة لانخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي، و هذا ما أوضحته الدراسة من خلال نموذج بيكوك وشاو.

16- أوضحت الدراسة التأثير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص الذي يظهر من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور و مرتبات لعمالها حيث يُخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك و هذا ما يُظهره الميل الحدي للاستهلاك الذي تم احتسابه في نموذج المضاعف، حيث أثبتت الدراسة أن الإنفاق الحكومي على الرواتب و الأجور ينعكس مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص، و هذا ما أظهرته الدراسة من خلال تحليل الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من رواتب و أجور إلى الإنفاق الاستهلاكي، كما أثبتت الدراسة أن الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص عبر نموذج لوفل المشتق من نموذج المضاعف يتسم بالضعف كنتيجة لانخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.

17- توصلت الدراسة إلى أن الدور المباشر للإنفاق الحكومي الاستثماري يظهر من خلال التعويض عن النقص الذي يحصل في استثمارات القطاع الخاص في إطار السياسة المالية التعويضية و هذا ما كان الأمر عليه خلال الفترة 1990-1995 ثم ما لبث أن انخفض الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1995-1999 كنتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي و بعد انتهاء

هذه البرامج شهدت الاستثمار الحكومي انتعاشاً انطلقاً من سنة 2001 كنتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، كما أثبتت الدراسة من خلال تحليل الأثر غير المباشر لسياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي إلى انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار الناتج عن الإنفاق الحكومي حيث بلغ 0,47 و يعود السبب في هذا الانخفاض إلى :

- انخفاض معامل الانحدار ما بين الاستثمار و الناتج؛
 - انخفاض مضاعف الإنفاق الحكومي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- 18- توصلت الدراسة من خلال تحليلها لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص إلى أن هذا الأثر مرتبط بعنصرين أساسيين:
- يتمثل الأول في تطورات الإيرادات النفطية و التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير في تمويل الإنفاق الحكومي حيث أنه في حالة تراجع هذه الإيرادات فإن مزاحمة الإنفاق الحكومي الاستثماري للقطاع الخاص تكون كبيرة.
 - أما العنصر الثاني فيتمثل في برامج الاستثمارات الحكومية التي تتطلب موارد ضخمة و بالتالي فهي تراجم الاستثمار الخاص على الموارد المالية.
- 19- توصلت الدراسة إلى أن الحكومة تعتمد في تمويل عجز الموازنة على مداخل النفط التي تؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة حيث أنه في حالة انخفاض أسعار النفط تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي كبديل عن مداخل النفط كما أن قروض الحكومة من الجهاز المصرفي لها أهمية كبيرة و هو ما يؤكد أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية.
- 20- أثبتت الدراسة انطباق فرضية العجز التوأم على الاقتصاد الجزائري بمعنى أن رصيد الموازنة العامة يؤثر على الحساب الجاري بشكل طردي، كما توصلت الدراسة إلى العلاقة السلبية الموجودة بين سياسة الإنفاق الحكومي و رصيد الحساب الجاري، أما المؤثر الأساسي على كل هذه المتغيرات هو الإيرادات النفطية، حيث أثبتت الدراسة أن تطورات الجباية البترولية هي المتحكم الأساسي في رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري، كما توصلت الدراسة إلى أن مقداراً كبيراً من الإنفاق الحكومي سواء كان جاريّاً أم استثمارياً يتسرب إلى الخارج على شكل واردات سواء كانت تلك الواردات على شكل مواد غذائية و استهلاكية أو على شكل تجهيزات صناعية و زراعية، و هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي الذي بلغ 0,37 و هذا على الرغم من الآثار الإيجابية التي يمكن للتجهيزات الصناعية والزراعية أن تركتها على الإنتاج الوطني في الأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات

يقتضي علينا في نهاية هذه الرسالة و بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها سابقاً تقديم جملة من التوصيات تراها الدراسة ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة و التي يمكن إدراجها كما يلي:

أ- في مجال السياسة الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي الكلي

- 1- يجب على واضعي السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، حيث أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط و سوف يستمر تشكيل معدلات النمو في المستقبل بناءً على التطورات التي تحدث في قطاع المحروقات، لذلك يجب على الحكومة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بنحيف قطاعات إنتاجية كالزراعة و الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

2- الاستمرار في تسطير برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي الذي يتم التركيز فيها على زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية و التي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص، و دعم المشاريع المتوسطة و الصغيرة و توجيه الاستثمار الخاص نحو المشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار مراحل التنمية التي أشار إليها روستو.

3- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر كافة القطاعات و من خلال دعم الصناعة الوطنية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

4- نظراً للتعارض الموجود بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المشكلة لمربع السياسة الاقتصادية لا بد من تحقيق تنسيق وتفاعل بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية و التي تسمح بتشكيل مزيج سياسات متفق عليها هدفها توسيع مربع السياسة الاقتصادية قدر الإمكان؛

ب- في مجال سياسة الإنفاق الحكومي

5- إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي بما يشجع المشروعات الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص و التي تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي؛

6- تعميق التعاون بين القطاع الخاص و العام و التوسع في إقامة المشروعات المشتركة بينها و تشجيع القطاع الخاص في التوسع في استثمارات و توجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية و خاصة في مجال الإنتاج السلمي و ذلك تحقيقاً لمرحلة السير في طريق التصوُّج التي أشار إليها روستو؛

7- إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي بما يشجع المشروعات الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص و التي يمكن أن تشجع الاستثمار الخاص و المساهمة في تدعيم النمو الاقتصادي و أن تحول إذا ما اقترنت بسياسات فعالة في القطاع المالي دون رفع أسعار الفائدة الحقيقية، و هي السياسات التي تساعد في التخلص من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ، و التي من شأنها أن تؤدي إلى تنشيط القطاع الخاص؛

8- نظراً للارتباط القوي بين الإيرادات النفطية و الإنفاق الحكومي في الجزائر لا بد من مراجعة هيكلة الإيرادات العامة و تقليص الاعتماد على الجباية البترولية و الانتقال إلى الاعتماد على الجباية الضريبية؛

9- الحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية و ذلك بنخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي و تحويل المؤسسات العامة غير المنتجة إلى القطاع الخاص؛

10- إن زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التأثير على الناتج المحلي في الجزائر يستدعي رفع قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الحكومة بخفض الميل الحدي للاستيراد باستخدام السياسة المالية و التجارية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إزالة العقبات التي تحول دون تمتع الجهاز الإنتاجي في الجزائر بالمرونة اللازمة و ذلك من خلال تطوير الأسواق المالية و النقدية؛

11- يجب على الدولة زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي من خلال تحقيق المعادلة التالية: أكثر عائد = أقل إنفاق حكومي = أكثر ادخار ، و من أجل تحقيق هذه المعادلة و الزيادة من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي يجب على السلطات اتخاذ التدابير التالية:

- وضع برنامج لتحديث و إصلاح الإدارة العامة من أجل زيادة فعالية الاستثمار العام حيث يسمح هذا الإجراء بزيادة درجة تنفيذ الإنفاق الحكومي الاستثماري؛
- مراقبة المسار المالي و كيفية تنفيذ الإنفاق الحكومي باتخاذ إجراءات المراقبة و المتابعة و هذا ما يسمح بزيادة الشفافية؛
- النقطة الثالثة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي التقلبات التي تشهدها الجباية البترولية حيث أنه مع إطلاق برامج استثمارية كبيرة، فإن أي تراجع في أسعار النفط سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة لذلك يجب العمل على زيادة الاعتماد على بقية مصادر تمويل الإنفاق الحكومي وفق سياسة اقتصادية محددة، كما يجب ترتيب الإنفاق الحكومي حسب الأولوية؛
- على الرغم من أهمية زيادة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي فإن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي يبقى بلا شك القطاع الخاص لذلك يجب العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص و على زيادة التنافسية بين مؤسساته، و التي تسمح بإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع لزيادة النمو و امتصاص البطالة.

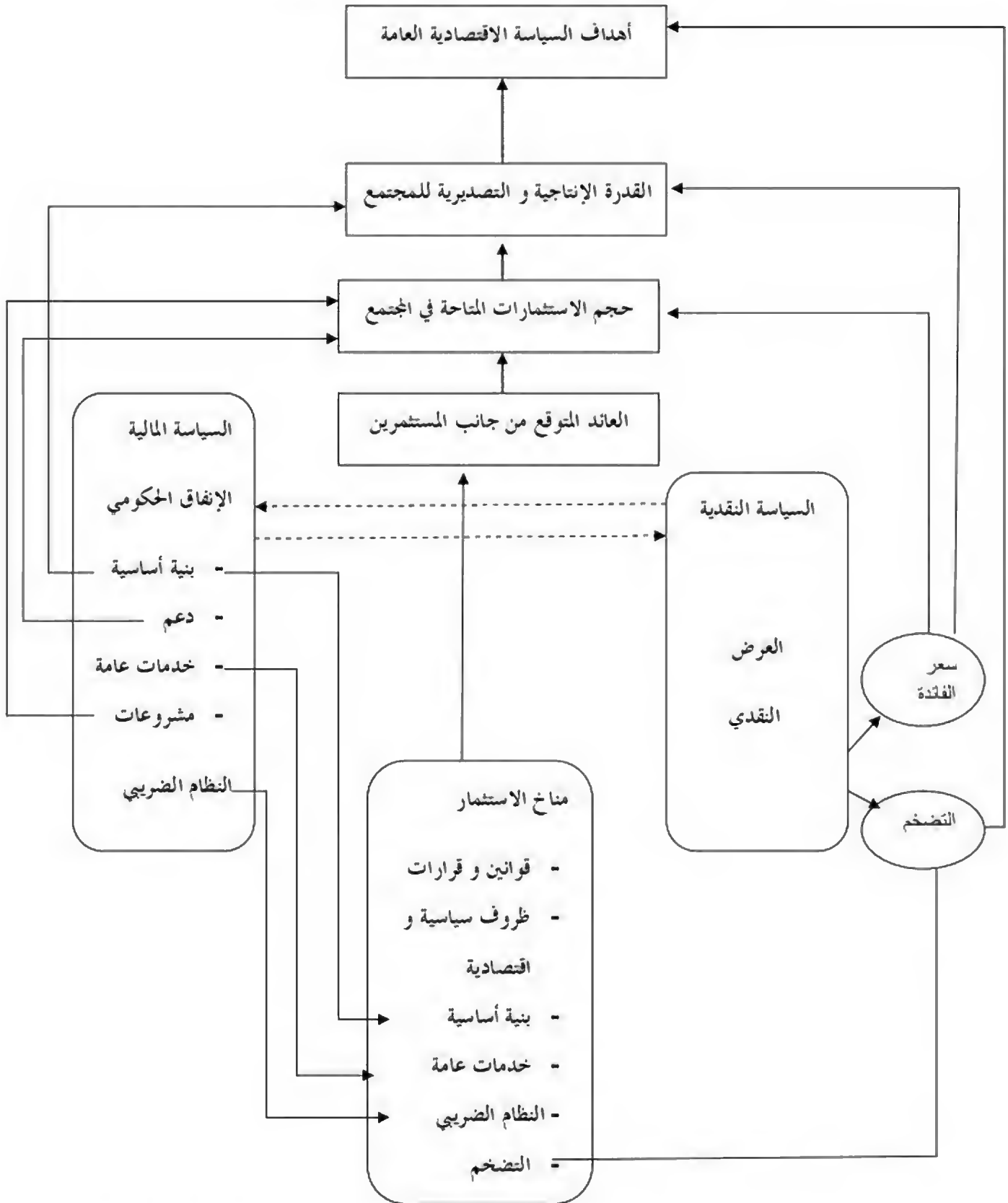
ثالثاً: آفاق الدراسة

- بعد هذه النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب، و التي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية:
- لقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق تنسيق بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية كفيل بتوسيع المربع السحري للاقتصاد الجزائري في إطار ما يعرف بالبرمجة المالية، و التي تتطلب دراسة معمقة
 - تتطلب أهداف السياسة الاقتصادية المشار إليها سابقاً أفراد كل منها بحث مستقل؛
 - يظل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، و ما يزال الوضع على ما هو عليه و هو ما يتطلب تعميق البحث حول الأسباب الحقيقية التي تقف في وجه تطور بقية القطاعات.
- أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة المتواضعة قد ساهمت في إضافة لبنة جديدة في حقل المعرفة العلمية، راجياً من المولى عز و جل أن يكتبها في ميزان حسناتي، و ما توفيتني إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

الملاحق

APPENDIXES

الملحق رقم (1): علاقة التأثير المتبادلة بين السياستين المالية و النقدية



المصدر: أحمد شعبان، انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي

و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 508

الملحق رقم (2) الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2007

المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية
	1-1- الإيرادات الجبائية:
201.313.000	001-201- حاصل الضرائب المباشرة.....
21.477.000	002-201- حاصل التسجيل والطابع.....
331.673.000	003-201- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
135.142.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة.....
900.000	004-201- حاصل الضرائب غير المباشرة.....
120.753.000	005-201- حاصل الجمارك.....
676.116.000	المجموع الفرعي (1)
	2-1- الإيرادات العادية:
13.000.000	006-201- حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
10.000.000	007-201- الحواصل المختلفة للميزانية.....
23.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3-1- الإيرادات الأخرى:
130.500.000	الإيرادات الأخرى.....
130.500.000	المجموع الفرعي (3)
829.616.000	مجموع الموارد العادية
	2- الجباية البترولية:
973.000.000	011-201- الجباية البترولية.....
1.802.616.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 85، ص 33

الملحق رقم: (3) التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع و آجال تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 1995-1998

تواريخ التنفيذ	التدابير المعتمدة
	أ- نظام الصرف
نهاية 1995	1- إقامة سوق صرف ما بين البنوك
1996	2- توسيع السوق ما بين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية.....
1996	3- الموازنة مع إقامة سوق صرف ما بين البنوك يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية 1996.....
1997	4- إقرار نظام المادة الثامنة بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية.....
	5- التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة
1995	6- بالتعاون مع البنك الدولي.....
98/95	متابعة سياسة الصرف المدعومة بسياسات مالية لضمان التنافسية الخارجية.....
	ب- تحرير المبادلات و المدفوعات
منتصف 1995	1- إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للروض الخارجية المتعاقد عليها شراء سلع التجهيز.....
	2- بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية الجارية : a- يتم السماح بنفقت الصحة و لتعليم:
منتصف 1995	• في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبلغ محددة سنويا.....
1996	• في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر.....
	b- الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبلغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر و بعد ستة أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.....
1997	c- النفقات الأخرى (مهمات الأعمال، نفقات الإشهار، تحويل الأجور، ...) يتم الترخيص بها من قبل البنوك التجارية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.....
1996	3- إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراجعة المعايير المهنية و الفنية (الأدوية الحليب، السميد، الدقيق، القمح).....
منتصف 1995	4- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بتخفيض معدل التعريفة القصوى إلى 50% و يتم متابعة تخفيض هذا المعدل إلى غاية الوصول إلى المعدل في الدول المجاورة.....
يناير 1996	
	ت- تحرير الأسعار
1995	1- إقامة آلية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا.....
نهاية 1995	2- إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية و الطاقوية.....
منتصف 1994	3- إلغاء المراقبة على الهوامش و تحول المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة (السكر، الحبوب، زيت الطعام، الأدوات المدرسية، الأدوية.....
نهاية 1994	4- إصلاح أسعار الدعم للزراعة.....
	ث- المالية العامة
يناير 1995	1- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.....
يناير 1995	2- إصلاح التعريفة الجمركية
	3- مراجعة و إصلاح الضريبة على القيمة المضافة • مراجعة المعدلات و الأوعية و دراسة إمكانية توسيع الوعاء إلى المنتجات البترولية و تقليص المعدلات من ثلاثة إلى اثنين.....
1997	• تحديد وسائل زيادة مردودية الحقوق على الاستهلاك.....
1997	4- وضع رقم ضريبي لكل معول.....
نهاية 1996	5- العمل بالتعاون مع البنك الدولي على: • مراجعة سياسة الإنفاق الحكومي • وضع نظام لمتابعة الإيرادات و المحاسبة لدعم إدارة النفقات
منتصف 1996	6- الشروع في إصلاح الوظيفة العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة.....
1996	
	ج- السياسة النقدية و إصلاح النظام البنكي و المالي
نهاية 1995	1- اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقدرة على أساس اتجاهات التضخم لسنة 1995.....
1995	2- اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض....
1995	3- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.....
	4- تطوير السوق النقدية

1995	• ما بين البنوك (بتوسيع تشكيلة الأدوات و المتدخلين).....
1995	• المزايدة على القروض.....
1995	• المزايدة على اذونات الخزينة.....
1996	• إدخال عمليات السوق المفتوحة.....
1996	5- إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات و التي توقفت في منتصف 1996
1996	6- انجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رأس المال.....
منتصف 1995	7- إعادة رسملة البنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%.....
98/96	8- دعم إعادة هيكلة البنوك لطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها.....
نهاية 1995	9- دعم التدابير لاحترازية التي تحد من المخاطرة و تضع القواعد لتصنيف القروض.....
1996	10- إعادة هيكلة صندوق الادخار و دمجها في النظام المصرفي.....
1996	11- وضع نظام لتأمين الودائع.....
د- الشبكة و القضايا الاجتماعية	
منتصف 95	1- وضع حسيطة تنفيذ برنامج التشغيل للمنفعة العمومية.....
نهاية 1995	2- إصلاح صندوق تشغيل الشباب بالتعاون مع مصالح صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.....
1995	3- فحص نظام التأمين على البطالة بالتعاون مع مصالح البنك الدولي.....
1995	4- إجراء تحقيق على مستوى المعيشة الذي يسمح بقياس الفقر.....
1996	5- انجاز دراسة شاملة و فعلية عن الحماية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بضمان الدخل و التغطية الاجتماعية
و- إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص	
1995	1- تصفية المؤسسات العمومية المحلة.....
نهاية 1995	2- الانتهاء من التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتبقية قصد مرورها إلى الاستقلالية أو فتح رأسماليها.....
منتصف 95	3- إعداد الحكمة لمشروع قانون حول الخصخصة.....
منتصف 95	4- الانتهاء من برنامج التطهير المالي و إعادة تأهيل 23 مؤسسة عمومية
نهاية 1995	• التطهير المالي و المرور إلى الاستقلالية للمجموعة الأولى من 15 مؤسسة.....
98/95	• التطهير المالي و الهيكلي و تحويل القانون الأساسي لثماني مؤسسات متبقية.....
96/95	• وضع برنامج تأهيل في إطار تطبيق عقود النجاعة المبرمة مع بين السلطات و المؤسسات.....
	5- وضع قيد العمل هيئة لضمان قروض الصناعات

الملحق رقم (4) النتائج القياسية لانطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

الجدول -أ-

ملخص النموذج

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,978 ^a	,956	,953	4829,90214	,956	344,894	,000	1,415

a. Predictors: (Constant), GDPi

b. Dependent Variable: PEI

الجدول -ب-

معلومات معادلة الانحدار للنموذج

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1 (Constant)	2940,338	2175,559		1,352	,195	-1671,642	7552,317	
GDPi	,284	,015	,978	18,571	,000	,252	,316	,978

a. Dependent Variable: PEI

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

مليار دينار

الملحق رقم: (5) - قاعدة البيانات المستخدمة في احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 (بالأسعار الجارية)

IPC 100=1989	Md	Ms	Ex DZD/USD	Mr مليار دولار	X مليار دولار	Gc	T	OT	R %	I	Yd	C	Y	
120.2	348.5	348.5	8,958	11.48	13.40	88.8	71.7	76.2	10.5	160.2	482.7	313.6	554.4	1990
150.8	416.2	416.2	18,473	9.54	12.87	153.8	82.7	161.5	10.5	266.8	779.4	419	862.1	1991
197.5	515.9	515.9	21,836	8.30	11.50	276.1	108.8	193.8	11.5	319.8	965.9	548.3	1074.7	1992
240.2	625.2	625.2	23,345	7.99	10.41	291.4	121.4	185	11.5	339.2	1068.3	636.4	1189.7	1993
316.3	723.7	723.7	35,059	9.15	8.89	330.4	176.1	257.7	15	467.6	1311.3	825.6	1487.4	1994
406.2	799.6	799.6	47,741	10.10	10.26	473.7	241.9	358.8	14	632.3	1763.1	1097.4	2005.0	1995
488.8	915.0	915.0	54,753	9.09	13.22	550.6	290.6	519.7	13	661.1	2279.4	1316.8	2570.0	1996
518.4	1081.5	1081.5	57,711	8.13	13.82	643.5	314	592.5	11	699.0	2466.2	1386.7	2780.2	1997
550.7	1592.5	1592.5	58,748	8.63	10.14	663.8	329.8	425.9	9.5	770.0	2500.7	1525.0	2830.5	1998
562.2	1789.4	1789.4	66,641	8.96	12.32	774.7	314.7	588.2	8.5	866.0	2923.5	1635.0	3238.2	1999
558.7	2022.5	2022.5	75,316	9.35	21.65	856.2	349.5	1213.2	6	886.0	3749.3	1672.0	4098.8	2000
578.2	2473.5	2473.5	77,269	9.48	19.09	963.6	398.2	1001.4	6	1164.6	3837.4	1847.7	4235.6	2001
591.2	2901.5	2901.5	79,666	12.01	18.71	1097.7	482.8	1007.9	5.5	1417.6	3972.5	1988.3	4455.3	2002
661.8	3354.4	3354.4	77,376	13.32	24.47	1199.1	494.3	1350	4.5	1606.1	4769.5	2125.0	5263.8	2003
639.8	3738.0	3738.0	72,066	17.95	32.22	1324.4	532.2	1570.7	4	2038.4	5595.3	2358.0	6127.5	2004
652.1	4146.9	4146.9	73,363	19.57	46.38	1232.5	596.9	2352.7	4	2324.1	6901.5	2527.0	7498.6	2005
663.9	4857.8	4857.8	72,646	20.68	55.61	1174	646.5	2799	4	2501.3	7744.5	2688.9	8391.0	2006
689.8	5520.6	5520.6	69,365	33.28	63.48	1574.9	676.1	2835	4	3220.3	8837.6	2893.2	9513.7	2007

World

SOURCE: Development Indicators, world bank, 2005

TENDANCES MONÉTAIRES ET FINANCIÈRES AU PREMIER SEMESTRE DE 2008 banque d'Algérie

Bulletin statistique de la banque d'Algérie; banque d'Algérie; juin 2006

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008, No00163 September 2001, No0795 March 2007, No98/87 September 1998

الملحق رقم: (5) - ب -

مليار دينار

قاعدة البيانات المستخدمة في احتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 (بالملاسل الثابتة)

iPC ¹ 1989	Md	Ms	Ex	Mr مليار دولار	X مليار دولار	Gc	T	OT	R	I	Yd	C	Y	
120,2	289,9	289,9	8,958	9,55	11,14	73,8	59,65	63,3	7,3-	133,2	293,3	260,8	353,0	1990
150,8	275,9	275,9	18,473	6,32	8,53	101,9	54,8	107,0	15,4-	176,9	293,9	277,8	348,7	1991
197,5	261,2	261,2	21,836	4,20	5,82	139,7	55,08	98,1	20,2-	161,9	299,2	277,6	354,3	1992
240,2	260,2	260,2	23,345	3,32	4,33	121,3	50,54	74,6	9-	141,2	296,2	264,9	346,8	1993
316,3	228,8	228,8	35,059	2,89	2,82	104,4	55,67	70,21	14-	147,8	288,0	261,0	343,7	1994
406,2	196,8	196,8	47,741	2,48	2,52	116,6	59,55	82,74	15,8-	155,6	297,4	270,1	357	1995
488,8	187,1	187,1	54,753	1,85	2,70	112,6	59,45	101,2	5,7-	135,2	311,0	269,3	370,5	1996
518,4	208,6	208,6	57,711	1,56	2,66	124,1	60,57	108,9	5,3	134,8	314,0	267,4	374,6	1997
550,7	289,1	289,1	58,748	1,56	1,84	120,5	59,8	68,7	4,5	139,8	333,9	276,9	393,7	1998
562,2	318,2	318,2	66,641	1,59	2,19	137,7	55,97	99,6	8,2	154,0	350,3	290,8	406,3	1999
558,7	362,0	362,0	75,316	1,67	3,87	153,2	62,5	209,9	5,7	158,5	352,5	299,2	415,0	2000
578,2	427,7	427,7	77,269	1,63	3,30	166,6	68,8	165,3	1,8	201,4	357,2	319,5	426,0	2001
591,2	490,7	490,7	79,666	2,03	3,16	185,6	81,6	159,4	4,1	239,7	364,5	336,2	446,1	2002
661,8	506,8	506,8	77,376	2,01	3,69	181,1	74,6	126,3	1,9	242,6	401,5	321,0	476,1	2003
639,8	584,2	584,2	72,066	2,80	5,03	207,0	83,1	134,7	0,4	318,5	418,5	368,5	501,6	2004
652,1	635,9	635,9	73,363	3	7,11	189,0	91,5	137,8	2,4	356,4	527,2	387,5	527,2	2005
663,9	731,7	731,7	72,646	3,11	8,37	176,8	97,3	137,9	1,5	376,7	448,9	405,0	546,2	2006
689,81	800,3	800,3	69,365	4,82	9,20	228,3	98,01	141,05	0,5-	466,8	474,1	419,4	572,2	2007

المصدر من إعداد الباحث

الملحق رقم: (6)

نتائج تقدير المعادلات السلوكية اللازمة لاحتساب قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-

2007

1- معادلة الاستهلاك رقم (2): $C = C_0 + c.y_d$

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,938 ^a	,880	,873	18,73621	,880	117,598	,000	2,209

a. Predictors: (Constant), Yd

b. Dependent Variable: C

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
(Constant)	60,822	23,364		2,603	,019	11,293	110,351	
Yd	,697	,064	,938	10,844	,000	,561	,834	,938

a. Dependent Variable: C

2- معادلة الإيرادات الضريبة رقم (4): $T = T_0 + t_1Y + t_2$

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,965 ^a	,932	,923	4,31780	,932	102,307	,000	1,678

a. Predictors: (Constant), G, Y

b. Dependent Variable: T

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
(Constant)	-18,330	7,013		-2,614	,020	-33,278	-3,381	
Y	,221	,032	1,069	6,813	,000	,152	,291	,964
G	-,044	,059	-,116	-,742	,470	-,169	,082	,849

a. Dependent Variable: T

$$I = I_0 - i_1R + i_2Y - i_3T: (5) \text{ معادلة الاستثمار رقم } 5$$

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,986 ^a	,972	,967	18,37418	,972	164,747	,000	2,329

a. Predictors: (Constant), T, R, Y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1	(Constant)	-407,044	40,192		-10,127	,000	-493,247	-320,841	
	R	-3,576	,660	-,310	-5,420	,000	-4,991	-2,161	,283
	Y	1,275	,258	,952	4,939	,000	,722	1,829	,946
	T	1,092	1,165	,169	,937	,365	-1,407	3,592	,950

a. Dependent Variable: I

4- معادلة الواردات رقم (6): $Mr = Mr0 + mr1Y + mr2Ex$

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,873 ^a	,761	,729	1,06908	,761	23,920	,000	,732

Coefficients^a

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1	(Constant)	,437	1,603		,272	,789	-2,980	3,853	
	Y	,021	,005	,755	4,151	,001	,010	,031	-,139
	Ex	-,109	,016	-1,241	-6,828	,000	-,143	-,075	-,698

5- معادلة الطلب على النقود رقم (7): $Md = Md0 + L1Y - L2R$

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,979 ^a	,959	,953	41,16177	,959	174,996	,000	,894

Coefficients^a

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1	(Constant)	-732,715	69,609		-10,526	,000	-881,084	-584,346	
	Y	2,658	,159	1,045	16,738	,000	2,320	2,997	,973
	R	-2,895	1,368	-,132	-2,115	,052	-5,812	,022	,437

الملحق رقم (7) نتائج تقدير نموذج سائت لوبس الكيف على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.995 ^b	.991	.989	276,10742	.011	18,117	1	15	.001	
2	.997 ^c	.994	.993	222,66983	.004	9,063	1	14	.009	
3	.997 ^d	.993	.993	231,33115	.000	2,190	1	14	.161	1,092

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations		
	B	Std. Error	Beta				Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	574,459	116,168		4,945	.000	326,854	822,064			
	M	.935	.165	.572	5,657	.000	.583	1,287	.990	.825	.142
	OT	1,285	.302	.431	4,256	.001	.641	1,928	.985	.740	.107
2	(Constant)	381,226	113,563		3,357	.005	137,658	624,794			
	M	.349	.236	.214	1,480	.161	-.157	.855	.990	.368	.030
	OT	1,377	.245	.461	5,612	.000	.851	1,903	.985	.832	.113
	G	1,147	.381	.334	3,011	.009	.330	1,964	.981	.627	.061
3	(Constant)	345,428	115,272		2,997	.009	99,731	591,124			
	OT	1,611	.195	.540	8,281	.000	1,197	2,026	.985	.906	.174
	G	1,612	.224	.470	7,208	.000	1,135	2,089	.981	.881	.151

الملحق رقم: (8) نتائج اختبار فعالية سياسة الإنفاق الحكومي أخذاً بعين الاعتبار طريقة التمويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

1- الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي

Correlations

		G	OTc
Pearson Correlation	G	1,000	,947
	OTc	,947	1,000
Sig. (1-tailed)	G	.	,000
	OTc	,000	.
N	G	18	18
	OTc	18	18

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,947 ^a	,896	,890	258,57591	,896	138,452	,000	1,351

a. Predictors: (Constant), OTc

b. Dependent Variable: G

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1 (Constant)	363,540	91,333		3,980	,001	169,924	557,157	
OTc	,824	,070	,947	11,767	,000	,675	,972	,947

a. Dependent Variable: G

Correlations

		G	M2
Pearson Correlation	G	1,000	,983
	M2	,983	1,000
Sig. (1-tailed)	G	.	,000
	M2	,000	.
N	G	18	18
	M2	18	18

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,983 ^a	,966	,964	147,25913	,966	460,218	,000	1,361

a. Predictors: (Constant), M2

b. Dependent Variable: G

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlation s
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1 (Constant)	179,936	57,521		3,128	,006	57,997	301,875	
M2	,468	,022	,983	21,453	,000	,422	,515	,983

الملحق (9) قاعدة البيانات المستعملة في تطبيق نموذج بارو علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

In Gi	In Gc	In G	InL	InK	InY	Gi	Gc	G	ل ملوين نسمة	K	Y	
3,864931	4,486387	4,916325	1,497388	2,906901	6,317886	47,7	88,8	136,5	4,47	18,3	554,4	1990
4,065602	5,035653	5,357058	1,578979	3,931826	6,759371	58,3	153,8	212,1	4,85	51	862,1	1991
4,969813	5,620763	6,040493	1,601406	3,732896	6,979797	144,0	276,1	420,1	4,96	41,8	1074,7	1992
5,221436	5,674697	6,166678	1,451614	2,493205	7,081456	185,2	291,4	476,6	4,27	12,1	1189,7	1993
5,463408	5,800304	6,339124	1,463255	4,100989	7,304785	235,9	330,4	566,3	4,32	60,4	1487,4	1994
5,655642	6,160574	6,632792	1,504077	4,513055	7,603399	285,9	473,7	759,6	4,50	91,2	2005,0	1995
5,159055	6,311009	6,585620	1,726332	1,648659	7,851661	174,0	550,6	724,6	5,62	5,2	2570,0	1996
5,306286	6,466922	6,739455	1,549688	2,230014	7,930278	201,6	643,5	845,1	4,71	9,3	2780,2	1997
5,355642	6,497981	6,775024	1,578979	3,811097	7,948103	211,8	663,8	875,7	4,85	45,2	2830,2	1998
5,230574	6,652476	6,868703	1,587192	4,096010	8,082773	186,9	774,7	961,7	4,89	60,1	3238,2	1999
5,774241	6,752504	7,071658	1,743969	4,183576	8,318450	321,9	856,2	1178,1	5,72	65,6	4098,8	2000
5,878856	6,870676	7,186144	1,829376	5,333685	8,351280	357,4	963,6	1321,0	6,23	207,2	4235,6	2001
6,115671	7,000972	7,346397	1,697449	5,616771	8,401850	452,9	1097,7	1550,6	5,46	275,0	4455,3	2002
6,416732	7,089327	7,501690	1,925707	5,794232	8,563466	612,0	1199,1	1811,1	6,86	328,4	5236,8	2003
6,389569	7,188715	7,560080	2,054124	6,345285	8,720542	595,6	1324,4	1920,0	7,80	569,8	6127,5	2004
6,575773	7,116800	7,575585	2,084429	6,556494	8,922485	717,5	1232,5	1950,0	8,04	703,8	7498,7	2005
6,923235	7,068172	7,691474	2,182675	6,424221	9,034915	1015,6	1174,0	2,189,6	8,87	616,6	8391,0	2006
7,297971	7,361947	8,023618	2,150599	6,653379	9,160488	1477,3	1574,9	3052,2	8,59	775,4	9513,7	2007

المصدر: بن إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

مخزن رأس المال تم استخراجه من الديوان الوطني للإحصائيات.

تم احساب الموتراتيم الثوري للمتغيرات من طرف الباحث بالاعتماد على برنامج اكسل

الملاحق رقم (10) نتائج تطبيق نموذج بارو علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

1- نتائج نموذج بارو علي الاقتصاد الجزائري أخذاً بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي الكلي

Model Summary ^a									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,982 ^a	,964	,962	,1597280	,964	430,722	1	16	,000
2	,989 ^b	,979	,976	,1267366	,015	10,414	1	15	,006
					Durbin-Watson				
					1,038				

Coefficients^a

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
1 (Constant)	1,285	,324		3,965	,001	,598	1,971						
LnG	,982	,047	,982	20,754	,000	,882	1,083	,982	,982	,982	1,000	1,000	
2 (Constant)	1,204	,258		4,661	,000	,653	1,754						
LnG	,827	,061	,827	13,581	,000	,698	,957	,982	,962	,510	,380	2,632	
LnL	,654	,203	,197	3,227	,006	,222	1,085	,848	,640	,121	,380	2,632	

a. Dependent Variable: LnY

2- نتائج نموذج بارو علي الاقتصاد الجزائري أخذاً بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي الجاري

Model Summary^f

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,976 ^a	,952	,949	,1840195	,952	320,567	1	16	,000	
2	,993 ^b	,986	,984	,1047550	,033	34,374	1	15	,000	1,500

a. Predictors: (Constant), Gc

b. Predictors: (Constant), Gc, LnL

c. Dependent Variable: LnY

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations		Collinearity Statistics
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Tolerance	VIF
1 (Constant)	1,564	,360		4,343	,001	,800	2,327			
Gc	1,000	,056	,976	17,904	,000	,882	1,119	,976	1,000	1,000
2 (Constant)	1,322	,209		6,326	,000	,877	1,768			
Gc	,792	,048	,773	16,641	,000	,691	,894	,976	,446	2,242
LnL	,906	,155	,272	5,863	,000	,577	1,235	,848	,446	2,242

a. Dependent Variable: LnY

3- نتائج نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري أخذاً بعين الاعتبار الإنفاق الحكومي الاستثماري

Correlations

		InY	InK	InL	InGi
Pearson Correlation	InY	1,000	,735	,848	,933
	InL	,848	,798	1,000	,821
	InGi	,933	,789	,821	1,000
Sig. (1-tailed)	InY	.	,000	,000	,000
	InK	,000	.	,000	,000
	InL	,000	,000	.	,000
	InGi	,000	,000	,000	.

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,946 ^a	,895	,873	,29207	,895	39,869	,000	,597

a. Predictors: (Constant), InGi, InK, InL

b. Dependent Variable: InY

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1 (Constant)	2,456	,633		3,878	,002	1,098	3,814	
InL	1,031	,558	,310	1,849	,006	-,165	2,227	,848
InGi	,710	,150	,776	4,722	,000	,388	1,033	,933

الملحق رقم 11

نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على إحداث فجوة الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

Correlations						
		dx	Cg	Cp	Ig	Ip
Pearson Correlation	dx	1,000	,973	,939	,924	,884
	Cg	,973	1,000	,897	,846	,843
	Cp	,939	,897	1,000	,934	,978
	Ig	,924	,846	,934	1,000	,927
	Ip	,884	,843	,978	,927	1,000
Sig. (1-tailed)	dx	.	,000	,000	,000	,000
	Cg	,000	.	,000	,000	,000
	Cp	,000	,000	.	,000	,000
	Ig	,000	,000	,000	.	,000
	Ip	,000	,000	,000	,000	.

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,995 ^a	,990	,986	223,64102	,990	306,515	,000	1,443

a. Predictors: (Constant), Ip, Cg, Ig, Cp

b. Dependent Variable: dx

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	-433,185	147,521		-2,936	,012	-751,885	-114,485
Cg	2,495	,301	,579	8,299	,000	1,845	3,144
Cp	1,016	,373	,494	2,725	,017	,211	1,822
Ig	1,950	,424	,375	4,601	,000	1,034	2,866
Ip	-1,130	,390	-,435	-2,894	,013	-1,974	-,287

a. Dependent Variable: dx

	CA	BS
Pearson Correlation		
CA	1,000	,858
BS	,858	1,000
Sig. (1-tailed)		
CA	.	,000
BS	,000	.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2		Sig. F Change
1	,858 ^a	,736	,715	5,27431	,736	36,186	1	13	,000	,975

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order
1 (Constant)	3,129	1,650		1,896	,080	- ,436	6,694	
BS	1,489 ,247		,858	6,015	,000	,954	2,023 ,858	

231

الملحق رقم (13) نتائج اختبار أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2007

أ- أثر الإنفاق الحكومي الكلي على الواردات

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	
,984 ^a	,968	,966	96,09704	,968	487,818	1,339

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations
	B	Std. Error	Beta			Zero-order
1 (Constant)	-30,389	41,527		-,732	,475	
G	,660	,030	,984	22,087	,000	,984

ب- أثر الإنفاق الاستثماري على مجموع واردات تجهيزات الصناعة و الزراعة في الجزائر

Model Summary^b

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics			Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	
,935 ^a	,874	,864	70,73069	,874	89,964	,000	1,489

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations
	B	Std. Error	Beta			Zero-order
1 (Constant)	6,304	33,827		,186	,855	
Gi	,711	,075	,935	9,485	,000	,935

قائمة المراجع

BIBLIOGRAPHY

❖ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- أحمد حسين الوادي. مبادئ المالية العامة. عمان: دار المسيرة، 2007
- 2- أحمد جامع. التحليل الاقتصادي الكلي. القاهرة: دار الثقافة الجامعية، 1990
- 3- أحمد شعبان. انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية. مصر: الدار الجامعية، 2007
- 4- أحمد علي البشاري. السياسة الاقتصادية اليمنية - سياسة الإنفاق العام -. اليمن: دار الطرقي، 1990
- 5- أحمد علي مجذوب. السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي - مقارنة مع الاقتصاد الوضعي. السودان. هيئة الأعمال الفكرية، 2000
- 6- أسامة عبد الرحمن. المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد. مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
- 7- ب. برنييه. أصول الاقتصاد الكلي. ترجمة عبد الأمير شمس الدين. الإسكندرية: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1999
- 8- باهر محمد عتلم. المالية العامة - أدائها الفنية و آثارها الاقتصادية -. مصر: مكتبة الآداب، 1998
- 9- بول سامويلسون. علم الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله. عمان: الدار الأهلية، 2006
- 10- تشارلز وولف. الأسواق أم الحكومات الاختيار بين بدائل غير مثالية. ترجمة علي حسين حجاج. عمان: دار البشير، 1996
- 11- جمال لعامرة. منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004
- 12- جيمس جوارتي. الاقتصاد الكلي. الاختيار العام و الخاص. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن. السعودية: دار المريخ، 1999
- 13- حازم البيلاوي. دور الدولة في الاقتصاد. القاهرة: دار الشروق، 1998
- 14- حمدي الصباحي. دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة و السياسات المالية. المغرب: دار النشر المغربية، 1982
- 15- خصير عباس المهر. التقلبات الاقتصادية بين السياستين المالية و النقدية - دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكيترية. السعودية: جامعة الرياض، 1982
- 16- حسين علي نجيب. تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب - تطبيق شامل لحزمة SPSS - عمان: الأهلية للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى، 2006
- 17- رامي زيدان. حساسية النظام الضريبي السوري. سورية: المجتمع و الاقتصاد، 2007
- 18- رفعت الخجوب. المالية العامة. مصر: مكتبة النهضة، 1992
- 19- رمزي زكي. انفجار العجز. دمشق: دار المدى للثقافة. الطبعة الأولى، 2000
- 20- ريتشارد موسجراف. المالية العامة في النظرية و التطبيق. ترجمة حمدي الصباحي. السعودية: دار المريخ، 1992
- 21- رضا العدل. التحليل الاقتصادي الكلي. مصر: مكتبة عين شمس، 1996
- 22- سامي خليل. النظريات و السياسات المالية و النقدية. الكويت: كاظمة للنشر، 1982
- 23- -----، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، 1994
- 24- سوزي عدلي ناشد. المالية العامة، النفقات العامة. الإيرادات العامة. الموازنة العامة. لبنان: منشورات الحلبي، 2006
- 25- -----، المالية العامة. بيروت: منشورات الحلبي، 2003
- 26- -----، الوجيز في المالية العامة. مصر: الدار الجامعة الجديدة، 2000

- 27- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود و التمويل الدولي. ترجمة محمود حسن عمر، السعودية: دار المريخ للنشر، 2007
- 28- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية: شباب الجامعة، 1999
- 29- طارق الحاج، المالية العامة، عمان: دار الصفاء، 1999
- 30- عبد الرحمن نوزاد، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان: دار المناهج، 2006
- 31- عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث، مصر: دار شباب الجامعة، 2001
- 32- عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة: الدار الجامعية، 2005
- 33- -----، السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي و كلي-، القاهرة: زهراء الشرق، 2007
- 34- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية و تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- 35- عبد الله الشيخ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الرياض: جامعة الملك سعود، 1992
- 36- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992
- 37- علي أحمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة و الإصلاح المالي، عمان: دار زهران، 2002
- 38- علي كنعان، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، سورية: منشورات الحسين، الطبعة الأولى، 1997
- 39- -----، المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية، دمشق: دار الرضا، الطبعة الأولى، 2003
- 40- فوزت فرحات، المالية و الاقتصاد المالي، بيروت: منشورات الحلبي، 2001
- 41- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة و السياسات المالية للنظام الرأسمال، مصر: الدار الجامعية، 1988
- 42- محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
- 43- محمد حسين الوادي، المالية العامة، عمان: دار المسيرة للنشر، 2000
- 44- -----، مبادئ المالية العامة، عمان: دار المسيرة، 2007
- 45- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ج4* الاقتصاد المالي، لبنان: منشورات الحلبي، 2001
- 46- محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1999
- 47- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، سورية: منشورات جامعة حلب، 2004
- 48- محمود نيري، الاقتصاد المالي، سورية: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2004
- 49- مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الإمارات، 2000
- 50- ناصر العبادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن: دار الصفاء، 2000
- 51- نعمت الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، 1990
- 52- وليد السيفو، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق، الأردن: دار مجدلاوي، 2003
- 53- يونس أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، بيروت: الدار الجامعية، 1998

ب- الرسائل الجامعية

- 1- أمين صيد، سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات- الاقتصاد الجزائري نموذجاً- رسالة ماجستير في الاقتصاد من جامعة دمشق، 2006
- 2- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000. الجزائر: أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2002
- 3- جلول بن غانية، أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية حالة الجزائر- رسالة ماجستير المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005
- 4- جمعة أحمد الزيادات، الإنفاق الحكومي و أثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، الأردن، 2000
- 5- دراوسي مسعود. السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر-. الجزائر: أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2005
- 6- سامي عبد الرحيم الزبيد، الإنفاق العام و أثره على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، الأردن، 1989
- 7- شلالى فارس. دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر - 2001-2004. الجزائر: أطروحة ماجستير جامعة الجزائر، 2005
- 8- عبد الله بلوناس. الاقتصاد الجزائري. الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، (جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2004-2005)
- 9- عبد الله منصورى، السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006
- 10- غفيف صندوق، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، 2005
- 11- خميسي فايدى ، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر - 1970-2006-، رسالة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، الجزائر، 2008
- 12- محمد يوسف العقيلي، مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص في الأردن، دراسة قياسية للفترة 1976-2000، ماجستير ، جامعة اليرموك، الأردن، 2002

ت- مقالات، دراسات علمية، ملتقيات

- 1- جودي سكارلاتا و قيصر حسن، من قضايا سياسة الإنفاق الحكومي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998
- 2- جوشوا غرين، نظرة عامة عن تصحيح الاقتصاد الكلي، دراسات صندوق النقد الدولي، 1998
- 3- خالد عبد القادر، إدارة الموارد الطبيعية و السياسة المالية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، دورة إدارة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية الحكومة، أبو ظبي 2006
- 4- خالد عبد القادر، السياسة المالية كأداة للنمو و التثبيت الاقتصادي، دورة إدارة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية الحكومة، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، 2006
- 5- سمير خوري، سياسة المالية العامة و إدارة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 1998

- 6- عبد الكريم البشير ، الفعالية النسبية للسياستين المالية و النقدية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسة الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الأفاق، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، 29-30 ديسمبر 2004
- 7- عبد الهادي يوسف، سياسات الإنفاق العام و الإصلاح، معهد صندوق النقد الدولي، 2006
- 8- علي توفيق الصادق، أسس بناء نموذج قطري شمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، بحوث و مناقشات، ندوة عقدت بالقاهرة ، المعهد العربي للتخطيط الكويت 1996
- 9- علي توفيق الصادق، سياسة و إدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات، العدد الرابع، أبو ظبي مارس، 1998
- 10- علي كنعان، آثار الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في سورية، أسبوع العلم السادس و الثلاثين، جامعة حلب، 1996
- 11- ماجدة قنديل، الآثار الناجمة عن صدمات الإنفاق الحكومي في الدول النامية، دراسات أو كسفورد للتنمية ، المجلد 33، رقم 2، 2005

ث- الدوريات و المجلات المحكمة

- 1- أحمد حمد السمان، أبعاد مشكلة التضخم في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع و الثلاثون، السنة التاسعة، ابريل 1988
- 2- بيتر دوتي، دور الحكومة في اقتصاد السوق. دمشق: سلسلة بحوث و مناقشات حول دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي. معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2000
- 3- جوشوا غرين، محددات الاستثمار الخاص في أقل البلدان نمواً، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 27، العدد 4، ديسمبر، 1990
- 4- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر - شواهد دولية -، مجلة جامعة أممك سعود، المجلد 14 ، السعودية، 2002
- 5- رياض المؤمن، أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ليبيا، 1991
- 6- رياض المومني، محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن و علاقتها بالتطور الاقتصادي 1967-1987 ، مؤتم للبحوث و الدراسات ، المجلد السابع، العدد الرابع، الأردن، 1992
- 7- عارف دليمة، عجز الموازنة وسبل معالجتها، (جمعية العلوم الاقتصادية ، سورية، 1998)
- 8- فادي خليل، عجز الموازنة في دول العالم الثالث و أساليب معالجته، حالة القطر العربي السوري، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد 26، العدد 1، 2004
- 9- منهل مطر شوتر، عجز الحساب الجاري و علاقه بعجز الموازنة، دراسة تطبيقية 1969-1995، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد 82، الإمارات العربية المتحدة، 2000

ج- التقارير و النشرات الإحصائية

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2006
- 2- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2007



- 3- تقرير آخر التطورات و الأفاق الاقتصادية.منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2005
 - 4- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، 1990 - 2007
 - 5- لقانون 84-17 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقوانين المالية
 - 6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 - 2004
 - 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 85
- ❖ المراجع باللغة الفرنسية:

a- Les ouvrages

- 1- A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-82), Algérie: opu, 1982
- 2- Abdelmadjid bouzidi, les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle, ENAG, Alger, 1999
- 3- Ahmad dahmani, l'Algérie a l'épreuve , économie politique des reformes 1980-1997, l'harmattan, paris, 1999
- 4- Ahmed ben bitour, l' Algérie en troisième millénaire , défis de potentialités, édition marinoor, Algérie , 1998
- 5- Ahmed Benbitour, l'expérience algérienne du développement 1962 1991 , ISGP, Algérie, 1992
- 6- Amar belhimer, la dette extérieur de l'Algérie , une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement, casbah éditions, Alger, 1998
- 7- Ammar boudharssa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, éditions rahma , Alger, 1993
- 8- Bernard guerrien, dictionnaire d'analyse économique , troisième édition , la découverte, paris, 2002
- 9- Bernard landais, leçons de la politique budgétaire, de Boeck, paris, 2004
- 10- Christian Jiménez, économie générale, NATHAN ,paris,1993
- 11- Dominique redor, économie du travail et de l'emploi, Montchrestien, paris , 1999
- 12- Fodil HASSAN, chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales- l'économiste d'Algérie, Algérie , 2005
- 13- François ADAM. Finance publique, deuxième édition, Dalloz, paris, 2000
- 14- Ghernaout M, crises financières et faillites des banques algériennes , du choc pétrolier de 1986 à la liquidation des banques ALKHALIFA . BCIA, GAL édition, Alger, 2004
- 15- Jacques fontanel, analyse des politiques économique, office des publications universitaires, paris,2005
- 16- Jaque Muller, économie manuel d'application, paris, DUOND, 2002
- 17- Jean arrous, les théories de croissance, éditions de seuil, paris, 1999
- 18- Jean Didier leccallion, économie contemporaine, analyse et diagnostic, deboeck, paris, 2004
- 19- Marc raffinot, la nouvelle politique économique en Afrique, université francophone, paris, 1993



- 20- Mourad benachnou, **inflation , dévaluation, marginalisation** , dar ELCHARIFA, Alger, 1993,
- 21- Mustafa baba Ahmad, **l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs**, éditions marinoor, Algérie , 1997
- 22- Mustafa mekideche, **l'Algérie entre économie de rente et économie émergente- essai sur la conduite des reformes économiques et perspectives**, (1986-1999), édition dahlab, 2001
- 23- Paul krugman, **economies international**, de boeck, Paris, 1995
- 24- xaffier greffe **.politique économiques**, economica, paris, 2000

b- Les articles, les études :

- 1- A benbitour, **présentation de programme économique et financière soutenu avec par un accord de confirmation avec le FMI**, journée d'information sur l'accord stand by, avril 1994
- 2- Barrot robert, **la croissance économique** , édition science internationale, paris, 1996
- 3- ch biales, **les politiques de lutte contre le chômage**, publications de l'université de Lyon, paris, 2005
- 4- ch biales. **modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques**; publications de l'université de Lyon, paris, 2005
- 5- Daniel solano, **Algérie ,construire l'avenir**, le MOCI , N 1706, 9-6-2005
- 6- Déclaration du directeur générale du FMI, journal El Watan, N° 1281, 05.01.95
- 7- Didier schlaether, **multiplicateur et éviction**, IEP, paris, 2004
- 8- dos Santos, **la relation salaires-emplois sous l'éclairage de la concurrence imparfaite**, cahiers d'économie politique 234, 1999
- 9- Mohamed lamine ould-dheby, **articulation de déficit budgétaire-déficit extérieur et de la dette publique, cas de l'UMA**, centre d'études en macroéconomie et finance internationale, CEMAFI, université de Nice Sophia Antipolis, 2004
- 10- Philips Mills, **dépense publique et croissance**, revue française d'économie, 1994
- 11- René sandretto. **Finance internationale**, IEP. Lyon, quatrième année , section inter, 2005
- 12- Youcef benabdellah; **croissance économique et dutch disease en Algérie**, les cahiers du CREAD. N75, Algérie. 2006,

c- Thèses

- 1- achène ammarouche, **libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie**, thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France, 2004
- 2- Yousef benabdelah, **économie rentière et surendettement**, thèse doctorat soutenue à l'université Lyons lumière, 1999
- 3- Mup sum, **marché du travail et emploi au Cambodge** , thèse doctorat en science économique , université Lyons lumière , France, 2007

d- Rapport statistiques

- 1- bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaire juin 2006
- 2- Déclaration du directeur générale du FMI, journal El Watan, N° 1281, 05
- 3- journal officiel de la république algérienne, No 85, 2006
- 4- mémorandum de la banque mondiale
- 5- Rapport sur l'évolution économique et monétaire en Algérie , banque d'Algérie, juin 2007
- 6- rétrospective des compte économiques de 1963-2004, collections statistiques N°125

**a- books**

- 1- Edwin ,Mansfield **economics principles problems, decisions**, ;mc grew hill, 2000
- 2- JULIE PALANT, **SPSS survival manual** , open university press, PHELADDELPHIA, USA, 2001
- 3- Walchtd ,paul ,**macroeconomics from theory to practice**, McGraw HILL, USA,1989
- 4- peijie wang , **the economics of foreign exchange and global finance**, Springer, university of hull, united kingdom, 2005

b- Articles

- 1- Cananle rosaria rita, **positive effect of fiscal expansions on growth and debt**, munich personal, RePec archive(MPRA),2006
- 2- cordon, **booming sector and dutch disease economic**, - a survey- Australian national university, faculty of economic , w p 79, 1982
- 3- Neicheva, Maria, **Non-Keynesian effects of Government Spending: Some implications for the Stability and Growth Pact** Munich Personal RePEc Archive September 2007
- 4- Santiago herrera, **public expenditure and growth** ,policy research working paper, N 4372, world bank, 2007

c- Thesis

- 1- Ali salman salah, **public sector deficits and macro economic performance in Lebanon**, thesis submitted to obtain doctors in philosophy, university of Wollongong, Australia, 2004
- 2- Arnold mathias kihaule, **fiscal adjustment policies and fiscal deficit case of Tanzania** , dissertation presented curtin university of technology, Australia , 2006

d- Statistical report

- 1- **Algeria: Statistical Appendix** IMF Country Report No. 08/102 March 2008
- 2- **Algeria: Statistical Appendix** IMF Country Report No01/163 September 2001
- 3- **Algeria: Statistical Appendix** IMF Country Report No07/95 march 2007
- 4- **Algeria: Statistical Appendix** IMF Country Report No98/87 September 1998
- 5- **World Development Indicators** , world bank , 2005

Abstract

The Government expenditure policy as an instrument to realize the macro economic stabilization

-case study of Algerian economy-

Prepared by

WALID ABDELHAMID AYEB

Supervised by

Dr. ALI KANAAN

The aim of this thesis is to analyze the role of government expenditure policy to realize the macro economic stabilization in Algerian economy presented by economic growth rate, unemployment rate, inflation rate, external equilibrium, this thesis also analyze the process of the economic policy in Algeria and its impact on macro economic stabilization indicators during the period 1990-2007, this study for objective to ensure the extent of the application of the theories and hypothesis interpreting the government expenditure behavior in the Algerian economy, such as WAGNER'S law, and the development models presented by Musgrave – Rostow.

This thesis is presented in four chapters with an aim of carrying out its objectives, the first and the second chapters shows the theoretical part of this thesis, and seeks to analyze the two axes of this study: macro economic stabilization, and government expenditure, in this theoretical part the study seeks to analyze the concepts of macro economic stabilization, economic policy, government expenditure policy, this part also tries to define the impact of government policy on the indicators of the macro economic stabilization, the third and the fourth chapters shows the practical part of this study, and its tried to define and to analyze the structure and development of government expenditure and the indicators of macro economic stabilization, this part seeks to define the most important factors affecting the government expenditure, and analyzes its impact on magic square in Algeria.

This study is concluded by a number of results , most important of wich the government expenditure policy take part to realize the macro economic stabilization through in its impact on economic growth rate, and employment , but the government expenditure multiplier calculated in this thesis is very low if we compare with the theoretical concept of the multiplier, because the non elasticity of the productive structures, and the escape of the government expenditure in the form of importation.

The study has shown through the application of the BARRO model in Algerian economy that the government expenditure policy influence positively on the national product in the long term.

This study has shown that it is not possible to apply the WAGNER'S law in Algerian economy in the period of study because the impact of reform's period between 1995-1999. The results of the regressions analysis indicate that there are a negative relationship between government expenditure-inflation and government expenditure- external equilibrium, the study seeks that the government expenditure take part with 35% in the domestic exceed demand, so its take part in the inflation increasing in Algerian economy, and the study also define the negative relationship between government expenditure and current account sold in the twin deficit approach.

This study recommends that it is necessary to realize an integration between different tools of economic policy in the objective to maximize the magic square in Algerian economy, and to rationalize government expenditure particularly current expenditure to increase capital expenditure directed towards development purposes and to setup the economic structures and infrastructures that would provide the suitable climate for private investment.

Syrian Arabic republic

Damascus university

Economic faculty

Economic department



The Government expenditure policy as an instrument to realize the macro economic stabilization
-case study of Algerian economy-

**This thesis is presented for the degree of magistere of economic from
Damascus university**

Prepared by

WALID ABDELHAMID AYEB

Supervised by

Dr. ALI KANAAN

Damascus 2009